أعلاق أندلسية
إشبيلية (١)

سلسلة مؤلفات الإمام
أبي بكر ابن العربي (١)

الأمد الأقصى

في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى

تحرير

الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد
ابن العربي المعافري الإشبيلي
المتوفى سنة ٥٤٣

ضبط نصه
عبد الله التوراتي

خرج أحاديثه ووثق نقوله
أحمد عزوزي

السفر الثاني





دار الحديث الكتانية

المملكة المغربية ، طنجة - شارع مولاي يوسف ٤١ زنقة صنهاجة رقم ٥
هاتف ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٦٤/ ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٨٥
الجمهورية اللبنانية ، بيروت - شارع برج أبي حيدر - ص.ب ٥٥٥٦-١٤ بيروت
هاتف ٨٤١٦٣٦-١-٠٠٩٦١/ ٢٨٧٨١٩-٣-٠٠٩٦١
e-mail: dar.alkatani@gmail.com
www.kittaniyya.com

الكتاب: الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى
المؤلف : الإمام الحافظ أبو بكر ابن العربي المعافري
تحقيق : عبد الله التوراتي وأحمد عزوبي
الطبعة : الأولى ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
الرقم الدولي: 978-9954-623-71-8

تطلب منشوراتنا من

المغرب: المكتبة الكتانية - طنجة - شارع مولاي يوسف ٤١ زنقة صنهاجة رقم ٥
هاتف : ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٦٤ - ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٨٥

مصر : دار المجلد العربي - مصر - القاهرة - شارع جوهر الصقلي مقابل الأزهر الشريف
هاتف : ٠٠٢٠٢٥٩١٢٥٢٤ - ٠٠٢٠١٠٥٤٦٩٨٦٤

الأردن : دار ورد - عمان - وسط البلد - شارع الملك فيصل - بجانب البنك العربي
هاتف : ٠٠٩٦٢٧٩٥٤١٤١٧٦ - ٠٠٩٦٢٦٥٦٠٦٢٦٣

تركيا : دار الشامي - استانبول - بايزيد
هاتف : ٠٠٩٠٢١٢٥٢٦٠٥٤٦-٠٠٩٠٥٤٢٣٣٢٣١٥٧



أعلاق أندلسية
إشبيلية (١)

سلسلة مؤلفات الإمام
أبي بكر ابن العربي (١)



الأمد الأقصى

في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى

تحرير

الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد
ابن العربي المعافري الإشبيلي
المتوفى ٥٤٣ هـ

ضبط نصه
عبد الله التوراتي

خرج أحاديثه ووثق نقوله
أحمد عروبي

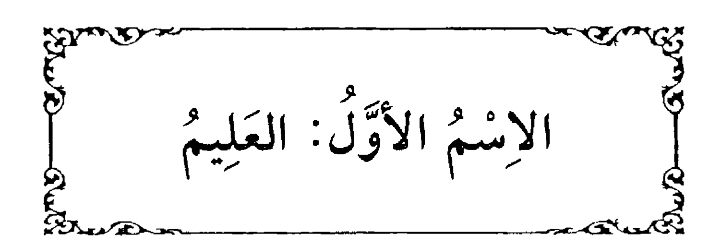
السفر الثاني

دار الحديث الكتانية



القَوْلُ في أسماء العِلْمِ: وهي أَسْمَاءٌ[1]

(١) في (ط) و(ل): وهي أحد عشر اسمًا.



الاِسْمُ الأَوَّلُ: العَلِيمُ

وإنَّما بدأنا به لأنَّ قولنا عالم وعلَّام ورد مُقَيَّدًا، وقولنا عليم ورد مطلقًا.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأَوَّل: في مورده

ورد به القرآن والسنة[1]، وأجمعت عليه الأمَّة، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام:٩٧]، وقال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن:٢٦]، وقال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام:٧٤]، وقال: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[2] [المائدة:١١١]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٨]، وورد في حديث أبي هريرة مفسَّرًا من الطريقين[3] جميعًا ذِكْرُ العليم والعلَّام، ولم يَرِدْ ذِكْرُ العالم، وفي الحديث: «الله ورسوله أعلم»[4]، وأجمعت عليه الأمَّة.

---

(١) انظر تفصيله في الأسماء والصفات للبيهقي (١/٢٩٣): باب ما جاء في إثبات صفة العلم.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (غ): الطرفين.

(٤) ورد هذا اللفظ في أحاديث كثيرة، منها حديث جبريل المشهور من مسند عمر بن الخطاب ﷺ، وفيه في آخره، أن النبي ﷺ قال لعمر: «يا ابن الخطاب، أتدري من =

[٧٠/أ] الفصل الثاني: في شرحه لغةً/ وحقيقة

اعلَمُوا - وفَّقَكم الله - أنَّ هذا الاسم وهو العَلِيمُ معلوم لدى[(١)] القلوب والألسنة، عند العرب والعلماء، ولكنَّ الناس تَفَاوَضُوا فيه وتكلَّمُوا في حدِّه وتحزَّبُوا عليه حتَّى صار تحت خَفَاءِ الجَهْلِ، ولَئِنْ خَفِيَ العِلْمُ فما[(٢)] يظهر بعده، ولقد تكلَّمْنَا عليه في الأصول بما يُغْنِي عن إعادته، ولكنَّا نشير إلى طَرَفٍ منه فنقول على التقريب:

العِلْمُ عبارة عن اطلاع المرء على ما لم يَطَّلِعْ عليه، وانكشاف ما غاب عنه إليه، وعالم فاعل من عَلِمَ، وعليم وعلَّام مبالغة فيه، وله أسماء كثيرة، منها: العقل، والفطنة، والدِّرَاية، والخِبْرَةُ؛ في أخوات لها.

الفصل الثالث: في بيانه عَقْدًا

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في بيان علمه تعالى

والذي اعتقده أهل السنة أنَّ له عِلْمًا كما أخبر عن نفسه، فقال[(٣)]: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٥].

= السائل عن كذا وكذا؟ لما قال: الله ورسولهُ أعلم، قال: «ذلكَ جبريلُ جاء يعلِّمكم دينكم»، أخرجه أحمد (١٨٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، برقم ٨ (١/ ٣٦)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في القدر: ٤٦٩٥ (٧/٧٧-شعيب).

(١) في (غ): لذي.

(٢) في النسخ الأخرى: فماذا.

(٣) في (غ): فقال تعالى.

والإحكام[1] يَدُلُّ على العلم على ما بيَّنَّاهُ في الأصول[2].

المسألة الثانية:

نقول: إنَّ علم الباري تعالى واحد، به[3] يعلم المعلومات، ويتعلَّقُ بكل شيء على كل وَجْهٍ يصحُّ العلم به[4]، وقد صحَّ في الأثر أن الخَضِرَ قال لموسى عليهما السلام[5]: «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلَّا بمقدار ما نقص هذا العصفور من البحر»[6].

---

(١) دليل الإحكام والإتقان أحد الدليلين، كما في اللمع (٢٤)، والكامل (١/٢٣٠-٢٣١)، والإرشاد (٦١) والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٦٠)، وقواعد العقائد (١٧٨)، والمغني للمتولي (١٨)، وأصول الدين (٩٥)؛ والدليل الثاني: التخصيص أوالاختيار والإيثار الذي هو من آثار الإرادة، كما نصَّ عليه بعض المتأخرين منهم الإمام المُقترَح (٥٢٦-٦١٦) في «الأسرار العقلية»، وقرَّره شارحه الإمام أبو يحيى زكريا الشريف الإدريسي (كان حيًّا عام ٦٢٩هـ) في «أبكار الأفكار العُلوية» (٤٨ و٦٢)، وقد ذكر الإمام المقترَح في شرح الإرشاد (١٣١-١٣٢): أن الإمام الجويني تراجع عن دليل الإحكام، واكتفى بالثاني، ونقل عنه نصًّا بعضه في البرهان (١/٦٥)، وانظر شرح ابن التلمساني لمعالم أصول الدين للفخر الرازي (٢٣١-٢٣٢).

(٢) في المتوسط للقاضي أبي بكر بن العربي: (٢٦-٢٧)، ونقلوا على ذلك الإجماع؛ كما في رسالة إلى أهل الثغر، في الإجماع الرابع والخامس (١٢١)، وأصول الدين (٩٠ و٩٥).

(٣) في (غ): وأنه.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٦٠)، التبصير في الدين (١٦٩).

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء، برقم ١٢٢ (١/٣٥)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام، برقم ٢٣٨٠ (٤/١٨٤٧-عبد الباقي)، والترمذي أبواب تفسير القرآن برقم ٣١٤٩ (٥/١٦٣-بشار)، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

قال علماؤنا[١]: ويجوز أن تكون[٢] لله علوم لا تتناهى بعدد المعلومات، وإنَّما عَلِمْنَا اتِّحَادَه[٣] شرعًا لقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]، وقد تقدَّم القول فيه وفي وجه المبالغة في معانيه.

المسألة الثالثة:

عِلْمُ الله تعالى داخل تحت حَدِّ العِلْمِ وحقيقته، ولكنَّه لا يصحُّ أن يكون علم ضرورة لما في الضرر[٤] من النقص الذي يتعالى عنه ربُّنَا، وليس بعلم نَظَرٍ لما في النَّظَرِ من الحاجة[٥] إلى المقدِّمات المُحَصِّلَة للعلم، ولما في ذلك من افتتاح المعرفة، وعِلْمُ الله تعالى قديم[٦].

المسألة الرابعة:

قال علماؤنا: لا نصف الباري بأنه عارف؛ وإن كان بمعنى عالم، لأنه لم يَرِدْ به توقيف[٧].

---

(١) اللمع للإمام أبي الحسن الأشعري (٢٩-٣٠)، ونقل الإجماع عليه في أصول الدين (٩٥)، والمتوسط للقاضي ابن العربي (٣٢).

(٢) في (ط) و(م): يكون.

(٣) في طرة بـ(ل): إيجاده، وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٤) لعله يقصد بالضرر الضرورة، أي أن علم الله ليس بعلم ضرورة.

(٥) في (ك): الحاجات.

(٦) انظر: اللمع للإمام الأشعري (٢٤-٢٥)، مجرد مقالات الأشعري (١١-١٢)، الكامل في اختصار الشامل (١/٢٩٤-٢٩٦)، التمهيد للقاضي الباقلاني (٢٦)، المغني لأبي سعيد المتولي (٢).

(٧) وبهذا الأصل ردَّ الأشاعرة على أحد الاعتراضات على حدهم العلم بأنه: معرفة المعلوم على ما هو به، فأُلزموا تسميةَ الله عارفا، وإن كان قد التزمه به بعضهم، =

وقد بيَّنَّا في أصول الدين أنَّ المعرفة والعلم مختلفان، وأنَّ المعرفة علم واحد، والعِلْمُ معرفتان، هذه لغة العرب[١].

والسبب فيه - والله أعلم - أنه لمَّا كان العلم أكمل من المعرفة سمَّيْنَا الباري تعالى بالأكمل، ويجوز أن يقال فيه عارف على معنى أنه عالم بالأوائل، ويقال أيضًا عالم على معنى أنه يَعْرِفُ الأوائل والأواخر، وأنَّ المعارف كلَّها له.

الفصل الرابع: في التنزيل

لا يخفى على العبد العلم؛ لأنه قد احتوى منه على أُنْمُوذَجٍ يَسْتَدِلُّ به على ربِّه وعلى عِلْمِ رَبِّهِ، وهذه هي الحكمة في أن جُعِلَتْ فيه صفات تشترك في الأسماء مع صفات الخالق وأسمائه؛ ليكون[٢] عونًا له في استدلاله عليه ومعرفته به، فإذا عَلِمَ بإتقان[٣] المخلوقات عِلْمَ ربه وتحقَّقَ أنَّه العالم الذي لا يخفى عليه شيء؛ فعند ذلك يتبَيَّنُ[٤]

له/ أنه قد اختصَّ تعالى في ذلك بأحكام جِمَاعُها عشرة: [٧٠/ب]

= انظر تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للقاضي الباقلاني (٢٥)، والتسديد في شرح التمهيد لعبد الجليل الرَّبَعِي: ق ٢/أ-ب، والكامل في اختصار الشامل (٢٩٤/١).

(١) إذ يتعدى فعل «علم» لمفعولين، وفعل«عرف» لمفعول واحد، وبهذا نقض بعضهم الحد، فأحال أن يسد ما يتعدى إلى مفعول واحد مسد ما يتعدى إلى مفعولين، ولكن الإمام عبد الجليل الرَّبَعِي في التسديد (ق٢) ردَّ ذلك بأن اختلاف الأفعال في التعدي لا يوجب اختلاف المعاني استنادا إلى اللغة.

(٢) في (ط): لِتكون.

(٣) في (غ): باتفاق.

(٤) في (ط): تبيَّن.

الأوَّل: عَدَمُ الأوَّلِيَّة في علمه؛ لاستحالة أن يكون مخلوقًا، لأنه لا يُخْلَقُ - وهو مُحْكَمٌ - إلَّا بمثله، فيتداعى ذلك إلى ما لا يتناهى.

الثاني: استحالة العَدَمِ عليه لاستحالة عدم القديم.

الثالث: أنَّه يعلم به جميع المعلومات، وعِلْمُ العبد محصور بالمعلوم(١).

الرابع: أنَّه يعلمه جملةً وتفصيلًا، وعِلْمُ العبد يتعلَّقُ بالجملة دون التفصيل.

الخامس: أن علمه يتعلَّقُ بالتفريع والتأصيل، وعلم العبد يتعلَّقُ بأَصْلٍ خاصَّةً دون فروعه.

السادس: أنَّ علم الله سابق الموجودات، وعلم العبد مسبوق بالمعلوم.

السابع: أنه لا يتطرَّق إلى علمه آفة، وعلم العبد مُعَرَّضٌ لكلِّ آفة.

الثامِنُ: أنَّ علم الرَّبِّ(٢) بالمعلومات في غاية الكشف والإيضاح، وعلم العبد وإن بلغ غايةً فإنه مُقَصِّرٌ، كأنه من وراء سِتْرٍ، وقد بيَّنَ ذلك بقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٤].

التاسع: أنه لا يشغله شأن عن شأن.

العاشر: أن علم الرب أفاد الموجودات، وعلم العبد مستفاد من الموجودات.

---

(١) في (ط): معلوم، وفي (غ): المعلوم.

(٢) في (ط): الرب سبحانه.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

على العبد إذا عَلِمَ عِلْمَ[٢] ربه حُكْمَانِ:

أحدهما: أن يفوِّض إليه ويستسلم لسابق عِلْمِهِ.

الثاني: أن يسعى[٣] في اكتساب العلم به من كل وَجْهٍ، إذ هو أشرف المكتسبات، فكلما[٤] كَثُرَتْ طرق العلم به زاد العِلْمُ به، فبذلك شَرُفَ عِلْمُ الملائكة والأنبياء عليهم السلام[٥] على عِلْمِ الخَلْقِ لكثرة دَلَائِلِهِمْ.

---

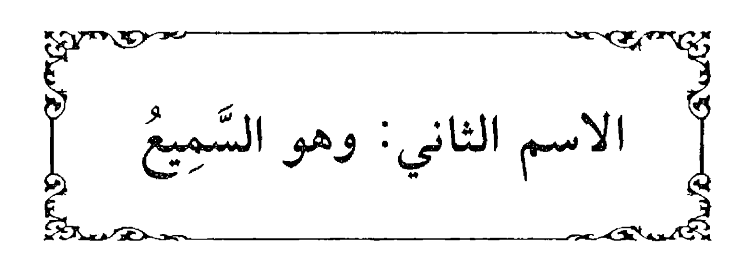
(١) في (ط): السفلى.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (غ): يستغني.

(٤) في (غ): وكلما.

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.



الاسم الثاني: وهو السَّمِيعُ

ونـذكر البَـصِيَر[١] معـه لارتباطـه بـه فـي الـذِّكْرِ، وجَـرْيِ عـادة علمائنـا - رحمة الله عليهم - بالجمع بينهما، وهو أيضًا أربط للكلام، وأقرب للمَرَامِ، فنقول:

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال تعالى:﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٢] [الإسراء: ١]، فجمع ذكرهما، وأفرده أيضًا في موضع آخر[٣]؛ وورد في السنة مفسَّرًا في حديث أبي هريرة[٤]، وجاء في سائر الأحاديث ذِكْرُهما معًا[٥]؛ وأجمعت الأمَّة عليه[٦]، وإن كانوا قد تَبَايَنُوا في المعنى على ما نذكره بَعْدُ إن شاء الله[٧].

---

(١) في (ط): البصَر، وفي (ل) و(ق) و(م): معه البصير.

(٢) في ثماني آيات، أربع منها منكرة، والأخرى معرفة.

(٣) يقصد قوله تعالى:﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ:٥٠].

(٤) وفي أحاديث مرفوعة وموقوفة، انظرها في الأسماء والصفات للبيهقي (١/٤٥٥)، باب ما جاء في إثبات صفة السمع.

(٥) في (غ): معنى.

(٦) في (غ): عليه الأمة.

(٧) في (غ) زيادة: تعالى.

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

أَمَّا السَّمْعُ والبَصَرُ فمشهوران في اللغة، وكذلك قولنا: سميع بصير، وهما بِنَاءُ فَعِيلٍ من سَمِعَ وبَصُرَ، واختُلِفَ في بناء سميع على ثلاثة معان:

الأوَّل: أنه بمعنى سَامِعٍ، وهو إدراك المسموعات.

الثاني: أنه بمعنى مُسْمِعٍ لغيره، كما قال عَمْرُو بن مَعْدِي كَرِبَ:

أَمِنْ رَيْحَانَة الداعي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ[1]

أراد الداعي المُسْمِع.

الثالث: أن يكون سميع بمعنى قَابِلٍ، كما قال: «سمع الله لمن حمده»، أي قَبِلَه، وفي الحديث: «اللهمَّ إنِّيَ أعوذ بك من دُعَاءٍ لا يُسْمَعُ»[2]، ومنه قول الشاعرِ/: [٧١/أ]

دَعَوْتُ الله حتَّى خِفْتُ أَلَّا يَكُونَ اللهُ يَسْمَعُ ما أَقُولُ[3]

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٨٠)، وشرح القصائد السبع: ٣٨٦، وشأن الدعاء (٦٠)، قال الزجَّاج في تفسير أسماء الله الحسنى (٤٣): «وإنما جاء ذلك لأن مفعلا اسم الفَاعِلِ من أفعل ومطرد فيه اطراد فاعل فِي فعل»، وقال الأزهري في تهذيب اللغة (٢/٧٤): «وهو في هذا البيت بمعنى المسمع، وهو شاذ؛ والظاهر الأكثر من كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامع، مثل عليم وعالم وقدير وقادر»؛ والله إعلم.

(٢) أخرجه أحمد (١٣٠٠٣)، وأبو داود في أبواب فضائل القرآن، باب في الاستعاذة، برقم ١٥٤٨ (٢/٦٤٧- شعيب)، والنسائي في الكبرى، في أبواب الاستعاذة برقم ٧٨٢٢ (٧/ ٢٠٦-شعيب)، والطبراني في الكبير (٢٢٧٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) هو شمير بن الحارث الضبي؛ انظر تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٤٢)، وفي شأن الدعاء للخطابي (ص٦٠)، ونوادر أبي زيد (١٢٤)، وتفسير الطبري (٦/٥٢٨)، والخزانة للبغدادي (٢/٣٦٣).

وأمّا[١] البصير ففيه أيضا ثلاثة[٢] معان:

أحدها: إدراك المُبْصَرَاتِ ورؤيتها.

الثاني: العِلْمُ بخَفِيَّات الأمور ودقائق الأشياء، كما يقال: فلان بصير بكذا، أي خبير مُتَحَقِّقٌ به.

الثالث: أنه بمعنى مُبْصِرٍ، كما تقدَّم في سميع.

الفصل الثالث[٣]: في شرحهما حقيقة وعقداً

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق السمع والبصر

اختلف أصحابنا[٤] في سمعه وبصره؛ فمنهم من قال: إنهما نوعان من العلم بالوجود[٥]، أحدهما يقال له سَمْعٌ، والآخر يقال له بَصَرٌ، ولم يُنْكِر إطلاق القول بأن لله علومًا غير متماثلة، ولا يَسُدُّ واحد منهما مَسَدَّ صاحبه؛

ومنهم من قال: إن السمع إدراك المسموع، وقد اختلف في ذلك جواب شيخنا أبي الحسن في كتبه، فتارةً قال: السمع إدراك المسموع، ورَدَّ قول من قال: إنه العلم بالمسموع، وقال في بعض كتبه: إنه ضَرْبٌ من العِلْم[٦].

---

(١) في (غ): أما.

(٢) في (ط): ثلاث.

(٣) في (ك): الفصل الثاني، وهو سبق قلم.

(٤) انظره في شرح الإرشاد للمقترح (١٤٢-١٤٣)، وشرح المعالم لابن التلمساني (٢٦٩-٢٧٠).

(٥) في (ط) و(ق) و(م): الموجود.

(٦) ابن فورك في مجرد المقالات (٩٢)، والملل والنحل للشهرستاني (١/١٠٠)، وشرح المعالم (٢٧٠).

قال الأستاذ أبو بكر بن فُورَكَ: «الصحيح أنه إدراك المسموع، وأنه صفة تزيد على العلم، وكذلك القول في البصر: إنه[1] صفة تزيد على العلم»[2]، وقد شرحنا ذلك في كتب[3] الأصول.

والنكتة فيه أنه لو كان مَعْنَى يَسْمَعُ ويُبْصِرُ يَعْلَمُ - وهو عالم بما كان ويكون - لكان سامعًا مُبْصِرًا لما كان ويكون، وذلك مُحَالٌ، وفي شمول العلم للموجود والمعدوم، واختصاص السمع والبصر[4] بالموجود أعظم دليل على الفَرْقِ بينهما، وتَمَيُّزِ كلٍّ واحد منهما بحقيقته ومُتَعَلَّقِهِ.

المسألة الثانية:

الباري تعالى عندنا سميع بسَمْعٍ، بصير ببَصَرٍ، وخالفت في ذلك المبتدعة فقالوا: إن الباري تعالى سميع وبصير بمعنى أنَّه عالم[5]، وقد بيَّنَّا أنَّ السمع والبصر معنًى يَزِيدُ على العِلْمِ المُطْلَقِ، وأنه لا بدَّ له من فائدة مجدَّدة.

المسألة الثالثة:

نقول: إن الباري تعالى سميع حقيقة بكلِّ مَعْنًى لغويٍّ، لأنَّ اللغة في ذلك لا تأباه الحقيقة، وكلُّ جائز في الحقيقة وردت[6] به اللغة لا مَرَدَّ له.

فإذا قلنا: إنه[7] سميع بمعنى أنه عالم بالمسموعات فإنَّ ذلك يرجع إلى صفات[8] الذات والإثبات.

---

(١) في (ط) و(غ): إنها.
(٢) وأصله عند أبي إسحاق الإسفراييني، كما نقله عنه في الأسماء والصفات: (١/٢٩٣).
(٣) في (م): كتاب.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) هو قول القَدَرِيَّة البغدادية: الفرق بين الفِرَق (٣٢٤).
(٦) في (ط) و(ل): ووردت.
(٧) في (ط): بأنه.
(٨) في النسخ الأخرى: صفة.

وإن قلنا إنه سميع بمعنى أنه قَابِلٌ فلذلك وجهان:

أحدهما: أنه يرجع إلى مَدْحِه له، فيعود إلى الكلام، وهو[١] من صفات الذات أيضا[٢].

والثاني: رجوعه إلى الثواب، فإن الكريم إذا قَبِلَ ورَضِيَ أثاب.

وإذا كان سميعًا[٣] بمعنى أنه[٤] مُسْمِعٌ فقد قال علماؤنا: إنه من صفات الأفعال، وذلك يعود إلى إسماعه لخلقه كلامه وكلام[٥] غيره.

[٧١/ب] وإذا قلنا في كونه بصيرًا إنه بمعنى إدراك المُبْصَرَاتِ رجع إلى الذات،/ لأنَّ الإدراك معنًى قائم بالمُدْرِكِ.

وإن[٦] قلنا: إنه بمعنى العلم بخَفِيَّاتِ الأمور كما يقال: فلان بصير بكذا، فلا نجعله معناه الأخصَّ به، لأنَّ ذلك قولٌ بمذهب المبتدعة في أنه بصير بمعنى أنه عالم، ولكنَّه عندنا أحد معانيه، والأصل هو الإدراك فيه.

وإن قلنا إنه بمعنى مُبْصِرٍ احتمل مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: أنَّه بمعنى فاعل أي بَاصِرٍ، لأنَّ العرب تقول: بَصُرْتُ به وأَبْصَرْتُهُ بمعنى رأيته، فتجعل فَعُلَ من هذا الباب وأفعل بمعنًى واحد، فإذا أردت تَعْدِيَةَ الفِعْلِ فيه عَدَّيْتَه[٧] بالتضعيف، فتقول: بصَّرْتُه بتشديد الصَّادِ.

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): وهي.

(٢) سقطت من (ك).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في النسخ الأخرى: أو كلام.

(٦) في (ط): إذا.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): عدَّته.

والثاني: أن يكون بمعنى أنه جَعَلَ غيره يُبْصِرُ، فيكون من صفات الأفعال، وتكون العبارة عنهما واحدة، كقول العرب رجعت، فإنه بالتعدية[١] وعدم التعدية بلفظ واحد، يقال: رَجَعْتُ أنا ورَجَعْتُ زيدًا.

المسألة الرابعة:

إذا ثبت أنه مُدْرِكٌ للمُبْصَرَاتِ بمعنى أنه رَاءٍ فإنه يقال له رَاءٍ كما يقال له بَصِيرٌ، لكن لم يَرِدْ بالاسم توقيف، وورد بالفعل، قال ﷺ: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[٢]، والرؤية في كلام العرب تأتي على مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: رؤية العين، وهي إِدْرَاكُ المُبْصَرَاتِ، وهي تتعدَّى إلى مفعول واحد.

والمعنى الثاني: هو العِلْمُ، وهي على ذلك تتعدَّى إلى مفعولين، وقد بيَّنَّا ذلك كلَّه في كتاب المُشْكِلَيْنِ، والباري تعالى[٣] عندنا رَاءٍ بالوجهين لوجوبهما له.

المسألة الخامسة:

إذا عَلِمتم معنى كونه سميعًا بصيرًا فاعلموا أنَّه سميع في الأَزَلِ لكلامه، بصير رَاءٍ لذاته، فكلُّ ما خلق بعد ذلك من كلام أو مَوْجُودٍ سَمِعَه ورَآهُ.

---

(١) في (ط) و(غ) و(ل): في التعدية.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٤)، والبخاري في كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، برقم ٥٠ (١/١٩-طوق النجاة)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، برقم ٨ (١/ ٣٦)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في القدر: ٤٦٩٥ (٧/٧٧-شعيب) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) سقطت من (ط).

المسألة السادسة: في وصف الباري تعالى بإدراك الألم واللذة

قال علماؤنا: نقول إنه مُدْرِكٌ لسائر المُدْرَكَاتِ على كلِّ وَجْهٍ يصحُّ أن يُدْرَكَ عليه المُدْرَك، كما يصحُّ أنَّه عالم بكلِّ مَعْلُومٍ على كلِّ[1] وَجْهٍ[2] يُعْلَمُ به المعلوم، فهو يُدْرِكُ الألم واللَّذَّةَ بغيره كما يَعْلَمُ الألم واللَّذَّةَ التي به[3].

المسألة السابعة: في التحقيق في الباب

ليس بخاف كما قدَّمنا معنى العِلْمِ، وأنه كَشْفُ الحقائق والاطلاع عليها، وبيَّنَّا الفروق التي أدركناها بين عِلْمِ الله تعالى وعِلْمِ المخلوق، من[4] الأوجه العشرة التي بيَّنَّاها، وقرَّرنا[5] أن علم الله تعالى عامٌّ في المعلومات، لا يحتاج إلى نَظَرٍ ومُقَدِّمَاتٍ، وأنَّ علم العبد بخلاف ذلك، ولم يهب الباري تعالى[6] للمكلَّف إلا علمًا قاصرًا ببعض المعلومات، وما نعلمُه أيضًا إنَّما نعلمه بطُرُقٍ ومُقَدِّمَاتٍ[7] عددها سَبْعٌ:

الأوَّل: علمه بديهة.

والعلم الحاصل من جهة الحواسِّ الخَمْسِ.

فهذه سِتَّةُ[8] طُرُقٍ لا سابع لها.

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) قوله: (يصح أن يدرك عليه ... على كل وجه) سقط من (ك)، إذ انتقل نظر الناسخ إلى السطر الذي يليه للمشابهة في اللفظ.

(٣) أي يعلم الألم واللذة التي بغيره.

(٤) في (ك): ومن.

(٥) في (ط): قدَّمنا.

(٦) لم ترد في (غ).

(٧) في (غ): مقدَّمات.

(٨) في (ط) و(ل): ستّ.

يحصل عنها علم سابع: وهو النَّظَرِي[١].

فهذه[٢] طرق محصورة مقرونة بآفات ونقائص، وهذه المقدِّمات من جملة معلومات/ الباري[٣]، لا[٤] بهذه الطرق ولا على هذه الوجوه، مُعَرَّاةً من الآفات، وجميع ذلك يرجع إلى طُرُقٍ وَضَعَهَا الباري تعالى أَسْبَابًا وآلَةً لإدراك تلك المعلومات، وهو سبحانه بهذا كلِّه عالم دون تلك الطرق، فتبيَّن أن علم الله سبحانه يتعلَّق بجميع المعلومات على اختلافها وتَبَايُنِ طرقها الحاصلة عنها، دون سَبَبٍ ولا مقدِّمة، ولا حدوث آفة ولا نقيصة، ونقول: إنَّه سميع بصير لكمال[٥] أنواع العلوم كما عَلَّمَنَا ونبَّهَنَا ودلَّ لَنَا[٦]. [٧٢/أ]

الفصل الرابع: في التنزيل

أمَّا المنزلة العليا لله[٧] فقد تقدَّم بيانُها في اسم العالم.

وأمَّا المنزلة السفلى للعبد فإنَّه إذا عَلِمَ أن ربه يسمع[٨] السِّرَّ وأخفى فلا يُجْرِي بخاطره ولا يَهْمِسُ بلسانه إلَّا ما يرضاه، وكذلك إذا عَلِمْتَ أنه يَرَاكَ

---

(١) يقرر هذه المسألة جميع الأئمة الأشعرية في افتتاح كل كتاب، حتى جعلوها أصلا من أصول علم الكلام، راجع: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٢٨) في: باب الكلام في مدارك العلوم، وأصول الدين للبغدادي في: الأصل الأول من الأصول الخمسة عشرة، في بيان الحقائق والعلوم على الخصوص والعموم.

(٢) في (ط) و(ل): فهي.

(٣) في النسخ الأخرى: الإله.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (ط): بكمال.

(٦) في (غ): دللنا.

(٧) في (ط) و(ل): للربِّ.

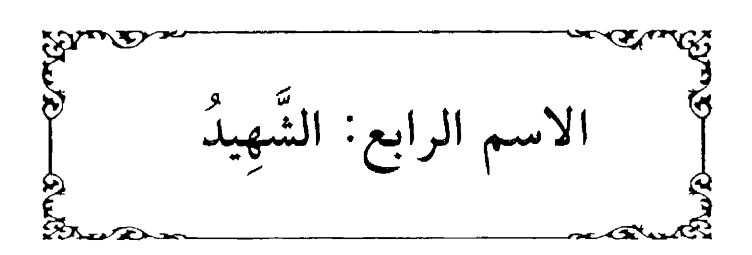
(٨) في (ك): يعلم.

فكُفَّ عن المخالفة، فقد جاء في الصحيح أن جبريل[١] ﷺ قال: «ما الإحسان؟ قال رسول الله[٢] ﷺ: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[٣].

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): النبي.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ): جبريل، وسقط من (م).

(٣) تقدم تخريجه.



الاسم الرابع: الشَّهِيدُ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٨]، وورد في[1] حديث النبي ﷺ مفسَّرًا في حديث أبي هريرة المشروح، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه أربعة أقوال:

الأوَّل: أنه فَعِيلٌ من شَهِدَ الشيء إذا حَضَرَهُ واطَّلَعَ عليه، قال تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة:١٨٤]، يعني في مُسْتَقَرِّهِ صحيحًا؛

الثاني: الشهيد العليم، كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨].

الثالث: الشهيد المُبِينُ، لِمَا يُقِيمُ من البَيِّنَةِ على حُكْمِهِ، كقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة:٦]، أي بيَّن الله بما أقام من الأدلة على وحدانيته.

---

(١) سقطت من (غ).

الرابع: أنَّه شهيد بمعنى مشهود، أي مشهود له بالوحدانية، كقولنا: بديع وحكيم في أَحَدِ الوجهين، والشهيد في سبيل الله من هذا المعنى، فإنَّه فعيل بمعنى مفعول.

الفصل الثالث: في حقيقته

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقة هذه اللفظة

اعلَمُوا أن «ش هـ د» كيفما تصرَّف في الأخبار فإنَّه يرجع إلى ما حَصَلَ به العلم من المشاهدة، وهي الحواسُّ عدا[1] السمع، ولذلك قال: ﴿عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الرعد:١٠]، فالغيب ما لم تَرَه ولا لمستَه ولا ذُقْتَه ولا شَمِمْتَه، والشهادة عكسه، والغيب ما سمعتَه أو قِسْتَهُ، أو ما لم تَسْمَعْ به ولا عبَّرتَه، والشهادة عكسه.

المسألة الثانية: في تركيب اللغة على الاعتقاد

كلُّ من قال إنَّ شَهِدَ بمعنى حضر فصَدَقَ، وهو قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة:٧]، الآية كلُّها، معناها[2]/ أنه شَاهِدٌ[3] معهم ما شاهدوه[4] من القول، سامعٌ له كما سمعوه. [٧٢/ب]

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): عند، وهو تصحيف.

(٢) في (ط) و(ل): معناه.

(٣) في (ط) و(ل): مشاهد، وأشار إليها ناسخ (ك) في الطرة وصحَّحها كما صحَّح ما أثبتنا، وفي (م): يُشاهد.

(٤) في (غ): شاهده.

ومن قال إنه شهيد بمعنى أنه عليم فصدق، لكنه فسَّر الاسم الخاصَّ بالعامِّ، وهو تقصير، فالباري[١] عليم بالغيب والشهادة، شَهِيدٌ أي عالم بالشهادة.

وأمَّا من قال إنه بمعنى مُبَيِّن، فإنَّ الحجَّة[٢] في ذلك الآيةُ التي ذكرناها، وأيضًا فإن الشاهد يقول للحاكم: أشهد عندك بكذا، أي أُبَيِّنُهُ[٣].

والذي عندي أنَّ قولنا شهيد لايقتضي بَيَّنَ، على معنى[٤] أنه تفسيره بحال، وذلك يَبْعُدُ في اللغة، وإنَّما الذي هو تفسيره ما بيَّنَّاهُ من أنه عَلِمَ مُشَاهِدًا[٥].

وأمَّا قول الشاهد للحاكم أشهد بكذا فليس بمعنى أُبَيِّنُ ولا بمعنى أعلم، والدليل عليه إجماع الأمة أنَّ[٦] الرجل لو قال للحاكم إذا شَهِدَ عنده أنا أُبَيِّن عندك كذا[٧] أو أعلم كذا بدل قوله: «أشهد» لما أَصْغَى إليه، ولا قضى بقوله حتَّى يقول أشهد.

وقد طال بحثي عن المعنى في ذلك عند الأَحْبَارِ، وسُؤالي فيه جميع المُنَاظِرِين[٨]، فما وجدتُ عندهم معنًى أكثر من أنها[٩] تَعبد من الشرع

---

(١) في (ط) و(ل): والباري، وفي (غ) زيادة: سبحانه.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): حجَّته.

(٣) في (غ): أثبته.

(٤) سقطت من (ط) و(ل) و(ح).

(٥) في (ط): عالم، وفي (ل) و(م) و(ق): مشاهد.

(٦) في (ط) و(ل): على أن.

(٧) في (ط): كذا وكذا.

(٨) في (ط) و(ل): المتناظرين.

(٩) في (ط): مِن أنَّ مَا تُعُبِّدَ.

بلفظة لا يجوز تبديلها، ولا يقوم غيرها مقامها، وقد بيَّنَّا ذلك في مسائل الإنصاف[١].

وأمَّا قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة:٦]، أي مُطَّلِعٌ، فالجواب عنه فيما بعده[٢].

وأمَّا من قال: إنه شهيد بمعنى أنه مشهود أي مشهود له بالوحدانية، فإنَّ اللغة تَحْتَمِلُهُ، ودليل العقل لا يَرُدُّه، والشريعة لا تأباه، ولكن لا يصحُّ أن يكون هذا معناه الأصلي، فإنَّ الاسم إذا احتمل مَعْنَيَيْنِ لا يقال إن المراد به أحدهما، لا سِيَما إذا تُرِكَ الأظهر، والأظهر في هذا أن يكون الشهيد فَعِيلًا من فاعل، فيكون من صفات الذات، وبعد ذلك لا يبعد أن يقال: إنه بمعنى مفعول، فيكون له المعنيان، وأحدهما - وهو هذا - تابع للآخر، وهو الأوَّل، فيكون المعنى الأوَّل صِفَاتِ[٣] ذاتٍ، ويكون هذا الثاني بمنزلة مطاع ومعبود، لا يرجع إليه منه وَصْفٌ.

المسألة الثالثة: في المختار

إذا علمتم معنى اللفظة لغةً وحقيقةً[٤]، وفهمتم[٥] وجه تركيب الاعتقاد على اللغة حَسَبَ ما بَيَّنَّاه، فاعلَمُوا أنَّ قولنا شهيد معناه: العالم بما ظَهَرَ،

---

(١) يعني كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وقد أحال عليه في غير موضع من كتبه، وهو من الكتب التي كانت بخزانة القرويين بفاس، ورآه وطالعه الفقيه العلامة سيدي إبراهيم بن أحمد الكتاني محافظ المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط، ثم امتدت إليه يد عادية آثمة ففعلت به ما فعلت بغيره من ذخائر القرويين، والله المستعان.

(٢) قوله: (فالجواب عنه فيما بعده) سقط من (ك) و(غ) و(م) و(ق) و(ح).

(٣) في (ط): من صفة، وفي (ق): الصفات.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): حقيقتَها.

(٥) في (ق): فهمت.

والعليم: العالم بما[١] ظهر[٢] وخفي، هذا تحقيقُه، ويصحُّ أن يكون المراد به العالم باليقين، التامُّ العلم؛ الذي عنده كلُّ شيء مشاهدةً[٣]، ويكون ذلك استعارةً على ما بيَّنَّاهُ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم هذا فالباري تعالى في المنزلة العليا من الشهادة، وله في ذلك حكمان:

الأوَّل: علمه بما ظهر.

والثاني: علمه الكامل الذي ليس وراءه خفاء ولا معه غطاء، ولا يتطرَّق[٤] إليه رَيْبٌ على الدَّوام والعموم.

المنزلة الثانية[٥] للعبد:

وعليه في ذلك حُكمان:

أحدهما: أن يشهد الله فلا يغيب عنه، أي يكون معه حاضرًا باعتقاده في كلِّ حين.

الثاني: أن يشهد لله كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء:١٣٤]./ [٧٣/أ]

---

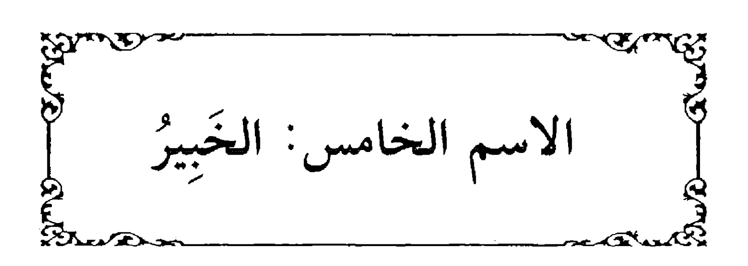
(١) سقطت من (ح).

(٢) قوله: (والعليم العالم بما ظهر) سقط من (ك).

(٣) في (ق): مشاهد.

(٤) في (ط) و(ل): يطرق.

(٥) في (ط): السفلى.



الاسم الخامس: الخَبِيرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قد ورد به القرآن، قال الله[1] تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة:٢٣٢]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى:٢٥]، وذلك كثير في القرآن، ووَرَدَتْ به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه ثلاثة أقوال:

القول[2] الأوَّل: أنَّ الخبير العالم بما بَطَنَ؛

الثاني: أنه العالم بعد الإخبار أو[3] الاختبار، يقال: خَبَرْتُه أي تتبَّعْتُ طلب الخبر عنه حتى عَلِمْتُه، ومنه قيل للأكَّارِ خبير، لأنه يَخْبُرُ الأرض لمعرفة طِيبِهَا أو[4] دناءتها.

الثالث: الخبير بمعنى مُخْبِرٍ، فعيل بمعنى مُفْعِلٍ.

---

(١) في النسخ الأخرى: قال تعالى.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ): الأول.

(٣) في النسخ الأخرى: و.

(٤) في النسخ الأخرى: و.

الفصل الثالث: في حقيقته وعَقْدِهِ

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

ما تقدَّم من أقوال أهل اللغة يرجع إلى مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: العِلْمُ بما بَطَنَ.

والثاني: العلم من جهة الخبر بالبحث والسؤال حتى يُخْبَرَ به فيَخْبُرَه[١].

وحقيقتُه ترجع إلى معنًى واحد، وهو العِلْمُ بعد[٢] الخبرة والبحث، يقال: خَبَرْتُ الشيء، ولا يكون الاختبار[٣] إلَّا عن باطن، لأنَّ الظاهر مكشوف لا يحتاج إلى اختبار، فلذلك قالوا: إنه العلم بما بَطَنَ، لكن من جهة الاختبار، ولذلك قال بعض علمائنا: إنَّا[٤] إذا قلنا إنه العلم بما بطَنَ[٥] جاز[٦] في حقِّ الله سبحانه، وإذا قلنا إنه بمعنى الاختبار لم يَجُزْ في حقِّ الله تعالى، لأنَّ الاختبار للشيء لا يكون إلَّا للجاهل به، وذلك مُحَالٌ في حقِّ الله سبحانه لعلمه بما يكون قبل أن يكون، فكيف بعلمه بما كان خَفِيَ[٧]، والعَدَمُ أخفى من الوجود[٨] الخَفِيِّ.

---

(١) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: مخبره، وأثبت بدلها يخبره، ورمز لها بعلامة صح، وفي (ل): مخبره.

(٢) في (غ): بحد، وهو تصحيف.

(٣) في (ط): الإخبار.

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

(٥) قوله: (لكن من جهة الاختبار ... إنه العالم بما بطن) سقط من (غ)، لانتقال نظر الناسخ.

(٦) في (غ): جار.

(٧) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: أخفى، وأثبت بدلها خَفِيَ، ورمزَ لها بعلامة صحَّ، وفي (ل): أخفى.

(٨) في النسخ الأخرى عدا (غ): الموجود.

المسألة الثانية: في المختار

قد بيَّنَّا فيما سلف أن حُكْمَ اللغة في الألفاظ متى جوَّزها العقل لم تُنْفَ[(١)]، فكيف إذا ورد بها الشَّرْعُ، فإنَّ الخبير في اللُّغَة العليم[(٢)] بعد الخبرة، فلا ينبغي إنكاره، فإنَّ الشرع قد ورد به[(٣)]، قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧]، ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد:٣٢]، قال الناس كلهم: معناه لنَخْتَبِرَ.

والصحيح عندي أنه سبحانه خَبِيرٌ بمعنى أنه عليم ابتداءً بما يعلمه الخلق بعد الخبرة، كما هو عليم بالنظريات ابتداءً، وإن كان[(٤)] الخلق[(٥)] لا يعلمونه إلَّا بعد النظر، فهو خبير من غير خِبْرَةٍ، عليم من غير نَظَرٍ.

والنُّكْتَةُ فيه أنَّ عِلْمَه لا تقترن به آفة، ولا يلحقه نقص كما بيَّنَّاه، وإنما هو مطلق كامل، وإن كان قد ورد لفظ الابتلاء مضافًا إليه في قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم﴾، لكن يرجع هذا اللفظ، الذي يجوز معناه في الخلق ويستحيل على الله، إلى عِلْمِ المشاهدة، كما قال علماؤنا.

[٧٣/ب] وبيانه أن الباري تعالى عالم الغيب والشهادة؛/ فيعلم الشيء قبل كونه وهو معدوم، فإذا وُجِدَ عَلِمَهُ موجودًا، وإذا[(٦)] عُدِمَ عَلِمَه معدومًا، فالعلم مُسترسِل على أحواله الثلاث يتعلَّقُ بها، والاختلاف يرجع إليها وهو على حاله[(٧)].

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): يَنْتَفِ.
(٢) في (ط) و(ل): العالم.
(٣) سقطت من (غ).
(٤) في (ط): كانوا لا يعلمونها.
(٥) سقطت من (ل).
(٦) في (ل) و(ط) و(م): فإذا، وفي (غ): أو إذا.
(٧) مجرد مقالات الأشعري: (٦٥).

وإنَّما كان العلم بالاختبار نقصًا في حقِّ الجاهل به قبل الاختبار، كما كان علم الشهادة نقصًا في حق الجاهل[١] بعلم الغيب، ولهذا ضلَّ جَهْمٌ[٢] وجماعة من الفلاسفة فقالوا: للباري علوم حادثة[٣]، وظنُّوا أنَّ حَدَثَ المعلوم يُوجِبُ حَدَثَ العِلْم، وليس كذلك كما بيَّنَّاهُ.

وقد ضرب بعض علمائنا لذلك مثالًا[٤] يَسْتَرْوِحُ إليه الطالب فقالوا: إن زيدًا يعلم أن الشمس تطلع غدًا، فعلمه يتعلَّق[٥] بطلوع الشمس معدومًا، فإذا بقيت حياته وعلمه إلى غدٍ وعَايَنَ طلوع الشَّمْسِ تعلَّق بها علمه مَوجُودةً[٦]، فإذا غَرَبَتْ تعلَّق عِلْمُه بها معدومةً، لكن العبد يتجدَّدُ علمه في كلِّ حالة، والباري سبحانه علمه دائم مستمر، فإذا قدَّرت دوام العلم للعبد استَتَبَّ لك المعنى وانكشف الغطاء، وهذا بيان ليس وراءه مطلب.

المسألة الثالثة: في التركيب

إذا قلنا إنه العالم بما بطن فقد تبيَّن، وإن قلنا إنه الخبير بمعنى أنه[٧] المُخْبِر رجع إلى الكلام، وكان بمعنى المُبِين على ما يأتي بيانه إن شاء الله[٨].

---

(١) في (ط) و(ل): الجاهل به.

(٢) هو الجهم بن صفوان، رأس الفرقة الجهمية التي جمعت بين الإرجاء في الإيمان والجبر في الأعمال، انظر: الفرق بين الفِرَق (١٩٩).

(٣) راجع: الفرق بين الفرق (١٩٩).

(٤) أصل هذا المثال أشار إليه ابن فورك في مجرد المقالات: (٦٥).

(٥) في (ط) و(ل): متعلق.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): موجودًا.

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (غ) زيادة: تعالى.

الفصل الرابع[١]: في التنزيل

المنزلة العليا للرَّبِّ:

إذا علم العبد بأنَّ[٢] الباري خبير بمعنى أنه عالم بما بطن، فللباري في ذلك حُكْمٌ، وهو عِلمُه بما يكون قبل أن يكون[٣].

المنزلة الثانية[٤] للعبد:

فيها حُكْمان:

أحدهما: أن يُسَلِّمَ في أموره كلِّها إليه، كما رُوِيَ عن إبراهيم الخليل أنه قال: «حَسْبِي من سؤالي عِلْمُه بحالي»[٥].

الثاني: أن يكون خبيرًا بأحواله وصفاته وبواطنه؛ حتى يُمَيِّزَ خيرها من شَرِّهَا[٦]، ونفعها من ضُرِّهَا.

---

(١) في (ل): الثالث، وهو سبق قلم.

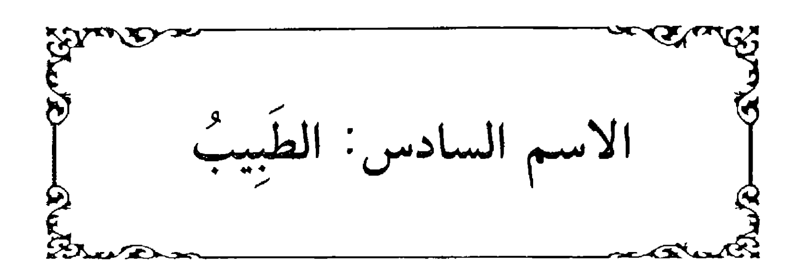
(٢) في (ط): أنَّ.

(٣) قوله: (قبل أن يكون) سقط من (ك).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): السفلى.

(٥) من ألفاظ قصة جبريل لما عرض لإبراهيم الخليل عند رميه بالمنجنيق، وسيأتي، رواه الطبري في جامع البيان (١٨/٤٦٧) بسند مرسل، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٥٢) من قول بشر بن الحارث.

(٦) في (ط): وشرّها.



الاسم السادس: الطَبِيبُ

فيه أربعة فصول[١]

الفصل الأوَّل: في مورده

هذا اسم لم يَرِدْ به القرآن، ولا ورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، لكن صحَّ أن[٢] أبا رِمْثَةَ رِفَاعَةَ بن يَثْرِبِي[٣] قال للنبي ﷺ: «إني رجل طبيب، فقال النبيُّ ﷺ: لا طبيب[٤] إلَّا الله عزَّ وجلَّ»[٥]، وفي رواية قال له: «الله الطبيب، بل أنت رفيق»، وقالت عائشة رضي الله عنها لأبي بكر الصديق في مرضه: «ألا ندعوا لك طبيبًا، فقال: الطبيب أمرضني»[٦].

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (غ).

(٣) أَبُو رمثة البلوي، ويُقال: التميمي، ويُقال: التَّيْمِي، من تيم الرَّبَاب، له صحبة. قيل: اسمه رفاعة ابن يثربي، روى له أبوداود والترمذي والنسائي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣١٦/٣٣).

(٤) في (ط) و(ل): لا طبيب لنا.

(٥) أخرجه أحمد (٧١٠٤)، (٧١٠٧)، وأبو داود في كتاب الترجل، باب في الخضاب، برقم ٤٢٠٧ (٦/٢٦٩-شعيب)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: ١١٤٣ (٢/ ٣٦٨).

(٦) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «المحتضرين» حكاية عن حذيفة (١١١)، ثم رواه حكاية عن ابن مسعود بلفظ مختلف (٢٣٨) فقال: حدثنا عبد الله قال: حدثني الفضل بن جعفر، قال: حدثنا النضر بن شداد بن عطية، قال: حدثني أبي شداد بن عطية قال: حدثنا أنس بن مالك قال: دخلنا على عبد الله بن مسعود نعوده في مرضه، فقلنا: =

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الطبيب الحَاذِقُ بالشيء الفَطِنُ له، يقال: فلان طَبٌّ بكذا، والطِّبُّ السِّحْرُ، كُنِّيَ بالطِّبِّ عن السِّحْرِ كما كُنِّيَ بالسَّلِيمِ عن اللَّدِيغِ[١]، كأنَّه حَرْفٌ من الأَضْدَادِ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

إذا كان الطبيب في اللغة العالم بالشيء فالباري تعالى هو العالم بكلِّ شيء كما بيَّنَّاه،/ [٧٤/أ] ولكن حقيقة الطبِّ في اللغة العِلْمُ بالشيء الخَفِيِّ الذي لا يَبْدُو إلا بعد مُعَانَاةٍ لِفِكْرٍ صَافٍ ونَظَرٍ وَافٍ، والباري[٢] هو الذي عَلِمَ الأمور الظاهرة والخفيَّةَ واطَّلع على الكلِّ، من غير معاناة ولا فِكْرٍ.

الفصل الرابع: في التنزيل

يَخْتَصُّ الباري في المنزلة العُلْيَا في هذا الاسم بأنَّهُ عالم بما يخفى.

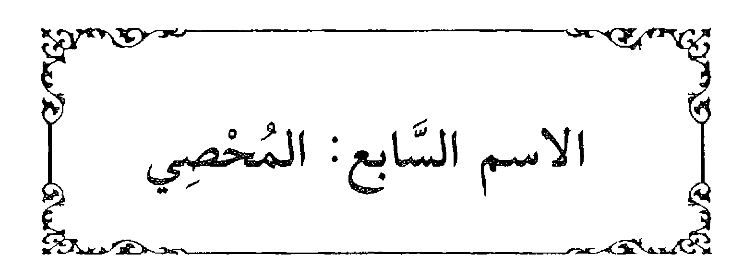
ويختصُّ العبد بأن يعلم أنَّ الطِّبَّ بيده لا بيد أَحَدٍ من خلقه، والنَّاسُ رُفَقَاءُ، والطَّبِيبُ الله[٣].

= كيف أصبحت أبا عبد الرحمن؟ قال: «أصبحنا بنعمة الله إخوانا. قلنا: كيف تجدك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أجد قلبي مطمئنا بالإيمان. قلنا: ما تشتكي أبا عبد الرحمن؟ قال: أشتكي ذنوبي وخطاياي. قال: ما تشتهي شيئا؟ قال: أشتهي مغفرة الله ورضوانه. قلنا له: ألا ندعو لك طبيبا؟ قال: الطبيب أمرضني».

(١) في لسان العرب (٥٥٤/١): «كنوا بالطِّبِّ عن السِّحْر، تَفاؤُلًا بالبُرء، كما كنوا عن اللَّديغ، فقالوا سليم، وعن المَفازة، وهي مَهْلكة، فقالوا مفازة، تفاؤلًا بالفوز والسَّلامة».

(٢) في (غ): والباري سبحانه.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الله تعالى.



الاسم السَّابع: المُحْصِي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن فِعْلًا، ولم يرد به اسمًا، قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً﴾ [النبأ:٢٩]، وقال: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾ [الجن:٢٨]، وقال في حديث أبي هريرة المفسَّر: المُحْصِي، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه لعلمائنا ثلاثة أقوال:

الأوَّلُ: أنَّه العِلْمُ، قال تعالى[1]: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة:٦]، وقال النبي ﷺ: «من أحصاها دخل الجنة»، يعني من عَلِمَها.

الثاني: أنه العدد، ومنه: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾ [الجن:٢٨]، ومنه قوله: «استقيمُوا ولن تُحْصُوا»[2]، معناه ولن تَعُدُّوا ثواب الاستقامة، ومنه قوله: «من أحصاها دخل الجنة»، أي عَلِمَها مُعَدَّدَةً في أَحَدِ القَوْلَيْنِ.

---

(١) في (ط) و(غ): قال الله تعالى.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ بلاغًا، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء: برقم ٣٥ (٢/٤٥-الأعظمي)، و أخرجه أحمد (٢٢٧٣٧)، (٢٢٨٠٠)، وابن ماجه، كتاب، برقم ٢٧٧ (١/١٨٥-شعيب)، والدارمي (٦٥٥)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.

الثالث: معناه القوَّة، ومنه قوله: «استقيموا ولن تُحْصُوا»، معناه ولن تُطِيقُوا في القَوْلِ الثاني.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

قال علماؤنا: إن كان المُحْصِي هو العالم فقد تقدَّم بيانه، وإن[1] كان القادر فكذلك[2] تقدَّم بيانه أيضًا، وإن قلنا إنه العادُّ[3] فذلك يرجع إلى إخباره عن العدد، وهو الكلام، كما قال: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدّاً﴾ [مريم:٨٥].

المسألة الثانية: في المختار

قد تقدَّم كلام علمائنا - رحمة الله عليهم - في المُحْصِي وهو قاصر، وقد ظنَّ بعض المتأخرين منهم أنَّ قوله: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق:١٢] هو قوله: ﴿أَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾ [الجن:٢٨].

والصحيح أنَّ العلم إذا تعلَّق بالمعلومات من حيث كَشْفُها وإيضاحُها[4] فهو عِلْمٌ، وإذا تعلَّق بها من حيث حَصْرُها وتعلَّقَ العلم بعددها من غير تَقْدِيرِ ذُهُولٍ فهو عَدٌّ وإِحْصَاءٌ، فالمتعلَّقان مختلفان، **وقد خَفِيَ وَجْهُ اختلاف مُتَعَلَّقِهما على الجميع**، فالمُحْصِي هو العالم بالعَدَدِ.

---

(١) في النسخ الأخرى: أو.

(٢) في (غ): فقد تقدم أيضا بيانه، وفي (ل) و(ط): فكذلك قد تقدم بيانه أيضًا.

(٣) في (ك) و(غ): القادر، وهو سبق قلم.

(٤) في (ل) و(ط): استيضاحها.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للرَّبِّ في هذا الاسم:

وله فيها ثلاثة أحكام:

[٧٤/ب] / الأوَّل: - وهو المُعْظَمُ - أنَّه يعلم عدد ما لا نهاية له.

والثاني: أنه لا تشغله الكثرة عن العلم؛ فسقوط الأوراق، وبَذْرُ الحبوب، وتَبَدُّلُ الأحوال على الرَّطْبِ واليابس؛ كلُّ ذلك عنده مُحْصًى معلوم؛

الثالث: أنَّه عنده مَسْطُورٌ على التفصيل مَكْتُوبٌ.

المنزلة الثانية[1] للعبد:

فينبغي[2] له أن لا تكون أفعاله مهملةً بأن[3] تكون محصاةً، فيُحْصِي الخير للعمل به، ويُحْصِي الشرَّ لاجتنابه، وقد قال ﷺ للنساء: «اعقدن بالأنامل فإنهنَّ مسؤولاتٌ مستنطقاتٌ»[4]، وقيل[5]: العاقل من عُدَّتْ سَقَطَاتُه.

---

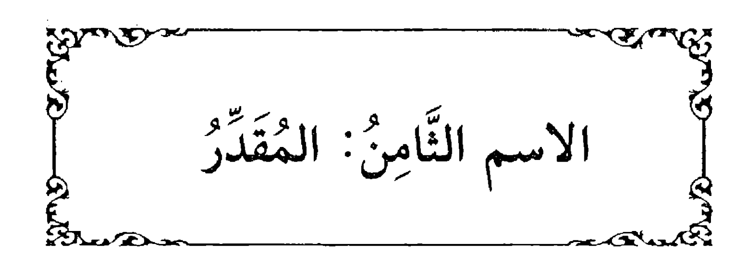
(١) في (ط): السفلى.

(٢) في (ط): ينبغي.

(٣) في النسخ الأخرى: بل.

(٤) أخرجه أحمد (٢٧٠٨٩)، وأبو داود في أبواب فضائل القرآن، باب التسبيح بالحصى برقم ١٥٠١ (٢/٢١٦-شعيب)، والترمذي في أبواب الدعوات، باب فضل التسبيح والتهليل، برقم ٣٥٨٣ (٥/٤٦٣- بشار)، من حديث يسيرة بنت ياسر عن النبي ﷺ، وحسَّنه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار: (١/٨٣-٨٤).

(٥) في (ط): وقال.



الاسم الثَّامِنُ: المُقَدِّرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأَوَّل: في مورده

هو من الأسماء التي لم يرد بها قرآن ولا سنة، وإنما ورد به فِعْلًا، وأجمعت عليه الأمة إطلاقًا، قال الله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣]، وقال: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر:٦٠]، وقال النبي ﷺ مُخْبِرًا عن موسى عليه السلام[١]: «أتلومني على أمر قد[٢] قدَّره الله عليَّ قبل أن أُخْلَقَ»[٣].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم - للتقدير ثلاثة[٤] معان:

الأَوَّل: الخبَرُ، ومنه قوله: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر:٦٠]، أي أَخْبَرْنَا.

---

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) أخرجه أحمد (٧٣٨١)، والبخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، برقم ٦٦١٤ (٨/١٢٦-طوق النجاة)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى، برقم ٢٦٥٢ (٤/٢٠٤٢- عبد الباقي) من حديث أبي هريرة به.

(٤) في (ط): ثلاث.

الثاني: تخصيص الشيء بمقدار، كقوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا﴾ [فصلت:٩]، أي خَلَقَها على مقدار، وقوله: ﴿فَقَدَّرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣].

الثالث: التضييق، كقوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٦].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْداً

فيه مسائل، جِمَاعُها مسألة واحدة، وهي:

المسألة الأولى: في كشف حقيقة اللفظة

اعلَمُوا - أرشدكم الله إلى المعلومات - أن قدَّر بتشديد الدال مُضَاعَفُ قَدَرَ بتخفيف الدال، وقولنا فعَّل بتشديد العين يأتي على قِسْمَيْنِ:

أحدُهما: بمعنى فَعَلْتُ، لا يُرَادُ بها التكثير، كقولنا: كَلَّمْتُ وسَوَّيْتُ[١].

وقد تأتي[٢] ويراد بها التكثير، في كل فِعْلٍ جرى على بِنَاءٍ مُخَفَّفًا، وجاء على ذلك البناء مُشَدَّدًا.

ولقولنا قَدَرَ بتخفيف الدَّال في اللغة ثلاثة معان:

أحدها: من القدرة، وسيأتي بيانه[٣]، والفِعْلُ منها[٤] يتعدَّى بقولك[٥] «على»[٦]، تقول: قَدَرْتُ على الشيء.

---

(١) في (ل) و(ط): أكلت وشربت.

(٢) في (ل) و(ط): يأتي.

(٣) في (ل) و(ط): بيانها.

(٤) في (ل) و(ط): منه.

(٥) في (غ): كقولك.

(٦) في (ط): على ما.

الثاني: قَدَرَ بمعنى قَلَّلَ، كقوله: ﴿وَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [الفجر:١٧].

الثالث: قَدَرَ بمعنى عَلِمَ، كقوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٤]، وهو مقصودنا، وهو مضاف إلى المقدار.

فيكون[1] إذن[2] قَدَرَ بمعنى عَلِمَ مقدار الشيء، فإذا جاءت مطلقة كان هذا معناها، وإذا وردت مُضَاعَفَةً[3] رجع[4] التضعيف إلى تأكيد المعنى الذي اقتضاه التخفيف في الثاني والثالث،/ ولم يرجع إلى الأوَّل لأنه يتعدَّى بحرف الجرِّ، [٧٥/أ] والفعل إذا تعدَّى بحرف الجرِّ فضَاعَفْتَهُ خَرَجَ عن معناه لِعِلَّةٍ معلومة في التصريف، ولَكِنْ رُجُوعُه إلى الثاني مَقِيسٌ غير مَسْمُوعٍ، ورجوعه إلى الثالث مَسْمُوعٌ، **وإلى هذه المعاني الثلاثة[5] يرجع كلُّ ما في كتاب الله من هذه الألفاظ.**

فأمَّا قوله: ﴿وَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٦] فيرجع إلى القدرة في أَحَدِ القولين لمَعْنًى بديع، بيانه في كتاب المُشْكِلَيْنِ.

إشارته:

ظنَّ أنَّ قُدْرَتَنَا لم تَتَعَلَّقْ[6] بكونه في بطن الحوت، وتَرْجِعُ في القول الثاني إلى معنى التقليل، التقدير: فظنَّ أن لن نُقَلِّلَ مقداره ونُصَغِّرَه.

وأمَّا قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ فمعناه ما عَظَّمُوه، أي ما عَلِمُوا مقداره في الجلال، وقال[7]: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى:٣] معناه عَلِمَ

---

(١) في (غ): فتكون.
(٢) في (غ) و(ط): إذًا.
(٣) في (ل) و(ط) و(م): مضافة.
(٤) في (ل) و(ط): رجع إليها.
(٥) في (غ): الباب، وهو تصحيف.
(٦) في (ل) و(ط): تتعلق به لكونه.
(٧) في (غ): وقال تعالى.

المقـادِير، وقـال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمـر:٤٩]، أي بِعِلْـمِ[١] مِقْدَارِه من خَيْرٍ وشَرٍّ.

يُبَيِّنُه قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر:٥٢-٥٣]، وقال ﷺ في هلال الشَّهْرِ: «فإن غُمَّ عليكم فاقـدُرُوا لـه»[٢]، أي اعلَمُوا قَدْرَهُ بإضافته إلى الشهر الذي قبله، وقالت عائشة: «فاقدُرُوا قَدْرَ الجارية الحديثة السن الحريصة على اللَّهْوِ»[٣]، وقال[٤] عن موسى: «أتلومني على أمر قدَّره الله عليَّ قبل أن أُخْلَقَ؟»[٥]، فقوله قدَّرَ هو تضعيف قوله قَدَرَ.

وقـد يستعمل قَـدرَ على معنى وَضَعَ الشيء على مقـادير معلومـة، لأنَّ الوضـع يكـون عـن[٦] القـدرة والعلـم، فـسُمِّيَ بـه كقولـه: ﴿فَقَدَّرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣]، فجمع بين اللغتين، كما قال الشاعر:

---

(١) في (ل) و(ط): يعلم، وفي (غ): نعلم.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصوم، باب ما جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر، برقم ٢٩٧ (٣/٤٠٧-الأعظمي)، وأحمد (٤٤٨٨)، والبخاري كتاب الصوم، برقم ١٩٠٠ و١٩٠٦ (٣/٢٥-طوق النجاة)، ومسلم في كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، برقم ١٠٨٠ (٢/٧٥٩-عبد الباقي)، وأبو داود في كتاب الصوم، باب الشهر يكون تسعا وعشرين برقم ٢٣٢٠ (٤/١٣-شعيب) من حديث عبد الله بن عمر.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل: برقم ٥١٩٠ (٧/٢٨-طوق النجاة)، ومسلم، كتاب صلاة العيدين، برقم ٨٩٢ (٢/٦٠٨).

(٤) في (ل) و(غ) و(ذ) و(م): قال موسى، وفي (ط) زيادة: عليه السلام.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) في (غ): على، وضبَّب عليها في (ك)، وفي الطُرَّةِ: (ظ) أي الظاهر: عن، وهو الذي في (ل) و(ط).

وأَنْكَرَتْنِي وما كـان الـذي نَكِـرَتْ من الحوادث إلَّا الشَّيْبَ والصَّلَعَا[١]

وقال آخر:

أَمَّـا ابـنُ طَـوْقٍ فقـد أَوْفَـى بذِمَّتِـهِ كما وَفَى بقِلَاصِ النَّجْمِ[٢] حَادِيهَا[٣]

وأفـاد بقولـه: ﴿فَقَدَّرْنَا﴾ عَلِمْنَـا متعلَّـق القـدرة، وبقولـه: ﴿فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ تحقيـق القـدرة، وتقـول: نزلـت الـشيء أي فعلـت فيـه[٤] النـزول، ويقـال: نزَّلتـه بمعنـى عرَّفتـه المنـازل، وفـي الحـديث الـصحيح قـال سَلَمَةُ بـن كُهَيْلٍ[٥]: «فنَزَلَنِي زيد بـن وهـب منـزلًا منزلًا حتـى مررنـا علـى قنطرة»[٦] وذكـر الحديث.

---

(١) قول الأعشى: انظر تفسير الطبـري (٣٨٨/١٥)، وديوانـه (٧٢)، ومجـاز القـرآن لأبـي عبيدة (٢٩٣/١)، وتهذيب اللغة (١٠٩/١٠).

(٢) في (ط): النجب.

(٣) البيت لطفيل الغنوي، يذكر فيـه أسـطورة عنـد العـرب، أَن الـدَّبَران خطـب الثريـا وَأَرَادَ الْقَمَر تَزْوِيجه إِيَّاهَا فَأَبت، وَقَالَت: مَا اصْنَع بِهَذَا السبروت؛ فَجمع الـدبران قلاصـه يتمول بهَا وَهُوَ يتبعهَا ويسوق صَدَاقهَا قدامه» المستقصى في أمثال العـرب (١٨٠/١)؛ وأورده في الحماسة البصرية (١٣٩/١) مع البيت الثاني:

قد حـل رابية لم يَعْلُها أحـد صعبـا مَبـاءتها صعبا مـراقيها

(٤) في (ط): به.

(٥) في (ط) و(ل): جميل.

(٦) أخرجـه مـسلم؛ كتـاب الزكـاة، بـاب التحـريض علـى قتـل الخـوارج، بـرقم ١٠٦٦ (٧٤٨/٢-عبـد البـاقي)، وأبـو داود؛ كتـاب الـسنة، بـاب فـي قتـل الخـوارج، ٤٧٦٨ (١٤٧/٧- شعيب)، والنسائي في الكبـرى، فـي كتـاب الخـصائص، بـاب ثـواب مـن قاتلهم، برقم ٨٥١٨ (٤٧٨/٧-الشبلي)، من حديث زيد بـن وهـب الجهنـي فـي قـصة جيش علي ﷺ عند خروجه لقتال الخوارج.

فتبيَّن من قوله: ﴿فَقَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ أنه[١] عَلِم مقادِير أهل الشقاء والسعادة، ثم هدى من شاء منهم هُدَاه، ويُرَكَّبُ[٢] قوله قدَّر مضاعفًا على قوله قدَر مخفَّفًا، وكلاهما بمعنى عَلِمَ.

وتحقيقه أن تسمية[٣] المقدار المعلوم قَدَرًا، كما يسمَّى المقدور المخلوق قُدْرَةً، والمعلوم عِلْمًا، فلذلك سمَّينا الفعل الصادر المُتَعَلِّقَ به عِلْمُ المقدار[٤] تقديرًا كما بيَّنَّاه/ في مُلْجِئَةِ المتفقهين[٥]، فهو مَوْضِعُهُ. [٧٥/ب]

فإن قيل: فأين كلامكم مع القَدَرِيَّةِ في القَدَرِ، واختلافكم وإيَّاهم فيه، وإطنابكم في شرحه وأَدِلَّتِكم عليه؟

فأمَّا إذا قلتم: إنَّ القَدَرَ هو العلم، فلا تخالفكم القَدَرِيَّةُ فيه، فإنهم[٦] يقولون: إنَّ الله عالم بكلِّ شيء، وبكلِّ مِقْدَارٍ.

الجواب:

أنَّا نقول: ليس خلافنا معهم في شيء من ذلك، **وإنَّما خَفِيَ على علمائنا طريق معرفة الألفاظ** فَبَنَوا القول معهم على التَّسَامُحِ فيها، وإنَّما الخلاف بيننا وبينهم في أَصْلٍ واحد، **وهو أنَّ الله[٧] خَالِقُ أعمال[٨] العباد كلِّها بقُدْرَتِهِ[٩]**،

---

(١) في (ط): أي.

(٢) في (ط) و(ل): وقد يجيء.

(٣) في (ط) و(ل): يسمى.

(٤) في (ط): المقدِّر.

(٥) في (ط): ملحية المتفقهين، وفي (م): ملحية المتقدمين في ملجأة المتفقهين، وهو تصحيف.

(٦) في (ط) و(ل): فهم.

(٧) في (ط): أنه تعالى.

(٨) سقطت من (ل).

(٩) راجع: قواعد العقائد للغزالي (١٩٥ وما بعدها)، غاية المرام في علم الكلام للآمدي (٢١٤).

خَيْرِهَا وشَرِّهَا، وهم يقولون: إنَّ الله قدَّر الخير والشرَّ، ولكنه لم يخلقه ولا أوجده، وإنَّما خلق للعباد قُدْرَةً يخلقون بها ما يشاؤون، ولهذا سُمُّوا قَدَرِيَّةً[١]؛ لأنَّهم جَعَلُوا القُدْرَةَ والخَلْقَ لأنفسهم، ويقولون كما نقول: آمَنْتُ بالقدر خَيْرِهِ وشَرِّهِ، وهو عِلْمُ الله للأشياء عندهم، وخَلْقُهُ لها عندنا.

أمَّا علمه بها فاتفاق منَّا ومنهم، وأمَّا خلقه لها بقدرته وإرادته إياها، فخَلَقَها بقدرته عندنا، ولم يخلقها عندهم، وأرادها عندنا، ولم يُرِدْها عندهم، فالخلاف بيننا وبينهم في تَعَلُّقِ القدرة والإرادة بالشرور[٢] والمعاصي، وقد حقَّقنا ذلك في كتاب المُقْسِطِ، وقد اندرج القول في الاعتقاد في بيان الحقيقة وانكشف الغطاء عنه.

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى فيه المنزلة العُلْيَا التي لا تنبغي إلَّا له؛ بوضع[٣] المخلوقات على مقادير[٤] محكمة متناسبة لا يَطَّلِعُ الخلق على جُمَلِهَا، فكيف على[٥] تفاصيلها، والْحَظُواْ ذلك - قوَّى الله أبصاركم وبصائركم - من الذَّرَّةِ إلى العَرْشِ تَرَوْهُ كذلك.

وعلى العبد في منزلته ألَّا يُرْسِلَ كَلَامَهُ حتى يُنَاسِبَ[٦] عَقْدَهُ وفِعْلَهُ، وألَّا يُقْدِمَ على اكتساب فِعْلٍ حتى يَعْرِضَه على نِيَّتِهِ وكَلَامِهِ، فيأتي حينئذ على قَدَرٍ بفضل الله ورحمته[٧].

---

(١) راجع: الفرق بين الفرق (٩٤).

(٢) في (ط) و(غ): بالشر، وتصحفت في (ل) إلى الشرف.

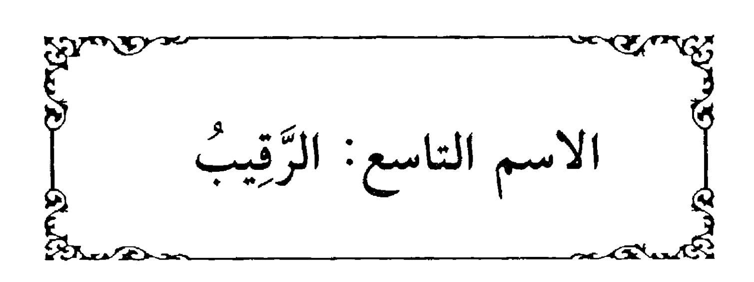
(٣) في (ط) و(ل): لوضع.

(٤) في (غ): مقادر.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ط): يتناسب.

(٧) في (ط) و(ل): برحمته.



الاسم التاسع: الرَّقِيبُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيباً﴾ [الأحزاب:٥٢]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه لعلمائنا ثلاث عبارات:

الأولى: قال الزجَّاج[1]: الرقيب الحافظ، يقال: رَقَبْتُه أَرْقُبُه رِقْبَةً ورُقُوبًا.

الثانية: المُرَاقِب وهو المُنْتَظِر.

وله ثلاثة أبنية، تقول[2]: رَقَبْتُه أَرْقُبُه، وارتَقَبْتُه[3] أَرْتَقِبُه[4]، وتَرَقَّبْتُه أَتَرَقَّبُه[5]، قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، وقال: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ٩]، وقال: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفاً يَتَرَقَّبُ﴾/ [القصص:٢٠]. [٧٦/أ]

---

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج: (٥١).

(٢) في (ط): يقال.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (ط): أرقبه، وسقط من (ك).

(٥) سقطا معًا من (ل)، وتصحف في (م) إلى أرتقبه.

الثالثة[١]: الرقيب الموكَّل[٢].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا[٣]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق الرِّقْبَةِ

اعلَمُوا - رزقكم الله المراقبة - أنَّ كلَّ من تكلَّم في الرِّقْبَةِ[٤] إنما أخذ طَرَفًا من معناها وترك الإيعاب بالبيان لها، ومن استولى عليها بالبيان - وهو نادر - قال: إن الرِّقْبَةَ تنتظم من ثلاثة معان[٥]:

الأوَّل: العِلْمُ بالمرقوب.

الثاني: المحافظة على دوام العلم.

الثالث: أن يقترن ذلك بمتعذِّر كَوْنُه أو ممنوع منه، فلا بدَّ من حِفْظٍ وتَعَذُّرِ كَوْنٍ أو مَنْعٍ منه.

وهذا القول وإن كان أوعب لمعنى الرِّقْبَةِ لكن فيه[٦] تَجَوُّزٌ في المعنى والعبارة.

---

(١) هو قول الخطابي في شأن الدعاء: (٧٢).

(٢) في (ك): الموئل.

(٣) في (ط) و(ل): عقيدة.

(٤) في (ط): المراقبة.

(٥) عبارة عن تفصيل وتركيب لعبارة شيخه الغزالي في المقصد الأسنى (ص١١٧)، في قوله: «الرقيب: هو العليم الحفيظ، فمن راعى الشيء حتى لم يغفل عنه، ولاحظه ملاحظة دائمة لازمة لزوما لو عرفه الممنوع عنه لما أقدم عليه سمي رقيبا».

(٦) في (ط) و(ل): لكن تُجوِّز فيه لمعنى العبارة، وفي (ل): والعبارة.

والصحيح أنَّ الرِّقْبَةَ علم دائم بالمرقوب، موجودًا ومعدومًا[١]، حاضرًا وغائبًا[٢].

المسألة الثانية: في العَقْدِ

إذا ثبت هذا في معنى الرِّقْبَةِ، فمعنى وصفنا الله تعالى بأنه رقيب؛ أي العالم الذي لا يذهب عليه شيء، ولا يفوته أمر؛ ولا يصحُّ أن يوصف برِقْبَةِ الانتظار أو التَّحَرُّزِ[٣] عن[٤] الغفلة، لأنَّ ذلك كله إنَّما يكون من الجاهل النَّاسِي[٥]، وذلك في وصفه تعالى مُحَالٌ، وإنَّما رِقْبَتُه علمه الدائم.

المسألة الثالثة[٦]: وصفه[٧] تعالى بالرِّقْبَةِ

ممَّا يُشْكِلُ أنه من صفات الذات أو من صفات الفعل، لأنَّك إذا نظرت إلى لفظ الرِّقْبَةِ وَجَدْتَها ترجع إلى العلم بالمرقوب، وأنت ترى أنَّ المرقوب مخلوق، فلا بدَّ من وجوده في الظاهر في معنى الرِّقْبَةِ.

وتحقيقه أنَّ الرِّقبة عبارة عن علم يتعلَّق بالموجود، فهو كقولنا[٨] عالم الشهادة[٩]، وهو عالم الغيب، وليس ذلك بتَغَيُّرٍ في العِلْمِ بين[١٠] غَيْبٍ وشهادة،

---

(١) في (غ) و(ح) و(ك): أو معدوما، وضبَّب عليها، وفي الطرة: في (ع): ومعدومًا، وهو الذي في (ل) و(ط) و(ق).

(٢) في (غ) و(ك): أو غائبا، وكتب فوق أو: و، ورمز لها بـ: نـ، أي بيان، تصحيحا لها.

(٣) في (ط): التجوز، وفي (ل): التحوز.

(٤) في (ط): على.

(٥) في (ط) و(ل): المتأني.

(٦) في (ط): الثانية، وهو سبق قلم.

(٧) في (ط): في وصفه.

(٨) في النسخ الأخرى: كقولك.

(٩) في (غ): للشهادة.

(١٠) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: من، وأثبت بدلها: عن، ورمز لها بعلامة الصحة، وفي (ل): يتغير في العلم من.

ولا باختلاف صفة فيه، وإنَّما يرجع الاختلاف إلى المعلوم، فهو إذن[1] من صفات الذات، وما يُتَوَهَّمُ في الرِّقْبَةِ من معنى الحفظ إنَّما يرجع إلى العلم كما بيَّنَّاه في اسم الحفيظ.

المسألة الرابعة:

ظنَّ بعض علمائنا[2] أنَّ الرِّقْبَةَ من صفات الأفعال، وأنَّها راجعة إلى تأويل حفظه لئلَّا تضيع[3]، وهي وَهْلَةٌ عظيمة، وقد بيَّنَّا أنَّ حقيقة الرِّقْبَةِ العلم، وبيَّنَّا وَجْهَ الحفظ وأنَّه يرجع إلى مَعْنَى العلم، وأنَّ الوجود لا يُشْتَرَطُ فيه، والعَدَمُ لا يَمْنَعُ[4] منه، كما لم يمنع من أن يكون عالمًا بالشهادة وهو عالم بالغيب، فيتغيَّر المعلوم والعلم لا يتغيَّر، كذلك يتغيَّر المرقوب والرَّقِيبُ لا يتغيَّر.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد وصف الرِّقْبَةِ في ربِّه، وتحقَّقه في عَقْدِهِ، فليعلم أنَّ للباري في ذلك أحكامًا يختصُّ بها، أهمُّها:

أنه لا يشغله شأن عن شأن، وإن كان كلَّ يَوْمٍ هو في شأن، لعموم العلم وسَعَةِ القُدْرَةِ.

---

(١) في (ط) و(غ): إذًا.

(٢) لعله يقصد الإمام أبا عبد الله الحسن بن الحسين الحَلِيمي (تـ ٤٠٣)، في كتابه المنهاج في شعب الإيمان (١/٢٠٠-٢٠٦) إذ أدرج اسم الله الرقيب ضمن «الأسماء التي تتبع أسباب التدبير له دون ما سواه»، وعدَّ منها الكثير من صفات الأفعال، وذلك بعد أن عرفه بقوله: «الذي لا يغفل عما خلق فيدخل عليه نقص»، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي (١٢٨/١).

(٣) في (ط) و(ل): يضيع.

(٤) في (غ): يمتنع.

المنزلة السفلى للعبد:

يتعيَّن عليه/ فيها فرض المراقبة، فإنَّ الله يطَّلع عليه من حيث لا يراه، [٧٦/ب] كما قال[١] ﷺ: «فإنك إن لم تكن تراه فإنه يراك»[٢]، فعليه أن يكون هذا الاعتقاد عليه دائما، وأن[٣] يعمل بحَسَبِه[٤] خشية الاطِّلاع عليه[٥]، وقد أحسن الشاعر حين قال[٦]:

إذا ما خَلَوْتَ الدَّهْرَ يومًا فلا تَقُلْ ... خَلَوْتُ ولكن قُلْ عَلَيَّ رَقِيبُ[٨]

ولا تَحْسِبَنَّ اللهَ يَغْفُلُ ساعةً ... ولا أنَّ ما يَخْفَى عليه يَغِيبُ

لَهَوْنَا لعَمْرُ[٧] الله حتى تَتَابَعَتْ ... ذُنُوبٌ على آثارِهِنَّ ذُنُوبُ

---

(١) في (ك): قال جبريل للنبي، وفوقها ع صح، أي صح كذا في ع.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) سقطت سن النسخ الأخرى.

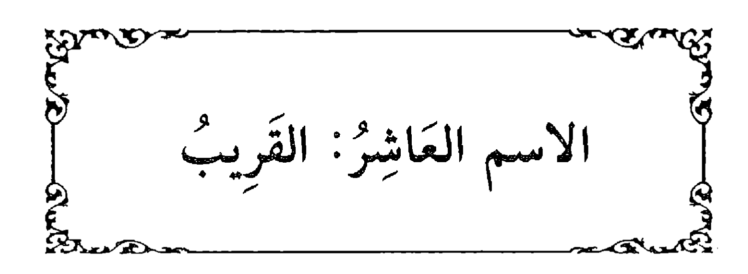
(٤) في (ط) و(ل): بحشمة.

(٥) سقطت من (ك) ومن (غ).

(٦) نسب لأبي نواس في زهدياته، ولغيره كالحسن بن عَمْرو الإباضى، ويروى لأبى مُحَمَّد التيمى، انظر: الحماسة البصرية (٤٧/٢)، قال القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (تـ ٣٩٠هـ): «وقد رويت لنا هذه الأبيات عن بعض من تقدم أبا نواس من الشعراء، واستشهد ببعضها طائفة من النحويين في مواضع من فصول النحو»، انظر: كتاب الجليس الصالح له (ص٥٥٢).

(٧) في (ط): لغير.

(٨) سقط هذا البيت من (غ).



الاسم العَاشِرُ: القَرِيبُ

وفيه[1] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٥]، وورد[2] في حديث أبي هريرة من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْن، وجاء في الصحيح قال النبي ﷺ: «إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، ولكن تدعون سميعًا قريبًا، إنه بينكم وبين رؤوس رحالكم»[3].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

القُرْبُ في اللُّغَةِ دُنُوُّ الأجسام بعضها من بعض، وذلك بصِغَرِ الأبعاد التي تكون بينها، فإمَّا أن تكون متصلةً وإمَّا أن تكون منفصلةً، فإن كانت متصلةً

(١) في (غ): فيه.

(٢) في (غ): ووردت.

(٣) أحمد (١٩٥٢٠)، والبخاري؛ كتاب المغازي، باب غزوة خيبر: برقم ٢٩٩٢ (١٣٣/٥-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالدعاء: برقم ٢٧٠٤ (٢٠٧٦/٤- عبد الباقي)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، من غير لفظة «انه بينكم وبين رؤوس رحالكم»، فقد رواها الترمذي في أبواب الدعوات، باب ما جاء في فضل التسبيح والتكبير والتهليل: برقم ٣٤٦١ (٣٨٦/٥-بشار)، وأبو داود؛ كتاب الدعوات، باب في الاستغفار: برقم ١٥٢٦ (٦٣٣/٢-شعيب)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح؛ ومعنى قوله: «بينكم وبين رؤوس رحالكم إنَّما يعني علمه وقدرته».

فهي التَّجَاوُرُ أو الاختلاط، وإمَّا أن تكون منفصلةً بأن يكون بينها بُعْدٌ، فإن كان يسيرًا كان ذلك قُرْبًا، وإن كان كثيرًا كان ذلك بُعْدًا، ثم نُقِلَ إلى قُرْبِ المعاني مجازًا، فيقال: فلان قريب من فلان بالمودَّة، وفلان بعيد من فلان بالعداوة، وفلان قريب من فلان[١] بالعلم، وبعيد منه بالجهل.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

أمَّا وَصْفُ الباري[٢] بقُرْبِ المسافة وبُعْدِهَا فمُحَالٌ، لأنه ليس بجسم مُؤَلَّفٍ، وأمَّا وصفه بقُرْبِ العلم والمحبة فصحيح، وعلى قُرْبِ العلم يَدُلُّ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٥]، يعني بالعلم، وقيل بالمحبة، وقد يقال في المخلوق: إنه قريب من الله، على معنى قُرْبِهِ من تَعَلُّقِ القدرة، كما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه كان إذا رأى المطر أبرز له[٣] وجهه الشريف وذِراعَيْهِ الكريمتين[٤]، ويقول: «هذا قَرِيبُ عَهْدٍ بِرَبِّه»[٥]، وهذا بَيِّنٌ جِدًّا.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا تحقَّقت معنى القُرْبِ في وصفه فله في المنزلة العُلْيَا ثلاثة أحكام:

الأوَّل: أنه لا يختصُّ بمكان.

---

(١) في (ك): هذا، وفوقها: فلان صح ع، أي كما في نسخة ع، وهو الذي أثبتناه.

(٢) في (ط) زيادة: تعالى.

(٣) سقط من (غ).

(٤) وقع تقديم وتأخير في (ط) و(ل) و(غ) بين الوجه والذراعين.

(٥) أخرجه أحمد (١٢٣٦٥)، ومسلم؛ كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء: برقم ٨٩٨ (٢/٦١٥-عبد الباقي)، وأبو داود؛ أبواب النوم، باب ما جاء في المطر: برقم ٥١٠٠ (٧/٤٢٩- محيي الدين)، من حديث أنس بلفظ: «حديث عهد» بدل قريب.

الثاني: أنه لا يتقدَّرُ بقُرْبِ مسافة.

الثالث: أنه لا يخفى عليه شيء.

وعليك في المنزلة السُّفْلَى المراقبة له[١] كما تقدَّم، وألَّا ترفع صوتًا إذا قصدته بكلامك وحده، فإن أردت غيره فارفع صوتك لتُسْمَعَ[٢]، فقد رُوِيَ في الحديث: «أن أبا بكر[٣] كان يُخْفِي صوته بالقراءة، ويَجْهَرُ عمر[٤] بها، فقال لهما/ النبي ﷺ في ذلك، فقال أبو بكر[٥]: أَسْمَعْتُ مَن أُنَاجِي، وقال عمر: أُوقِظُ الوَسْنَان، وأَطْرُدُ الشيطان، وأَذْكُرُ الرحمن»[٦]، وكلاهما غَرَضَانِ حَسَنَانِ. [٧٧/أ]

---

(١) سقطت من (ل) و(ط).

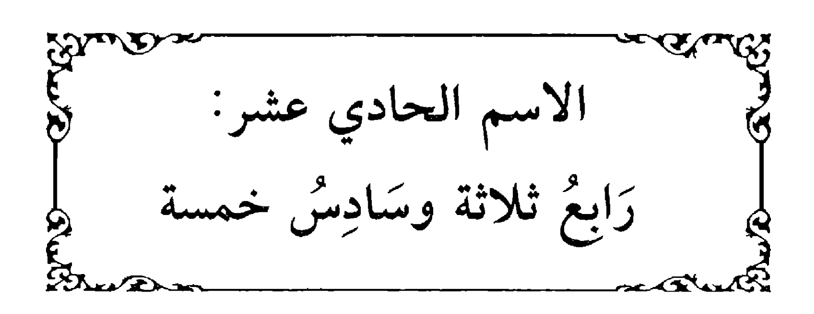
(٢) في (غ): ليسمع.

(٣) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٤) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٥) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٦) أخرجه أبو داود؛ كتاب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة، باب رفع الصوت بالقراءة بالليل: برقم ١٣٢٩ (٣/٤٩٢- محيي الدين)، والترمذي؛ أبواب الصلاة، باب ماجاء في القراءة بالليل: برقم ٤٤٧ (١/٥٦٩- بشار)، قال أبو عيسى: حديث أبي قتادة حديث غريب، وإنما أسنده يحيى بن إسحاق عن حماد بن سلمة، وأكثر الناس إنما رووا هذا الحديث عن ثابت عن عبد الله بن رباح مرسلًا، ولفظة: «وأذكر الرحمن» عند المؤلف غير موجودة فيما وقفنا عليه من المصادر، والله أعلم.



الاسم الحادي عشر: رَابعُ ثلاثة وسَادِسُ خمسة

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قد ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة:٧].

الفصل الثاني: في شرحه لغة

العرب تقول: فلان رَابعُ القوم، إذا كان مُشَارِكًا لهم في وَجْهٍ، فتكون هذه الإضافة مُنْبِئَةً[١] عن[٢] تلك المشاركة.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً[٣]

قد تقدَّم ذلك في وصف[٤] القريب، قال تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾[٥] [البقرة:١٨٥]، والذي بِهِ كان قَرِيبًا بِهِ كان رابع ثلاثة وسادس خمسة، وهو العلم

(١) في (ط) و(غ): مبنية.
(٢) في (ط): على.
(٣) في النسخ الأخرى: عقيدة.
(٤) في النسخ الأخرى عدا (ح): وصفه بالقريب.
(٥) بعدها في (ل): أجيب دعوة الداعي.

والإحاطة[١] بالسَّرَائِرِ، كما قال في موضع آخَرَ: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[٢] [الأنعام:٤]، وكما قال النبي ﷺ: «إنه بينكم وبين رؤوس رحالكم»[٣]، فعاد ذلك إلى صفات الذات، وما هو لم يَزَلْ عليه، والعلم واحد على ما تقدَّم بيانه في حقيقة تَعَلُّقِ العلم بالمعدوم[٤]، والله أعلم، وإن لم يكن له[٥] ثانٍ في قِدَمِهِ، وذلك لأنه عالم بالغيب عالم بالشهادة، إذا وقعت فيَخْتَلِفُ[٦] المعلوم، ولا يختلف العلم ويَتَعَدَّدُ.

[الفصل الرَّابع: في التنزيل]

والتَّنْزِيلُ في الفَصْلِ الرَّابِعِ كما سبق في اسم القريب حرفًا حرفًا، وأنَّ الجهر عنده والإعلان سواء، كما رُوِيَ عن ابن مسعود أنه قال: «اجتمع عند البيت ثلاثة نَفَرٍ؛ قُرَشِيَانِ وثَقَفِي، أو ثَقَفِيَّان وقُرَشِي، قَلِيلٌ فِقْهُ قلوبهم، كَثِيرٌ شَحْمُ بطونهم، فقال أحدهم: أترون أنه يَسْمَعُ ما نقول؟ وقال الآخران[٧]: يَسْمَعُ إن جَهَرْنَا ولا يَسْمَعُ إن أَخفينا، فأنزل الله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾ الآية [فصلت:٢١]»[٨].

---

(١) في (ط): بالإحاطة، وهو تصحيف.

(٢) في (ك): ونجواكم.

(٣) تقدم تخريجه.

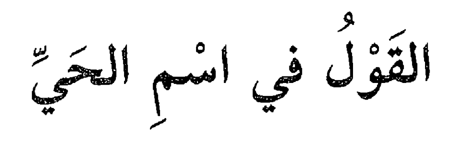
(٤) في النسخ الأخرى: بالعدم.

(٥) سقط من (غ).

(٦) في (ط) و(ل) و(غ): يختلف، وفي (م): يختلف في.

(٧) في (غ): الآخر إنه، وهو تصحيف.

(٨) أخرجه البخاري؛ كتاب التفسير، باب «وذلكم ظنكم ...»: برقم ٤٨١٧ (٦/١٢٩- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب صفات المنافقين: برقم ٢٧٧٥ (٤/٢١٤١- عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.



القَوْلُ في اسْمِ الحَيِّ

وهو اسم مُفْرَدٌ ليس له نظير، وهو[1] أربعة فصول:

(١) في (ط) و(ل): فيه.

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ﴾ [غافر:٦٥]، وقال تعالى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ووردت به السنة[١] في حديث أبي هريرة مفسَّرًا، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا وفَّقكم الله أنَّ العرب ما كان يخفى عليها اسم الحياة والحيوان والحي، بل أكثرت التصريف له.

يقال: حَيِيَ الرجل يَحْيَى حياةً، وحَيَّ أيضًا بتشديد الياء، وقيل حَايِيٌ[٢] على وزن فاعِل، والحِيُّ بكسر الحاء الحيوان[٣]، وهو جِنس الحَيِّ، وقيل هو الحياة، واختلفوا فيه اختلافًا كثيرًا[٤]، والحيُّ نَحْوٌ من القبيل، سُمِّيَ به مجازًا، لأنَّ به يستعينون على حماية أنفسهم، وحياة مواشيهم بالخِصْبِ ورَعْيِ الحَيَا[٥] وشُرْبه وهو/ المطر. [٧٧/ب]

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

وفيه خمس مسائل:

---

(١) راجع ما ورد فيه من الكتاب والسنة في الأسماء والصفات للبيهقي (١/٢٧٨): باب ما جاء في إثبات صفة الحياة.

(٢) في (ط) و(م): حايٌّ، وفي (ل): حايَيَ.

(٣) في (ط): جمع الحيوان.

(٤) انظر تفصيله في المحكم والمحيط الأعظم (٣/٣٩٧).

(٥) في (ط): الحمى.

المسألة الأولى: في تحقيق الحياة

وهي وَصْفٌ للجسم، عَرَضٌ إذا وُجِدَتْ بالذات؛ جسمًا كان[١] أو جوهرًا، كان درَّاكا فعَّالًا، وكانت العرب إذا رأت الإدراك والحِسَّ قالت: هذا[٢] حَيٌّ.

المسألة الثانية:

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ الناس اختلَفُوا في الحياة والحي اختلافًا كثيرًا، منها[٣] القَصْدُ[٤] إلى تلبيس المعاني لتَشِيعَ البدع، وذلك الأكثر، أو جهلًا بالأمر البَيِّنِ، وهو الأقلُّ، وقد بيَّنَّا ذلك في كتاب المُقْسِط.

والعقيدة فيه: أنَّ الحيَّ مَن له حياة في الشاهد؛ واختلف الناس في الغائب، فقال بعضهم: لا أقول إنَّ الله حيٌّ بحياة، وإنْ قلتُ[٥] إنه عالم بعلم، من قِبَلِ أنَّ التوقيف ورد بذلك في العِلْم، ولم يَرِدْ به[٦] في الحياة والسمع والبصر، والصحيح أنَّه حيٌّ بحياة كما بيَّنَّا[٧] في باب السمع والبصر.

المسألة الثالثة:

حياة الباري لا تُوصَفُ بأنها[٨] رُوحٌ، ولا يُوصَفُ هو تعالى بأنَّه روحاني[٩]، لوجهين:

---

(١) في (ط) و(ل): كانت.

(٢) في (ط): هو.

(٣) في (ط): إمَّا.

(٤) في (ط): قصدًا.

(٥) في (ط) و(ل): قلتم.

(٦) سقطت من النسخ الأخرى.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): بينَّاه.

(٨) في (غ): أنها.

(٩) نقل أبو منصور البغدادي الإجماع عليه، فقال في الفرق بين الفِرَق (٣٢٥): =

أحدهما: ما بينَّاه[1] في كُتُبِ[2] الأصول، من الخلاف في الرُّوحِ والحياة هل هما[3] شيء واحد أم لا؟

الثاني: أنَّه[4] لم يَرِدْ في الشرع إِذْنٌ في ذلك فتوقَّفْنا فيه.

والصحيح أنهما معنيان مختلفان، وقد بينَّا ذلك في كتبه[5].

المسألة الرابعة:

قال الحارث بن أسد[6]: إذا قلنا الحَيُّ فهو بالحقيقة المؤمن، لقول الله تعالى[7]: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [يس:٧٠]،

= «وأجمع أهل السنة على أن حياة الإله سبحانه بلا روح ولا اغتذاء، وأن الأرواح كلها مخلوقة، خلاف قول النصارى في دعواها قِدَم أب وابن وروح».

(١) في (ط) و(ل): بينَّا.

(٢) في (غ): كتاب.

(٣) في النسخ الأخرى: هو.

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): كتابه.

(٦) الحارث بن أسد المُحَاسِبي، أبو عبد الله: من أكابر علماء زمانه، مع معرفة بالتصوف وطرائقه، كان عالمًا بالأصول، واعظا مُبكيًا، وسمِّي المُحاسبي لأنه كان يُحَاسِبُ نفسه، وله تصانيف في الزهد، وفي أصول الديانات، والرد على المخالفين من المعتزلة والرافضة، وغيرهما، ولد ونشأ بالبصرة، ومات ببغداد عام ٢٤٣هـ، وهو أستاذ أكثر البغداديين في عصره، من كتبه: الرعاية لحقوق الله، وهو منشور بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة، وانظر: تاريخ بغداد /بشار (١٠٤/٩)، وطبقات الصوفية للسُّلمي (٥٨)، وصفة الصفوة (٢٠٧/٢)، ووفيات الأعيان (٥٧/٢)، وطبقات الفقهاء الشافعية (٤٣٨/١).

(٧) في (غ): لقوله تعالى.

وقال[١]: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]، أي كافرًا فأنعمنا عليه بالإيمان.

وقال المتأخرون من علمائنا: هذا الذي قاله الحارث إنَّما هو على طريق التوسُّعِ، لأنَّ حياة الإيمان إنَّما شُبِّهَتْ[٢] بحياة الأبدان تمثيلًا لا تحقيقًا، ولكن المجاز قد يَتَّسِعُ على مَجْرَى الحقيقة، أو يُرْبِي عليه[٣].

المسألة الخامسة: في المختار

قال كثير من علمائنا إنَّ الحيَّ هو الفعَّال الدَّرَّاك، وهذا لا يصحُّ من خمسة أوجه:

الأوَّل: أنَّ الحيَّ قد لا يفعل، وقد كان الباري تعالى[٤] في الأَزَلِ[٥] حيًّا ولم يَكُن يَفْعَلُ، وقد كان في الأزل ولم يكن فِعْلٌ[٦]، وكان[٧] مُدْرِكًا لنفسه ولصفاته.

الثاني: أنَّ الإدراك معنًى غير الحياة وغير الفِعْلِ، فكيف يُفَسَّرُ معنًى[٨] بمعنًى[٩] مُغايِرٍ[١٠] له، وهذا تخليط للمعاني وإلباس على المريد للبيان.

---

(١) في (غ): وقال تعالى.

(٢) في (غ): سميت، وفي (ل): تثبت.

(٣) في (ط) و(ل) زيادة: في المجاز.

(٤) في (ط) و(ل): سبحانه.

(٥) في (ل): الأول.

(٦) في (ك): فِعْلٌ، فَعَلَ.

(٧) قوله: (وقد كان في الأزل ولم يكن فعل) سقط من (ط) و(م).

(٨) سقط من (ط) و(ل) و(م)، وفي (غ): بمعنى.

(٩) في (ل): بمعنى ما، وفي (غ): معنى.

(١٠) في (ل): متغايرا.

الثالث: أنَّ أبا حَامِدٍ قد[١] قال: الحيُّ[٢] الفعَّالُ المُدْرِكُ[٣]، وهو فاسد من وجهين:

أحدهما: ما قدَّمناه في الثاني.

الرابع: - وهو الثاني[٤] - أنَّ الإدراك معنًى يتقدَّم على الفعل، فكيف يُفسَّرُ به.

الخامس: -وهو الصحيح- كما تقدَّم أنَّ الحياة معنًى إذا وُجِدَ بالذات صحَّ منه الإدراك والفعل، أمَّا الإدراك فيلزمها؛ لأنه لا يصحُّ حَيٌّ غير مُدْرِكٍ، وأمَّا الفعل فيصحُّ منه، ولا يلزم فيه، وهذه غاية العبارة، فإنها معنًى تَعْجِزُ العبارة عنه، إذا[٥] لم يُوضَعْ لها ما يَدُلُّ/ على الخصوص عليها كالعِلْمِ، فإنّه بَيِّنٌ في القلوب، وليس له عبارة تخصُّه بتمييز حقيقة، حَسَبَ ما رتَّبْنَاهُ في الأُصُولِ. [٧٨/أ]

الفصل الرابع: في التنزيل

اعلَمُوا - وفَّقَكُم الله - أنَّ هذه الصفة - وهي الحياة - واجبة للباري تعالى، جائزة للعبد، يختصُّ الباري تعالى فيها بأحكام خمسة:

الأوَّل: أنه[٦] لم تسبقها[٧] مَوَاتِيَّةٌ، وهذا حكم يختصُّ به.

---

(١) سقط من (ك).

(٢) سقط من (ك) و(غ) و(م).

(٣) المقصد الأسنى (١٣١)، وفي المطبوع: الدرَّاك وليس المدرك.

(٤) سقط من (ط) و(ل).

(٥) في (ط) و(ل): إذ.

(٦) في (ط): أنها.

(٧) في (غ): يسقها.

الثاني: أنه لا يلحقه[١] مَوْتٌ[٢]، وهذا مثله؛

الثالث: أنه لا يفتقر إلى بِنْيَةٍ؛

الرابع: أنه ليس له[٣] رطوبة ولا بِلَّةٌ؛

الخامس: أنه لا يحتاج إلى غذاء، فإنه يُطْعِم ولا يُطْعَم.

المنزلة الثانية[٤] للعبد:

وهي أن كلَّ حُكْمٍ تقدَّم لله من التقديس والكمال[٥] فهو[٦] للعبد على وَصْف النقصان، فإن حياته مسبوقة[٧] بالمَوَاتِيَّةِ، مُعَقَّبَةٌ بالموت، وله البِنْيَةُ والرُّطوبة، ويحتاج إلى الغذاء.

---

(١) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: يلحقه، وأثبت بدلها: يخلفه، ورمز لها بعلامة الصحة، وفي (ل): يلحقه فوت.

(٢) في (ل): فوت، وفي (غ): مرث.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط): السفلى.

(٥) سقطت من (ط) و(ل).

(٦) في (ط) و(م): هو.

(٧) في (ط) و(ل): مستوصفة.



القَوْلُ فِي وَصْفِ الإِرَادَةِ

يتعلَّقُ بهذا الوصف جملة من أسماء الباري تعالى وصفاته، فلا بدَّ من ذِكْرِ مقدِّمة تَحْصُرُ[١] الأسماء المتعلِّقة بالإرادة حصرًا جامعًا مختصرًا[٢]، ثم نَعْطِفُ بعد ذلك على الأسماء بالبيان على الترتيب الأوَّل إن شاء الله، فنقول:

الحاضر في الخاطر من الأسماء المتعلِّقة بالإرادة[٣] ثلاثة[٤] وعشرون اسمًا[٥]:

الأوَّل: إرادة

وهو أمُّها، وحقيقته صفة شأنُها تمييز الشيء عن مثله في الوجود وغيره.

الثاني: مشيئة

وقد فرَّقت المبتدعة[٦] بينهما فَرْقًا لا يُعْقَل، وإنَّ بينهما لَفَرْقًا بيَّنَّاه في المتقدِّم من أوصاف التنزيه[٧]، والإشارة إليه أنَّها الإرادة المتعلِّقة بالوُجُودِ.

---

(١) في (ك): تحصل، وضبب عليها، وفي الطرة في خ: تحصر، وصححها.

(٢) قسَّم القاضي في المتوسط (٣٦) الأوصاف التي ترجع إلى الإرادة إلى ثلاثة: قسم يرجع إلى الإرادة (يعني باتفاق)، ومثَّل له بالمشيئة والقصد، وقسم مختلف فيه، ومثَّل له بالاختيار، وقسم يرجع إليها بمعنى ويخرج منها بآخر ومثَّل له بالرحمة، وأدخل فيه وصف الرضى والسخط (٣٨).

(٣) حددها القاضي في المتوسط (٣٧) في ثلاثة عشرة فقط.

(٤) في (ل) و(ط): اثنان، وفي طرة بخط اسكلنط: لعلها ثلاثة.

(٥) شرح منها في هذا الباب ثلاثة عشر اسما، والباقي: منه ما أدرج في أبواب أخرى كالكريم، ومنه ما اكتفى بتعريفه في هذه المقدمة كالقصد والعزم، والله أعلم.

(٦) المقصود بهم الكرَّامية كما أشار إليه القاضي في المتوسط (٣٧)، حيث جعلوا المشيئة صفة واحدة أزلية تتناول ما يشاء الله بها من حيث تحدث، والإرادة حادثة متعددة بعدد المرادات، وانظر: أصول الدين (١٠٢-١٠٣)، وشرح المقاصد (٩٦/٢).

(٧) منها المسألة الثالثة من الفصل الثالث عند كلامه على اسم القادر.

الثالث: قَصْدٌ

ولم يَرِدْ به نصٌّ، لكن[١] علماؤنا قالوا في قوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١]، أنَّ معناه قَصَدَ[٢]، فالقصْد على هذا عبارة عن تعلُّق الإرادة بالوُجُودِ، فيكون القَصْدُ مع[٣] الإرادة كعِلْمِ الشَّهَادَةِ مع عِلْمِ الغَيْبِ.

الرابع: كراهية

وهي عبارة عن إرادة عَدَمِ ما وُجِد، أو وجود ما عُدِم، فإذا وُجِدَ الموجود بإرادة الوجود فالكراهية هي إرادة عَدَمِه، فتعلَّقت الإرادة بوُجُودٍ وعَدَمٍ على هذا الوجه[٤]، فما اقترن من الوصفين بالقُدْرَةِ فهو مُرَادٌ، وما عَدَاهُ فمكروه على معنى أنَّه أُرِيدَ به خلاف غيره[٥]، وهذه حقيقتهما[٦] في اللغة، أي إرادة عَدَمِ المَوْجُودِ[٧].

الخامس: عَزْمٌ

قال ابن فُورَكَ: «لا يوصف به الباري لأنه لم يرد به نصُّ كِتَابٍ ولا سنَّةٍ»[٨]، ولم يَعْتَرِضْ في معناه بنقص ولا آفة أكثر من عَدَمِ الإِذْنِ من

---

(١) في (ط): ولكن.

(٢) راجع: الإرشاد (٣٠-٤١)، التبصير في الدين (١٥٨)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٤٠)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٣١٠).

(٣) في (ط): معنى.

(٤) في (غ): الوجود.

(٥) في (ط): تلاشيه وعدمه، وفي (ل): خلا وعيده.

(٦) في (ك): ضبَّب عليها، وفي الطرة: في ع حقيقتهما، وصحَّحها، وفي سائر النسخ: حقيقتها.

(٧) في (غ): الوجود.

(٨) مجرد مقالات الأشعري: (٤٥).

الشرع في إطلاقه، وحقيقة العَزْم فينا عبارة عن جَزْمِ[1] الإرادة بعد التردُّد فيها، والتردُّد في حقِّ الباري[2] مُحالٌ، فلمَّا كان العزم يقتضي تقديم تردُّد اقتضى ذلك إيهامًا فامتنع علماؤنا عنه[3] لأجله، على أنَّه قد ورد في الخبر إضافة التردُّد إلى/ الله تعالى في قوله: «وما ترددت في شيء أنا فاعلُه تردُّدِي في قَبْضِ روحِ عبدي المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءَته»[4]، فلا وجه بعد هذا من امتناع إطلاقه[5]، وقد بيَّنَّاه في كتاب المُشْكِلَيْنِ، وورد[6] أيضًا في حديث النبي ﷺ خرجه مسلم عن أم سلمة أنها قالت: «ثم عزم الله لي»، وهذا نص يعرفه من قرأ الحديث وروى الكتاب. [٧٨/ب]

وفي الحديث الصحيح خرجه أبو داود وغيره، وذكر الحديث الذي فيه قال النبي ﷺ: «فإنا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا»، والله أعلم.

---

(١) في (ط): عزم.

(٢) في (ط): الباري تعالى.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

(٤) أخرجه البخاري؛ كتاب الرقاق، باب التواضع: برقم ٦٥٠٢ (٨/١٠٥- طوق النجاة)، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات: ١٠٢٩ (٢/٤٤٧)، من طريق خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة، وللإمام الذهبي تعليق خاص على هذا السند في ميزان الاعتدال (١/٦٤١)، انظره إن شئت.

(٥) كأن هذا منه تراجع، بعد نقل الخلاف في ذلك وميله إلى المنع من إطلاقه الذي أقره في المتوسط (٣٦)، على أنه نقل تقييد المجيزين له بعدم إضافته إلى الله تعالى، والله أعلم.

(٦) في (ك) و(غ) و(ق): (وورد أيضًا في حَدِيثٍ إضافةُ العَزْمِ إلى الله تعالى، والله أعلم)، وكأن القاضي - رحمه الله - زاد ففسَّر ما أشار إليه، والزيادة من (ط) و(ل).

السادس: رَحْمَةٌ

وسَنُبَيِّنُ معناها في ذِكْرِ الرَّحمن الرَّحِيم.

السابع: المَحَبَّةُ[١]

وقد اختلف علماؤنا[٢] فيها على ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنها إرادة مطلقة[٣].

الثاني: أنها إرادة الثواب، فهو تعالى المريد لكلِّ مُحْدَثٍ على الإطلاق، والمُحِبُّ لما يُرِيدُ أن يُثِيبَ عَلَيْهِ.

الثالث: أنها[٤] مَدْحُ الشيء، فرجع[٥] ذلك إلى الكلام.

الثامن: بُغْضٌ

وهو راجع عند علمائنا إلى إرادة ما يُعَاقَبُ عليه[٦]، وهذا فيه نظر، لأنه قد يُضَافُ إلى الدنيا والشهوات المباحة[٧] في الأصل، وحقيقته عندي أنه[٨]

---

(١) في (ط): محبة.

(٢) يأتي التعليق عليها في شرح اسم الله الودود.

(٣) هذا القول هنا وما يأتي بعدُ في الأوصاف نسبه المؤلف إلى الباقلاني في هداية المسترشدين، كما سيشير إليه في شرح أوَّل اسم وهو «مريد».

(٤) في (ط): أنه.

(٥) في النسخ الأخرى: فيرجع.

(٦) وعند ابن فورك في مشكل الحديث (٤٨٥) بمعنى آخر، وهو: «الكراهية، فإذا قيل أبغض الله فلانا من خلقه فالمراد به كراهته الفضل عليه والإحسان إليه والرحمة له».

(٧) في (ط): المباحات.

(٨) سقط من (غ).

إرادة ما يُؤَدِّي إلى العقاب، فإنَّ المعصية تؤدي[١] إليه بغير واسطة، والشهوات تؤدي إليه بواسطة[٢] وإن كانت مباحةً، وفي الأثر: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»[٣].

التاسع: الرضى

وفيه لعلمائنا ثلاثة أقوال[٤]:

الأوَّل: أنه الإرادة المطلقة[٥].

الثاني: أنه الإرادة لما يكون فوق الاستحقاق.

الثالث: أنَّ الرضى عبارة عن فِعْلٍ جميل، فرجع إلى صفات الفعل[٦].

العاشر: السَّخَطُ

وهو عبارة عن إرادة خلاف الرضى كما تقدَّم.

---

(١) سقطت من (ط) و(ل).

(٢) في (ط) و(ل): بوسائط.

(٣) أخرجه أبو داود؛ كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق: برقم ٢١٧٨ (٣/٢٥٥-محيي الدين)، وابن ماجه؛ أبواب الطلاق: برقم ٢٠١٨ (٣/١٨٠-شعيب)، وقال في فتح الباري (٩/٣٥٦): وأُعل بالإرسال، وأورده ابن الجوزى فى العلل المتناهية: (٢/٦٣٨، رقم ١٠٥٦)، وقال: «هذا حديث لا يصح. قال يحيى: الوصافى ليس بشيء، وقال الفلّاس والنسائى: متروك الحديث».

(٤) هنالك قول آخر لم يذكره المصنف رحمه الله، وهو أن الرضى بمعنى إرادة الثواب أو إرادة الخير، كما في رسالة إلى أهل الثغر (١٣٠) في الإجماع التاسع، ومشكل الحديث (٤٨٥).

(٥) انظر: المغني في أصول الدين للمتولي (٣٩)، قوله: «وأمّا المحبة والرضى فمن أصحابنا من قال: المحبة والرضى بمعنى الإرادة إلا أنهما أخصّ من الإرادة فإذا أراد الله تعالى بالعبد نعمة يقال أحبّه، وضده السخط [وهو] إرادة العقوبة».

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي: (٢/٤٦٩).

الحادي عشر: المَوَدَّةُ

قيل إنها الإرادة المطلقة[١].

وقيل إنها المحبة[٢].

وقيل هي عبارة عن فِعْلِ الجميل مع من يستحقُّه ومن لا يستحقُّه، كقول النبي ﷺ: «مَثَلُ المسلمين في تراحُمهم وتعاطُفهم وتوادِّهم كمثل الجسد، إذا اشتكى عُضْوٌ منه تداعى سائرُه بالحمَّى والسَّهَرِ»[٣]، وكما قال أيضًا: «أن تَصِلَ من قَطَعَك، وتُعْطِي من حَرَمَك، وتَعْفُوَ عمَّن ظَلَمَك»[٤].

الثاني عشر: العَفْوُ

اختلَفت فيه[٥] عبارة علمائنا على ثلاث عبارات:

الأُولى[٦]: الإِرَادَةُ لمَحْوِ الحقوق.

وقيل: هو[٧] الإرادة لتسهيل الأمور على أهل المعرفة به؛

وقيل: هو إسقاط العقاب[٨].

---

(١) مجرد مقالات الأشعري: (٥١).

(٢) التحبير للقشيري: (١٧٦).

(٣) أخرجه أحمد (١٨٣٧٣)، والبخاري؛ كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم: برقم ٦٠١١ (٨/١٠-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين: برقم ٢٥٨٦ (٤/١٩٩٩-عبد الباقي).

(٤) أخرجه أحمد (١٥٧٠٣)، والطبراني في معجمه الأوسط (٥٥٦٣)، من حديث سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) (ط) و(ل) و(م): الأوَّل.

(٧) في (غ): هي.

(٨) مجرد المقالات: (٥٥).

الثالث عشر: الرَّأْفَةُ

وهي عبارة عن شِدَّةِ الرحمة، فهي ترجع إلى مبالغة في وَصْفِ الرَّحْمَةِ، وحقيقتُها إرادة التخفيف بما على المرحوم فيه ثِقَلٌ.

الرابع عشر: وِلَايَةٌ

فهو[١] الوَلِيُّ سبحانه، وذلك عبارة عن القُرْبِ بالمعنى، وهو نَوْعٌ من الإرادة[٢]، يأتي بيانه إن شاء الله في اسم الوَلِيِّ.

الخامس عشر: وَصْفُ العداوة

وهو عكسه.

السادس عشر: غَضَبٌ

وهو يرجع إلى فِعْلِ العقاب، فيكون من صفات الفعل، ويدلُّ عليه قوله: «إن رحمتي سبقت غضبي»[٣]، وقد يرجع[٤] إلى الإرادة[٥] على معنى التخصيص بحال العقاب.

السابع عشر: الاختيار

وقد بيَّنَّاهُ في كتاب/ المُشْكِلَيْنِ، فإنه من أَشْكَلِ لفظٍ، ومن علمائنا من قال: إنَّ اختار فَعَلَ الخير، ومنهم من قال: إنَّ اختار أراد الخير. [٧٩/أ]

---

(١) في (ط): فهي.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٤٨٠).

(٣) أخرجه أحمد (٨٩٤٥)، (٩٥٩٥)، والبخاري؛ كتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء: برقم ٧٤٠٤ (٩/١٢٥-طوق النجاة)، وابن ماجه؛ أبواب السنة، باب فيما أنكرته الجهمية: برقم ٤٢٩٥ (١/١٣٠-شعيب)، والنسائي في الكبرى، كتاب النعوت، باب الرحمة والغضب: برقم ٧٧٠٤ (٧/١٦١-شلبي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (غ): ترجع.

(٥) مجرد المقالات (ص٤٥)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٤٨٠).

الثامن عشر: اجتبى[١]

جعله بجِهَةٍ وحَيِّزٍ من الشرِّ، مأخوذ مِن جَبَى الرَّكِيَّةَ.

التاسع عشر: اصطفى

وهو يرجع إلى إرادة التطهير من العيب للمُطَهَّرِ[٢] منه، افتعل من الصَّفْوَةِ.

المُوَفِّي عشرين: الصَّبُورُ

وهو عبارة عن[٣] إرادة تأخير العقوبة عن من[٤] يستحقُّ إنزالها به[٥] في الحال.

الحادي والعشرون: الحِلْمُ[٦]

وهي[٧] عبارة عن إرادة إسقاط العقوبة عن من[٨] يستحقها.

الثاني والعشرون: الكَرَمُ[٩]

وهو إرادة إعطاء الخير الكثير لمن يستحقُّ اليسير، ولكنَّه من صفات التنزيه، وقد بينّاه[١٠].

---

(١) في النسخ الأخرى: اجتباء.
(٢) في (غ): المطهر.
(٣) قوله: (عبارة عنه) سقط من (غ).
(٤) في (ط) و(ل): عمَّن.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) في النسخ الأخرى: الحليم.
(٧) في (ط): هو.
(٨) في (ط) و(ل): عمَّن.
(٩) في النسخ الأخرى: الكريم.
(١٠) في (ط) و(ل): وفيه تحقيق قد بيَّنّاه.

الثالث والعشرون: البِرُّ

وهو عبارة عن إرادة إكرام أهل الطاعة.

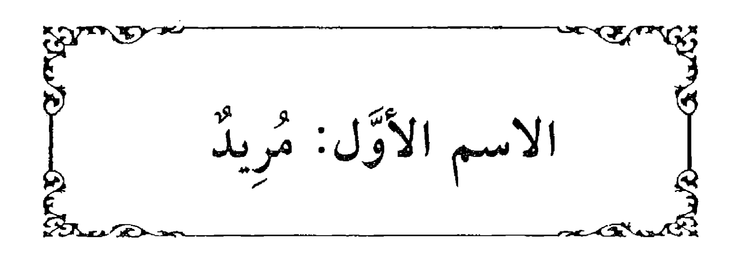
وللباري تعالى[1] بكلِّ وَصْفٍ من هذه الأوصاف اسم، وبها وبأمثالها تَجَاوَزُ الأسماءُ عدد تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ، ولكن التعيين[2] فيها لا يطَّلع عليه أحد، وشَرْحُ هذه الأوصاف بمتعلَّقاتها لا يَفِي بها الطَّوْقُ، ولا يَسَعُهُ الخَلْقُ، وفي هذه النُّبْذَةِ كِفَايَةٌ[3].

---

(١) في (ط): سبحانه.

(٢) في (ط) و(ل): المعنى.

(٣) في (ل): نجز السفر الأوَّل من الأمَد الأقصى.



الاسم الأوَّل: مُرِيدٌ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

فنقول: هو اسم عظيم القَدْرِ، إليه[١] ردَّ القاضي في الهداية[٢] الإثنين والعشرين[٣] اسمًا المتقدِّمَة وأمثالها، وزعم أنه لا معنى لها إلَّا الإرادة.

وأقول لكم: إنه اسم[٤] لم يَرِدْ له في الكتاب ولا في السنة ذِكْرٌ، وإنَّما ورد مضافًا إلى الله تعالى فِعْلًا في قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، و﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٥] [الأحزاب:٣٣]، وأمثاله، وقد بيَّنَّا فيما سَلَفَ أن أسماء الله[٦] هل تَقِفُ على السمع في صيغ[٧] الأسماء أم تَجُوزُ[٨] بكلِّ اسم

---

(١) في موضعها بياض بـ (غ).

(٢) هداية المسترشدين في أصول الدين للإمام الباقلاني، مخطوط، منه نسخة في مكتبة الأزهر برقم ٣٤٢ توحيد، وما بيدنا منه ليس فيه ما ذكره القاضي، فلعله في السفر الأول منه، وقد نمي إلينا إلى أن الكتاب وجد كاملًا.

(٣) في جميع النسخ: الثلاثة والعشرين، وضبَّب عليها في (ك)، وفي طرة بخط ناسخها: الإثنين والعشرين، وفوق الإثنين صح ع، أي كذا في نسخة ع، وهو الصواب.

(٤) سقط من (ك).

(٥) في (ك): وإنما يريد الله ليطهركم، وكذلك هي في سائر النسخ، والمثبت من (ط).

(٦) في (ط) زيادة: تعالى.

(٧) في (ط): جميع.

(٨) في (ط) زيادة: أن يسمى.

كريم شريف، وذكرنا اختلاف علمائنا فيها، والصحيح عندي جوازه في الذِّكْرِ، وأنَّه لا يُعَدُّ في الأسماء.

أمَّا جوازه في الذِّكْرِ فلأمرين:

أحدهما: ما فيه من الشَّرَفِ والكَرَمِ والجلال.

والثاني: ما اتفق عليه أهل اللسان من أن كلَّ بِنَاءٍ جاء منه فِعْلٌ فلا بدَّ فيه من بِنَاءِ فاعِلٍ، أو فاعِلٍ فلا بدَّ فيه من بِنَاءِ فِعْلٍ[1]، أو فَعْلٌ ومَصْدَرٌ[2] فلا بدَّ فيه من بناء فِعْلٍ وفاعِلٍ إلَّا مَا شَذَّ.

الثالث: ما صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: قال الله: «أنا الرحمن، وهي الرَّحِم، اشتَقَقْتُ لها اسمًا من اسمي»[3]، فهذا نَصٌّ في جواز الاشتقاق في كلِّ[4] وَصْفِ جَلَالٍ[5] وكمالٍ.

وقد قال ابن فُورَكَ رضي الله عنه كما قال القاضي[6]: إنَّ[7] هذه الأسماء كلّها راجعةٌ إلى الإرادة؛ وقد بيَّنَّا في كتب[8] الأصول أنَّ هذا لا يصحُّ[9]، وأوضحنا أن الإرادة تتعلَّقُ بكل مُرَادٍ صحيح أو فاسدٍ، خَيْرٍ أو شرٍّ، طاعة أو معصية،

---

(١) في (غ): فاعل.

(٢) في النسخ الأخرى: مصدر.

(٣) أخرجه أحمد (١٦٨١)، (١٦٨٠)، وأبو داود؛ في الزكاة، باب في صلة الرحم: ١٦٩٤ (٢/١٣٣ - محيي الدين)، والترمذي؛ في البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم: ١٩٠٧ (٣/٣٧٩- بشار)، من حديث عبد الرحمن بن عوف.

(٤) في (ط) و(ل): في وصف كل.

(٥) في النسخ الأخرى: جمال.

(٦) انظر المراجع السابقة.

(٧) في النسخ الأخرى: من أن.

(٨) في (غ): كتب.

(٩) المتوسط في الاعتقاد: (٣٢) وما بعدها.

إيمان أو كفر، والرضى والمحبة لا تتعلَّقُ بشيء من ذلك، فدلَّ على صحة الاختلاف فيهما، وما تعلَّقَا به حتى[١] اعتذرنا عنه في موضعه،/ وبيَّنَّا أنَّه لا حُجَّةَ فيه. [٧٩/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

هو اسم مشهور عند الناس مفهوم عندهم، فلم يضعوا له شرحًا، واختلف الناس فيه اختلافًا كثيرًا، فأمَّا القاضي[٢] فقال: إنه[٣] القَصْدُ[٤]، وأن الإرادة والمشيئة وأمثالها[٥] بمعنًى واحد[٦]، **وجرى في ذلك على عادته من تحديد الألفاظ بالألفاظ**، كما قال في العلم المعرفة؛ والصحيح ما بيَّنَّاه في غير موضع من أنَّها صِفَةٌ، شأنُها تمييز الشيء عن مثله، وأنها معنًى غير التمنِّي والشهوة والتَّلَهُّفِ والأَسَفِ.

الفصل الثالث: في شرحه[٧] حقيقةً وعقداً

قد بيَّنَّا حقيقتها، واندرج الاعتقاد في أثنائها[٨]، وهي عندنا غاية[٩] في كلِّ مخلوق، خَيْرٍ أو شرٍّ، نفع أو ضُرٍّ، ولا يكون مخلوق إلَّا بإرادة الله.

---

(١) في (ط): قد.

(٢) يعني أبا بكر الباقلاني.

(٣) في (ط): إنها.

(٤) لم نجده صريحًا، ولكن وجدناه ضمنًا، حيث جاء في عبارته مرادافا للإرادة في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٠): «الحوادث التي هذه سبيلها لا تكون بالوجود أولى منها بالعدم إلا عند قصد قاصد وإرادة مريد؛ تكون موجودة بإرادته ومتعلقة بمشيئته، فلما لم يجز تعلق القديم بمحدث لم يجز عليه العدم بعد وجوده»، غير أن الامام الجويني جاء بهذا التعريف واعترض عليه، انظر الكامل (١/٢٢٩) وما بعدها.

(٥) في (ط): أمثالهما.

(٦) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٢٩٩).

(٧) في (ط) و(ل): شرحها.

(٨) في (غ): إثباتها.

(٩) في (ط): عامة.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للرَّبِّ

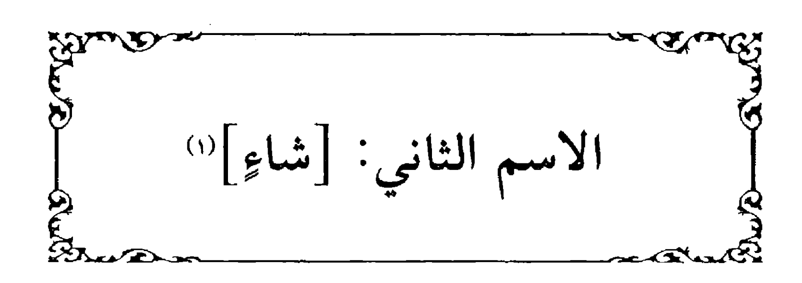
أنه لا يكون إلا ما يُرِيدُ.

المنزلة السفلى للعبد:

وذلك في حالتين:

إحداهما: أن يعلم أنه لا يريد إلا أن يريد الله.

الثانية: أن يرضى بعد ذلك بقضاء الله.



الاسم الثاني: [شاءٍ][1]

قَوْلُنَا: شَاءٍ مِن شَاءَ.

والباري تعالى وإن كان قد اتفق جميع الأمة على وصفه بأنه قد شاءَ ويشاءُ، فلم يَرِدْ في كلامه ولا كلامهم شَاءٍ، استغنوا عنه بقولنا مُرِيدٌ، وبكل وَصْفٍ واسْمٍ وَرَدَ يتعلَّق بالإرادة، وكذلك لم يصفوه بأنه قَاصِدٌ، وإن كانت الإرادة هي القَصْدُ أو قريب منه[2]، كما لم يصفوه بأنه عارف وبأنه ذَاكِرٌ، اسْتَغْنَوا عنه بأنه عَالِمٌ، هذا مع قولنا بأن لَفْظَ عَالِمٍ لا ينوبُ منابَه اسمٌ كامِلٌ مثله، وكذلك مُرِيدٌ[3] لا ينوب منابَه شاءٍ ولا قاصِدٌ، حَسَبَ ما رتَّبْنَاهُ في كتب الأصول[4] وبيَّنَّاه.

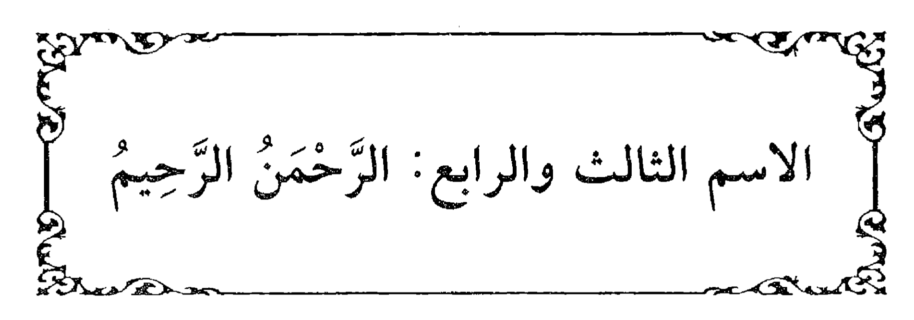
---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) قوله: (لا ينوب منابه ... وكذلك مريد) سقط من (ط) و(ل).

(٤) المتوسط في الاعتقاد: (٣٦).



الاسم الثالث والرابع: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

هما اسمان عظيمان بهما[١] استفتح الله كتابه، حتى قال قوم: إنَّ الرحمن هو اسم الله الأعظم، وهو المعنى المطلوب للخلق من الله، إليه حاجتهم، وهو رجاؤهم، لا سِيَمَا وهو عامٌّ في الخلق كلِّهم، على ما يأتي بيانه إن شاء الله، ولشَرَفِهما[٢] قَرَنَهُما[٣] الله باسم الله، وقدَّمَهُمَا على جميع الأسماء، وفيهما[٤] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[٥]

قد ورد بهما[٦] القرآن فاتحة كلِّ سورة، ووصف نفسه في القرآن بأنه ﴿أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأعراف:١٥١]، و﴿خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، ووردت به السنة، ورُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنه قال: قال الله تعالى: «أنا الرحمن، وهي الرحم، اشتققتُ لها اسمًا من اسمي، من وَصَلَها وصلتُه، ومن قطعها بَتَتُّه»[٧]، وأجمعت/ عليهما[٨] الأمة. [٨٠/أ]

---

(١) في (ط) و(ل): استفتح الله بهما.

(٢) في (ك): لشرفهما، ولشرفه.

(٣) في (ك): قرنهما، قرنه.

(٤) في النسخ الأخرى: وفيه، وهو وجه صحيح، وقد أشار إليه ناسخ (ك).

(٥) في النسخ الأخرى: مورده.

(٦) في النسخ الأخرى: به.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) في النسخ الأخرى: عليه، وفي (ل): الأمة عليه.

الفصل الثاني: في شرحهما[١] لغةً

اختلف الناس فيهما[٢]، فمنهم من قال: إنهما مشتقَّان من الرحمة، ومنهم من قال: إن الرحمن غير مشتقٍّ، والرحيم مشتقٌّ، والرحمة هي الرِّقَّةُ، يقال: رَحِمَه رُحْمًا ورُحُمًا[٣] مُثَقَّلَةً، ورَحْمَة ورَحَمَة مُثَقَّلَةً ومَرْحَمَةً، والاسم الرُّحْمَى، وقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] قَوْلٌ خارج على[٤] النَّسَبِ، ويقال: رجل رَحُومٌ وامرأة رَحُومٌ، وما أقرب رُحْمَ فُلَانٍ، أي ما أَرْحَمَهُ، وقد قال الله: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْماً﴾ [الكهف:٨١]، وقُرِئَتْ[٥] رُحُمًا[٦]، وأُمُّ الرُّحْمِ مكة، والمدينة تُسَمَّى المرحومة، والرَّحِمُ أَوْشَاجُ القرابة، وأصلها الرَّحِمُ التي هِي سبب الولد، وهي[٧] الرُّحْمُ أيضًا، وفي المثل: جزاك الله خيرًا والرَّحِمَ[٨].

الفصل الثالث: في شرحهما[٩] حقيقةً وعَقْداً

فيه سِتُّ مسائل:

---

(١) في النسخ الأخرى: شرحه.

(٢) في (غ): فيما بينهم من أن هما مشتقان.

(٣) في (غ): رحمًّا، وما أثبتناه صحَّحه بـ (ك).

(٤) في (غ): عن.

(٥) قراءة أبي عمرو بن العلاء كما في تهذيب اللغة (٥/٣٤)، وهي قراءة ابن عامر وأبي جعفر ويعقوب، وانظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢١٦).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): هو.

(٨) قال في المخصص (١/٣٣٢): وقالوا: جزَاكَ اللهُ خَيراً والرَّحِم، بالنَّصب والرَّفْع.

(٩) في النسخ الأخرى: شرحه.

المسألة الأولى: في سرد أقوال علمائنا[١]

ولِعِظَمِ هذا الاسم كثُرت الأقوال فيه وتشعَّبت، لكن نذكر الأشهر فيهما[٢] والمتأصِّل فنقول: فيهما[٣] على هذا الوجه تسعة أقوال:

الأوَّل: قال ابن عباس: هما اسمان رقيقان، أحدُهما أرقُّ من الآخر[٤]، ولم يُعَيِّن الأرقَّ.

الثاني: قال الحسن: هما اسمان رقيقان، والرحيم أرقُّ[٥].

الثالث: قال أبو عبيدة: الرحمن معناه ذو الرحمة[٦]، والرحيم هو الراحم، وربما سوَّت العرب بين فَعْلان وفَعِيل، فقالوا: نَدْمَان ونَدِيم[٧].

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): العلماء.

(٢) أشار ناسخ (ك) إلى وجه آخر: منها، وفي النسخ الأخرى: فيها.

(٣) في النسخ الأخرى: فيها.

(٤) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٢٨)، وفي تفسير الطبري بسنده عن عبد الله بن عباس: «قال: الرحمن، الفعلان من الرحمة، وهو من كلام العرب. قال: الرَّحمن الرحيم: الرقيقُ الرفيقُ بمن أحبَّ أن يرحمه، والبعيد الشديد على من أحب أن يعنُف عليه، وكذلك أسماؤه كلها»، وضعَّفه أحمد شاكر؛ تفسير الطبري تـ/ شاكر (١/ ١٢٩).

(٥) تفسير مقاتل بن سليمان (١/٣٦)، وعنه أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، قال (١/١٤٠): وسمعت أبا القاسم الحسن بن محمد بن حبيب المفسر يحكي عن الحسين بن الفضل البجلي أنه قال: هذا وهم من الراوي، لأن الرقة ليست من صفات الله عز وجل في شيء، وإنما هما اسمان رفيقان، أحدهما أرفق من الآخر، والرفق من صفاتِ الله تعالى.

(٦) قال ابن الحصَّار السبتي: «يشير إلى أن الرحمن صفة للخالق سبحانه، والرحيم تدل على أفعاله التي بها يرحم عباده، ولله دره في هذا المقال»، الأسنى لأبي عبد الله القرطبي: (١/٧٣).

(٧) مجاز القرآن: (١/٢١).

الرابع: قال ثعلب: إنما جمع بينهما لأنَّ الرحمن عبرانيُّ الأصل، فجاء[١] معه الرَّحِيم[٢] العربيُّ الأصل[٣].

الخامس: أن الرحيم تأكيد الرحمن.

السادس: أن رحمن عامٌّ في الخلق، ورحيم خاصٌّ بالمؤمنين[٤].

السابع: قال عطاء: الرحمن في الرزق، والرحيم في المغفرة.

الثامن: قال بعضهم: هو رحمن الدنيا والآخرة[٥].

التاسع: هما بمعنًى واحد، وقد تجمع العرب بين لفظين مشتقَّيْنِ من أصل واحد وإن كان المعنى واحداً، كقول الشاعر:

وإن أَدْنُ منه يَنْأَ عنِّي ويَبْعُدِ[٦]

المسألة الثانية: في توجيه الأقوال اللغوية

أمَّا من قال إنه غير مشتقٍّ فاحتجَّ بأمور ثلاثة:

الأوَّل: قال: لو كان مشتقًّا من الرحمة لاتَّصل بذكر المرحوم، فقيل: الله رحمن بعباده كما يقال رحيم بعباده.

---

(١) في (ط): جامعه.

(٢) في (ط): الرحم.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري (١/٥٩)، تهذيب اللغة (٥/٣٣).

(٤) وهو أحد أقوال ابن جرير الطبري رحمه الله، تفسيره (١/١٢٨).

(٥) في (ط): ورحيم الآخرة.

(٦) تمامه: فما لي أراني وابن عمي مالكا متى أدن منه ينأ عني ويبعد

ديوان طَرَفة بن العبد (٢٦)، جمهرة أشعار العرب (٣٣٠)، شرح المعلقات السبع للزوزني (١١١)، الفروق اللغوية (١١٨).

الثاني: أنه لو كان مشتقًّا لما أنكرته العرب، حتى قال تعالى عنهم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَـٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ [الفرقان:٦٠].

الثالث: أنه لو كان عربيًّا مشتقًّا لما أَتْبَعَهُ بالرحيم قَصْدَ البيان فيه.

وأمَّا من قال إنه مشتقٌّ فاحتجَّ بأمرين:

أحدهما: أن[١] «رح م ن»[٢] على وزن فَعْلان، ورحيم منها[٣] فَعِيل، كنَدْمان ونَدِيم.

الثاني: أنَّ معنى/ رحمن ذو الرحمة التي لا نظير لها، ولذلك لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، وبناء فَعْلان بناء المبالغة[٤]، كما تقول: الإناء مَلْآن، والرجل شَبْعان، لغاية الامتلاء والشِّبَعِ.

المسألة الثالثة: في توجيه أقوال العلماء في تفسيره

أمَّا قول ابن عباس إنَّ أحدهما أرقُّ من الآخَر فمعناه عنده[٥] أمران:

أحدهما: أن الرحمن عامٌّ في الدنيا والآخرة، والمنافع والثواب، وأن الرحيم مختصٌّ بالثواب والعفو، فصار الرحمن خاصًّا في اللفظ لاختصاصه بالباري، عامًّا في المعنى، وصار الرحيم عامًّا في اللفظ لجواز تسمية غير الله به، خاصًّا في المعنى لأنه للمؤمنين في العفو والثواب.

الثاني: أن تقدير رحمن كعطشان؛ إذا كان في تلك الساعة على تلك الحال، وإن لم يكن دائمًا، ووَزْنُ رحيم كقولك كريم، وهو نَعْتٌ دائم، فكان

---

(١) في (ل) و(ط): أنه.

(٢) في (ط): رحمان.

(٣) في (ط): منه، وفي (غ): منهما.

(٤) في (ط): مبالغة.

(٥) في (ل) و(ط): عندهم.

الدائم أرقَّ من المُؤَقَّتِ[١]، ومن هذا المعنى قول الحسن، فإنه جعل الرحيم أرقَّ لأنه خاصٌّ بالعفو عن الذنوب وتكثير الثواب؛ الذي هو المرء إليه أحوج وله أنفع.

وأمَّا قول ثَعْلَبٍ إنه عِبرانيٌّ ولذلك أُتبع بالرحيم الذي هو عربي تِبيانًا له، فوجهه أنَّ العرب لم تعلمه حتَّى قالت: وما الرحمن.

وأمَّا قول من قال إنهما متغايران؛ أحدهما عامٌّ والآخر خاصٌّ، فتابع لقول ابن عباس ومأخوذ منه.

المسألة الرابعة: في المختار من قول أهل اللغة

الذي يصحُّ منها أنه مشتقٌّ، والدليل عليه الحديث الصحيح، قال النبي ﷺ: قال الله: «أنا الرحمن، وهي الرحم، اشتققتُ لها اسمًا من اسمي، من وصلَها وصلتُه»[٢] الحديث المتقدم، وتدُلُّ[٣] عليه أيضًا اللغة، فإن أهل العربية اتفقوا على أنَّه[٤] اسمٌ موضوع للكثرة، يشهد لذلك[٥] البناء واللفظ، وذلك[٦] لأنَّ رحمته وَسِعَت كل شيء.

فأمَّا[٧] قولهم: لو كان مشتقًّا لاتَّصل[٨] بذِكْرِ المرحوم فكذلك نقول، إنه يقال[٩]: الله تعالى رحمن بعباده، ورحيم بهم.

---

(١) في (ط): الوقت.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (ط): يدل.

(٤) في (غ) و(ك): أنها، وضبَّب عليها، وأثبتنا ما أثبت في الطرة، وصحَّحه.

(٥) في (غ) و(ك): له، وضبب عليها، وقال: لذلك، صح ع.

(٦) سقط من (ك).

(٧) في (ط): وأما.

(٨) في (ط): اتصل.

(٩) في (ط): فكذلك نقول لو كان أنه يقال، وصحَّحها.

وأمَّا قولهم إن العرب أنكرته، ولو كان مشتقًّا[١] ممَّا عَلِمُوه لما أنكروه، فإنَّ العرب لم تُنْكِرْ معرفة الرحمن، لأنهم لو أنكروه لقالوا: ومن الرحمن، فلمَّا قالوا: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ دلَّ على أنهم إنَّما سألوا عن صفته لا عن ذاته، وكيف ينكرونها وقد كانوا يقولون: رحمان اليمامة[٢]، وقال بعض شعراء الجاهلية[٣]:

أَلَا قَضَبَ[٤] الرحمنُ رَبِّي يَمِينَها[٥]

وأمَّا إتباعُه بالرحيم فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أنه[٦] تأكيدٌ للرحمة[٧].

---

(١) في (ط): لو كان مشتقا واتصل بذكر ما علموه، وفي (ل): لو كان مشتقا لاتصل بذكره مما علموه.

(٢) هو في المراسيل لأبي داود (٨٩)، في ذكر سبب ترك النبي ﷺ للجهر بالبسملة، ومسند الشاميين للطبراني (٣/ ٢٨٤) بدون ذكر السبب، عن سعيد بن جبير، وضعَّفه الحافظ ابن حجر لإرساله، وشذوذ في متنه، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/١٣٦).

(٣) تمامه: أَلَا ضربَتْ تلكَ الفتاةُ هَجِينَهَا ... ألا قضب الرحمن ربي يمينها

أبهم نسبته الطبري في التفسير (١/١٣١)، والمعافى بن زكريا في الجليس الصالح الكافي (٣/١٧٣)، وابن سِيدَه في المخصَّص (٥/ ٢٢٥)، ونقله ابن دُريد في الاشتقاق (ص٥٨) عن ابن الكلبي مستشهدًا به في سياق كلامه على اسم الرحمن، لكنه قال: ولم ينقله الثقات، وجزم ابن دريد بنسبته إلى الشَّنْفَرَى الشاعر الجاهلي، ولكن التُّرْكُزِي الشنقيطي محقق المخصَّص نفى هذه النسبة، لعدم وجوده في ديوانه، وادَّعى أنه موضوع مصنوع، وأنكر شيخ العربية الأستاذ أبو فهر محمود شاكر هذا الادعاء في تحقيقه للطبري، والله أعلم.

(٤) القضب: القطع، وبابه ضرب، واقتضبه أي اقتطعه، مختار الصحاح (٢٥٥).

(٥) في (ط): الأنصب الرحمن ربي بليها، وهو تصحيف، وفي (ل): يلينها.

(٦) سقط من (ط).

(٧) في (ط): الرحمة.

فإن قيل: فكيف بدأ بذكر الأبلغ وحُكْمُه[١] أن يكون تاليًا؟

الجواب: أنه إنَّما بدأ به لأنه خاصٌّ له شرعًا فكان أعرف فيه، فَبَدَأَ به لأنه إنما يُبْدَأُ بالأسماء الأعلام، وبِمَا[٢] كان أعرف، ثم يُعْقَبُ بما بعده في الترتيب.

[٨١/أ] الثاني: أنه إنما[٣] بُدِئَ[٤] به لأنه خاصٌّ مَعْنًى[٥]،/ ليَخُصَّ به المؤمنين، كما قال: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤمِنِينَ رَحِيماً﴾ [الأحزاب:٤٣].

والأوَّل أصحُّ، لأنَّا لا نقول: إن الرحمن أبلغُ من الرحيم، ولا إنَّ الرحمن أعمُّ من الرحيم، فإن ذلك لا يثبت إلا بنقل صحيح أو لغة مستقرَّة.

وأمَّا قول من قال إن تقدير رحمن كعطشان وهو مُؤَقَّتٌ، ورحيم كقولك كريم غير مُؤَقَّتٌ، فلم يَثْبُت التوقيت في الأوَّل ولا انتفى عن الثاني لأمر يرجع إلى البناء، وإنما كان كذلك لأمر عاد إلى أحوال المعاني التي دلَّ عليها البناء، فإنَّ العَطَشَ غير لازم، والكرم في نفسه دائم.

وأمَّا قول ثعلب إنه عبراني فخَطَأٌ[٦] بَيِّنٌ، بدليل جريانه في التصريف وإعرابه[٧]، وذلك قاطع، والصحيح أنهما بمعنًى واحد للتأكيد، كندمان ونديم[٨].

---

(١) في (غ): فحكمه.

(٢) في (غ): وبها.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

(٤) في (غ): بدأ.

(٥) في (ك) وضع الناسخ فوقها: كذا.

(٦) في (ل) و(ط): فهو خطأ.

(٧) سقط من (ك) و(غ).

(٨) أصله من قول أبي الحسن الأشعري كما في مجرد المقالات لابن فورك (٤٧)، وهو قول أبي إسحاق الزجَّاج، تفسير الأسماء له: (٢٩).

المسألة الخامسة: في المختار من أقوال العلماء في معناه[١] الحقيقي

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ ذلك يستدعي مُقَدِّمَةً في معنى الرَّحْمَةِ، وقد اختلف الناس فيها، فصار صائرون إلى أنها النعمة والإحسان، قالوا: والدليل عليه أمران:

أحدهما: قوله ﷺ: قال الله[٢] تعالى: «إن رحمتي سبقت غضبي»[٣]، ولا يكون التَّسَابُقُ إلا في الأفعال، وقوله ﷺ: «إن الله خلق مائة رحمة»[٤]، وصفات الذات ليست بمخلوقة.

الثاني: قالوا: إن الرحمة مِنَّا رِقَّةٌ وشفقة تقتضيها هَوَادَةٌ ومَيْلٌ، وذلك لا يجوز على الله تعالى، فدلَّ أنَّها من صفات الأفعال.

والرحمة عند أهل السنة هي إرادة الإنعام، صفة من صفات الذات، لم تَزَلْ ولا تَزَالُ، كقولنا في علمه وقدرته، وقد دَلَّلْنا على ذلك في كتب الأصول[٥]، وكيف يصحُّ أن تكون الرحمة الإنعام وقد يُنْعِم من لا يرحم إذا أُكْرِهَ على الإنعام[٦]، ولا يكون الراحم راحمًا إلا إذا كان إنعامه على المُنْعَمِ عليه بقصد إلى ذلك وإرادة له، فلذلك قلنا هو إرادة الإنعام.

بلى، إنَّ النعمة قد تُسَمَّى رحمةً؛ فإنَّها عن الرَّحمة صَدَرَتْ، كما تُسَمَّى الأفعال قُدْرَةً وعلمًا لصدورها عن العلم والقدرة، ولذلك سُمِّيَت الجنة رحمةً

---

(١) في (ط): المعنى، وفي (ل): معنى.

(٢) قوله: (ﷺ قال الله) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد (٢٣٧٢٠)، والبخاري؛ كتاب الرقاق: ٦٤٦٩ (٨/ ٩٩-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله: برقم ٢٧٥٣ (٤/ ٢١٠٨-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) كما في المتوسط: (٣٦-٣٧).

(٦) سقطت من (ط).

والنُّبُوءَةُ[١] رحمةً[٢]، فقال تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ [الأنبياء:٧٥]، قيل الجنة، وقيل النبوءة، لقوله: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة:١٠٥]، يعني النبوءة في أحد الأقوال، وجميع نعم الله تعالى تُسَمَّى رحمةً، وتكون الرحمة مِنَّا شفقةً ورِقَّةً تبعث على الإنعام والإحسان، وهي من الباري تعالى إرادةٌ للإنعام[٣] والإحسان[٤]، وقد غَلِطَ ابن جِنِّي[٥] في هذه الآية غَلَطًا[٦] بيَّنَّاه في كتاب المُشْكِلَيْنِ.

فإن قيل: إن الرحمة تستدعي مرحومًا فكيف نُسَمِّيه راحمًا في الأَزَل ولم يكن هنالك[٧] مرحومٌ؟

---

(١) في (ل) و(ط): النبوة.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (م): الإنعام.

(٤) قوله: (وهي من الباري تعالى إرادة للإنعام والإحسان) سقط من (ط).

(٥) في كتابه الخصائص (٢/٤٤٥)، في باب الحقيقة والمجاز، عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ [الأنبياء:٧٥]، قال: «هذا مجاز، وفيه الأوصاف الثلاثة: أما السعة: فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسمًا هو الرحمة، وأما التشبيه: فلأنه شبه الرحمة - وإن لم يصح دخولها - بما يجوز دخوله، فلذلك وضعها موضعه، وأما التوكيد: فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر، وهذا تعال بالغرض، وتفخيم منه؛ إذ صير إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين».

(٦) لعل وجه غلطه كما يفهم من سياق كلام المؤلف أنه جعل الكلام من باب الاستعارة المكنية، فجعل الرحمة في الآية مجازًا، بينما هي حقيقة في المكان، لأن المقصود بها الجنة، والله أعلم.

(٧) في (غ): هناك.

الجواب: أن هذا تلبيس، فإنَّ الرحمة وإن كانت تقتضي مرحومًا فإن الرحمة لا تقتضيه بها مقرونًا[١]، كما يقتضي[٢] القادر[٣] المقدور والعالم[٤] المعلوم، وليس من شَرْطِهِ أن يكون بِهِ[٥] مَقْرُونًا[٦]،/ فإنَّ الباري تعالى كان في الأَزَلِ قادرًا ولم يكن مقدورٌ[٧]، كذلك يكون في الأَزَلِ راحمًا وإن لم يكن مرحومٌ[٨]. [٨١/ب]

فإن قيل: فقولوا: إن معنى كونه راحمًا نَفْيُ القسوة عنه، كما قال النجَّارُ[٩].

قلنا: فقولوا: إنَّ[١٠] معنى كونه[١١] عالمًا نَفْيُ الجهل، وكونه قادرًا نَفْيُ العجز لا غَيْر.

---

(١) على أحد معنيي الرحمة، وهو تعلق الإرادة بالرحمة، والمعنى الثاني: الرحيم المنعم، قاله في المتوسط: (٣٧)، فتكون الرحمة من القسم ذي المعنيين كما سبق، ولكنه هنا اكتفى بالمعنى الأوَّل فقط، والله أعلم.

(٢) في (ط): تقتضي.

(٣) في (ط): القدرة.

(٤) في (ط): العلم.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ط) و(ل) و(غ): مقترنا.

(٧) في (غ): مقدورا.

(٨) في (غ): مرحوم.

(٩) الحسين بن محمد النجَّار تـ ٢٢٠هـ، رئيس فرقة النجارية من المرجئة، الفرق بين الفِرَق (١٩٥)، مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١/١١٧)، وما نسبه المصنف إليه هو على أصلهم في نفي الصفات وحمل مثل صفة الرحمة والحلم على نفي ضدهما، مثل قوله في معنى الجواد إنه نفي البخل عنه، مقالات الإسلاميين تـ /زرزور (١/ ١٤٧)، وفي معنى الحلم إنه نفي السفه، مشكل الحديث وبيانه (٣٣٣).

(١٠) في (ط): إنما.

(١١) قوله: (راحما نفي القسوة عنه ... إن معنى كونه) سقط من (غ).

ولمَّا لم يصح ذلك في هذين[١] لم يصحَّ في مسألتنا، فإن تعلَّقوا بقوله: «إن رحمتي سبقت غضبي»[٢]، قلنا: لا يصحُّ التعلُّق به؛ فإن الرحمة والغضب عندنا يرجعان إلى إرادة الإنعام وإرادة العقوبة كما بَيَّنَّاه، والشيء لا يصحُّ أن يَسْبِقَ نفسه، فإنَّما يرجع ذلك إلى أنَّ الإنعام سَبَقَ الانتقام، فإن الباري تعالى بدأ الخلق بنعمته، وسُمِّيَ[٣] الإنعامُ رحمةً لأنه صدر عن الرحمة، والانتقامُ غضبًا لأنه صدر عن الغضب، على معنى تسمية الشيء باسم مقدِّمته[٤] وسَبَبِهِ الذي صدر عنه، وهو أحد قِسْمَيِ المجاز.

المسألة السادسة: في معنى كونه أرحمَ الراحمين وخيرَ الراحمين[٥]

أمَّا قوله أرحم فهو أفعل من رَحِمَ، كما أن رَحِيمًا[٦] فَعِيلٌ من رَحِمَ، وهو عبارة عن مَزِيَّةٍ[٧] في الرحمة[٨]، وذلك يرجع إلى ثلاثة أمور:

أحدها: كمال الرحمة بنفي الآفات عن صفة الباري تعالى بها؛

والثاني: أن ذلك يرجع إلى كثرة[٩] ثمرة الرحمة، وهي الإنعام؛

الثالث: أن كلَّ راحم مِنَّا يَقْتَرِنُ برحمته غَرَضَان:

أحدهما: تحقيق الغَرَض بتوقُّع العِوَضِ في إنعامه، والباري تعالى لا يصحُّ وصفه بغَرَضٍ في عِوَضٍ.

---

(١) في (ط) و(ل): هذا.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) في (ط): سمَّى.
(٤) في (ط): متقدمته.
(٥) ما بين القوسين سقط من (غ).
(٦) في (ط) و(ل): رحيم.
(٧) بيَّض لها ناسخ (ل).
(٨) سقطت من (ط) و(ل).
(٩) سقطت من (غ).

الثاني: رَفْعُ الألم الذي يعتريه بالرِّقَّةِ[١] عند معرفة حاجة المحتاج، فهو إذا أنعم عليه الْتَذَّ برفع الألم الذي يعتريه[٢] والرِّقَّةِ التي يجدها لحاجة المحتاج، وذلك مما يتقدَّسُ عنه الباري، فرحمته تعالى مُقَدَّسَةٌ عن غَرَضٍ في عِوَضٍ، أو عَوْدِ نَفْعٍ إليه من ذلك، فصار أرحم الرَّاحِمِينَ بهذه المعاني كلِّها، وصار خير الراحمين بهذا المعنى الثالث حقيقةً، ويصحُّ من وَجْهٍ أن يكون أيضًا خير الراحمين بالوجوه كلِّها.

فإن قيل: فكيف يكون أرحم الراحمين، وهو يرى المحتاجين والمساكين وأهل البلاء من العالمين، وهو قادر على أن يَعُمَّهُم بالعافية، ويشملهم بالفضل في رَفْعِ الخَلَّةِ وتمام المطلب ولم يفعل؟، والرحيم هو الذي لا يرى مُبْتَلًى ولا مُحْتَاجًا إلا وبادَرَ[٣] إلى إماطة ذلك عنه[٤]؟

أجاب[٥] عن ذلك بعض علمائنا بأن قال[٦]: «إن الطفل الصغير تَرِقُّ أمُّه[٧] له فتمنعه من الحجامة والأب يحملُه عليها مع شفقته الكاملة، لأنه يرى له فيها خيرًا، وإن كانت بصورة الشرِّ، وليس في الوجود شرٌّ إلَّا وفي طيِّه خَيْرٌ[٨]، لو ارتفع ذلك الشرُّ لبَطَلَ الخير الذي في طيِّهِ وعاد ببطلانه[٩] شرٌّ أعظمُ من

---

(١) في (ل): الرقة.

(٢) قوله: (بالرقة عند معرفة حاجة ... الذي يعتريه) ذهل عنه ناسخ (ط) فأسقطه لانتقال بصره إلى السطر الذي يليه.

(٣) في (ط): يبادر

(٤) يشير إلى مسألة دخول الشر في قدر الله، انظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٣١٧) وما بعدها.

(٥) في (ط): قلنا: أجاب.

(٦) مختصر من كلام الإمام الغزالي في المقصد الأسنى (٦٤-٦٨).

(٧) في (ط) و(غ): له أمه.

(٨) في (م) سقط بمقدار سطرين.

(٩) في (ط): لبطلانه، وفي (ل): كبطلانه.

الأوَّل» ، وضَرَبَ لذلك أمثلةً ثم قال: «فإن خَطَرَ لك شرٌّ ليس في طيِّه خيرٌ فاتَّهِمْ عقلَك في أن الشرَّ المذكور ليس/ في طيِّه خَيْرٌ ، واتَّهِم عقلَك في أن فِعْلَ الخير دون ذلك الشر ممكن ، وبعد هذا كَشْفُ[1] سرِّ القدر المنهيِّ عنه» ، وأنت أيها المخاطَب أَظُنُّكَ عارفًا بسرِّ القدَر مُسْتَغْنِيًا عن هذه التمويهات والتنبيهات[2]. [٨٢/أ]

قال الإمام الحافظ[3] رضي الله عنه: عَجَبًا لهذا العالم ، على أنه رفيع العماد في العلم ، كثير الانتقاد على ذوي الفَهم ، ينتحي في جوابه هذا التوجيه ، وينزل إلى[4] الخامل الساقط عن[5] الوجيه ، بَيْنَا هو ينظر في الإله وصفاته ، نزل إلى المخلوق ودناءاته[6] ، ولا يصحُّ أن ينسبه إليه ولا يقيسه عليه.

وقد كان علماؤنا الأوَّلون قالوا: إنَّ قياس الغائب على الشاهد لا يكون إلَّا في الطرق الأربعة المعلومة؛ وهي العلَّة والحقيقة والشرط والدليل[7] ، وأباه الآخرون[8] وقالوا: لا يُحْمَل الغائب على الشاهد بحال ولا في وجه ، وكلُّ

---

(١) في (ل): أكشف ، وفي (ط): ينكشف لك.

(٢) في (ك): التشبيهات ، وكذلك هي في سائر النسخ ، وأثبتنا ما صحَّحه في الطرة ، وفي (ق): الشبهات.

(٣) في (ط) و(ل): قال الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي.

(٤) في (ط) و(ل): على.

(٥) في (ط): على.

(٦) في (ك): دناءته ، ومرضها.

(٧) نص على أصله القاضي في التمهيد (٣٢) ، وفصَّل في شرحه الإمام عبد الجليل الرَّبَعِي في التسديد في شرح التمهيد الورقة: ١١ ، وقال ابن العربي في المتوسط بعد أن ذكرها (٢٦-٢٧): «وهي سبيل لا تنال بالهوينى ، ولا تنال بالمنى ... وذلك لتشعب أصولها وتنائي مبادئها عن فصولها».

(٨) ومن أشد المانعين لدليل قياس الغائب على الشاهد الإمام الجويني ، البرهان في أصول الفقه (٢٥/١).

حقيقة منهما في نفسها ذاتُ استقلال، وهذا الإمام[١] من أقواهم في ذلك شكيمةً، وأمضاهم عزيمةً، فكيف يسدُّ هذا الباب في الحقائق والعلل ثم يفتحُه في هذا الخلل بمثل ذلك من الزلل، ما أبعد الطفل من اللطيف[٢]، ويا بَوْنَ ما بين الحجامة والرحمة، وبعد أن نَسْفُلَ[٣] معه عن هذا الغرض، ونُعارضَه[٤] فيما عرَض، ونُقارضَه على ما اقترضَ[٥].

نقول[٦]: معتمد هذا الجواب على أربعة معان:

أحدها: أنَّ كل شرٍّ ففي[٧] طيِّه خيرٌ.

الثاني: أن الشر الذي في طيِّه خير لو قدَّرنا زوال ذلك الشر لجاء شرٌّ أعظم منه.

الثالث: أن شرًّا ليس في طيِّه خير غير ممكن، فمن تصوَّره فليتَّهِمْ عقله.

الرابع: أن تحت كشف هذا الغطاء معرفة سرِّ القدر الذي لا يُفْشَى.

وهذه المعاني الأربعة كلُّها تَحَكُّمَاتٌ باطلة، ودَعاوٍ فاسدة.

أمَّا قوله إن كلَّ شرٍّ ففي طيِّه خير فلا يخلو أن يُرِيدَ بقوله في طيِّه أنَّ[٨] في

---

(١) يعني الإمام الغزالي.

(٢) في (ط): اللطف، وفي (ل) و(ق) و(م): الطيف.

(٣) في (ط): نستقل، وفي (ل): نستفل.

(٤) في (ط): نفاوضه.

(٥) في (م): نفاوضه على ما اخترص.

(٦) في (ط) و(ل): فنقول.

(٧) في النسخ الأخرى: ففي.

(٨) سقطت من (ط) و(ل).

عاقبته[١] وخاتمته خيرًا[٢]، أو[٣] يُرِيدَ به[٤] أنه مُقْتَرِنٌ[٥] به ويُصاحبه خير، أو يُرِيدَ به أنه[٦] يشتمل على خير، فإن أراد به أنَّ في عاقبته خيرًا أو[٧] يَقْتَرِنُ به خير فذلك باطل بعذاب أهل النار، فإنه شرٌّ ليس في عاقبته خَيْرٌ ولا يقترن به.

وأمَّا قوله - إن قاله - إنه يشتمل عليه فهذا باطلٌ، فإن الضدَّ لا يشتمل على الضدِّ، ويبطل أيضًا بعذاب أهل النار، فإنه شرٌّ لا يشتمل على خير، وكذلك في ضده نعيم أهل الجنة خَيْرٌ ليس فيه شرٌّ.

وأمَّا قوله لو قدَّرنا زوال ذلك الشر لجاء شرٌّ أعظمُ منه فهذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنَّه[٨] دعوى.

الثاني: أنَّا نقول: يحتمل أن يكون يأتي[٩] شرٌّ أعظم منه، ويحتمل أن يأتي خير أعظم منه.

وأمَّا قوله: إن شرًّا ليس في طيِّه خير غير ممكن، فالأمر بالعكس، بل هو واجب، فإنَّ الكفر بالله وعذاب الله، ومن وُلِدَ كافرًا، وعاش كافرًا، ومات كافرًا، ودام عليه عذاب النار،/ فهذا شرٌّ لا خير فيه، ولا يُعَدُّ[١٠] على قَوْلِ [٨٢/ب]

---

(١) سقطت من (ط) و(ل).

(٢) في (ط): خير.

(٣) في (غ): ويريد.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (ط): يقترن.

(٦) في (ط): أن.

(٧) في (غ): ويقترن.

(٨) في (ط) و(ل) و(م): أنها.

(٩) في (ط): الجاءيَ.

(١٠) سقطت من (ط) و(ل).

أحد، وإذا اتَّهَمْنَا العقول فعلى أي شيء يكون التعويل؟؛ وهَبْكَ أَنَّا[١] اتَّهمنا العقول فيما تكثر فيه مقدِّمات النظر والدليل، فما يُعْلَم في الأوائل ويُتَحَقَّقُ قطعًا من الدلائل كيف تُتَّهَمُ فيه العقول؟ وليس[٢] اتهامُ العقل فيما ذكرتَ[٣] أَوْلى من اتهامه فيما ذكرنا، ممَّا ثَبَتَ علمه وصحَّ النظر فيه.

وأمَّا قوله: إنَّ هذا سرُّ القدر الذي لا يُفْشَى، والمُخَاطَب به عارفٌ، فكل عالم يعلم سرَّ القدر، وهو أنَّ الله[٤] لا يُسْأَل عمَّا يفعل، وإن زعمت أن له سرًّا قيل لك: أتريد أن تَرُدَّ ما ظهر من الأدلة بما بطن من الدعاوي، هذا ما لا يرضاه حَصِيفٌ.

فإن قيل: فقد قال بعض الناس: إن أهل النار تحت رحمة الله ونعمته، فإنه كان في المُمْكِن أن يكون العذاب أكثر ممَّا هُم فيه، فَجَعْلُهُ على ذلك المقدار نوع من الرحمة، فنقول: هذا ممَّا لم يقصده القائل المتقدِّمُ القَوْلِ بقَوْلِه[٥]، فإنه ليس من الأسرار التي تُخْفَى ولا تُفْشَى، وإنما يدخل هذا في باب نِعَمِ الله التي لا تُحْصَى، وهذا القَدْرُ الذي حَصَلَ فيه أهل النار به[٦] هَلَكَتُهم، فما فوقه أمر لا[٧] يعود إلى رِفْقٍ بهم، فإنَّ الجاني عندنا إذا ضُرِبَ بالسياط حتى مات كان يُمكن أن يُقَطَّعَ لحمه ويُعذَّب[٨] حتى يموت، ولا يقال إن ضَرْبَه

---

(١) في (ط): أنا إذا.

(٢) في النسخ الأخرى: أ وليس.

(٣) في (ط): ذكرته.

(٤) في (غ) زيادة: سبحانه.

(٥) سقط من (ط) و(م)، وفي (ل): لقوله.

(٦) في (ط): فيه.

(٧) في (غ): إلا.

(٨) في (ك) و(غ) و(م): يُقدَّد، وضبب عليه بـ (ك)، وصحَّح الذي أثبتنا وقال: صح خ، وهو الذي في النسخ الأخرى.

بالسَّوط قَصْدُ الرِّفق[١] بـه، وكـذلك المرجـوم بالحجـارة مـع المطعـون بالحديـد، بينهما تفاوت لا يقال إن[٢] طريقه الرفق، وإنما هي عقوبات وآلام واقعة بحسب الاتفاق عندنا، وعلى مقادير معلومة عند الله تعالى، وإن[٣] أراد القائل لما تقدَّم هذا المعنى فبأيسر من التهويلات التي تقدَّمت يَصِلُ إلى هذا.

فنقول: رحمة الله عامَّةٌ على أهل البلاء وعلى أهل العافية، ولكن يبقى عليه الداء[٤] الأعضل وهو أن يقال: لم ابتلاهم وهو قادر على أن يُعَافِيَهم؟ والرحيم لا يَبْتَلي ببلاء، لا سيما إذا لم يحتج إلى ذلك في دفع ضُرٍّ أو جَلْبِ نفع.

فإن قيل: لا يقدر على أكثر من ذلك، قيل له: لا خلاف بين أهل السنة أن الباري تعالى لو شاء لابتلى[٥] الخلق أجمعين، ولو شاء لعافاهم أجمعين، وإن شاء بتنويع الحال فهو أرحم الراحمين.

والمعنى الذي يَحُومُ عليه هذا القائل أنا أعرف الناس به، وها أنا أَجْلُوه لكم في مِنَصَّتِه، وأكشف خَفِيَّ[٦] سريرته[٧]، فأقول:

إن قال هذا القائل لِمَ ابتلى وهو أرحم الراحمين؟ قلنا له[٨]: لا يخلو أن تكون مُوَحِّدًا مُسترشِدًا أو مُعانِدا مُلْحِدًا؛ فإن كنت مُعانِدًا مُلْحِدًا فلَسْنَا نُكَلِّمُك

---

(١) في (غ): إن ضربه بالسوط رفق به.

(٢) سقط من (ك).

(٣) في (غ): إن.

(٤) في ك: الراء، وفي الطرة: الداء صح خ، وهو الذي في (ل)، وضبَّب في (ك) على العضال.

(٥) في (غ): لابتلاهم أجمعين.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): لكم خفاء، وأشار إليه في (ك) وصححه، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٧) في (غ): سره.

(٨) سقطت من (ط) و(ل) و(م).

في الأسماء، ولكنَّا نشرع معك في الابتداء، وطريق الكلام مع المُلْحِدَةِ قد أوضحناه، وشرحه سائر العلماء في كتب الأصول.

وإن كنتَ مُوَحِّدًا مُسْتَرْشِدًا فاعلم أن أسماء الله تعالى لا بدَّ من تعلُّقِ معانيها/ وأحكامها بالخلق، فلا تنظر إلى اسم دون اسم، ولا تتكلم[١] في صفة دون صفة، فإن خَصَصْتَ بعضها لم تكن ممَّن أحصاها، ولا كُتِبْتَ[٢] في أهل الجنة، كما وَعَدَ الصادق عليه السلام[٣]، ولكن انظر إلى جميع الأسماء ووَفِّها حقَّها من المعنى، واعلم أن الخلق متصرِّفون بين أسماء الله وأحكامها[٤]، دائرون بين متعلَّقاتها لصحة معانيها ووجوبها[٥]، فإن كان ربُّنا أرحم الراحمين فإنه شديد العقاب، وإن كان عَفُوًّا[٦] فإنه منتقم، وإن كان هاديًا فإنه مُضِلٌّ، وإن كان غفَّارًا فإنَّه قَهَّارٌ، وهكذا[٧] في سائر الأسماء، فلو عافى جميع الخلق لما كان شديد العقاب ولا مُنتقمًا ولا مُضِلًّا ولا قَهَّارًا، فكان تذهب[٨] متعلَّقات هذه الصفات فتَبْطُلُ في ذواتها وذلك مُحَالٌ، فتصرَّفَ الخلق تحت أسماء الله تعالى، وأصاب[٩] كلٌّ[١٠] فريق حُكْمًا[١١] من أحكامه ومَعْنَى اسْمٍ من أسمائه، ولذلك [٨٣/أ]

---

(١) في (ط) و(ل): يتكلم.

(٢) في (ط) و(ل): كنت من.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): صلى الله عليه وسلم.

(٤) في (ط) و(ل): وأوصافها.

(٥) في (غ): في متعلقاتها ومعانيها لصحة ذلك ووجوبها.

(٦) في (غ): غفورا.

(٧) في (غ): وكذلك.

(٨) في (ط) و(ل): يذهب.

(٩) في (ل): أصناف.

(١٠) في (ط) و(م): كلَّ.

(١١) في النسخ الأخرى: حكمٌ.

كتب[١] إلى الخلق كتابًا كريمًا، وأرسله إليهم[٢] مع أمينه محفوظًا مختومًا، وعَنْوَنَهُ[٣] لهم عُنوانًا مُحْكَمًا[٤] مختومًا[٥]، فلمَّا قرؤوه فإذا[٦] فيه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ حمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر:١- ٣].

فإن قيل: ولم كانت أسماء الله تعالى على هذا التنويع؟ وهلَّا[٧] كان أرحم الراحمين هاديًا، ولم يكن في أسمائه ما يقتضي إلَّا الخير المطلق؟

قلنا: قد شرطنا أنه لا بدَّ من تعيين المتكلِّم، فإمَّا أن يكون مُوَحِّدًا مُسترشِدًا، فما سَبَقَ جوابُه، أو يكون مُلحِدًا، وهذا السؤال كلامُه، والجواب له مشروح في كتب الأصول، وهو أيسر مَدْرَكًا وأخفُّ مَحْمَلًا من الكلام مع المُوَحِّد المُسْتَرْشِد بكثير.

ثمَّ نقول له: وأي سرٍّ للقدر[٨] وكلُّ صغير وكبير مُستطَر، وكل ما رُوِي من الأخبار في ذِكْرِ سرِّ القدر باطل لا أصل له، فكيف يُتَّخَذُ أصلًا أمرٌ[٩] لا أصل له، أم[١٠] كيف يُبنى الاعتقاد على أُسٍّ هارٍ؟

---

(١) في (غ): كتب سبحانه.
(٢) لم يرد في (ط) و(ل).
(٣) في (ط): عُنوانه، وفي (م): عونه.
(٤) في (ط) و(ل): محكوما.
(٥) في (ط) و(ل) و(م): محتوما.
(٦) في (ط) و(ل): إذا.
(٧) في (ط): هلَّا.
(٨) في (ط): في القدر.
(٩) في (ك): ما، وضبَّب عليها، وما أثبتنا من الطرة، وقال: صح خ، وجاءت على الغلط في (ط) و(ل)، وفي (غ): أم.
(١٠) في (ط): أو.

يزيده تأكيدًا أنَّ هذا السرَّ[١] لا يخلو أن يكون مُدْرَكًا بالنظر أو بالخبر، فإن كان مُدركًا بالنظر فيجب أن يصل إليه كل ناظر، وكذلك نقول: إنه وصل إليه[٢] وحَصَلَ، وهو ما ذكرناه، وإن كان إنما يُدرك بالخبر فليس فيه خبر صحيح، ولا أصل ثابت.

وقد أسرَّ رسول الله ﷺ إلى حذيفة[٣] أشياء لا يصح أن يكون هذا منها، فإن مثل عمر[٤] لا يخفى عليه أن لو كان سرَّ القدر، وإنما كانت تلك الأسرار من معاني الولايات والفتن، اقتضت[٥] المصلحة[٦] إخفاءها عن عمر لكونه أحد الوُلاة، وهي لا يتعلَّق بها حُكْمٌ، حتى قد قيل: إن عمر[٧] أيضًا كان يعلمها، وهذا كله لا يتعلَّق بما أشار إليه أصحاب هذا السرِّ فاعلموه، ومن/ استراب [٨٣/ب] فلينظر[٨] في موضعه يجده[٩]، **وكم لي أَطْوِي على هذه المُسْتَكِنَّة، وأحمد الله على ما وهب من المعرفة به والمنَّة، فقد خَرَجْتُ لكم عنها، والله ينفع بها برحمته.**

---

(١) في (ط): الاسم.

(٢) في (ط) و(ل): إليهم.

(٣) عرف بأنه صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا وصفه أبو الدرداء وغيره من الصحابة، وحديث أبي الدرداء أخرجه أحمد (٢٨٠٨٥)، والبخاري؛ في كتاب المناقب، باب مناقب عمار وحذيفة: ٣٧٤٢ (٥/٢٥-طوق النجاة)، وأخرج مسلم جزءًا منه في كتاب صلاة المسافرين، باب في القراءات: ٨٢٤ (١/٥٦٥-عبد الباقي).

(٤) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٥) في (ط): فاقتضت.

(٦) في (ط) و(ل): العلة.

(٧) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٨) في (ط): فلينظره.

(٩) في (ط) و(ل): بحدوده.

الفصل الرابع: في التنزيل

اعلَمُوا أن هذا الاسم على شرف مِقْدَاره واختصاصه به فقد أُمِرْنَا أن نَسْتَدِرَّ معنى اسمه الأحسن وصفته العليا، ونتخلَّق منها بما يصحُّ لنا، قال النبي ﷺ: «إن الله لا يرحم من عباده إلَّا الرُّحماءَ»[١]، وللباري تعالى في هذا الاسم أحكامٌ يختصُّ بها ثلاثة:

الأوَّل: أنه يَعُمُّ بالرزق في دار الدنيا؛

الثاني: أنه يُعافي أهل الجحود له ويرزقهم؛

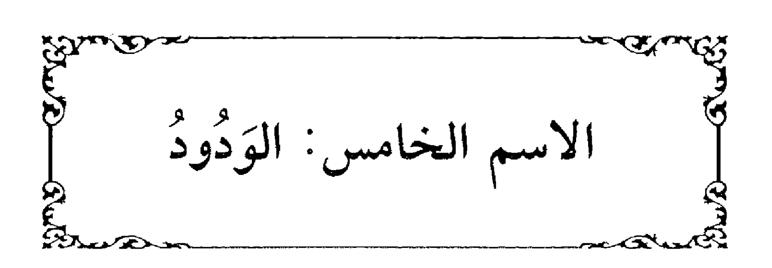
الثالث: أنه يغفر ذنوب من عَرَفَه.

وعلى العبد أن يَعُمَّ بنفعه مَن صَاحَبه وعاداه، ويُحسِن إلى من أساء إليه، ويغفر لإخوانه[٢].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢١١٩)، والبخاري؛ كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: يعذب الميت ببكاء أهله: برقم ١٢٨٤ (٢/٧٩-طوق النجاة)، و مسلم؛ كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت: ٩٢٣ (٢/ ٦٣٥-عبد الباقي) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٢) في (غ): تم الجزء الأول، يتلوه الاسم الخامس.



الاسم الخامس: الوَدُودُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج:١٤]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

فنقول: اتفق أهل اللغة على أنَّ المودة هي المحبة، فلا فرق عندهم بين قولهم ودودٌ وبين قولهم مُحِبٌّ، واختلف الناس في بناء فَعُول هذا:

فمنهم من قال: إنه بمعنى التكثير، كقولنا: ضَرُوب وقَتُول[١].

ومنهم من قال: إنه بمعنى مَوْدُود، وهو مفعول[٢]؛

ومنهم من قال: إنه بمعنى مُفْعِل، أي يُوَدِّدُ عباده إلى الناس، كما قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم:٩٦].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

وفيه خمس مسائل:

---

(١) التحبير للقشيري: (١٧٦).

(٢) هو أحد المعنيين له عند الأشعري، مجرد المقالات لابن فورك: (٥١).

المسألة الأولى: في بيان[1] ذِكْرِ أقوال علمائنا

وقد اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في المودَّة والمحبَّة على ستَّة أقوال:

الأوَّل: أنها الإرادة المطلقة[2].

الثاني: أنها إرادة الثواب[3]، فالباري تعالى مُريد لكلِّ مُحْدَثٍ، مُحِبٌّ لما يريد أن يُثِيب عليه.

الثالث: أنها إرادة خالصة من الشوائب، مأخوذة من حَبَبِ الأسنان وهو صفاؤها[4].

الرابع: أنها الإرادة الباقية[5]، من قولهم أحبَّ بالمكان إذا أقام به.

الخامس: أنها مدح الشيء[6]، فرجع إلى الكلام.

السادس: أنها فِعْلُ الإنعام والإحسان[7]، وكذلك قالوا في المودة، إنها مأخوذة من الوَدِّ، وهو العُود الثابت في الأرض.

المسألة الثانية: في ذكر احتجاجهم

أمَّا القاضي وابن فُورَكَ في جماعة فزعموا أنَّ كلَّ وصف تقدَّم ذِكْرُهُ راجعٌ إلى الإرادة المطلقة[8]، وتأوَّلُوا كلَّ آيةٍ وردت وحديث رُوِيَ.

---

(١) سقط من (غ).

(٢) نسبه المصنف إلى القاضي أبي بكر في الهداية كما تقدَّم، والذي في التمهيد (٤٨) أن الحب والرضى والولاية إرادته النفع والثواب، والله أعلم.

(٣) تقدمت الإحالة في شرح الرضى.

(٤) التحبير في تفسير أسماء الله للقشيري: (١٧٦).

(٥) في (ط) و(ل) و(م): الثابتة.

(٦) في (ط): للشيء.

(٧) المغني للمتولي: (٣٩).

(٨) ما في كتبهم التي بين أيدينا هي أنها الإرادة المقيدة، انظر ما تقدم في الإحالات =

والذي عندي أن المحبَّة والرضى والمودَّة لا ترجع إلى الإرادة المطلقة، وإنَّما هي إرادة خاصَّة، بدليل تعلُّق[1] الإرادة بكل مُحْدَث، وتعلُّقِ[2] المحبَّة والرضى ببعض/ المحدثات. [٨٤/أ]

المسألة الثالثة: في المختار

الصحيحُ عندنا[3] أن المحبة إرادة ما يُثاب عليه، فأما من قال إنها مشتقة من الصفاء أو الثبوت فهو قول يقرُب من الصواب، ولكنه مائل إلى رسم التَّصَوُّف، قالوا: تصفيتُه على ثلاثة أوجه:

الأوَّل: تصفيته للأنبياء[4] عن الكفر والمعصية والغفلة.

الثاني: تصفيته للأولياء عن الكفر والمعصية، وإن كان فيهم عيب الغفلة.

الثالث: تصفيتُه للموحِّدِين عن الكفر خاصَّةً، وإن كانت هنالك معصيةٌ وغفلةٌ.

فأمَّا تصفيته للأنبياء فلا غبار عليها، لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحاً﴾ [آل عمران:٣٣].

= السابقة، ومنها في تفسير ابن فورك (٣/٢٥٥): «الرضى: الإرادة، ومعنى ﴿جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ هنا: إرادة الخير من الله لهم»، بل لم نجد في المصادر التي بين أيدينا من قال بالإرادة المطلقة، وقد نقل الإمام الجويني هذا القول ونصره في الشامل، الكامل (ص٣٧١) وما بعدها، ولكن يتبين من سياق كلامه، أنه في مقابل من قال إن المحبة غير الإرادة، ولهذا قال في آخر بحثه: «القصد بيان أن المحبة ليست صفة زائدة على الإرادة، خلافًا للخصم».

(١) في (ط): تعليق.

(٢) في (ط): تعليق.

(٣) في (ط): عندي.

(٤) في (ط) زيادة: عليهم السلام.

وأمَّا تصفيته عن الكفر والمعصية ويبقى كَدَرُ[١] الغفلة فصفاؤه بالذكر[٢].

وأمَّا تصفيتُه عن الكفر ويبقى كَدَرُ المعصية[٣] فتصفيتُه على ثلاثة أوجه:

الأوَّل: بالتوبة.

الثاني: بالعفو.

الثالث: بالنار، فيخلُصون من الذُّنوب كما يخلُص الذَّهب والفضة من الخبَث، ويَخْرُجُون منها سبائك.

وأمَّا من قال إنها ترجع إلى الكلام[٤]، فضعيفٌ، لأنه قد يُحِبُّ من لا يقول.

وأمَّا من زعم أنها فِعْلٌ فمجازٌ، لأنه سَمَّى ما يصدر عن المحبة محبةً، وذلك جائزٌ، لكنَّا[٥] لا نَرُدُّ أسماءَ[٦] الله إليه، وربما نقول: إنه[٧] أحد معانيها حيث يَحْسُنُ ذلك فيها.

وأمَّا من قال إنه[٨] بمعنى مودود[٩] فقد أنكره بعض علمائنا، وقال: إنه لا يصح أن يكون فَعُولًا[١٠] بمعنى مَفْعُول، وإنما هو بمعنى فَاعِل، كقولنا شَكُور، والصحيح أنه لا يمتنع ذلك في هذا الوصف.

---

(١) في (ط): كدور.

(٢) قوله: (فصفاؤه بالذكر) سقط من (ط) و(ل) و(م).

(٣) قوله: (وأما تصفيته عن الكفر ويبقى كدر المعصية) سقط من (ط) و(ل) و(م).

(٤) إذ جعل المحبة بالمعنى المدح، فكان مرجعه إلى الخبر، والخبر كلام، وقد ضعَّفه في المتوسط (٣٨) من وجه آخر، وهو وجود من يحب ولايمدح.

(٥) في (ط): لكننا.

(٦) في (ط): اسم.

(٧) في (ط): إنها.

(٨) في (ط): إنه.

(٩) ذكره في الإرشاد: (١٥٢).

(١٠) في (ط): فعول.

وقد زعموا أنه قد جاء فَاعِل[١] بمعنى مفعول[٢] في قوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنَ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود:٤٣]، أي لا معصوم[٣]، وهذا لا يصح، وللآية معنى صحيح غير ما زعموا.

وأمَّا فعول بمعنى مَفْعُول فكثير مُتَصَوَّرٌ[٤]، كقولهم: ناقةٌ حلوبٌ، قال أهل اللغة: بمعنى محلوبة، وتحقيقُ هذا من لسان العرب يَخْرُجُ بنا عن المقصود، فهو تعالى ودودٌ مودود[٥]، وعنه عبَّر بقوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤].

وأمَّا كونه بمعنى مُفْعِل[٦] فقد أنكره بعضهم، ولا يمتنع لغةً، والمعنى أنه يُوَدِّدُ أولياءَه إلى خلقه، كما قال سبحانه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].

والدليل على صحة ما اخترناه من أنها إرادةُ الثواب، أنَّ الله أحبَّ الأنبياءَ وابتلاهم بالمِحَنِ والأسقام، وأبغض الكفار ورزقهم في الدنيا العافية وتأتِّي الآمال[٧]، وما كان مع هذا مُحِبًّا في الأنبياء إلا لما أراد لهم من ثواب[٨] الآخرة، وقد بيَّنَّا من قبل في كتابنا هذا عموم الإرادة، فإذا خلُصت وتعيَّنت للخير وتعلَّقت بالثواب فهي محبةٌ، وهذا معنى قول الصوفية إنها إرادة خالصة

---

(١) في (غ) و(ك): مفعول.

(٢) في (غ) و(ك): فاعل.

(٣) انظر التسديد لعبد الجليل الربعي: ق١١/ب.

(٤) في (ط): مشهور.

(٥) في (ط): بمعنى مودود.

(٦) في (ط): مفعول، وهو وهم.

(٧) في (ط): الأمل.

(٨) سقطت من (ط) و(ل).

عن الشوائب وعن المُحْتَمِلات، وتعيين[١] متعلَّقها[٢] بالثواب، وإذا كانت صافية كذلك ثبتت واستقرت، والله أعلم.

المسألة الرابعة: [في وجه تعلق المحبة به تعالى][٣]

[٨٤/ب] إذا كان معنى كونه/ ودودًا محبوبًا، فكيف تتعلَّق المحبة به، وهي الإرادة أو نوعٌ منها؟ والإرادة لا تتعلَّق إلا بالمُحْدَث بخلاف العِلْم، فإنه يتعلَّق بالمُحْدَث والقديم، لأن العلم لا يؤثر في تعلُّقه بالمعلوم، فلذلك تعلَّق بالقديم والمُحْدَث، والإرادةُ لمَّا كانت تؤثر تعلَّقت بالمحدَث الذي يجوز عليه التأثير وحده، وكذلك لا نقولُ: أريدُ الله، فكيف يصح أن نقول: أُحِبُّ الله؟

الجواب: أنا نقول: هذا سؤالٌ كاع[٤] عنه بعض علمائنا، ووَهِمَ فيه بعضهم، ونحن نسفر عنه قِنَاع القول؛

فنقول[٥]: أمَّا وَهْمُ هذا العالم ففي قوله بإنه[٦] يجوز أن نقول أريدُ الله وأحبُّ الله، ولا فرق بينهما، والمعنى فيه: أُريد تعظيمه، وهذا ضعيفٌ.

والصحيح أن نقول: جاء الإذن الكريم بقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾، ولم يجئ في قولنا: أُريدُ الله إِذْنٌ[٧].

---

(١) في (غ): وتعين.

(٢) في (ط): وهي متعلقة.

(٣) زيادة منا.

(٤) في مختار الصحاح (٢٧٥): «(كاع) عن الشيء من باب باع، ويكاع أيضا لغة في (كع) عنه يكع بالكسر إذا هابه وجبن عنه».

(٥) زيادة من (غ).

(٦) في النسخ الأخرى: إنه.

(٧) قلنا: بل جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأحزاب:٢٩].

الثاني: أن نقول: قد قالت عائشة لرسول الله ﷺ حين خيَّرها: بل أختار الله ورسوله[١]، المعنى: أراه خيرًا لي من كل شيء من الدنيا، فجاء لفظ المحبة والاختيار مضافًا إلى الله تعالى، ولم يجئ لفظ الإرادة لمعنًى صحيح، وهو الجواب.

الثالث: أن الإرادة لمَّا كانت تتعلَّق بالخير والشر، والطاعة والمعصية، لم تصح إضافتها إلى الله عز وجل[٢]، والمحبة لما كانت لا تضاف إلى الشر والمعصية[٣] أضيفت إليه سبحانه، وهذا هو الفرق الصحيح بين المحبة والإرادة، وكذلك يضاف الرضى إلى الله سبحانه، فقد رُويَ[٤] عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا سمع النداء: «رضيتُ بالله ربًّا»[٥].

المسألة الخامسة: أن الباري تعالى محبوب، فهل تتعلَّق المحبة بذاته أم بأفعاله[٦]؟

اختلف الناس في ذلك، فمنهم من قال: إنها تتعلق بذاته[٧]، وإليه صَغْوُ[٨] الصوفية، وقد أطنب فيه شيخنا أبو حامد في مقام المحبة[٩]، فشرح

---

(١) أخرجه أحمد (١٤٥٦٩)، ومسلم؛ كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير المرأة لا يكون طلاقًا: ١٤٧٨ (٢/ ١١٠٤-عبد الباقي)، من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) قوله: (لم تصح إضافتها ... لا تضاف إلى الشر والمعصية) سقط من (ك) و(م).

(٤) في (ط): يروى، وفي (ل) و(غ) و(م): فروي.

(٥) روي قولًا لا فعلًا، كذا أخرجه أحمد (١٥٦٥)، و مسلم؛ كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن: برقم ٣٨٦ (١/ ٢٩٠-عبد الباقي)، والترمذي؛ أبواب الصلاة، باب ما يقول إذا أذن المؤذن: ٢١٠ (١/ ٢٨٦- بشار)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٦) قوله: (أم بأفعاله) سقط من (ك).

(٧) قوله: (اختلف الناس في ذلك، فمنهم من قال: إنها تتعلق بذاته) سقط من (ك).

(٨) في (ط): صغا.

(٩) انظر كتاب المحبة من إحياء علوم الدين: (٤/٢٩٣).

حقيقتها، ومهَّد طريقتها، ثم جعل لها خمسةَ أسباب، وجعل الرابعَ منها محبةَ الشيء لذاته؛ لما يكون عليه من جلال وخلال[١]، وجمال لذات الجلال، والخلال والجمال[٢]، وقال: إنَّ الطباع مجبولةٌ على ذلك، والجمالُ ينقسم إلى قسمين: جمالٌ ظاهرٌ يُدرَك بنور البصر، وجمالٌ باطنٌ يُدرَك بنور البصيرة، كجمال الأنبياء والعلماء؛ لعلمهم وفضلهم ودينهم[٣]، وأين هم من علم الله وجلاله؟ فيحِقُّ أن لا يُحَبَّ لذاته إلَّا الله، والمحبةُ بهذا السبب أقوى من الحُبِّ بالإحسان.

ثمَّ جعل الخامس حبَّ المناسَبَة؛ لكون الشيء منجذبًا[٤] إلى شِبْهِه، وأن لمناسبة قد تكون في معنًى ظاهر وهو الخَلْق، وقد تكون في معنًى باطن وهي الأخلاق، وبين المخلوق والخالق مناسبةٌ في المعاني الباطنة؛ وهي العلوم والقُدَر والإرادات، وهي الصورة[٥] التي خُلق عليها آدم، وبها استحقَّ الخلافة، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾، وبقوله: «مرضت فلم تعُدني»[٦]، وبقوله: «لا يزال العبد يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبَّه، فإذا/ أحببته كنت سمعه وبصره»[٧]، فالله محبوب حقيقةً لا مجازًا بهذه الأسباب كلِّها، هذا لُبَابُ كلامه. [٨٥

---

(١) في (ق): جمال.

(٢) قوله: (لذات الجلال، والخلال والجمال) سقط من (غ).

(٣) سقط من (ك) و(غ) و(ق).

(٤) في (ط): محبوبا.

(٥) في (غ): الصور.

(٦) أخرجه مسلم؛ كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض: ٢٥٦٩ (٤/١٩٩٠)، وابن حبان: (١/ ٥٠٣ برقم ٢٦٩)، والبخاري؛ في الأدب المفرد (٥١٧)، والبيهقي؛ في شعب الإيمان: (١١/ ٤١٢ برقم ٨٧٥٢).

(٧) تقدم تخريجه.

قلت[١]: يا ليته خبَّأ هذا القول في جَنانه، وقبَض دونه عِنان لسانه، وترك كثيرًا من هذا المقدار، اقتداءً بقوله: قبور الأسرار صدور الأحرار، ولم يَخُضْ في شيء من هذه الأغراض، الجالبة إلى القلوب العِلَلَ والأمراض، ولقد كان سيفه أحدّ، وسَبْقه أجدّ، من هذه الأغراض الفاترة، التي تدور بين طرَفَيْ نقيض، تصوُّفٌ[٢] ليس له تصرُّف، وتفلسُفٌ ليس بعده تعرُّف.

أمَّا الأسباب التي ذكرها للمحبة فلا ضرورة تدعو إلى المناسَبَة[٣] فيها، والتَّطْوِيلِ بتتبُّعِ[٤] أغراضها ومعانيها، فلنبسط[٥] عليها رداء التسليم، ولا نخرج[٦] بها عن[٧] طُرِيقِ[٨] التعلم والتعليم.

وأمَّا الذي ذكره من السبب الرابع؛ وهو حب الجمال لذاته، فهو أمر منازَعٌ فيه، لا يُسلَّمُ له، سواءً كان الجمال ظاهرًا يُدرك بنور البصر، أو باطنًا يُدرك بنور البصيرة، ودعواه بأنَّ الطِّباعَ على ذلك مجبولةٌ دعوى معكوسة، بل الطباعُ مجبولةٌ على حبِّ المرء نفسَه خاصَّةً، وإنَّما يحبُّ الجمال لما يتوقَّعُ فيه من منفعة[٩] نفسه.

وأمَّا الجمال الظاهر فلا شكَّ أن محبته لمنفعةٍ[١٠] تعود إلى المحبِّ، فإن كان لونًا فيحبُّه مرئيًّا للبصر لموافقته، أو يحبُّه ملبوسًا لموافقته الأغراضَ

(١) في (ط) و(ل): قال الإمام الفقيه القاضي ابن العربي رضي الله عنه.
(٢) في (غ): تصور.
(٣) كذا في جميع النسخ، وفي طرة بـ (ك): ظ - أي الظاهر -: المناقشة، ولعله هو الصواب.
(٤) في (ط): يتبع، وفي (ل) و(م): تتبع.
(٥) في (ط) و(ل): فليبسط.
(٦) في (ط): يعرج.
(٧) في (ط): على.
(٨) في (ط): طرق.
(٩) في (ط): منفعته.
(١٠) في (غ): نفعة.

المعتادة، أو لملاينته[١]، فلا يحب المرءُ الخضرة والماء الجاريَ - كما قال - إلَّا أنَّ[٢] النفسَ تنشرحُ إليها[٣] بأحد وجهين:

إمَّا بغرابتها[٤]، فإن النادر له في القلب[٥] مكانةٌ خلاف المعتاد.

وإمَّا لما في الخضرة من الإنذار[٦] باستقبال الزمان وعموم المنفعة؛ في الأقوات والشهوات ومآكل البهائم.

وإمَّا لأن نور البصر فيه أجمعُ، وهو لقوَّته أحفظ.

وإمَّا بِلِينِ الملمس[٧]، وتصوُّر القعود فيه، والاضطجاع عليه، بخلاف الهشيم، أو بمجموع ذلك، إلى غيرها من الوجوه التي لا يُحصيها الناظر، ولا يجمعها الخاطرُ الماهر، وإنَّما تظهر بعد الافتكار، وعند الاختبار، وكلها تعود إلى منفعة المحب وما يُتصوَّر من نَيْلٍ له فيه.

وأمَّا محبة الأنبياء والعلماء فلا خفاءَ فيه[٨] عند الإنصاف، إنَّ محبتهم إنما هي لما هم فيه[٩] من المنفعة الدائمة المستمرَّة، التي لا تشوبُها[١٠] مَضرَّة، من تعرُّف طريق الهداية، والإنقاذ من ظلمات الغَواية، فليت شعري كيف خَفِيَ على

---

(١) في (ط): لملايمته، وفي (ق): لملاءمة.

(٢) في (غ): لأن.

(٣) في (ط): إليهما.

(٤) في (ط): لغرابتهما.

(٥) في (غ): القلوب.

(٦) في (غ): الأنوار.

(٧) في (ل): الملبس.

(٨) سقطت من النسخ الأخرى.

(٩) في (ط) و(ل) و(م): فيهم.

(١٠) في (ط): يشوبها.

هذا الحَبْرِ أنَّ محبة الشيء إنما هي لعموم المنفعة به وشرف النَّيْلِ فيه؟ وهل فَضَلَ الأنبياءُ الخلقَ إلا بوَسَاطتهم عن الله إليهم، فهي منفعةٌ بيِّنةٌ لا يمكن جَحْدُهَا.

وأمَّا حبُّ المناسَبَة والمشاكَلة[1] فصَهْ صَهْ، أيُّ مناسَبَة بين العبد وبين الله[2]؟ أبالمقدار الذي خَلَق له من العِلْم يُنَاسِبُ عِلْمَه؟ أم بوجهٍ من/ القدرة [٨٥/ب] خَلَقَها فيه؟ أم بمعنًى من الإرادة يسَّرها له؟ أم بالحياة التي خصَّصه بها؟

تالله ما جُعِلَت فيه هذه الصفات إلا ليتوصَّل بها إلى معرفة استحالة المناسَبَةِ والمشاكَلة بينه وبين ربِّه، وانفرادِ الإله بخصائص الإلَهية التي يستحيل كونُ الخَلْقِ على شيءٍ منها، ولو كانت المشاكَلة بالاتفاق في الأسماء لكانت المعاني كلها مُتشاكِلةً[3] مُتناسِبَةً، لما فيها من الاشتراك في وجهٍ أو وجوهٍ، وما استحقَّ آدمُ الخلافة إلا بالفضل والنعمة، وما أُنعم عليه من المعرفة لا بالمناسَبَة، وما قال «مرضتُ» إلا كنايةً عن الولي، كما قال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ [البقرة:٢٤٥]، كنايةً عن المحتاج، والله هو[4] الغني الذي لا يَسْتَقْرِض، كما هو القُدُّوس الذي لا يَمْرَض، وقوله: «حتى أكون سمعه وبصره»[5]، كنايةٌ عن صيانة سمعه وبصره عن المحظورات والظواهر من العبارات والكنايات والمجازات، فكيف لا يؤخذ منها حقائق المعقولات[6]، فيا

---

(١) في (غ) زيادة: والمشاركة.

(٢) في (غ): بين الله وبين العبد.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقط من (ط).

(٥) جزء من حديث «من عادى لي وليا»، تقدم تخريجه.

(٦) في طرة بـ (ك): والظواهر من العبارات الكنايات والمجازات لا تؤخذ منها، وصحَّحها، كما صحح ما أثبتنا، وفي طرة أخرى: والظواهر من الكنايات والمجازات من العبارات فكيف لا تؤخذ، صح كذا بالأصل ع، وفي (ط): والظواهر من =

له[١] من عالم متبحرٍ في المعلومات يُعوِّلُ في الحقائق على المجازات، وكيف يجوز أن يقال إن المحبة والإرادة تتعلَّق بذات الباري[٢]، وهو سبحانه المتعالي عن التأثير، والإرادةُ صفةٌ خاصِّيَتُها التأثير، ولذلك لم تتعلَّق بالمعدوم، وتعلَّقَ العلمُ به لمَّا[٣] لم يؤثِّر في المعلوم[٤]، حسَبَ ما بيَّنَّاه من قبلُ وفي غير هذا الموضع، فكيف يعدل عن هذه الحقائق ويُعوِّل على إطلاقاتٍ لا حقيقة وراءها؟

وأمَّا قوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء:٨٥] فمعناها في غاية الوضوح، وليس من هذا كلِّه بسبيل، وقد مهَّدنا شرحها في كتاب المشكلين بغاية الدليل.

الفصل الرابع: في التنزيل

أمَّا إرادة الله تعالى ومحبَّتُه ووُدُّه فقد علمتَه كلَّه بما تقدَّم، وللباري تعالى في ذلك أحكامٌ يختصُّ بها ثلاثة:

الأوَّل: أنَّه يفعل ما يُريد.

الثاني: عمومُ الإرادة في الموجودات كلِّها.

الثالث: خصوص الوُدِّ والمحبة لأهل الإيمان[٥].

= العبارات الكنايات والمجازات من العبارات لا يؤخذ منها، وفي (ل): والظواهر من العبارات الكنايات والمجازات من العبارات فكيف لا يؤخذ منها، وفي (غ) و(م): والظاهر من العبارات والكنايات والمجازات فكيف لا يؤخذ منها.

(١) في طرة بـ (ك): فيا لله، وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٢) قوله: (وكيف يجوز أن يقال إن المحبة والإرادة تتعلَّق بذات الباري) سقط من (ط).

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط): وتعلقُ العلم لم يؤثر في المعلوم.

(٥) في طرة بـ (ك): الثالث: خالصة غير مكدَّ[رة] لأهل الإيمان، صح كذا بالأصل ع =

المنزلة الثانية[١] للعبد:

في محبته وهي على ثلاث درجات:

الأُولى: محبة خالصة غير مكدَّرة، كما قالت الصوفية، وهي أن تكون طاعة لا معصيةَ معها، كما قال منصور:

تَعصي الإلـه وأنت تُظهر حبَّه   هذا محالٌ في القياس بديعُ[٢]

وزعم بعض الصوفية أنَّ أعلى درجات[٣] المحبَّة أن لا يكون له طمعٌ في جنة ولا خوفٌ من نار، وذلك ما لا يُتصوَّرُ في الخلق.

فإن قيل: فقد قال عمر: «نعم العبد صُهيبٌ، لو لم يَخفِ اللهَ لم يَعصِه»[٤]، قلنا: معناه لو لم يُخوِّفه بالنار على المعصية لأطاعه رغبةً في الثواب، لأن أكثر الخلق لو لم يُخَوَّفوا بالعقاب لم يُطيعوا، وإلا فلا معنى له.

[٨٦/أ] الثانية: وهي ثمرة الأولى،/ أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه من نفسه وأهله وماله والخلق أجمعين، المعنى في حق الله أن يريد طاعة الله على ذلك كله، مثل أن يحب الجهاد والحج فيُؤْثِرهما على الأهل ونحوه.

= وأثبت: خصوص العبد والمحبة لأهل الإيمان، وضبَّب على العبد، والمثبت من النسخ الأخرى.

(١) في (ط): السفلى.

(٢) هو لمحمود الوراق كما في كتب الأدب المشهورة، ومنها: الكامل في اللغة والأدب (٤/٢)، العِقْد (١٦٨/٣)، زهر الآداب وثمر الألباب (١٣٩/١)، وتمامه:

تعصي الإلـه وأنت تظهر حبه   هـذا محال في القياس بديع
لو كان حبك صادقاً لأطعته   إن المحب لمن يحب مطيع

(٣) في (ط) و(ل): دُرَج.

(٤) لم يثبت عن عمر، أورده بغير إسناد أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (٣/ ٣٩٤)، وانظر التذكرة في الأحاديث المشتهرة (١٦٩).

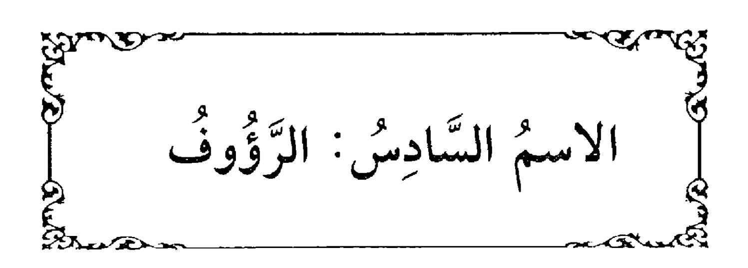
وأمَّا في حقِّ رسول الله فأن يقدمه على نفسه وأهله وماله، فيلتـزمُ[١] طاعته فيما أمر به عن الله.

الثالثة[٢]: أن يُحِبَّ لله، ويُبغض لله، وذلك مذكورٌ في الرقائق.

---

(١) في (غ): فيلزم.

(٢) في (ك): الثالث.



الاسمُ السَّادِسُ: الرَّؤُوفُ

والكلام فيه في أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن في عدة مواضع، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر المتقدِّم الذكر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

للعلماء فيه خمسة أقوال:

الأوَّل: قال ابن فُورَكَ: الرأفة هي الرحمة نفسها[١].

الثاني: أن الرأفة تعطُّفٌ برِقَّةٍ، والرحمة تعطُّفٌ بغير رِقَّةٍ، قاله الأَخْفَش[٢].

لثالث: أن الرأفة هي شدة الرحمة، قاله الفرَّاء[٣].

الرابع: أن الرأفة فِعْلُ ما لا كراهةَ[٤] فيه بما فيه المصلحة، قاله الخطَّابِي[٥].

---

(١) في مجرد مقالات الأشعري (ص٥٦)، وقاله الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (٢٢١/١).

(٢) انظر تهذيب اللغة: (١٧٢/١٥).

(٣) وقاله أبو عبيدة في مجاز القرآن: (٥٩/١).

(٤) في (غ): كراهية.

(٥) شأن الدعاء: (٩١).

الخامس: قال أبو عَمْرِو بن العلاء: الرأفة أكثر من الرحمة؛

فأمَّا تصريف فِعْلِهِ[١] فيقال فيه: رَأَف ورَإِف يَرْأَفُ ويرؤف[٢] رَأفةً على وزن ضربة، ورآفة على وزن حَمَالة، ويقال: رؤف[٣] يرؤف ورَأَفَةً[٤] على وزن أَكَمَة، فهو رَأْفٌ على وزن فَلْسٍ[٥]، ورؤوف على وزن شكور، ورأُفٌ[٦] على وزن حَذُرٍ[٧]، قال الشاعر[٨]:

وكان ذو العرشِ بنا أَرَافِي[٩]

أراد أَرَافِيًّا[١٠]، كقولك أحمريٌّ، فأبدل وسكَّن[١١]، وذلك جائز معلوم، وقد قرأ أهل العراق إلا حَفصًا وأبا صالح عبد الحميد بن صالح: رَؤُفٌ[١٢] على وزن حَذُرٍ[١٣]، والباقون رؤوف على وزن ضَرُوب[١٤].

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري: (٩٧/١).

(٢) في (ط): رأُف، وفي (ل): رؤف، وفي (غ): رأفٌ.

(٣) سقط من (م).

(٤) في (ط) و(ل) و(غ): رأفة.

(٥) (ل): فأس.

(٦) في (غ): رَأُفَ.

(٧) في (غ): حَذُرَ.

(٨) سقط من النسخ الأخرى.

(٩) المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيدَه (٢٨٢/١٠)، وفيه (إنما أراد أَرْأَفِيّا كأَحْمَرِيٍّ).

(١٠) في (غ): رافيا.

(١١) نفس المرجع والموضع السابق.

(١٢) في (ط): رئف.

(١٣) في (ط): حذِر.

(١٤) في تفسير الطبري (١٧٢/٣) (وهي قراءة عامة قراء أهل الكوفة، والأخرى «رَؤوف» على مثال «فعول»، وهي قراءة عامة قراء المدينة، و«رَئِف»، وهي لغة غطفان، على مثال «فَعِل» مثل حَذِر. و«رَأْف» على مثال «فَعْل» بجزم العين، وهي لغة لبني أسد).

الفصل الثالث: القول[١] في حقيقته وعقيدته

وفيه مسائل[٢]:

المسألة الأولى: في تحقيق القول في الرأفة[٣]

وتعمُّ مسائل، فأمَّا قول الإمام أبي بكر ابن فُورَكَ إن الرأفة هي الرحمة، فقد قدَّمنا أن هذه الألفاظ كلَّها وإن كانت ترجع إلى الإرادة إلا[٤] أن اختلافها يكون بحسَب اختلاف متعلَّقاتها.

وأمَّا قول الأخفش إن الرأفة تعطُّفٌ برِقَّة فهو نظر[٥] إلى المعاني بخَفَشٍ[٦]، لأنَّه تفسير الرأفة في حق الخلق، ويبقى تفسيرها في حق الحقِّ، والتفسير إذا كان من العالم كان عامًّا للحقيقة، فهذا تفسير قاصر إذن[٧]، وإن كان لا بدَّ من تخصيصٍ فتخصيصُ الرأفة في حقِّ الله أولى بالبيان من تفسيرها في حقِّ الخلق.

وأمَّا قول الفرَّاء إن الرأفة هي شدة الرحمة فهو أقرب إلى التخلُّص، وكذلك قولُ أبي عمرو بن العلاء، فإن الرحمة هي[٨] إرادةُ الإنعام، فكلَّما كان الإنعامُ أكثر كانت الرحمة/ أكثر، فتكون على هذا الوجه رأفةً بكثرة متعلَّقات [٨٦/ب]

---

(١) سقط من (ط) و(غ).

(٢) في (ط): مسألتان.

(٣) في (ط): فيه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): ناظر.

(٦) في (ط): عن خفش، وفي (ل): عن حسن، وفي (غ): جنس.

(٧) في (ط): إذًا.

(٨) سقطت من (غ).

الإرادة ومصادرها لا بكثرتها في نفسها، فإن إرادة الله واحدة عقلًا وسمعًا باتفاق، وعلمه واحدٌ سمعًا كما تقدَّم.

وأمَّا من قال إن الرأفة هي رحمةٌ في غير مكروه فهو قريب من الحق.

والمختار المُستوفي للمعنى[١] على التحقيق والتخصيص[٢]، أنَّ الرأفة عبارةٌ عن تعلُّق الإرادة بقصد التخفيف لما على المرحوم مِن ثِقَلٍ، يشهد له قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٢] أي لا تأمروا[٣] ولا ترضَوا بالتخفيف عنهما بعد أن وجب الثِّقَلُ بالحدِّ، وإليه يرجع القول الرابع، فإنَّ[٤] فعل المكروه للمصلحة ثِقَلٌ، وتركه تخفيف، وهي الرأفة، والباري تعالى رؤوف، بمعنى أنه خفَّف الثِّقَل عن عباده في التكليف دُنْيَا[٥]، وبالمغفرة في الآخرة وإسقاط الحقوق.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا كانت الرأفة التخفيف فكم خفَّف تعالى من ثِقْلٍ ووضع من إِصْرٍ، وكم من تخفيفٍ سعى فيه رسول الله ﷺ عن هذه الأمة، ووهبَه الله لنا رحمةً، فلهذا كان ﷺ رؤوفًا، ويحق للعبد أن يكون رؤوفًا بسعيه للخلق في التخفيف والتيسير.

---

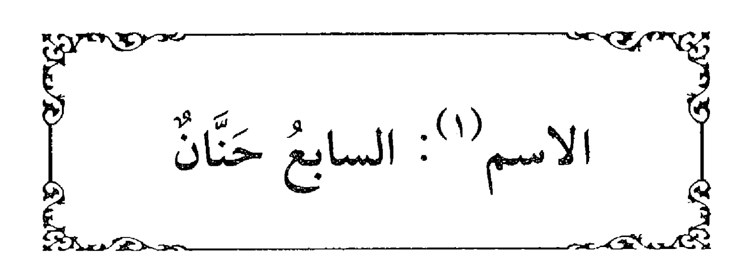
(١) في (غ): المعنى.

(٢) في (ط): المسألة الثانية: في المختار المستوفي للمعنى على التحقيق، والتحقيق أن الرأفة.

(٣) في (ك): لا تقاصروا، وضبب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٤) في (غ): بأن.

(٥) في (ط): دينًا.



الاسم(١): السابعُ حَنَّانٌ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هذا اسم لم يرد به قرآن ولا حديث صحيح، وإنما جاء من طريق لا يُعَوَّل عليها(٢)، «روى أبو ظلال عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: إن عبدًا ليُنادي في جهنَّم ألفَ سنةٍ: يا حنَّان يا منَّان، قال: فيقول الله عز وجل لجبريل: اذهب ائتني بعبدي هذا، فينطلق جبريلُ فيجد أهل النار مُكِبِّين يبكون، فيرجع إلى ربه فيخبره فيقول: ائتني به فإنه في مكان كذا وكذا، فيجيء به فيُوقِفه على ربِّه فيقول له: يا عبدي كيف وجدت مكانا ومقيلا؟ فيقول: يا رب، شرَّ مكانٍ وشرَّ مقيلٍ، فيقول: ردُّوا عبدي، فيقول: يا ربُّ ما كنت أرجو إذ أخرجتني منها أن تردَّني فيها، فيقول: دَعُوا عَبْدِي(٣)»(٤)، غير أن جماعةً من الناس قَبِلُوه وتأوَّلوه، وكثُر إيراده في كتب التأويل والوعظ، فرأينا أن لا نُخْلِيَ هذا الكتاب منه.

---

(١) في طرة بـ (ط): هذا ابتداء النصف الثاني من الأمد الأقصى.

(٢) في (ط): عليه.

(٣) أخرجه أحمد (١٣٤١١)، وابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله (١١٠)، وأبو يعلى (٤٢١٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص١٤٠)، وفي البعث والنشور (ص٥٣)، والبغوي في شرح السنة (٤٣٦١)، وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٦٧/٣)، وفيه أبو ظلال - واسمه هلال بن أبي هلال القسملي - مجمع على ضعفه.

(٤) قوله: (روى أبو ظلال ... دعوا عبدي) سقط من النسخ الأخرى، وفي (ك): صح أصل.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الحنين بالحاء المهملة في اللغة عبارةٌ عن ترديد[١] الصوت عند الشَّوق، وهو بالخاء المعجمة عبارة عن ترديد الصوت ببكاءٍ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: [هل يوصف الباري بالحنين؟][٢]

قال الجُبَّائِي: لا يصحُّ وصف الباري تعالى[٣] بالحنين، لأنه ترديد الصوت عن رِقَّةِ نَفْس، ولا يوصف تعالى بالرقة.

الجواب: أنه يكون عن المحبة لا عن الرقة، **وكلام الباري تعالى عندهم صوت وحرف، فلم لا يخلقْه في مَحَلٍّ كما يقولون لمحبَّتِه فيمن يشاء ويكون** به[٤] **حَنَّانًا**، ويلزمه أيضًا أن يقول: إن الباري يخلق الحنين والرقة والأسف في قَلْبِ من يشاء من الأجسام، ويكون به حنَّانًا.

والمختار أن الله لا يوصف به، لأنه لا يصح مورده، ولو صحَّ موردُه لكان بمعنى الرأفة، والله أعلم.

المسألة الثانية: [في الفرق بين الحنين والخنين والأنين][٥]

الذي صحَّ في الحنين أنه مَيْلُ النفس برقة إلى جِنْسٍ أو منفعةٍ ملائمةٍ، فإن ظهر أثره في العين والفم صار خنينًا[٦]، فالخنين[٧] إذًا دليل

---

(١) في (غ): تحزين.

(٢) زيادة منا.

(٣) سقط من (ط).

(٤) في (ط): فيه.

(٥) زيادة منا.

(٦) في (ل) و(م): حنينا.

(٧) في (ك): الحنين.

الحنين[1]، وترديد الصوت إنما هو في الخاء المعجمة لا في الحاء المهملة، ومن ذلك قول الشاعر[2]/: [٨٧/أ]

حنَّت[3] قَلُوصي إلى بابُوسِها جزَعًا

ومنه المثل السائر: حَرِّكْ لها حُوارها[4] تَحِنَّ[5]، ونظير الخنين بالخاء المعجمة في الظاهر الأنين، وهو ثمرة الحنين في الباطن ودليله أيضًا، فاختلط على من تكلَّم من أشياخنا الحنين بالحاء المهملة مع الخنين بالخاء المعجمة وبالأنين أيضًا، فلم يُميزوا بينهما، ودليله ما نبَّهنا عليه.

المسألة الثالثة:

قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً﴾ [مريم: ١٢]، فظهر لبعض المقصِّرين من قوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ فأضافه[6] إليه أنها[7] صفة له، وليس

---

(١) في (ك) و(ل): الخنين.

(٢) هو عمرو بن أحمر البسيط في قصيدة مطلعها:

بَانَ الشَّبَابُ وَأَفْنَى ضُعْفَهُ العُمُرُ ... لِلَّهِ دَرُّكَ أَيَّ العَيْشِ تَنْتَظِرُ

وتمام البيت المستشهد به:

حَنَّتْ قَلوصي إلى بَابُوسِها جَزَعاً ... فَما حَنِينُكَ أم ما أَنْتَ والذِّكَرُ

والبابوس هو حوار الناقة، وقد يعنى به الطفل الرضيع، انظر: جمهرة أشعار العرب (٦٧٥ - ٦٧٩)، العقد (٢٠٧/٦)، تهذيب اللغة (٢٢٣/١٢)، غريب الحديث للخطابي (٧/٣).

(٣) في (ط): خنت.

(٤) انظر: الأمثال لابن سلام (٢٥٥)، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١/ ١٠٠)، وقال: وَمَعْنَاهُ أَن تذكر الرجل بعض أشجانه فيهتاج.

(٥) في (ط): تخن.

(٦) في (ك) أثبت في الطرة وجها آخر وهو: بإضافته، وصحَّحه، وهو الذي في (ط).

(٧) في (غ): أنه، وصححها.

كذلك، فإنه قد بيَّنَّا في كتب الأصول[١] **أن الإضافة إلى الله تعالى تكون في المِلْكِ والخَلْقِ**[٢]، **كما تكون في الصفة**، والآية كلها مبنية على ما آتى[٣] الله تعالى[٤] يحيى عليه السلام[٥] من صفات شريفة وخصال كريمة؛ حكمةٌ وحَنَّةٌ[٦]، وزكاةٌ وبِرٌّ[٧] وتقوًى، فدلَّ بهذا أنها صفات شُرِّفَ بها يحيى، وامتنَّ عليه[٨] بخلقها فيه، لا يعود إلى الخالق منها وصفٌ؛ على ما بيَّنَّاه من أنَّ **أفعاله تعالى لا تُوجِبُ له صفةً لم تكن له قبلُ**[٩]، والله أعلم.

---

(١) في باب: خلق الأعمال وما يتصل بها من الكسب والاستطاعة والتعديل والتجوير، من المتوسط (٥٩) وما بعدها، وانظر المسألة في اللمع للأشعري (ص٦٩)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٣٤١)، والإرشاد (١٨٧)، وشرح الإرشاد لابن ميمون (٣٩٥)، وللمقترح (٣٢٤).

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): أوتي يحيى من صفات.

(٤) لم يرد في (ل) و(م).

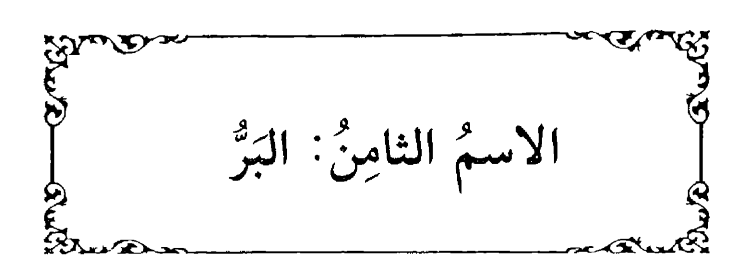
(٥) سقط من النسخ الأخرى.

(٦) في (ل): جنة.

(٧) في (ط) و(غ): برًّا.

(٨) سقط من (غ).

(٩) في (غ): من قبل.



الاسمُ الثامِنُ: البَرُّ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿أَنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٦]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال أهلها: يقال بَرَرْتُه أَبَرُّه بِرًّا[١] فأنا به بارٌّ وبَرٌّ على وزن فَعْلٍ، كما يقال رجلٌ طَبٌّ بكذا، ورجل فَلٌّ أي منهزم، ورجل كَرٌّ أي بخيل.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

فيه ثلاث مسائل[٢]:

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: فيه[٣] ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه المحسِن، يقال: فلان برٌّ بأبويه إذا كان مُحسنًا إليهما، قاله ابن فُورَكَ.

---

(١) لم ترد في (ط) و(ل).

(٢) في (غ) و(ك): فيه مسألتان، وهو سبق قلم.

(٣) في (غ): في ذلك.

الثاني: أن[١] البرَّ هو العَطوف على عباده، المحسِن إليهم، عمَّ ببرِّه جميع خلقه، قاله القُشَيْرِي[٢].

الثالث: أن البرَّ هو المريد لإعزاز أوليائه، قاله الأستاذ أبو إسحاق[٣] الإِسْفَرَايِينِي[٤].

المسألة الثانية[٥]: في المختار منها

قال النبي ﷺ: «البِرُّ حسنُ الخُلُقِ»[٦]، وقال ﷺ: «الصدق يَهْدِي إلى البِرِّ»[٧]، وقال أيضًا: «البِرُّ يَهْدِي إلى الصِّدْقِ»[٨]، فإذا تأمَّلت هذا عَلِمت أن البِرَّ هو الكونُ على الصفات المأمور بها قولًا وفعلًا، وهي الخُلُقُ الحسنةُ، فإذا لَزِم الصدق - وهو موافقة القول والعمل للاعتقاد - بَرَّ، وإذا بـرَّ اتفق قوله مع فعله[٩].

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) شرح أسماء الله: (٢٢٣).

(٣) في (غ): أبو الحسن.

(٤) نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات: (١/٣٤٩).

(٥) في (ك): الثالثة، وهو سبق قلم.

(٦) أخرجه أحمد (١٧٦٣١)، ومسلم؛ كتاب البر والصلة، باب تفسير البر والإثم: برقم ٢٥٥٣ (٤/ ١٩٨٠-عبد الباقي)، والترمذي؛ أبواب الزهد، باب ما جاء في البر والإثم: ٢٣٨٩ (٤/ ١٧٥-بشار)، من حديث النواس بن سمعان ﵁.

(٧) أخرجه أحمد (٣٦٣٨)، (٣٨٩٦)، والبخاري؛ كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين: برقم ٦٠٩٤ (٨/ ٢٥-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب البر والصلة، باب قبح الكذب وحسن الصدق: ٢٦٠٧ (٤/ ٢٠١٢-عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود ﵁، ولكن بلفظ: الصدق يهدي إلى البر.

(٨) سقط من (ط).

(٩) في (ط): وإذا بَرَّ اتَّفَقَ اعتقاده مع قوله وعمله، وفي (غ): إذا بر اتفق قوله مع اعتقاده مع قوله.

المسألة الثالثة[١]: في التركيب[٢]

أمَّا مَن قال إن بِرَّه عمَّ جميع[٣] خلقه فهو قول[٤] فاسد، فإن البرَّ مخصوص غير عامٍّ ولا مُعَمَّمٍ، ألا ترى أنه يقال: أنعم الله على الكافرين، ولا يقال: بَرَّهم، ولو قاله قائل لتبادرت[٥] ألسنة الخلف والسلف إلى إنكاره.

وأمَّا من قال إن بِرَّه هو إحسانُه فالإحسان ثمرة البِرِّ/ لا نفسُ البِرِّ. [٨٧/ب]

والصحيحُ أنه إرادته لإعزاز أوليائه وإكرامهم، والدليل عليه قوله[٦]: ﴿فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ السَّمُومِ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٥-٢٦]، فكان قوله: ﴿فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ إشارةً إلى إرادته إكرامَهم، وهي المِنَّة[٧] والبِرُّ، وقوله: ﴿وَوَقَىٰنَا عَذَابَ السَّمُومِ﴾ إشارةٌ إلى فائدة البِرِّ وهي الإكرام، وأَتبعها بقوله: ﴿أَنَّهُۥ هُوَ الْبَرُّ﴾[٨] بالإرادة، ﴿الرَّحِيمُ﴾ بالإحسان[٩].

وقد قال تعالى في ضدهم: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣]،

---

(١) في (غ): الثانية.

(٢) في (ط): التوجيه.

(٣) سقط من (ك).

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): لتبادرت إليه.

(٦) في (غ): قوله تعالى.

(٧) في (ل) و(م): السُّنَّة.

(٨) في (ط): البر الرحيم، وصححهما.

(٩) في (ط) و(ل): بالإحسان والإكرام.

ويجوز أن يسمى الإكرام والإحسان بِرًّا، كما يُسَمَّى ما يصدر عن القدرة والعلم قدرةً وعلمًا.

فإن قيل: فكيف تقولون إنه يَبَرُّ أولياءَه وهو يرى الظَلَمة والكفَرة يتولَّوْنَ فيهم أنواع العذاب[١] والنكال؟

فالجواب: أَنَّنا نقول: قد تقدَّم نحو هذا الأُنموذج في اسم الرحمن، وتحقيقه أن ما[٢] يجري على الأولياء من جهة الأعداء بصورة الإهانة الجاري مثلُها على الكفار بحقيقتها[٣] ليس بإهانةٍ في التحقيق، وإنما هو بلاء ومحنة وتمحيص وفتنة، والإهانة في الحقيقة ما استوى ظاهره وباطنه[٤]، وكان في المآل كما هو في الحال، وما يجري على الأولياء من تسلُّطِ[٥] الأعداء والابتداء بالبأساء يرفعهم الله به درجات، ويجعله[٦] أسوةً للخلق، وغرورًا للظلمة، واستيفاءُ بيانه في[٧] كتب[٨] التعديل والتجوير[٩].

---

(١) في (ط) و(ل): الهوان.

(٢) في (غ): إنما.

(٣) في (ط): فحقيقتها، وفي (ل): تحقيقها، وسقطت من (م).

(٤) في (غ): باطنه وظاهره.

(٥) في (غ): تسلط.

(٦) في (ط): يجعلهم.

(٧) في موضعها بياض من (ط).

(٨) يعنى أبواب التعديل والتجوير، التي تكوِّن أحد القضايا الأساسية في الكتب العقدية، وتشمل مسائل منها: التحسين والتقبيح العقليين، والآلام وأحكامها، والأعواض، والصلاح والأصلح، واللطف.

(٩) في (غ): التجويز، وهو تصحيف.

الفصل الرابع: في التنزيل

قال علماؤنا: يختص الباري تعالى في البِرِّ بأحكامٍ أربعة:

الأوَّل: إعزازه لأوليائه بالذكر الجميل.

الثاني: تضعيف[١] الثواب.

الثالث: بالسَّتْرِ على المعاصي.

الرابع: بغُفران الخطايا.

المنزلة الثانية[٢] للعبد:

وذلك في أربعة أحكام:

الأوَّل: بِرُّهُ بربِّه ألَّا يعصيَه.

الثاني: بِرُّه بأبويه، فلا يقل لهما أُفٍّ.

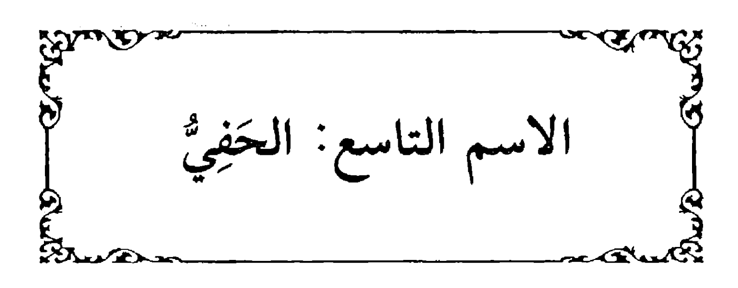
الثالث: بِرُّه بمُعَلِّمِهِ، بأن يكون بين يديه كالميِّت بين يَدَي الغاسل.

الرابع: بِرُّه بكافَّةِ الخلق، بطَرْحِ الجفاء عن قوله وفعله.

---

(١) في (ط): بتضعيف.

(٢) في (ط): السفلى.



الاسم التاسع: الحَفِيُّ

الكلام[١] فيه على[٢] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ هذا الاسم لم يذكره أحد من علمائنا؛ مَن سَلَف منهم ومن خَلَف، ولكنَّا استخرجناه من كتاب الله تعالى لما اسْتَقْرَيْنَا الأسماء[٣]، والله ينفعنا به ويُنِيلُنَا معناه برحمته، قال الله تعالى مُخْبِرًا عن خليله ﷺ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم:٤٧].

الفصل الثاني: في شرحه لغة

ذكر علماء هذا الفنِّ أن[٤] له سبعة معان:

الأوَّل[٥]: الحَفِيُّ: البَرُّ الوَصُولُ، قاله ابن الأعرابي[٦]، يقال: أحفى بصاحبه، وتَحَفَّى به، وحَفَى[٧] بفتح العين وكسرها، واحتفى[٨] حَفَاوةً[٩]

---

(١) في (ط): فيه أربعة فصول.

(٢) سقطت من (ل)، وفي (م) و(غ): في.

(٣) قال القرطبي في الأسنى: «هذه دعوى، وقد ذكره قبله غير واحد من العلماء، كالحليمي والبيهقي وغيرهما»، (٣٣٦/١)، كأن المصنف لم يطلع عليها، والله أعلم.

(٤) سقط من (ل) و(ط).

(٥) سقط من (غ).

(٦) تهذيب اللغة (٥/ ١٦٨).

(٧) في (ط) و(ل): حفَى وحفِي.

(٨) في (ط): احفى.

(٩) في (غ): حفاء وحفاوة.

وحِفَاوةً[١] وحَفَاية وحِفاية[٢]،/ فهو حافٍ وحَفِيٌّ؛ إذا بالغ[٣] في إكرامه وبِرِّه، وحفَا الله به حَفْوًا أكرمه ولطَف به. [٨٨/أ]

الثاني: الحَفِيُّ المُعْتَنِي[٤] بالأمر، قاله ثَعْلَبٌ[٥]، يقال: أَحْفَى المسألة عن الشيء حتى عَلِمَه، أي أَلْحَفَ في السؤال، من قوله تعالى: ﴿فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا﴾ [محمد:٣٧].

الثالث: الحَفِيُّ العالم، قاله الأزهري[٦].

الرابع: الحَفِيُّ الفَرِح[٧].

الخامس: الحَفِيُّ الحاكم، تقول العرب للحاكم الحَافِي، تَحَافَيْنَا إلى فُلَانٍ، أي تحاكمنا إليه[٨].

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) سقط من (ط) و(ل).

(٤) في (ط) و(ل): المعني.

(٥) لعله فهمه من قوله في المجالس (٢/٣٥٠) قوله: «حفي به يحفى حفاوة»، ولكن وجدناه للخليل في العين (٣/ ٣٠٦)، في معنى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾، ولأبي بكر بن الأنباري في الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٤٨)، - وأصله في العين - في معنى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧].

(٦) تهذيب اللغة: (٥/١٦٨)، وهو قول الفرَّاء في معاني القرآن: (٢ /١٦٩).

(٧) قاله الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٩٣)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾. قال: «المعنى - واللَّه أعلم - يسألونك عنها كأنك فَرِحٌ بسَؤالهم».

(٨) تهذيب اللغة (٥/١٦٧).

السادس: الحَفِيُّ المانع، والحَفْوُ المنعُ، يقال: حفا فلانٌ فلانًا من كل خير، إذا منعه منه، وأتاني يسألني فحَفَوْتُه، أي منعتُه[١].

السابع: حَفَاهُ أعطاه.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في التركيب للمعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا قلنا إن الحَفِيَّ هو البَرُّ فقد[٢] تقدَّم ذِكْرُهُ[٣] وبيانُه[٤]؛ وإذا قلنا: إن الحَفِيَّ هو المعتني[٥] بالسؤال[٦] فهو سبحانه الذي يسأل عن عباده على العموم والخصوص، سؤال تقرير ومباهاةٍ لا سؤال استفهام واستعلام، وذلك كثيرٌ جدًّا، كقوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم، فيقول: كيف تركتم عبادي»[٧] الحديث، وكقوله ﷺ: «لله ملائكةٌ يطوفون في

---

(١) نقله الأزهري في تهذيب اللغة (١٦٨/٥) عن ثعلب عن ابن الأعرابي.

(٢) في (غ): وقد.

(٣) سقطت من (ط) و(م) و(ل).

(٤) في (غ): ذكر بيانه.

(٥) في (ل): المعني.

(٦) في (غ): الأمر.

(٧) موطأ مالك؛ جامع الصلاة: برقم ١٨٠ (٢٣٨/٢-الأعظمي)، وأحمد (٨١٢٠)، والبخاري؛ كتاب الصلاة، باب فضل صلاة العصر: برقم ٥٥٥ (١/ ١١٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر: برقم ٦٣٢ (١/ ٤٣٩-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الطريق[١]، يلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوهم تنادَوا هلمُّوا إلى حاجتكم، قال: فيحفُّونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا، فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم، ما يقول عبادي»[٢] الحديث بطُولِه.

وأمَّا إذا[٣] قلنا: إن الحفِيَّ هو العالم فقد تقدَّم بيانُه، وتسميتُه به مجازٌ، ووجهه أن السؤال يفتح باب العلم فسُمِّيَ[٤] به.

وإذا قلنا: إن الحفِيَّ هو الفرِح، فقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «لله أفرح بتوبة العبد من أحدكم ضلَّت عنه راحلته بأرض دَوِّيَّةٍ مَهْلَكَةٍ، فلما يئس عنها نام تحت شجرة فاستيقظ، فإذا راحلته عند رأسه»[٥]، وقد بيَّنَّاه في كتاب المشكلين؛ والفرح في لسان العرب هو سرور النفس ونشاطها عند الظفَر بالمحبوب أو عند استشعاره، وذلك مُحَالٌ في حق الله، لكن من سُرَّ أعطى، فسُمِّيَ العطاء فرحًا، لأنه عنه يكون، وقد بيَّنَّاه في كتاب المشكلين.

وإن قلنا إنه الحاكم أو المانع أو المعطي فسيأتي بيانُه في موضعه إن شاء الله.

---

(١) في (ط): الطرق.

(٢) أخرجه أحمد (٧٤٢٠)، والبخاري؛ كتاب الدعوات، باب فضل الذكر: ٦٤٠٨ (٨/ ٨٦- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب الذكر والدعاء، باب فضل مجالس الذكر: برقم ٢٦٨٩ (٤/ ٢٠٦٩-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في (ط): إن.

(٤) في (غ): فيسمى.

(٥) أخرجه أحمد (٣٦٢٧)، والبخاري؛ كتاب الدعوات، باب التوبة: ٦٣٠٨ (٨/ ٦٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب التوبة، بابٌ في الحض على التوبة والفرح بها: برقم ٢٦٧٥ (٤/ ٢١٠٢-عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود وغيره.

المسألة الثانية: في المختار

هـذه المعـاني كلهـا ظـاهرة فـي لفـظ الحَفِـيِّ، لا يمكـن إنكارهـا لغـةً، ولكن ظاهر الآية التي تلوناها من قبل يدلُّ[١] على أن المراد به[٢] فيها البِرُّ، وهي قوله: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم:٤٧]، إشارةٌ إلى بِرِّه به، وكأنَّ التحفِّي غايةُ البرِّ، وسائر المعاني سائغةٌ فيه[٣].

الفصل الرابع: في التنزيل

وهو معنى تنزيل البَرِّ بعينه، وكذلك منزلة العبد فيه، لكن[٤] لمَّا اخترنا أن يكون التحفِّي غاية البِرِّ، وهو في الباري تعالى موجودٌ بجميع معانيه العَلِيَّةِ ينبغي للعبد أن يُوجَد فيه البِرُّ بجميع معانيه المُمْكِنَةِ[٥].

---

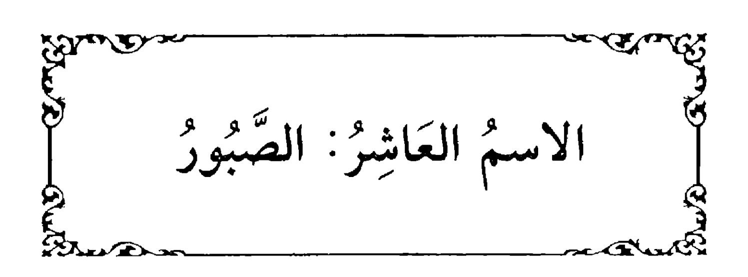
(١) في (ط) و(ل) و(م): تدل.

(٢) سقط من (ط) و(ل) و(م).

(٣) في (غ): فيها.

(٤) في (ط): لا يمكن، وهو تصحيف.

(٥) في (ط): المحكمة، وهو سبق قلم.



الاسمُ العَاشِرُ: الصَّبُورُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يرد به قرآن، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّرِ، وقال ﷺ: «لا أحدَ أصبرُ على أذًى من الله»[1]، وقال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: لسنا نقطع بهذه التسمية، وإن جوَّزناها على معنًى دون معنًى، وقد ذَكَرُوا أمثالها مما لم يَرِدْ به قرآن ولا سنة[2] ولا خبر صحيح، وقد استعملوا ما فيه أثرٌ ضعيف.

فأمَّا هذا الاسم فقد جاء أَفْعَلُ فيه في الحديث الصحيح، وهو قوله: «لا أحدَ أصبرُ على أذًى من الله»، **وإذا كانوا يُسمُّون الله بأسماء[3] الفاعل من فَعَلَ فتسميته باسم الفاعل من أَفْعَلَ أقربُ إلى الاشتقاق وأوضحُ في المعنى.**

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٦٣٣)، والبخاري؛ كتاب الأدب، باب الصبر على الأذى: ٦٠٩٩ (٨/ ٢٥-طوق النجاة)، ومسلم؛ في صفات المنافقين وأحكامهم، بابٌ لا أحد أصبر على أذى من الله عز وجل: برقم ٢٨٠٤ (٤/ ١٢٦٠-عبد الباقي)، من حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) في النسخ الأخرى: باسم.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا: الصَّبْرُ هو الحَبْسُ، يقال: قُتِل فلان صَبْرًا، معناه محبوسًا، ونهى النبي عليه السلام[(١)] عن صبر البهائم[(٢)]، وسُمِّيَ الصَّوْمُ صَبْرًا[(٣)] لما فيه من حَبْسِ النفس عن الشهوات، ولا خلاف فيه.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقيدةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنه إذا ثبت ما ذكرناه لغةً[(٤)] فالكلام بعد ذلك في هذا الاسم تحصره ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق إطلاقه

إذا كان معنى الصبر الحبْس، فذلك مُحَالٌ في حق الله عقلًا، ولم يَرِدْ الاسمُ سمعًا، وإنَّما ذُكِرَ في حديث أبي هريرة المفسَّرِ الذي لا يُقْطَعُ به من قول النبي ﷺ ولا من قول أبي هريرة ﷺ، وقد أسقطه سفيان بن عيينة حسَبَ ما تقدَّم عنه، وعوَّض منه[(٥)] بما لم يرد في القرآن اسمًا، وإنَّما وجده فِعْلًا، ولكنَّا وجَدْنا منه نحن[(٦)] في الحديث الصحيح أفعل، فجاز منه فاعِل وفَعول.

وحين رأى علماؤنا - رحمة الله عليهم - استحالةَ معناه على الله تعالى أجمعُوا على تأويله وصَرْفِهِ عن مُقتضاه، واختلفوا في تأويله على ثلاثة أقوال:

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه أحمد (٤٦٢٢)، والبخاري؛ كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة والمصبور: ٥٥١٣ (٧/ ٩٤)، ومسلم؛ في الصيد والذبائح، باب النهي عن صيد البهائم: رقم ١٩٥٦ (٣:١٥٤٩- عبد الباقي)، من حديث أنس ابن مالك.

(٣) قوله: (وسُمِّيَ الصَّوْمُ صَبْرًا) سقط من (ك) و(غ) و(ل) و(م) و(ق).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(غ) و(ل): عنه.

(٦) سقطت من جميع النسخ.

الأوَّل: أنه من صفات ذاته، وأنه بمعنى حليم، قاله ابن فُورَكَ[1] والقُشَيْرِي[2].

الثاني: أنه من صفات الذات، ولكن يرجع إلى إرادة تأخير العقوبة[3]، والحليم يرجع إلى إسقاطها حَسَبَ ما يأتي بيانُه في وصف الحليم.

الثالث: أنه من صفات الفعل، ويرجع إلى تأخير العقوبة، وإليه صَغْوُ[4] أبي حامد شيخنا رضي الله عنه[5].

[٨٩/أ]

المسألة الثانية[6]:/ في تحقيق هذه الأقوال

أمَّا من قال: إنه بمعنى حليمٍ فعَجَبٌ له، **فإنَّا في ألفاظ العرب إذا ترادفت ووجدنا لتحقيق الاختلاف فيها وجهًا لم نحكم بترادفها ولا قلنا باتِّحَادِ معانيها**،

---

(١) مجرد المقالات: (٥٦)، مشكل الحديث وبيانه: (٤٨٥).

(٢) شرح الأسماء له: (٢٦٣).

(٣) هو قول الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني، في الأسماء والصفات للبيهقي (١/٣٤٩)، وهو نفسه قول ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه (٤٨٥)، قال: «اعلم أن معنى وصف الله جل ذكره بالصبر فهو بمعنى الحلم، ومعنى وصف الله جل ذكره بالحلم فهو تأخير العقوبة عن المستحقين».

(٤) في (ل): صغى أبو حامد.

(٥) لعله فهمه من قوله في المقصد الأسنى (١٤٩): إن الصبور: هو الذي لا تحمله العجلة على المسارعة إلى الفعل قبل أوانه بل ينزل الأمور بقدر معلوم ويجريها على سنن محدود لا يؤخرها على آجالها المقدورة لها تأخير متكاسل ولا يقدمها على أوقاتها تقديم مستعجل بل يودع كل شيء في أوانه على الوجه الذي يجب أن يكون وكما ينبغي وكل ذلك من غير مقاساة داع على مضادة الإرادة.

(٦) في (ك): الثالثة، وهو سبق قلم.

فكيف نحكم بذلك في حق الله تعالى[١]، وليت شِعْرِي أيُّ ضرورة دعت هذين الحَبْرَيْنِ إلى أن يقولا[٢] بذلك ويَرُدَّا الصبر إلى الحِلْمِ في حق الله، وذلك فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: تحقيقُ[٣] الفرق بينهما في حق العباد، فكيف يَتَّحِدان في حقِّ الله؟

الثاني: أنه قد تبيَّن أنه لا يجوز إطلاق الصبر على حقيقته الموجودة فيه في حقِّ الله، ووجب تأويله[٤] وحمله على غير ما يُستعمل عليه عندنا، فكيف يُحْمَل بعد هذا على معنى الحليم، ويختصُّ به ويُحْكَمُ باتِّحادهما دون طلب الوجوه المحتملة فيه[٥]، واعتبار طرق النظر إليه؟ هذا تقصيرٌ بالغ لا يَليق بمرتبة هذين الحبرين.

وأمَّا من قال إنه من صفات الفعل فوجهُ فساده كوجه فساد من قال: إن الحليم[٦] من صفات الأفعال، وسيأتي بيانه إن شاء الله[٧].

المسألة الثالثة:

ليس العَجَبُ من المعتزلة في جعلهم الصبر والحلم من صفات الأفعال[٨]، إنَّما العجب من شيخنا أبي حامد في صَغْوِهِ إلى ذلك، وقد تحقَّق أن

---

(١) لم ترد في (ط) و(ل).

(٢) في (غ): يقولوا.

(٣) في (ل) و(غ): بتحقيق.

(٤) أشار في (ك) إلى وجه آخر: تأوُّله.

(٥) سقطت من (ك).

(٦) في (ط) و(ل) و(م): الحلم.

(٧) في (غ) زيادة: تعالى.

(٨) قال الإمام أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: «كافة المعتزلة يقولون: إن الوصف =

أوصاف الباري على قسمين[١] ؛ إثباتٌ ونفيٌ: فأمَّا الإثبات فطرقه معلومة ومعانيه مفهومة حسب ما اطَّرد في كل اسم منها.

وأمَّا النفي فهو من صفات التنزيه عن الآفات، والتقدُّس[٢] عن النقائص، وذلك يرجع إلى الذات.

فأمَّا ترك الفعل ونفيه فلا يصح أن يكون منه حقيقةٌ وصفٍ لأحد، فكيف للباري![٣] **وهذه حقيقة[٤] لا[٥] يغوص عليها كل ناظر، ولا يصل إليها كل خاطر.**

فصحَّ من هذا أن الصبور يرجع إلى إرادة تأخير العقوبة، وهو المختار، وذلك معنى قوله: «لا أحدَ أصبرُ على أذًى من الله، فإنه يُعافيهم ويَرزقهم، وهم

= لله بأنه حليم جواد كريم محسن صادق خالق رازق من صفات الفعل» وذلك على أصلهم في التفريق: «بين صفات الذات وصفات الأفعال بأن صفات الذات لا يجوز أن يوصف البارئ بأضدادها ولا بالقدرة على أضدادها كالقول عالم لا يوصف بالجهل ولا بالقدرة على أن يجهل وصفات الأفعال يجوز أن يوصف البارئ - سبحانه - بأضدادها وبالقدرة على أضدادها كالإرادة يوصف البارئ بضدها من الكراهة وبالقدرة على أن يكره وكذلك الحب يوصف البارئ بضده من البغض وكذلك الرضى والسخط ... وكل اسم اشتق للبارئ من فعله كالقول متفضل منعم محسن خالق رازق عادل جراد وما أشبه ذلك فهو من صفات الفعل وكذلك كل اسم اشتق للبارئ من فعل غيره كالقول معبود من العبادة وكالقول مدعو من دعاه»، مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (٣٧٦/٢).

(١) في (ط): قسمان، خبر أنَّ.

(٢) في (غ): التقديس.

(٣) مراده - رحمه الله - أن تأويل الصبر بمعنى تأخير العقوبة ليس فيه إلا الترك، والترك ليس فيه إثبات لصفة إلاهية ولا نفي لضدها، فكان من الضروري أن تدخل أحد القسمين، ليس ذلك إلا «الإرادة» على ما اختاره، والله أعلم.

(٤) في النسخ الأخرى: دقيقة.

(٥) سقطت من (غ).

يَدَّعون له الصاحبة[١] والولد»[٢]، فأشار إلى تأخير العقوبة عن الكافر[٣] في الدنيا، إذ لا بد من معاقبته في الآخرة، وهذا نصٌّ في المسألة؛ وحقيقة معنى قوله ﷺ: «الحمد لله الذي لا يعجل[٤] شَيْءٌ آناه وقدَّره»[٥]، وقد اختلف في تفسير هذا الحديث وضبطه[٦] على وُجُوهٍ بيانُها في كتاب المُشكلين.

فرجع[٧] تحقيقُ وصف الصبر إلى أنه المُرِيدُ لتأخير العقوبة التي قدَّر لها وقتًا معلومًا[٨]، وحدَّ لها أجلا محدودًا[٩]، وهذا المعنى موجود في قوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل:٦١]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم:٤٢]، في عدة آيات[١٠] أمثال لهذه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا فَهِمتم[١١] معنى الصبر وحقيقتَه ووجهَ إطلاقه على الله تعالى ووصفه به، فإن[١٢] المنزلة العليا لله فيه يختصُّ[١٣] فيها بأحكامٍ ثلاثةٍ:

---

(١) في (ك): الصحابة، وفوقها: كذا، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (ط): الكفار.

(٤) في (غ): يعجز.

(٥) رواه مالك في الموطأ بلاغًا، في كتاب القدر، باب جامع ما جاء في أهل القدر.

(٦) على عشر صفات، انظر ملخصها في القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: (١٠٩٤/٣).

(٧) في (غ): فيرجع.

(٨) سقط من (ك) و(غ).

(٩) في (ك) و(غ): ممدودا.

(١٠) سقطت من (غ).

(١١) في (غ): فُهِم، وفي (ط): علمتم.

(١٢) في (ط) و(ل): وأنَّ.

(١٣) في (ط) و(ل): فإنه يختص.

الأوَّل: جواز إطلاقه عليه بما يصحُّ من المعنى فيه.

الثاني: صرفه عن الوجه المستحيل فيه عندنا، فإن لفظ الحَبْسِ لا يجوز على الله تعالى بحال، فكيف بما يُضاف إليه من مقاساةٍ ومعاناةٍ.

الثالث: تأخير العقوبة عن المخالفة مع كمال القدرة ومعرفة العاقبة.

المنزلة السفلى للعبد:

وله فيها أحكامٌ جِمَاعُها ثلاثة:

الأوَّل: حبسُه نفسَه عن الشهوات.

الثاني: حبسُه نفسَه عن كراهة المقادير.

الثالث: حبسُه نفسَه عن الضجر بالبلايا، وما يصيبه[1] من مكروهات الحادثات، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر:١٠]، وقد اختلِف فيه، فقيل: الصابر من جَمَعَ هذه الخِلال، وقيل: من حصَل على خصلة[2] منها بل على بعض خُلة منها فقد حاز جُزْءًا من الصبر، فوفَّاه أجره بغير حساب، وهو الصحيحُ عندنا.

وقد قال الزُّهَّادُ[3]: خُلِقَ الإنسان من عَجَلٍ، فإذا تصبَّر وقاسى وتكلَّف حتى يعود له كالجِبْلَةِ فهو الصبر المطلق، فإن سَلِمَ عن[4] مُقارنة الجزع

---

(١) في (غ): يصيب.

(٢) في (ط): خصلة.

(٣) في (غ): الزاهد.

(٤) في (ك): على، وضبب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه.

والتسخُّط[١] بالقلب والشكوى إلى غير الله تعالى[٢] فهو الصبر الجميل؛ الذي تقلَّد يعقوبُ[٣] ﷺ[٤] عهدتَه، ولَبِس بُردتَه، ومَلَك حوزته، حيث قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨]، و﴿أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٨٦]، وفي ذلك تطويلٌ وبلاغٌ في البيان، والأمثال ليس هذا بابُه[٥].

---

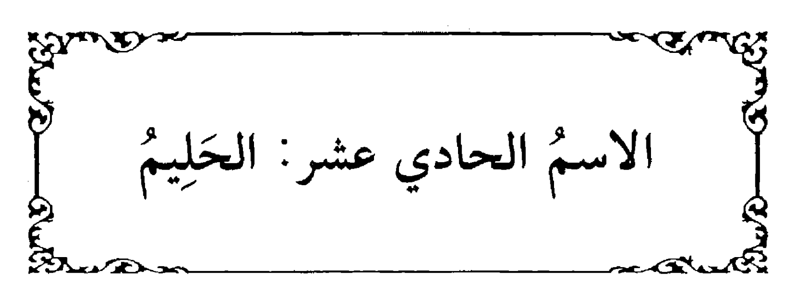
(١) في (غ) و(ك): السخط، وضبب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٢) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) في (ل) بدون وسلَّم.

(٤) في (ط): صلى الله عليه.

(٥) في طرة بـ (ك): في نسخة أخرى: موضعه، وصحَّحها.



الاسمُ الحادي عشر: الحَلِيمُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به نصُّ القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وجاء في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم[١] -: يقال حلُم الرجل - بضم العين - حِلْمًا -بكسر الحاء[٢]- إذا أَخَّرَ من العقوبة ما كان له أن يُعَجِّلَ، وبِنَاءُ حلُم بضم العين للتكسُّب والتخلُّق، وحَلَمَ[٣] بفتح العين في الماضي وضمِّها في المستقبل إذا رأى في المنام، وحَلِم الأديم بكسر العين في الماضي وفتح الفاء والعين في المصدر إذا فَسَدَ في دِباغه.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقيدةً

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في شرح معناه استعمالًا:

الحَلِيمُ عبارة عن شخص يكون على صفة لا يستفزُّه غضبٌ، فيترك الجواب على[٤] الكلام ويدرأُ[٥] العقوبة على الذنب، مع القدرة على القول

(١) سقطت من النسخ الأخرى.
(٢) في (ط) و(ل): الفاء.
(٣) في (غ): حكم.
(٤) في (غ): عن.
(٥) في (ط) و(ل) و(غ): يذر.

والفعل، وإن[1] كان تركُ الجواب عن عجز فهو عَيِيٌّ[2]، وإن كان ترك العقوبة عن عجز فهو مَهِينٌ، وربما ظنَّ بعض الناشئة أن السَّفَهَ ضد الحِلم، وليس كذلك، إنَّما السَّفَهُ/ ضدُّ الحكمة، وإنما ضد الحلم الطَّيشُ، وقد أجاد بعض الشعراء في وصف هذه الحقيقة فقال الشاعر[3]: [٩٠/أ]

لا يدرك المجدَ أقوامٌ وإن كرُموا[4] حتى يَذِلُّوا وإن عَزُّوا لأقوامِ
ويُشتَمُوا فترى الألوان مُسفرة لا صَفْحَ ذُلٍّ ولكن صفحَ أَحلامِ[5]

والحِلْم في الخَلْقِ صفة لِمِدْحَةٍ[6]، تجمع أشتاتًا كثيرةً من الخير، وتضمُّ نَشَرًا عظيمًا من الصلاح، ولمَّا سأل الخليل ربَّه الجليل هبةَ وَلَدٍ[7] قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات:١٠٠]، قال الله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]، فأعطاه أعلى مَراتبِ ما سأل، وآتاه أفضلَ منازلِ ما طلَب.

المسألة الثانية: في شرح معناه اعتقادًا

اختلف الناس في وجه وصف الباري تعالى بالحِلْمِ على ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنَّ الحِلْمَ عبارةٌ عن نَفْيِ السَّفَهِ عنه[8]، قاله النَّجَّارُ من المبتدعة[9].

---

(١) في (ط) و(ل): فإن.
(٢) في (ط): عيّ، وفي (ل): غبي.
(٣) لم ترد في النسخ الأخرى.
(٤) في (ط): كثروا.
(٥) لعبد الله بن زياد الحارثي، الجليس الصالح (٥٨٥)، الحماسة البصرية (٢/٤).
(٦) في النسخ الأخرى: ممدَّحة، في (غ): ممدوحة.
(٧) في (ط) و(ل): سأل الخليل ربه الجليل ولدًا.
(٨) سقطت من (غ).
(٩) انظر ما تقدم في التعليقات في شرح اسم الله الرحيم.

الثاني: أنَّ الحلم من صفات الفعل، يَجْرِي مَجْرَى الإنعام والإحسان، قاله[١] المعتزلة، وإليه أشار شيخنا أبو حَامِدٍ[٢].

الثالث: أن الحلم إرادة تأخير العقوبة عن العصاة من الكفرة والفسقة، من الدنيا إلى الآخرة، ومن وَقْتٍ إلى وَقْتٍ.

وأمَّا[٣] قول النَّجار إن الحِلْمَ ليس بمعنى، وإنَّما يرجع إلى نَفْيِ السَّفَهِ فعنه ثلاثة أجوبة:

الأوَّل: أنه يلزمه ذلك في كل صفة، بأن يقال له: إنَّها[٤] ليست عبارةً عن معنًى موجودٍ، وإنما ترجع إلى نفي الآفة والنقص، كالعلم والقدرة، وليس له على هذا جوابٌ ينفع.

الثاني: أن نقول: ليس السفه نقيض الحلم، وإنما هو نقيض الحكمة، والذي هو نقيض الحِلْمِ الطَّيْشُ والخِفَّةُ.

الثالث: أنَّه لو كان الحِلْمُ نقيضَ السَّفَهِ لكان الباري بتعجيل العقوبة سَفِيهًا، وقد عَجَّلَ العقوبة على قَوْمٍ وأخَّرَهَا عن آخرين على مُقْتَضَى الإرادة.

وأمَّا مَن قال إنَّه من صفات الفعل فيقال له[٥]:

[الأوَّل]: أيُّ فعل هو؟ ما حقيقتُه؟ ما خاصِّيَّتُه[٦]؟

---

(١) في (غ): قالته.

(٢) انظر ما تقدم من التعليق في اسم الصبور.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): فأمَّا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقط من (ط).

(٦) قلنا: لعل في شرح الإمام عبد الجليل الربعي لاسم الحليم ما يكفي في الجواب، فقد قال رحمه الله: «الحليم هو الذي يفعل فعلا يضاد العقوبة، وأما الذي يترك العقاب =

الثاني: أن نقول: إن الميت في حال موته وبعد موته لا يُعاقب عندكم، فهل يوصف الباري بالحلم عنه، ولا يصحُّ ذلك منهم؛

الثالث: أنَّ الفعل إذا لم يكن له حاصلٌ[١] رجع ذلك إلى نَفْيِ العقوبة، وهو عدَم الفعل، وعدَم الفعل لا يُعَدُّ في جملة الأفعال[٢].

وأمَّا من قال إنه إرادة تأخير العقوبة، فقد اختلط عليه الحِلْمُ بالصبر، فإنَّ الحِلْمَ هو إرادة إسقاط العقوبة، والصبر هو إرادة تأخيرها.

فإن قيل: فهل يحتمل أن يكون من صفات الفعل، فيكون هذا الاسم من الأسماء المحتملة للوجهين: أحدهما ما يرجع إلى الذات، والثاني ما يرجع إلى الفعل؟

قلنا: هذا المقدار هو الذي أشكل على الضعفاء حتى توهَّمُوه من صفات الفعل، ولا عَجَبَ منهم، إنَّما العَجَبُ من شيخنا أبي حَامِدٍ[٣] كيف أبهم أمرَه على جلالة قدره ومال[٤] إلى إنه من صفات الفعل[٥]؛ ونحن لا نقول ذلك، فإن الحِلْمَ من صفات الذات على ما بيَّنَّاه، ولو وُصِفَ غَيْرُ الباري بأنه حَلِيمٌ/ على [٩٠/ب]

= فلا يكون حليما، لأنه قد يتركه ويأمر به غيرُه»، التسديد: ٦٥/أ، فجاز بذلك أن يكون من صفات الفعل، كما جاز أن يكون من صفات الذات بالمعنى الذي رجَّحه المؤلف، والله أعلم.

(١) في (ك): أصل، ومرَّضه، وأثبتنا ما صحَّحه، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٢) يشير إلى ما تقدم في رده على شيخه، انظره مع التعليق في الاسم السابق.

(٣) قارن بقول الغزالي في اسم الله الحليم: «هو الذي يشاهد معصية العصاة ويرى مخالفة الأمر، ثم لا يستفزه غضب ولا يعتريه غيظ، ولا يحمله على المسارعة إلى الانتقام مع غاية الاقتدار عجلة وطيش، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل:٦١] «المقصد الأسنى: (٩٤).

(٤) في (ط) و(ل): وقال إنه.

(٥) في (ط): الأفعال.

معنى إسقاط العقوبة لجاز، ولكنه مجاز، والمجازُ لا يُرجع إليه في حقِّ الباري إلا إذا ورد به الخبر أو لضرورة دليلٍ.

المسألة الثالثة: هل يوصف الباري تعالى بالحلم عن[١] الكافرين والعصاة من المؤمنين مع قولكم[٢]: إن الحلم هو إرادة إسقاط العقوبة؟

قلنا: الصحيح من الجواب فيه: أنه تعالى يُوصف بالحلم عن[٣] الكفار الذين عَلِمَ أنهم يموتون كُفَّارًا؛ بما أسقط عنهم من عقوبة الدنيا، وأمَّا[٤] العصاة من المؤمنين فمن عَلِمَ منهم أنه يعاقبُه لا نقول فيه إنه حليمٌ عنه، ومن عَلِم أنه يَغفرُ له فهو حَلِيمٌ عنه، ومن أجلى[٥] عبارةٍ فيه قولُ بعض علمائنا: إن العصاة لا يأمَنون مع كون الباري صَبُورًا العقابَ، ويأمنون ذلك[٦] مع كونه حَلِيمًا، فهم مُتردِّدُون بين الأمرين حتى يُنَفِّذَ الله سبحانه مُرادَه الذي عَلِمه.

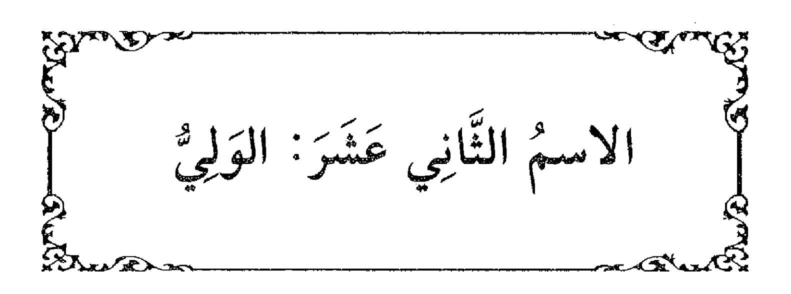
الفصل الرابع: في التنزيل

إذا فَهِمتم الحِلْمَ[٧] فإن الباري تعالى يختص فيه بأنه يُسْقِطُ العقوبة مع القدرة على الاستيفاء وعدم خوف[٨] العواقب.

ويختصُّ العبد في الحِلْمِ إذا اكتسبه بثلاثةِ أشياء؛ براحة الحَوْبَاءِ[٩]، واصطناع الأولياء، وطِيب الثناء.

---

(١) في (ط): على.
(٢) في (ط) و(ل): قولهم.
(٣) في (ط): على.
(٤) في (غ): فأما.
(٥) في (ك) و(ح) و(ط): أحلى، والمثبت من (ل) و(غ) و(ق).
(٦) سقط من (ط) و(ل).
(٧) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): الحليم.
(٨) في (ط): على استيفاء عدم الخوف، وفي (ل): على استيفاء عدم خوف.
(٩) سقطت من (ل).



الاسمُ الثَّانِي عَشَرَ: الوَلِيُّ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة:٢٥٧]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى:٢٨]، وأمر نبيَّه ﷺ أن يقول: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [الأعراف:١٩٦]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١٢]، وورد مُعَدَّدًا[١] مُفسَّرًا في حديث أبي هريرة، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

ذَكَر علماء هذا الفن فيه ستَّةَ أقوال:

الأوَّل: أن الوليَّ هو الناصر.

الثاني: أن الولي هو المؤلى.

الثالث: أنه المتولي للأمر القائمُ به، فَعِيلٌ بمعنى[٢] فاعل، وهو الولي[٣]، يقال: وليَ الشيء يَلي وِلايَةً، بكسر الفاء في المصدر وفتحها[٤]، فهو والٍ، وعلى المبالغة وليٌّ.

---

(١) في (ط): معدودا.

(٢) في النسخ الأخرى: من.

(٣) في (ط) و(ل): الولي.

(٤) سقطت من (ك) و(غ).

الرابع: أن الولي المحبُّ.

الخامس: أن يكون الوليُّ بمعنى المُوَالِي، عَوْدًا على بَدْءٍ، كما تقول: أَكِيلٌ[١] بمعنى المُؤاكِل، وشَريبٌ[٢] بمعنى المُشارِب، وخَلِيط بمعنى المُخالِط، مأخوذٌ من الوَلِيِّ، وهو المطر الثاني التالي لِلْوَسْمِيِّ، الذي هو مطرُ أوَّل العام.

السادس: أن الوَليَّ القريبُ، مأخوذ من الوَلْيِ وهو القُرْبُ، ومنه قوله على أحد التأويلين: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة:٣٤]، أي قريبٌ منك ما كنت تحذَرُ منه[٣]، ومنه قول ذي الرُّمَّةِ:

لِني وَلْيَةً تُمْرِعْ[٤] جَنابي فَإِنَّني[٥] لِوَسْمِيّ ما أَوْلَيْتَنِي لك شاكرُ[٦]

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقيدةً

وفيه ستُّ مسائل:

المسألة الأولى: في بيان/ حقيقة معنى اللفظ:

قد قدَّمنا عبارات أهل اللغة في ذلك، ومن أقوالهم مُتداخلٌ ومنه مُتبايِنٌ، وأصله كلُّه يرجع[٧] إلى مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: القرب، مأخوذ من الوَلْي بإسكانِ العين.

---

(١) في (غ): أكِّيل.

(٢) في (غ): شرِّيب.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

(٤) في (ط): تشرع .

(٥) في (غ): فإنني.

(٦) جمهرة اللغة (٩٩١/٢)، رُوي البيت بروايات أشهرها:

لِني وَلْيَةً تُمْرِعْ جَنابي فإنني لِما نِلْتُ من وَسْميٍّ نُعْماكَ شاكرُ

(٧) في (ط) و(ل): راجع.

والثاني: مأخوذ من الوَلِيِّ على وزن فَعيل، وهو الذي يلي الوَسْمِيَ، ويرجع إلى المبالغة[١]، والمتابعة ترجع إلى القرب، لأن من تابَع شيئًا فهو قريب منه، فكلُّ من تابع ووَاصَلَ فقد قَرُبَ، وليس كلُّ قريب مُواصِلًا، فرجع الوَصْف إلى القُرب؛

ثم نظرنا إلى سائر المعاني المذكورة فيه فوجدنا الناصِرَ للمنصور قريبًا منه بالنُّصرة، والمُتولِّي للأمور قريبٌ منها، لأنه مُتَمَكِّنٌ من فعلها، ماضٍ حكمُه فيها، وغيرُه بعيدٌ منها، وذلك مَقرونٌ بالمحبة، فالمُحِبُّ قريبٌ من محبوبه بإحسانه، فرجع الواو واللام والياء إلى القُرب[٢]، إلَّا أن مُتعلَّقاتِ القُرب تختلِف على وجهين:

أحدهما قُرْبٌ بالمكان، والآخَر قُرْبٌ بالمكانة، وإلى هذا أشار القائل بقوله:

فقلتُ وما تُغني ديارٌ قريبة ... إذا لم يَكن بين القُلوب قَريبُ[٣]

وتختلف أيضا متعلَّقات القُرب بالمكانة على ثلاثة أَوْجُهٍ:

الأوَّل: قُرب المحبة، وهي[٤] إرادة الخير.

الثاني: قُرْبُ النصرة[٥]، وهو بالظهور على الأعداء.

---

(١) في (ل) و(ط): المتابعة.

(٢) انظر مقاييس اللغة: (٦/ ١٤١).

(٣) انظر سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (٤٦٣/١)، ورواه محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي، أبو علي (المتوفى عام ٣٨٨هـ) في حلية المحاضرة عن خليل، وقبله:

يقولون لي دارُ الأحبة قد دنت ... وأنت كئيب إنّ ذا لعجيب

(٤) في (ط): وهو.

(٥) في (ط): بالنصرة.

الثالث: قُرْبُ الموالاة، بمتابعة ذلك ومناصرته.

وإلى هذه الأوجه[١] الثلاثة يرجع كلُّ وجهٍ من التعلُّقِ يُذكر[٢] لهذا المعنى، وإن اختلفت ألفاظه، **وهذا تحقيقٌ نسأل الله أن يُعَرِّفَنَا قَدْرَه، ويمنحنا شُكْرَه.**

المسألة الثانية: في تحقيق الاعتقاد

إذا قلنا إنه الوَلِيُّ بمعنى القريب المواصل للمحبوب، فهو تعالى قريبٌ منه[٣] إذا دعاه، قريبٌ منه إذا أطاعه، قريب منه إذا عصاه.

أمَّا قُربه عند ذكره فبذكره لقوله: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾، ولقوله ﷺ: «من ذَكَرني في نفسه ذكرتُه في نفسي»[٤]، الحديث.

وأمَّا قُربه ممَّن دعاه فبالإجابة[٥]، لقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ﴾[٦][البقرة: ١٨٥].

وأمَّا قربه ممن أطاعه فبالثواب، وقربه ممن عصاه بالإحاطة[٧] والإحصاء، لكنه لفظُ مَدْحٍ، فلا[٨] يضاف إلى المعاصي، وإنما يختص

---

(١) في (ط): الوجوه.

(٢) في (ك): بذكرها، ومرضها، وأثبتنا ما صححه بالطرة، وهو الذي في النسخ الأخرى، وفي (غ): بذكر هذا.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) أخرجه أحمد (٨٦٥٠)، وابن ماجه؛ في الأدب، باب فضل العمل: ٣٨٦٨ (٢/١٢٥٥- شعيب)، والترمذي وصحَّحه؛ في الدعوات، باب في حسن الظن بالله عز وجل: ٣٣٩١ (٥/٤٧٣- بشار).

(٥) في (ط) و(ل): فبالإجابة قريب.

(٦) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٧) في (غ): فبالإحاطة.

(٨) في (غ): ولا.

بالمُمَدَّحَات[1] من المعاني، وهذا معنى قوله: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ومعنى قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2] [يونس:٦٢].

المسألة الثالثة:

إذا ثبت هذا وعَلِمتم[3] أن معنى الوَلِيِّ راجعٌ إلى القريب، وعرفتم متعلَّقات القرب، فاعلَمُوا أنه راجعٌ إلى الإرادة إذا كان بمعنى المحبة على ما بيَّنَّاه، وإن كان بمعنى النُّصْرَةِ كان من صفات الفعل، وكذلك هو من صفات الفعل بمعنى المتابعة.

المسألة الرابعة:

اعلَمُوا[4] - وفَّقكم الله - أن هذا الاسم مما يختصُّ به أهل السنة، ليس للمبتدعة فيه حظٌّ، ولا له عندهم مَعْنَى، لأنهم/ يعتقدون[5] أنَّ الخلق هم المُتَوَلُّونَ لأعمالهم[6]، القائمون[7] بها خيرها وشرّها، فلا يصحُّ على أصلهم[8] هذا أن يقولوا إنه وَلِيٌّ، لأنه إن أَحَبَّ لم يَنفع، وإن أَبغض لم يَضُرَّ. [٩١/ب]

(١) في (ط) و(ل) و(م): الممدوحات، وأشار إليها ناسخ (ك) في الطرة وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا.
(٢) لم ترد في (ط) و(ل).
(٣) في (غ): علمتم.
(٤) في (غ): إذا علمتم.
(٥) في (ط) و(ل): يعتقدون ويقولون إن.
(٦) على أصلهم في نفي القدر، وإثبات القدرة للعباد على أفعالهم. انظر باب خلق الأفعال في كتب العقائد، وقد تقدمت الإشارة إلى بعضها.
(٧) في (ط) و(ل): القاطعون، ولا معنى لها.
(٨) في مسألة خلق الأفعال.

المسألة الخامسة:

إذا قلنا إن الـوَلِيَّ بمعنـى المَـولى فـالمولى أيـضًا اسـمٌ مـن أسـماء البـاري تعالى، وهو:

الثَّالِثَ عَشَرَ: [المَوْلَى]

ورد به القـرآن والـسُّنَّةُ مطلقًـا ومـضافًا، قـال الله تعـالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ [الأنفال:٤٠]، وجاء في حديث أبي هريـرة مـن طريـق ابـن الحُصَيْنِ، وهـو فـي لسان العرب على ثمانية أَوْجُهٍ:

الأوَّل: المُعْتِقُ.

الثاني: المُعْتَقُ.

الثالث: الوَلِيُّ.

الرابع: ابن العم.

الخامس: الأَوْلى[١].

السادس: الحَليف.

السابع: الجار.

الثامن: الصِّهْر.

وتحقيقه[٢] إذا تدَّبرت هذه المعاني التي ذكر علمـاء اللغـة، وجـدتها كلَّهـا ترجع إلى معنى الوَلِيِّ الذي تقدَّم بيانه؛ من المتابعة[٣] والقُرْب، فإنَّ الجارَ وابـنَ

---

(١) في (ط): الأوَّل.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): وحقيقته.

(٣) قوله (من المتابعة) سقط من (غ).

العمِّ والمُعتِق[١] والمُعْتَق والصِّهْرَ والحليفَ وجميعَ ما تقدَّم قريبٌ من صاحبه الذي نُسِبَ[٢] إليه مُتابعٌ له، فهو مَفْعَل من ذلك اسمُ مصدر، سُمِّيَ به من أُطلق عليه، وإذا كان بمعنى الوَلِيِّ فلا نقول إنه مع المولى[٣] مترادفان، وكأن حقيقته وليٌّ ظَهَرَت فائدة[٤] وِلايَته.

المسألة السادسة:

قال بعض علمائنا: المولى الناصر، وهذا ضعيفٌ من وجهين:

أحدهما: أن وَلِيَ وهو[٥] «و ل ي»[٦] ليس من معنى «نَ صَ رَ» بحال.

الثاني: أن الله فرَّق بينهما فقال: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال:٤٠]، ولو كان بمعنى واحد ما فرَّق بينهما، لأن ذلك لا يَرِدُ في الكلام الجزْل الفصيح[٧].

الفصل الرابع[٨]: في التنزيل

إذا ثبت هذا فالمنزلة العُليا لله تعالى في هذا تُوجب له أحكامًا يختصُّ بها خمسةً[٩]:

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): المعتَق.

(٢) في (ط) و(ل): يُنسب.

(٣) في (ط) و(ل): الولي.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقط من النسخ الأخرى.

(٦) سقط من النسخ الأخرى.

(٧) في (غ): الصحيح.

(٨) في (ك): الثالث، وهو سبق قلم.

(٩) سقطت من (ل)، وفي (ط): خمسة يختص بها.

الأوَّل: محبته لأوليائه.

الثاني: نصرته لهم على الأعداء.

الثالث: متابعة النصر[١].

الرابع: صيانته في جميع الأحوال.

الخامس: كِفايتُه المهمات.

المنزلة الثانية[٢] للعبد:

وذلك في حالة واحدة، وهي امتثالُ الأمر، وقد روى أبو أمامة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أغبط أوليائي[٣] مؤمن خفيفُ الحَاذِ، ذو حظٍّ من صلاة، أحسنَ عبادة ربِّه وأطاعه في السرِّ، وكان في الناس غامضًا لم يُشر إليه بالأصابع، وكان رزقه كَفَافًا فصبرَ عليه، ثم نَقَرَ النبي بإِصبعه وقال: وعُجِّلَتْ منيَّتُه، وقلَّت بَوَاكِيهِ، وقلَّ تُرَاثُه»[٤].

---

(١) في (غ): النصرة.

(٢) في (ط): السفلى.

(٣) في (غ): أوليائي لي.

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٥٢٠)، والترمذي وحسَّنه؛ في أبواب الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر برقم ٢٣٤٧ (٤/ ١٥٣-بشار)، وابن ماجه؛ أبواب الزهد، باب من لا يؤبه له: برقم ٤١١٧ (٥/ ٢٣٤-شعيب)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وفي إسناده ضَعْفٌ.

القول في وَصْفِ[1] الكلام

(١) في (ك): صفات، وفي (ط) و(م): صفة، والمثبت من (ل) و(غ) و(ح) و(ق) و(س).

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ الخلق تقطَّعُوا في هذه الصفة أَيَادِي سَبَا، وكلُّهم عن سبيل الحق نَبَا، إلا أهلَ السنة؛ الذين عصمَهم الله بتَسْدِيدِه، وأمدَّهم بتأييده، وقد بيَّنَّا حقيقة القول فيها في كتاب المُقْسِطِ، وهي صفةٌ معقولةٌ قام دليلُ العقل عليها، مسموعةٌ/ ورد السمع بها، وقد أثبتها[1] أهل الحق، ونفاها أهل الزيغ. [٩٢/أ]

واختلف علماؤنا في طريقها، فمنهم من قال: طريقها العقل[2]، ومنهم من قال: طريقها الخبر، وعُلِمَ ذلك بإجماعٍ من المسلمين، وهو قَوْلٌ زاهِقٌ لا مُعوَّل عليه[3]، وقد حقَّقنا ذلك كلَّه في كتاب المُقْسِط، وبيَّنَّا أنَّ حقيقةَ الكلام المعنى القائمُ بالنفس، وأن[4] الأصوات والحروف عبارةٌ عنه، كالكِتْبَةِ[5] والإشارة، والخلاف في الأصوات والحروف[6] هل[7] هي حقيقةٌ[8] أم لا بما يُغني عن إعادته، والأسماء الراجعة إلى معنى الكلام والأوصاف[9] العائدةُ إليه[10] اثنان وثلاثون اسمًا:

---

(١) قوله: (ورد السمع بها، وقد أثبتها) أصابه محو بـ (ك).

(٢) قوله: (فمنهم من قال: طريقها العقل) أصابه محو بـ (ك).

(٣) قوله: (وهو قَوْلٌ زاهِقٌ لا مُعوَّل عليه) أصابه محو بـ (ك).

(٤) قوله: (الكلام المعنى القائمُ بالنفس، وأن) أصابه محو بـ (ك).

(٥) في: (ط): كالكتابة، وفي (ل) و(غ): كالكنية.

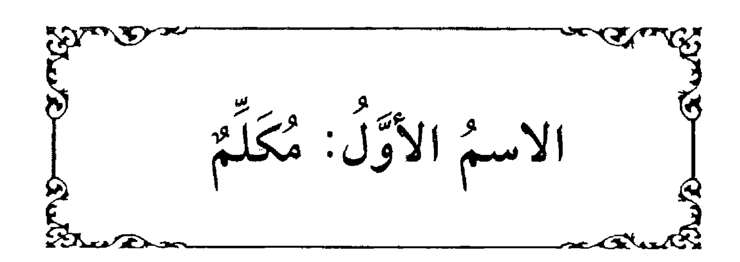
(٦) في: (غ): الحروف والأصوات.

(٧) قوله: (والخلاف في الأصوات والحروف) أصابه محو بـ (ك).

(٨) قوله: (هل هي حقيقة) سقط من (س).

(٩) قوله: (الراجعة إلى معنى الكلام والأوصاف) أصابه محو بـ (ك).

(١٠) في (س): عليه.



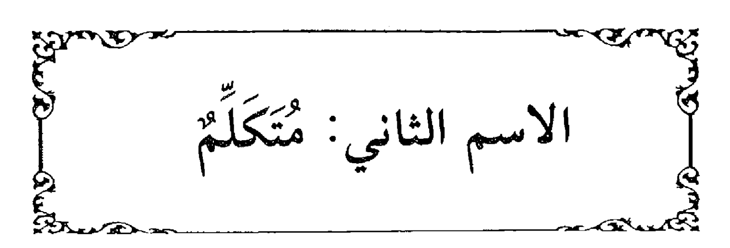
الاسمُ الأوَّلُ: مُكَلِّمٌ

إنَّ الناس وإن كانوا قد اختلفوا في[١] جهة وصفه بذلك فإنهم قد أجمعوا على جواز إطلاقه عليه، لوجود فعله المطلق في[٢] القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٣].

---

(١) قوله: (إنَّ الناس وإن كانوا قد اختلفوا في) أصابه محو بـ (ك).

(٢) قوله: (إطلاقه عليه، لوجود فعله المطلق في) أصابه محو بـ (ك).



الاسم الثاني: مُتَكَلِّمٌ

قال علماؤنا: ويجوز وصفه به وإن لم يَرِدْ فعله[١] عند الناس، إلَّا الإسكافي[٢]، فإنه قال: لا يجوز ذلك، لأنه على وزن مُتَفَعِّل، وهو الذي يَكْتَسِبُ[٣] الفعل، وذلك لا يَلِيقُ بوصفه[٤].

والجواب: أنه قد ورد به الفعل في حديث الإفك عن عائشة[٥] رضي الله عنها[٦]، قالت فيه: «ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلَّم الله فيَّ بوَحْيٍ[٧] يُتلى»[٨].

---

(١) قوله: (قال علماؤنا: ويجوز وصفه به وإن لم يَرِدْ فعله) أصابه محو بـ (ك).

(٢) الإسكافي، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله اللغوي، من أصبهان، وخطب بالري، أحد أصحاب الصاحب ابن عباد، تـ ٤٢٠هـ، من كتبه الغرة، يتضمن شيئا من غلط أهل الأدب، وكتاب غلط كتاب العين، وكتاب نقد الشعر، ونُشِر من كتبه؛ درة التنزيل، ولطف التدبير، ومبادئ اللغة، وهو أشهر كتبه، ترجمه ياقوت في معجم الأدباء: ٦/٢٥٤٩، ومنه أخذ الصفدي ترجمته في الوافي بالوفيات (٣/٢٧١)، وكذلك فعل السيوطي في بغية الوعاة: ١/١٤٩.

(٣) قوله: (يجوز ذلك، لأنه على وزن مُتَفَعِّل، وهو الذي يَكْتَسِبُ) أصابه محو بـ (ك).

(٤) مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١/١٥٠)، الفرق بين الفرق (١٥٥)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (٧٩)، قال ابن القطان الفاسي في الإقناع في مسائل الإجماع (١/٤٠) (٥٢ - ووصفنا الله سبحانه بأنه متكلم، قائل، مكلم، آخر، ناه، مخبر، مستخبر، لا نعرف خلافًا بين المتكلمين والفقهاء في وجوب وصف الله سبحانه الآن بأنه متكلم، آمر، ناهٍ، مكلم، قائل، مخبر، مستخبر، إلا ما يحكى عن الإسكافي أنه كان يأبى لفظ متكلم، ويقول: إنه على وزن متفعل).

(٥) قوله: (أنه قد ورد به الفعل في حديث الإفك عن عائشة) أصابه محو بـ (ك).

(٦) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٧) قوله: (في نفسي كان أحقر من أن يتكلَّم الله فيَّ بوَحْيٍ) أصابه محو بـ (ك).

(٨) في (ط) و(ل): حتى يتلى به.

ثُمَّ نقول[١]: إن هذه تاءُ التخصيص لا تاء الاكتساب، كقوله: مُتَكَبِّر[٢]، وإنَّما حمله على هذا جهلُه بحال التاء[٣]، وظنُّه أن له بابًا واحدًا[٤] وهو الاكتساب، وكل مُكْتَسِبٍ لشيء يَخْتَصُّ به، فعبَّرَ بها عن الاختصاص الذي لم يتقدَّمه كَسْبٌ[٥].

جوابٌ آخر: وذلك أنَّنا نقول: ينبغي أن لا تُسَمِّيَه مَعْلُومًا ولا مَعْبُودًا، لأنَّه على وزن مَفعُول.

---

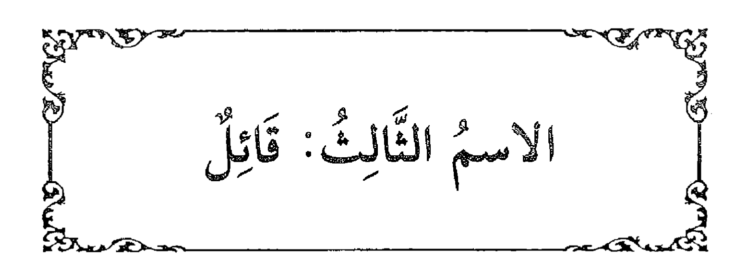
(١) سقط من (ط) و(ل).

(٢) قوله: (لا تاء الاكتساب، كقوله: مُتَكَبِّر) أصابه محو بـ (ك).

(٣) في (ط): البناء.

(٤) بعده في (غ): وهو في الصحيح، قال النبي ﷺ: إذا تكلم الله وذكر الحديث، وفيه أيضا الاكتساب، وضرب عليه في (ك).

(٥) قوله: (يتقدَّمه كَسْبٌ) أصابه محو بـ (ك).



فيه فصلان:

الفصل الأول: في شرحه لغةً

اختلف الناس في القول والكلام والخطاب هل هي[(١)] شيء واحد أم لا؟

فقال بعضهم: هي ألفاظ مترادفة ترجع إلى شيء واحد، وقال بعضهم: هي مختلفة، فالقول ما خفَّ أفاد أو لم يُفد، والكلام ما ثَقُل فأفاد، ومعلومٌ أنَّ كل مُفيدٍ ثَقِيلٌ لكثرته، وما لا يُفيد إذا ثَقُل كان خفيفًا، والخطابُ[(٢)] من الكلام[(٣)] ما كان له خَطْبٌ، ومن ذلك لا تُجْزِئ الخُطْبَةُ إلا بكلام له بالٌ، وهذا يُستقْصَى[(٤)] في أصول الدين والفقه.

[٩٢/ب] والحق/ عندي أنهما شيء واحد لفساد القول بالفَرْقِ، وعدم الدليل على صحته، وقد عضدوا[(٥)] ذلك بأدلة من الاشتقاق كلُّها فاسدةٌ دَعَاوي[(٦)]، تكلَّمنا[(٧)] عليها بما فيه كفاية[(٨)].

---

(١) في (س) و(ل) و(ط): هما، وفي طرة: لعله هو.

(٢) قوله: (وما لا يُفيد إذا ثَقُل كان خفيفًا، والخطابُ) أصابه محو بـ (ك).

(٣) سقط من (ط).

(٤) قوله: (ومن ذلك لا تُجْزِئ الخُطْبَةُ إلا بكلام له بالٌ، وهذا يُستقْصَى) أصابه محو بـ (ك).

(٥) قوله: (الدليل على صحته، وقد عضدوا) أصابه محو بـ (ك).

(٦) في (ط): وادعاء.

(٧) في (ط): وتكلَّمنا.

(٨) قوله: (تكلَّمنا عليها بما فيه كفاية) أصابه محو بـ (ك).

الفصل الثاني: في حقيقته وأقسامه

إذا ثبت أن القول والكلام شيءٌ[١] واحدٌ فحقيقتهما واحدة، وهي المعنى القائم بالنفس على موافقة العلم، بخلاف الوسواس[٢] وأحاديث النفس الطارئة بالظنون والشكوك، ولذلك استحالت في الباري سبحانه[٣] لاستحالة الحوادثِ عليه.

وأمَّا أقسامه فقد استوفيناها بخلافها، وأدلتها في أصول[٤] الدين، لبابه أنها أربعة؛ وهي:

الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار، فتعددت[٥] إلى ثمانية أسماء: مُكَلِّم، مُتَكَلِّمٌ، قَائِلٌ، مُخْبِرٌ، مُسْتَخْبِرٌ، مُخَاطِبٌ، آمِرٌ[٦]، نَاهٍ؛ أمَّا المُكلِّم[٧] والمتكلِّم والقائل فقد تقدَّمت.

---

(١) قوله: (ثبت أن القول والكلام شيءٌ) أصابه محو بـ (ك).

(٢) قوله: (على موافقة العلم، بخلاف الوسواس) أصابه محو بـ (ك).

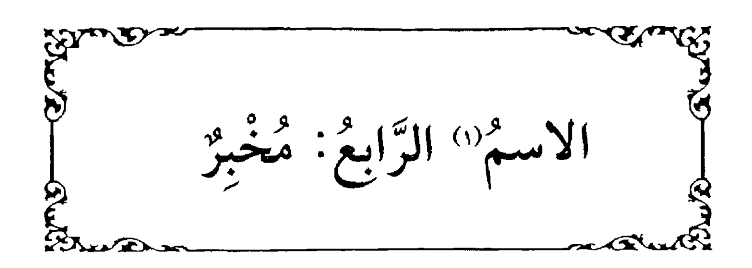
(٣) قوله: (ولذلك استحالت في الباري سبحانه) أصابه محو بـ (ك).

(٤) قوله: (بخلافها، وأدلتها في أصول) أصابه محو بـ (ك).

(٥) قوله: (والخبر، والاستخبار، فتعددت) أصابه محو بـ (ك).

(٦) قوله: (مُخْبِرٌ، مُسْتَخْبِرٌ، مُخَاطِبٌ، آمِرٌ) أصابه محو بـ (ك).

(٧) في (غ): الكلام.



الاسمُ[1] الرَّابعُ: مُخْبِرٌ

قد بيَّنَّا حقيقة الخبر في كتب أصول الفقه[2]، وأنه[3] أحد أقسام الكلام ينفرد عنها ويختص بها[4]، فإنه يدخله الصدق والكذب، وقد أخبرنا الله تعالى بخبر من مضى ومن[5] يأتي[6]، وهو أيضًا مُسْتَخْبِرٌ فيه، فكان بذلك مُخْبِرًا[7].

قال علماؤنا: وخبره وَعْدُه ووَعِيدُه، والقَصص فيما مضى[8] وما يأتي، وهو أيضا مُستخبِر فيه[9] لا[10] على معنى الاستعلام، ولكن على وجه التقرير، ليُركِّب على ذلك ما أراد من الحجة وقدَّر[11] من المصلحة، وهو الاسم الخامس[12].

---

(١) في (س): الفصل، وهو سبق قلم.

(٢) انظر المحصول له (ص٥١) وما بعدها.

(٣) في (غ): أنه.

(٤) قوله: (وأنه أحد أقسام الكلام ينفرد عنها ويختص بها) أصابه محو بـ (ك).

(٥) في (ط) و(ل): ما.

(٦) قوله: سن يأتي مكررة في (غ).

(٧) قوله: (الله تعالى بخبر من مضى ومن يأتي، وهو أيضا مُسْتَخْبِرٌ فيه، فكان بذلك مُخْبِرًا) أصابه محو بـ (ك).

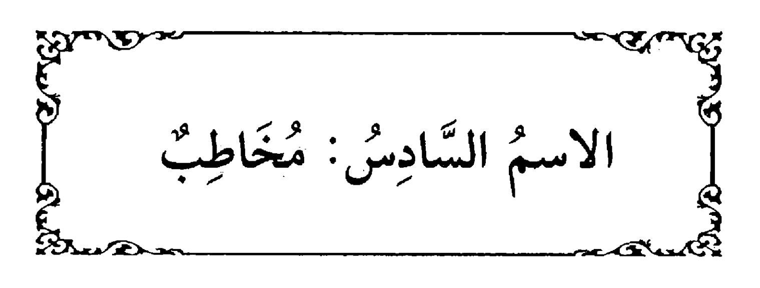
(٨) قوله: (وهو أيضا مستخبر فيه ... فيما مضى) سقط من (س).

(٩) قوله: (فكان بذلك مخبرا ... مستخبر فيه) سقط من (غ).

(١٠) قوله: (والقَصص فيما مضى وما يأتي، وهو أيضا مُستخبِر فيه) أصابه محو بـ (ك).

(١١) قوله: (التقرير، ليُركِّب على ذلك ما أراد من الحجة وقدَّر) أصابه محو بـ (ك).

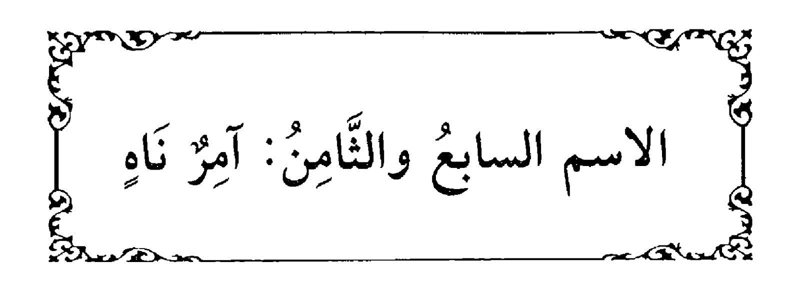
(١٢) يعني: مستخبر، المذكور.



الاسمُ السَّادِسُ: مُخَاطِبٌ

وقد تقدَّمَ[1].

(١) سقط من (ك) و(ح)، وبيَّض له في (غ).



الاسم السابعُ والثَّامِنُ: آمِرٌ ناهٍ

وقد أمر تعالى[١] ونهى، وأخبر بذلك عن نفسه في كتابه[٢] العزيز[٣]؛ وحقيقة الأمر اقتضاء الفعل بالقول من الأعلى، والنهي اقتضاء الترك، وقد أطنبنا في ذلك في أصول الفقه[٤]، لأنه بابُه.

فهذه مُقدِّمات أسماء الكلام وصدورُها، وهي لبيان الحقائق لا للتضرَّع والابتهال.

وقد اختلف علماؤنا هل الباري في الأزل، ومن قبل[٥] أن يخلق الخلق، آمِرٌ، نَاهٍ، مُخْبِرٌ، مُسْتَخْبِرٌ، مُكَلِّمٌ، مُخَاطِبٌ، أم لا؟ على قولين، بعد اتفاقهم على أنه في الأزل مُتَكَلِّمٌ قَائِلٌ[٦]، وقد بيَّنَّا ذلك كلَّه في كتاب المُقْسِط والمُتَوَسِّط[٧].

---

(١) في (غ): الله تعالى.

(٢) في (ط): كلامه.

(٣) قوله: (في كتابه العزيز) أصابه محو بـ (ك).

(٤) في خمس عشرة مسألة، انظرها في المحصول له: (٥١)

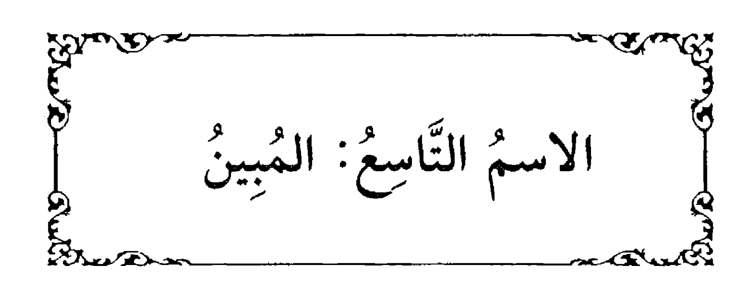
(٥) في (غ): وقبل.

(٦) انظر عقيدة اليابُرِي: ١٤٨ و١٥٨، وكذلك نصَّ عليه ابن القطان في الإقناع في مسائل الإجماع (٣٦/١) (٢٠- وأجمعوا أنه تعالى لم يزل موجودًا، قادرًا، عالمًا، مريدًا سميعًا، بصيرًا، متكلمًا، على ما وصف به نفسه في كتابه، وأخبرهم به رسوله، ودلَّت عليه أفعاله).

(٧) في المتوسط: (٣٩)، في ستة عشر فصلاً.

وهذه الأسماء الثمانية متفقٌ بين علمائنا على جواز إطلاقها عليه سبحانه، لوجود أفعالها في الشريعة ووجود بعضها[١] بصيغة الأسماء وأنها أوصاف كمال[٢].

(١) في (ل): تقصيها، وفي (ط): تصيغها.
(٢) سقط من (ط) و(ل).



الاسمُ التَّاسِعُ: المُبِينُ

فيه[1] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

[٩٣/أ] قال الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٢٥]،/ وورد[2] في حديث أبي هريرة[3] المفسَّر ذِكْرُ المبين، واختلف الضابطون له، فمنهم من ضبطه بالتاء المعجمة[4]؛ باثنتين من فوقها، من القوَّة، ومنهم من ضبطه بالباء المعجمة بواحدة، وبالياء[5] بعدها[6] معجمة باثنتين من تحتها، من الإعراب والإبانة.

وجاء في حديث أبي هريرة من طريق[7] عبد العزيز بن الحُصَيْن مُفسَّرًا مضبوطًا، المبين بالباء المعجمة بواحدة[8].

---

(١) في (س): فيهما.

(٢) في (ل): وقد.

(٣) قوله: (الأول: في مورده ... في حديث أبي هريرة) أصابه محو بـ (ك).

(٤) قوله: (من ضبطه بالتاء المعجمة) أصابه محو بـ (ك).

(٥) قوله: (المعجمة بواحدة، وبالياء) أصابه محو بـ (ك).

(٦) في (ط) و(ل): بالياء بائنتين.

(٧) قوله: (في حديث أبي هريرة من طريق) أصابه محو بـ (ك).

(٨) في (ل): الواحدة.

الفصل الثاني: في شرحه(١) لغةً

البيان في اللغة هو الفصل بين كل شيئين، يقال: بَانَ أي فارق، وأبان أي(٢) فَصَلَ، والمعنى مُتقارِبٌ، وبانَ لك واستبانَ وأبانَ وبيَّن وتبيَّن بمعنى واحد(٣)، قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٣٨]، أي فصْلٌ بين الحق والباطل، و﴿خَلَقَ ٱلإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن:٣]، أي تمييز المعاني بَعْضِها من بعض، وفَصْلَ كلِّ حقيقة من غيرها، والمُبِين فاعل من أبان، وأبان أَفْعَل من بانَ، وبانَ عبارة عن انقطاع شيء من شيء، وانفصاله عنه وخروجه منه، وبه سُمِّيَ(٤) البيان كما تقدَّم.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في حقيقته

إذا عرفتم معناه في اللغة، فإن حقيقته(٥) أيضًا كذلك، لا اختلاف فيها، وإنما يختلف التعلُّقُ في الإبانة، فيقال لمن أَعْرَبَ عن الشيء: أَبَانَ، فيعود إلى الكلام، ويُقال لمن فصَل شيئًا عن شيء يُمازجه(٦): أَبَانَ، ويكون من صفات الأفعال، قال ﷺ: «ما أُبِينَ من حيٍّ فهو مَيِّتٌ»(٧)، وكل ذلك حقيقةٌ.

---

(١) قوله: (الفصل الثاني: في شرحه) أصابه محو بـ (ك).

(٢) قوله: (شيئين، يقال: بَانَ أي فارق، وأبان أي) أصابه محو بـ (ك).

(٣) قوله: (وبيَّن وتبيَّن بمعنى واحد) أصابه محو بـ (ك).

(٤) أصابها محو بـ (ك).

(٥) في (ل): دقيقته.

(٦) في (غ): ويمازجه.

(٧) هو لفظ قاعدة فقهية، ولكنا لم نجده إلا بلفظ: ماقطع، عند المستدرك على الصحيحين للحاكم؛ كتاب الأطعمة: (٤/ ١٣٨) برقم ٧١٥١، من حديث أبي =

المسألة الثانية[١]: في عقيدته

إذا عَرَفتم الحقيقة، فالعقيدة مُتَرَكِّبَةٌ عليها، فإنا إذا قلنا إن الباري مُبِينٌ بمعنى ذِكْرِهِ للأشياء بالتفصيل الموضِّحِ لها فهو مُبِينٌ بكلامه، كما قال سبحانه في صفة التوراة: ﴿وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٤]، وهي في صفة القرآن: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وإذا نظرنا إلى إبانته لآياته وأدلّته الدالة على وحدانيته بما خلقَها عليه من العبرة، ويسَّر فيها من الفطرة، كان ذلك من صفات الفعل، وصار بذلك معنى المُبِين والفاصل واحدًا، وهو الاسم العاشر[٢].

الفصل الرابع: في التنزيل

الباري سبحانه يختصُّ في منزلته العليا في هذا الاسم بحُكْمَيْنِ:

أحدهما: بالبيان البالغ بالقول الذي لا يُوصف بأنه مخلوقٌ.

الثاني: خلقه للأدلَّةِ.

وللعبد في المنزلة السُّفْلَى

حُكْمَانِ:

أحدهما: تَبَيُّنُ العلوم وتعلُّمُها.

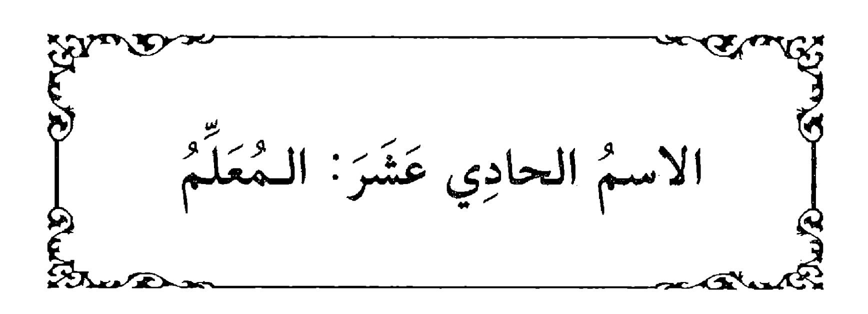
الثاني: إبانتها بعدُ وإفاضتها[٣].

= سعيد الخدري، وأبي داود؛ (٢٨٥٨)، والترمذي وحسَّنه؛ في أبواب الأطعمة: برقم ١٤٨٠ (٣/ ١٢٦-بشار)، من حديث أبي واقد الليثي، ولكن صحح الدارقطني إرساله: التلخيص الحبير (١/٣٩).

(١) في (غ): الثالثة.

(٢) يعني: اسم الفاصل.

(٣) سقط من (ط).



الاسمُ الحادِي عَشَرَ: الـمُعَلِّمُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قــال تعــالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن:١-٣] ، وورد في دعاء عبد المطلب في الاستسقاء بحضرة النبي ﷺ وهو غلام يافِعٌ[١]: «اللهم سادَّ الخَلَّة، وكاشف الكربة، أنت معلِّمٌ غير معلَّم»[٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

المعلِّم فاعل من علَّم، يقال: علَّمت[٣] وأَعْلَمْتُ بمعنًى واحد، وهو إيصالُ العلم إلى الغير.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

الباري تعالى هو العالم الأوَّل الأعظمُ، وهو المعلِّم الأكبر، فإنه أوصل العلمَ إلى العالمين من عباده، ويكون ذلك بخمس طُرُقٍ:

---

(١) في (ل) و(غ) و(ط): يفاع، وتصحفت في (م) إلى يرفع.

(٢) في المعجم الكبير للطبراني (٢٥٩/٢٤) برقم: ٦٦١، من حديث رُقَيْقَةَ بنت أَبي صَيْفِي بن هاشم في قصة طويلة عن إمحال قريش واستسقاء عبد المطلب ومعه رسول الله ﷺ، وفي سنده من لا يعرف.

(٣) في (ك): عَلِمْتُ.

الأُولى: أن يكون ما يخلق ابتداءً في النفس؛ كعلم المبدإ[١] والعاقبة إلى آخر العلوم الضرورية.

الثانية: تعليم النظر والتركيب[٢] في المعارف، حتى يَعْلَمَ ممَّا عُلِّمَ ما كان به جاهلًا، وذلك للفرق[٣] بين الحق والباطل، والنافع والضارِّ؛

الثالثة: تعليمه التكلُّمَ باللسان، والعبارةَ عمَّا في الجَنان من الكلام.

الرابعة: تعليمه الكتابة.

الخامسة: خَلْقُ العلم بالإلهام، وذلك جائزٌ، إلا في باب الفَرْقِ بين الحق والباطل فلا؛ لثُبُوتِه، حسَبَ ما بيَّنَّاه في كتب الأصول.

فأمَّا العلوم الضرورية، فهي مخلوقة في النفس ابتداءً، وأمَّا سائر العلوم فإنما يعلمها العالم بالكلام، خلق الله المَلَكَ وخلق له العلوم الضرورية، وكلَّمه وخلق له العلم بالكلام ومعناه وفائدتِه.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

في أربعة أحكام:

الأوَّل[٤]: أنه المعلِّم الأوَّل.

الثاني: أنه لا يعلَّم.

---

(١) في (غ): المبتدئ.

(٢) في (ط): التوحيد.

(٣) في (ط): الفرق.

(٤) سقط من (ك) و(ل) و(س) و(ط)، والمثبت من (غ).

الثالث: أنه لا عِلْم إلا منه.

الرابع: أنه آخِر[1] المعلِّمين.

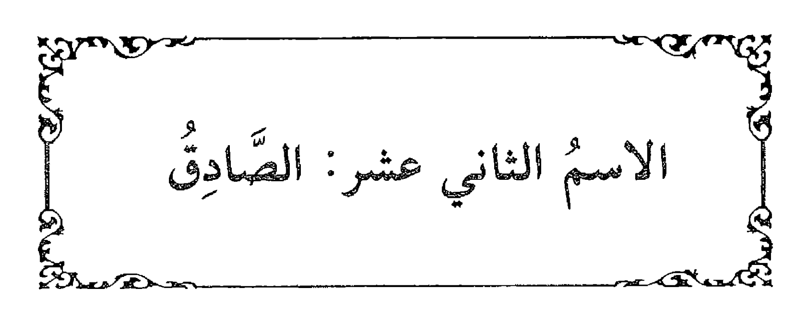
المنزلة السفلى للعبد:

أن يَعْلَمَ أن العلم كلَّه لله، وأن يَرى لمعلِّمه ما لا يَرى[2] لوالده.

---

(١) في (ط) و(ل): أحد.

(٢) في (ل): يراه.



الاسمُ الثاني عشر: الصَّادِقُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو[1] اسمٌ لم يَرد به القرآن، وجاء في السُّنَّةِ في حديث أبي هريرة من طريق عبد العزيز ابن الحُصَين، وورد فِعْلًا فيهما، وورد قوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧]، وقال ابن مسعود: «حدثني رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق»[2].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ الصَّادَ والدَّالَ والقَافَ تتصرف[3] في اللغة على معانٍ كثيرة؛ يجمعها من يشترط الجمع، ويُفرِّقُها/ [٩٤/أ] من لا يرى رَبْطَ الألفاظِ إلى معنًى واحدٍ، والمقصودُ منه الآن في مسألتنا هذه أنَّ الصدق[4] عبارةٌ عن اتِّفاق الخبر والمخبَر[5] به واتِّساق القول والفعل.

---

(١) في (غ): وهو.

(٢) أخرجه أحمد (٣٦٢٤)، والبخاري؛ باب ذكر الملائكة: ٣٢٠٨ (٤/ ١١١-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي: برقم ٢٦٤٣ (٤/ ٢٠٣٦-عبد الباقي).

(٣) في (ط): يتصرف.

(٤) في (غ): الصادق.

(٥) سقطت من (غ).

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

أمَّا الحقيقة فقد قدَّمناها، وأمَّا العقيدة فإن جماعةً ظنُّوا أن الكذب إنَّما يتحقق بأن يقول: إن الكلام عبارةٌ عن المعنى القائم بالنفس، واللِّسانُ يُعبِّرُ عنه، فإذا وافقَ قولُ[1] اللّسانِ عَقْدَ الجنان فذلك الصدقُ، وإذا خالفه فهو الكذبُ، وليس كذلك، بل نقول - وهو الغاية في البيان والتحقيق -:

إن الكلام هو المعنى القائم بالنفس، والعلم يتعلَّق بالمعلوم على ما هو به، فإذا كان الكلام النفسيُّ أو اللفظيُّ موافقًا للعلم فهو الصدق، وإذا كان مخالفًا له فهو الكذب، وقد يكون الكذب بقصدٍ وبغير قصدٍ، والحقيقة فيه واحدةٌ، وإنما تختلفُ[2] في الأجْرِ والوزْرِ، وما أخبر الله تعالى عنه فخبرُه موافقٌ لعلْمِه لا يجوز غيرُه، فلذلك كان صادقًا، والكذب عليه محالٌ حسَبَ ما بيَّنَّاه في المُقْسِط.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ في هذا الاسم يختصُّ بحُكْمٍ واحد، وهو وجوب الصدق له، واستحالة الكذب عليه.

المنزلة الثانية[3] للعبد:

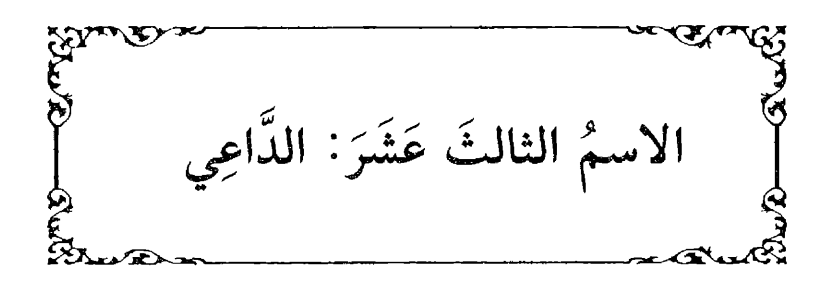
فرضُ الصدق عليه في القول والفعل، وتحريمُ الكذب عليه.

---

(١) سقط من (غ).

(٢) في (ط): يختلف.

(٣) في (ط): السفلى.



الاسمُ الثالثَ عَشَرَ: الدَّاعِي

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن هذا الاسم ورد به القرآن فِعْلًا ولم يرد به اسمًا، وله إِخْوَةٌ، وهي: المنادي، والمناجي، والمجيب، والمستجيب، فهذه خمسة أسماء متقاربة مرتبطة، إلَّا المجيب، فإنه ورد في القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود:٦١]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر.

وأمَّا[1] الداعي فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال:٢٤]، وقال: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]؛ وكذلك المُنادي ورد في القرآن فِعْلًا، قال تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، ولم يَرِدْ في السنة؛ وكذلك المُنَاجِي، ورد نحوٌ منه في القرآن، قال تعالى: ﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]؛ وكذلك المستجيب، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠].

الفصل الثاني: في شرح هذه الأسماء لغةً

أمَّا الدعاء فقال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: له في اللغة معنيان: أحدهما الطلب، الثاني النداء، فالأوَّل قوله: اهدنا واغفر لنا.

---

(١) في (ط) و(ل): فأما.

الثاني[١] كقوله: يا أيها الناس، يا أيها الذي آمنوا، والأوَّل راجعٌ إلى الثاني، فإنَّ الطلب نداءٌ معنويٌّ، وقد يكون الدعاء بمعنى الترغيب،/ كقوله: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥]، وقد يكون بمعنى التكوين، كقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]. [٩٤/ب]

وأمَّا الإجابة فلها معنيان:

أحدهما: قول المدعُوِّ لبَّيْكَ لمن دعاه؛

الثاني: بذل المسؤول[٢] والمطلوب، وهي الاستجابة بعينها، غير أن تسمية[٣] البذل استجابةً مجازٌ، وإيَّاه عَنَى سلامَةُ بن جَنْدَلٍ بقوله:

إنَّا إذا ما أتانا صارخٌ فَزِعٌ ... كان الصراخُ له قرعَ الظَّنابيب[٤]

وأما النداء فهو الدعاء على[٥] بُعْدٍ، والمناجاة المحاورة في السرِّ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا قلنا إنَّ الدعاء بمعنى الطلب فلا يصح ذلك في وصف الباري تعالى، لأنه يُطلَب منه ولا يَطلُب، كما أنه يُطعِم ولا يُطعَم.

---

(١) في (غ): والثاني.

(٢) في (ط): السؤال.

(٣) في (غ): اسم.

(٤) في (ك): الصنابيب، وفوق الصاء نون، أي بيان، والمثبت من (ل)، والظُّنْبُوب: مسمار يكون في حبة السِّنان حيثُ يُرَكَّبُ في عالية الرُّمْح، والجميع الظَّنابيب، العين (١٦٥/٨)، ومن أمثالهم: قَرَعَ فلان لأَمْرِهِ ظُنْبُوبَه، إذا جَدَّ فيه، تهذيب اللغة (٢٨٠/١٤).

(٥) سقطت من (غ).

وإذا كان الدعاء بمعنى النداء فالباري تعالى نادى عباده في الأزل بكلامه: يا أيها الناس، يا أيها الذين آمنوا.

وإذا قلنا إن الإجابة: قول القائل لبيك، فالباري[١] مجيبٌ بنحوٍ[٢] من عشرين وجهًا بيَّنَّاها في كتاب المشكلين في باب الدعاء، فإن كانت الإجابةُ بذلَ المطلوب رجع إلى الفعل، فيكون على معنيين؛ تارةً من صفات الذات، وتارةً من صفات الفعل.

وأمَّا المناجاة فقد ناجى ربُّنا موسى ومحمدًا صلَّى الله عليهما وسلم.

المسألة الثانية: في كيفية الإجابة

وبيانُها في المُشْكِلَيْن.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

وله في ذلك أحكامٌ سِتَّةٌ:

الأوَّل: الإجابة قبل الدعاء.

الثاني: البذْل قبل السؤال[٣].

الثالث[٤]: الإنالة[٥] فوق الاستنالة[٦].

---

(١) في (غ): فالباري سبحانه.

(٢) في (ط): من نحوٍ.

(٣) قوله: (قبل السؤال) سقط من (غ).

(٤) سقط هذا الحكم من (غ).

(٥) في (ط) و(ل): الإقالة.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): الاستينال.

الرابع: التعويض بالإفضال.

الخامس: التقريب باختصاص الكلام دون سماعٍ.

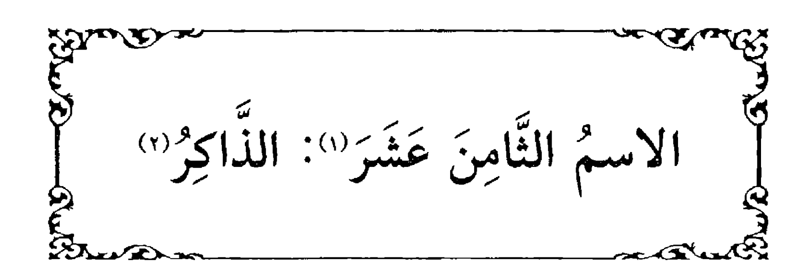
السادس: ألَّا يُخيِّبَ داعيًا.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

له فيها أحكامٌ جِمَاعُهَا الإخلاص في الدعاء والطاعة في العمل.

---

(١) في (ط): السفلى.



الاسمُ الثَّامِنَ عَشَرَ[١]: الذَّاكِرُ[٢]

هذا اسمٌ يأتي بيانه[٣] في الأسماء الواجبة له سبحانه من غيره[٤]، عَقِبَ الكتابِ إن شاء الله تعالى[٥].

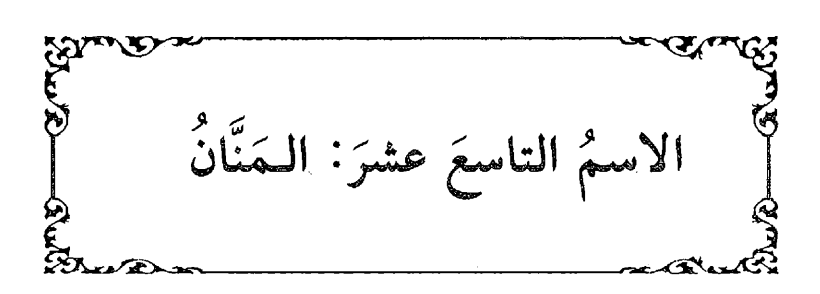
(١) بعد ما ذكر في اسم الداعي أربعة أسماء وهي: المنادي، والمناجي، والمجيب، والمستجيب، فهذه سبعة عشر اسمًا، والذاكر هو الاسم الثامن عشر.

(٢) في (غ): الذكر.

(٣) في (غ): جوابه.

(٤) في الاسم الخامس منها، وهو: المذكور.

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.



الاسمُ التاسعَ عشرَ: المَنَّانُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم[١] يرد به كتابٌ ولا سُنَّةٌ في الأسماء، لكن ورد فِعْلًا، قال سبحانه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم:١١]، وقال: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾ [الطور:٢٧]، وجاء في بعض الآثار الضعيفة أن الرجل[٢] يُنادي بصوتٍ ضعيفٍ: يا حنَّانُ يا منَّانُ[٣].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

[٩٥/أ] المنُّ ذِكْرُ النِّعَم والاستعداد بها على المنعَم عليه، قال الله سبحانه[٤]/: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾ [الحجرات:١٧] الآية.

الفصل الثالث: في الحقيقة[٥]

المنُّ حقيقةٌ[٦] في ذِكْرِ النِّعَم، كما سَبَقَ شرحُه في اللُّغة، ولكنّه ينطلق على نفس النِّعمة انطلاقًا سائغًا[٧]، قال الله[٨] سبحانه: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾ [الطور:٢٧]، ولكن الحقيقة فيه الذِّكْرُ، فلذلك أدخلناه في

---

(١) في (غ): ولم.
(٢) في النسخ الأخرى: رجلاً.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) في (غ): تعالى.
(٥) في (غ): حقيقته.
(٦) في (ط): حقيقته.
(٧) في (ط) و(ل): شائعًا.
(٨) لم يرد في النسخ الأخرى.

باب الكلام، والباري تعالى قد ذكَّرَ عباده نعمَه في الدنيا وعدَّدها عليهم فيها، وسيفعل ذلك في الآخرة، وذلك أمرٌ يختصُّ به الباري تعالى لا يجوزُ لغيْرِهِ، فإنْ مَنَّ أحدٌ بشيءٍ سواهُ كان ذلك قَدْحًا فيه[١]، قال الله سبحانه[٢]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٤]، على ما بيَّنَّاه في[٣] مسائل الإحباط من المُشْكِلَيْنِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ

يختص فيها بأنه يَمُنُّ بالعطاء.

المنزلة السفلى للعبد

الاعتراف بالمنَّة لله وحده، كما رُوي أن النبي ﷺ لما جمع الأنصار فذكَّرهم وقال[٤]: «ألم يكن أمركم شَتِيتًا فجمعه الله بي، ألم تكونوا عالةً فأغناكم الله بي، ألم تكونوا خائفين فأمَّنكم الله بي»[٥]، وهم في ذلك كلِّه يقولون: الله ورسوله أَمَنُّ، الحديث إلى آخره، فاعترفوا لله ثم لرسوله بالمِنَّةِ، وولَّوُا النِّعمة ربَّ[٦] النِّعمة، والله أعلم.

---

(١) في (ط) و(ل): فإن من سبق له كان ذلك قدحًا فيه.

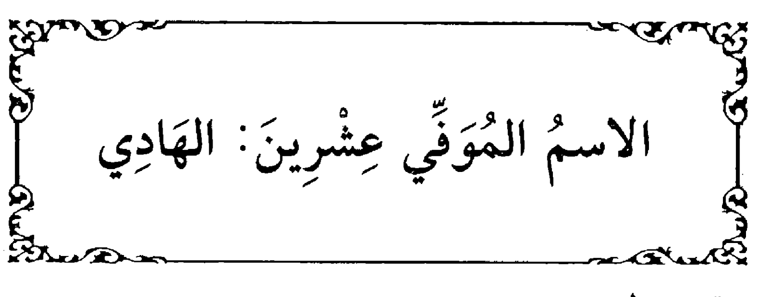
(٢) في (غ): تعالى.

(٣) في النسخ الأخرى: من.

(٤) في (م) و(ق) و(ط) و(ل) زيادة على ما أثبتنا، وهي قوله ﷺ: «ألم تكونوا ضُلَّالًا فهداكم الله بي»، مع الاختلاف في التقديم والتأخير.

(٥) أخرجه بلفظ قريب منه أحمد (١٦١٢٦)، والبخاري؛ كتاب المغازي، باب غزوة الطائف: رقم ٤٣٣٠ (٥/ ١٥٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم: رقم ١٠٦١ (٢/ ٧٣٨)، من حديث عبد الله بن سعد رضي الله عنه.

(٦) في (غ): لرب.



الاسمُ المُوَفِّي عِشْرِينَ: الهَادِي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

ورد به القرآن اسمًا وفعلًا، قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان:٣١]، والأفعال فيه كثيرة، وقد تردَّد[١] ذِكْرُ الهدى في القرآن في عدَّةِ مواضع[٢]، وفي جامع الموطإ عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول: «إن الله هو الهادي والفاتن»[٣]، ذلك لتعلَمُوا أنَّ السلف كانوا يشتقُّونَ الأفعال من الأسماء، والأسماء من الأفعال، فاقتدوا بهم تَرْشُدُوا.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً وعقدًا[٤]

اتَّفَقَ علماء اللغة على أن الهدى هو الميْل، قالوا: فلان يَتهادى في مشيه[٥] بين اثنين، إذا كان يتمايل، ورَدُّوا كلَّ شيء وَرَدَ من هذا اللفظ إلى هذا المعنى؛ من إهداء[٦] العروس إلى زوجها ونحوِهِ.

---

(١) في (ط): ورد، وفي (ل): يرد.

(٢) لفظ الهدى وما يتصرف منه ذكر في القرآن الكريم ٣١٩ مرة.

(٣) حديث موقوف، أخرجه مالك في الموطأ في باب النهي عن القول بالقدر، ومن طريقه رواه الفريابي في كتابه القدر (٢٩٧)، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن دينار، أنه قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته: إن الله هو الهادي والفاتن.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي (غ): لغة، ولعلها من إصلاح الناسخ أو من نقل عنه، فلم نطمئن إلى إثباتها.

(٥) في (ط): مشيته.

(٦) في (ط): أهدى.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقة الهداية

إذا ثبت أن حقيقة الهداية الإمالة، ففيها سِرٌّ غريبٌ، وذلك أن الميْل إذا كان إلى حالة محمودة كان هُدًى، وإذا كان إلى حالة مذمومة كان عِوَجًا، وينصرف إلى طريقٍ غير ذلك، فبهذا سُمِّيَتْ دعوةُ الرُّسُلِ هدايةً، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [الشورى:٥٢]، معناه تَدْعُو، وكما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت:١٧]، معناه دعوناهم،/ وسُمِّيت إمالة القلوب إلى الحق هدايةً كما قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦]، قال[١] علماؤنا: معلومٌ أن هذه الهداية غير تلك، وإلَّا فما كان لينفيَ عنه ما أثبتَ له؛ وقد زلَّت المبتدعةُ[٢] في دَرَجِ هذا الاسم عن حقيقته إلى دَرَكِ الخذلان فقالوا: إن «الله يهدي» بمعنى يَدْعُو، ويُبَيِّنُ[٣] طريقَ الجنة خاصَّةً، وقد بيَّنَّا ذلك في كتاب المُقْسِط.

---

(١) في (غ): وقال.

(٢) يقصد المعتزلة، على أصلهم في الصلاح والأصلح، والتحسين العقلي، وهم في قضية الهدى والإضلال على قولين، كما في مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١/ ٢٠٧) «فقال أكثر المعتزلة: إن الله هدى الكافرين فلم يهتدوا ونفعهم بأن قواهم على الطاعة فلم ينتفعوا وأصلحهم فلم يصلحوا، وقال قائلون: لا نقول أن الله هدى الكافرين على وجه من الوجوه بأن بين لهم ودلهم لأن بيان الله ودعاءه هدى لمن قبل دون من لم يقبل كما أن دعاء إبليس إضلال لمن قبل دون من لم يقبل». وانظر في الباب: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٣٧٦)، والإرشاد (ص٢١٠) وما بعدها، والغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري النيسابوري (٢/ ٨٥٤) وما بعدها، والمتوسط للمؤلف (ص٦٤) وما بعدها.

(٣) في (غ): وبين.

المسألة الثانية: في انقسام الهدى

وهو واردٌ في كتاب الله تعالى على ثمانيةِ معانٍ بيَّنَّاها[١] في كتاب المشْكِلَيْنِ، والذي تحتاجون إليه وتُعوِّلُون عليه أن الباري تعالى[٢] هادٍ بكلِّ معنًى، لا يخرج منه معنًى عن يدِه، ولا يرجع لفظٌ إلَّا إليه.

المسألة الثالثة: في كونه من صفات الذات أو من صفات الأفعال؟

وقد ذكرنا أنه بثمانيةِ معانٍ:

أحدها: الدعاء.

والثاني[٣]: البيَان.

والثالث[٤]: خلق الأدلة الهادية إليه.

فيكون[٥] تارةً من صفات الذات، ويعود إلى الكلام، وتارةً يكون[٦] من صفات الأفعال كسائر الأسماء المتقدمة المنقسمة إلى الوجهين.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفتم - عرَّفكم الله المراشد - معنى الهُدى والهادي، فالباري تعالى يختص في ذلك في المنزلة[٧] العُليا بأحكامٍ ثلاثة:

---

(١) في (غ): بيانها.

(٢) في (غ): سبحانه.

(٣) في (غ): الثاني.

(٤) في (غ): الثالث.

(٥) في (ط): تكون.

(٦) سقطت من (غ).

(٧) في (ك): المنزلةُ.

الأوَّل: أن الهُدى هُدى الله كما أخبر سبحانه، يختصُّ به من يشاء.

الثاني: أن هُدى الخلْقِ بيده؛

الثالث: أن البيان إليه بقوله كلامًا[1]، وبقُدْرَتِهِ خلقًا وإلهامًا.

المنزلة السفلى للعبد:

ترتبط[2] بحُكْمَيْنِ:

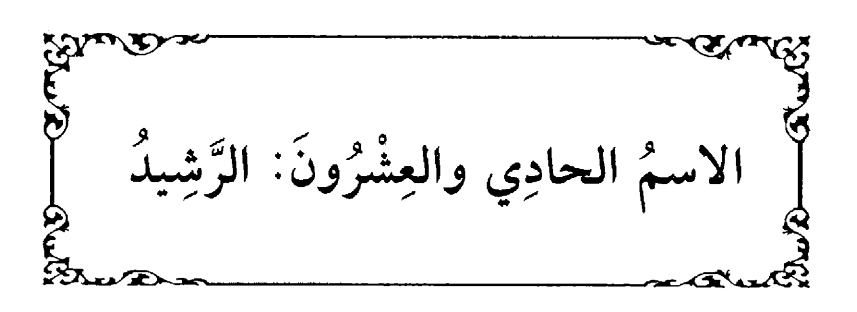
أحدهما: أن يعلم أن الهداية منه وبه.

والثاني: أن يجتهد في هداية الناس والبيان لهم.

---

(١) في (ط): أنَّ الباري هادٍ بقوله كلامًا، وفي (ل) بياض قدره ثلاث كلمات.

(٢) في (ط) و(ل): يرتبط.



الاسمُ الحادِي والعِشْرُونَ: الرَّشِيدُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به الخبر خاصَّةً في حديث أبي هريرة المفسَّر، ووقعت الإشارة في القرآن[١] إليه[٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اختلف فيه علماء هذا الشأن:

فقال قَوْمٌ: إنَّ الرشيد فَعِيلٌ بمعنى مُفْعِل، أَرْشَدَ إلى مصالح الخلق.

الثاني: قال آخرون: رَشِيد بمعنى ذِي الرُّشْدِ، فَعِيل بمعنى فاعِل، لاستقامة تدبيره، وإصابته[٣] في أفعاله.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

---

(١) في (ط): إليه في القرآن.

(٢) في طرة بـ (ك): ﴿وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، من غير تصحيح عليها أو تنصيص على إلحاقها، ولم ترد في النسخ الأخرى.

(٣) بيض لها في (غ).

المسألة الأولى: في حقيقة اللفظ

لمَّا قالت العرب: رشَد يرشُد رُشْدًا، ورَشِدَ رشَدًا[١]، فهو راشِدٌ ورَشِيدٌ، وأَرْشَدَهُ إذا هداه، وقال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء:٦] ورُوي في الحديث: أن قومًا جاؤوا إلى النبي ﷺ فقالوا له: نحن بنو غَيَّان، فقال: بل أنتم بنو رَشْدَان[٢]، فجعله مقابل الغَيِّ[٣]، ويقال: فلانٌ/ لرِشْدَةٍ، وفلانٌ لزِنْيَةٍ. [٩٦/أ]

استَقْرَيْنَا من هذا أن حقيقة الرُّشد والهدى متقاربتان، أو هُمَا هُمَا، ورَجعتْ حقيقة الرُّشْدِ في الحصر إلى مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: استقامة الأحوال، كقوله تعالى: ﴿فإن آنستم منهم رُشدا﴾[٤].

والثاني: البيانُ للصَّواب، كقوله: ﴿فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾.

المسألة الثانية: في العقيدة فيه

أمَّا الرشيد[٥] بمعنى استقامة الأفعال وسَدادها، وجَرْيِهَا على مقتضى الأمر والحَدِّ[٦]، فلا يوصف الباري تعالى به إلا على نوعِ مجازٍ، فإن أفعاله[٧] مطَّرِدَةٌ

---

(١) قوله: (ورَشِدَ رشَدًا) سقط من (غ).

(٢) المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٥٩٩/٣)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٥١/١)، وفد جهينة.

(٣) في (غ): الغين.

(٤) قوله: (إلى معنيين ... رشدا) سقط من (غ) و(ح).

(٥) في (ط) و(ل): الرشد.

(٦) في (ط): الجد.

(٧) في (غ) زيادة: سبحانه.

على الحكمة، فإن قرنت الاستقامةُ بالاستقامة وعُبِّرَ عن الحكمة[١] بالرشد جاز، ولم أَرَهُ ولا أَسْتَعْمِلُهُ[٢] في حقِّهِ.

وأمَّا إذا كان بمعنى البيان، وهو الإرشاد إلى المصالح كما أخبر عن نفسه تعالى، فقد كان ذلك بكلامه، ويَنقَسِمُ انقسام الهدى، ويَتَرَتَّبُ تَرْتِيبَهُ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

وذلك بوجهين:

أحدهما: تِبْيَانُه[٣] للعِبَاد، كما بيَّن تعالى، ولا يصحُّ أن يكون كما قال علماؤنا: له[٤] في ذلك حُكْمُ[٥] اسْتِدَادِ[٦] الأفعال، لأنَّ ذلك مجازٌ بعيدٌ لم أعلمه.

الثاني: إرشادُه الصغار من الأطفال والبهائم إلى المنافع، كالْتِقَامِ الثَّدْيِ ومَصِّ الضَّرْعِ.

المنزلة السفلى للعبد:

وذلك باستقامة الأحوال والأفعال على مُقتضى الأمر، وإرشاد غيره إلى مِثْلِ فِعْلِه.

---

(١) قوله: (فإن قرنت الاستقامةُ بالاستقامة وعُبِّرَ عن الحكمة) سقط من (غ) و(ح).

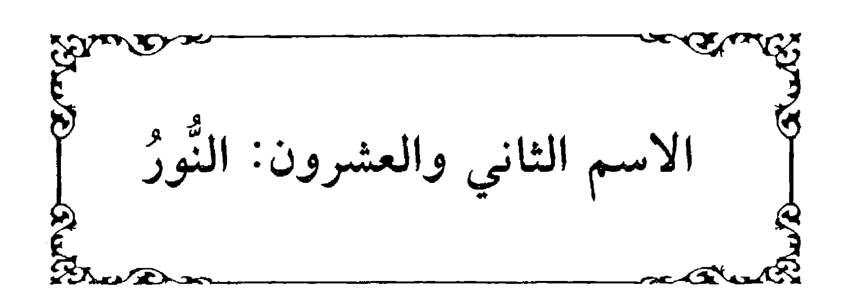
(٢) في (ط): ولا استعمله أحدٌ.

(٣) في (غ): لبيانه.

(٤) سقط من (ط).

(٥) سقط من (ط).

(٦) (ل): اشتداد.



الاسم الثاني والعشرون: النُّورُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر النُّور معدَّدًا في جملة الأسماء، وكان النبي عليه السلام[١] يقول في دعائه: «اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن»[٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

النُّور أَنْوَرُ من أن يُبَيَّنَ بلفظٍ، أو يُدَلَّ عليه بحدٍّ ورَسْمٍ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً[٣]

وفيه ثلاث مسائل:

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه أحمد (٢٨١٢)، والبخاري؛ كتاب الجمعة، باب التهجد بالليل: رقم ١١٢٠ (٢/ ٤٨-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه: رقم ٧٦٩ (١/ ٥٣٢-عبد الباقي).

(٣) في النسخ الأخرى: عقيدة.

المسألة الأولى: في سرد الأقوال[1] فيه

اعلَمُوا - أرشدكم الله - أن الناس بعد معرفتهم بالنور اختلفوا في وصفه تعالى بأنه نُورٌ على سبعة[2] أقوال:

الأوَّل: أن معناه هادٍ، قاله ابن عباس[3].

الثاني: أن معناه مُنوِّر، قاله ابن مسعود، ورُوي أن في مُصحفه: الله مُنوِّرُ السماوات والأرض.

الثالث: أنه[4] مُزيِّن، قاله أبيٌّ بن كَعْبٍ[5].

الرابع: أنه ظاهر[6].

الخامس: أنه ذو النور[7].

السادس: أنه نُورٌ لا كالأَنوَار، قاله الأَشْعَرِيُّ.

السابع: أنه لا يقال فيه إنه نور إلا بالإضافة، قاله[8] المعتزلة.

المسألة الثانية: في توجيه الأقوال

إذا قلنا إنه نور بمعنى أنه هادٍ فقد تقدَّم بيانه، وهو الهادي تعالى، وهُداه نُورٌ كما قال[9]: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُوراً يَمْشِي بِهِۦ فِي اِلنَّاسِ﴾ [الأنعام:١٢٣]، وقال

---

(١) في (ط): أقوال العلماء.

(٢) في (ك): ستة، وكذلك في النسخ الأخرى، والمثبت من (ط).

(٣) تفسير الطبري (١٩/١٧٧)، الأسماء والصفات للبيهقي (١/٢٠١).

(٤) سقط من (ط).

(٥) تفسير الطبري (١٩/١٧٨).

(٦) المقصد الأسنى (١٤٦).

(٧) تفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج (٦٤).

(٨) في (غ): قالته.

(٩) في (غ): قال تعالى.

تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، يعني من/ الضلالة إلى الهدى. [٩٦/ب]

وإذا قلنا إنه نورٌ بمعنى أنه مُنَوِّرٌ فهو تعالى خالق الأنوار في السماوات والأرض، والدنيا[١] والآخرة[٢]، لأنها كلها نُورٌ، في القلب[٣] بمكاشفة التوحيد، وفي الأبصار والأبدان بالعبادات، فيكون كما قال تعالى: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور:٣٥]، وفي القبر عند المساءلة والتثبيت[٤]، وعلى الصراط.

وإذا قلنا: إنه المُزَيِّن فهو الذي زيَّن الدنيا بمصابيح[٥] وبزينة[٦] الكواكب، وهو يرجعُ إلى النور، لأن الزينة من النُّور.

وإذا قلنا إنه الظاهر فقد تقدَّم بيانه.

وإذا قلنا إنه ذو النور، فلا يخرج عمَّا تقدَّم، لأنَّ العربَ تُسمِّي من فيه الشيءُ باسمه، كما يُسَمُّون العادل بالعَدْلِ، والزائِر بالزَّوْرِ، وقد قال الشاعر:

تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ[٧] حتى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّمَا هِيَ إقبالٌ وإدبارُ[٨]

---

(١) في (ط) و(م):و في الدنيا.

(٢) في (غ): في الآخرة.

(٣) في (ل) و(غ) و(ق) و(ط) و(م): وفي القلوب÷، وفي (ح): في القلوب.

(٤) في (ط): التثبت.

(٥) في النسخ الأخرى: بالمصابيح.

(٦) في (غ): زينة.

(٧) في النسخ الأخرى: رتعت.

(٨) البيت للخنساء في رثاء أخيها صخر، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب لسيبويه (٣٣٧/١)، شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي (١٨٨/١)، وانظر: خزانة الأدب ولبُّ لُباب لسان العرب للبغدادي (٤٣١/١)، وغريب الحديث للخطابي (٤١٤/٢).

يعني مقبلة ومدبرة، إلَّا أن بعض علمائنا قال: إذا قلنا إنه ذو النور، فليس النور صفةَ ذاتٍ له، كما يصحُّ أن يُسَمَّى به في اسم السلام، وإنَّما يكون صفةَ فِعْلٍ على معنى إضافةِ الفعل إليه، كالعدل، إذ هو خالق العدل والنور، فيكون النور المسمَّى به فعلًا، إمَّا بما يخلقُ من الأنوار زينةً كما تقدَّم بيانُ جملته، وإمَّا بما احتجبَ به من الأنوار، كما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: حجابه النور[١]، وروي: دونه سبعون حجابًا من النور، وكما رُوي أن أبا ذر قال: «سألت رسول الله ﷺ: «هل رأيت ربك؟ قال[٢]: أنَّى أراه، رأيت نُورًا»[٣].

ويجوز أن يكون صفةَ ذاتٍ[٤] على معنى أن يكون النُّور الهدى، فإن الهادي بقوله سبحانه، وهو صفةُ ذاتِه، وعلى معنى أنه ذو الظهور وهو الظاهر بذاته وأدِلَّتِه، على ما بيَّنَّاه في موضعه.

وإذا قلنا: إنَّه نورٌ لا كالأنوار فإنَّما ذهب في ذلك الشيخ أبو الحسَن رضي الله عنه إلى ظاهر الكتاب والإطلاق الشرعي من غير نَظَرٍ في تَأْوِيلٍ[٥] ولا صَرْفٍ عن ظاهر، كما قلنا: إنه موجود لا كالموجودات[٦]، حقٌّ ليس كسائر الحقائق[٧].

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٦٣٢)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب إن الله لا ينام: رقم ١٧٩ (١/ ١٦٢)، و ابن ماجه؛ كتاب الإيمان، باب فيما أنكرته الجهمية: رقم ١٩٥ (١/ ٧٠- شعيب)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) في النسخ الأخرى: فقال.

(٣) أخرجه أحمد (٢١٦٣٨)، (٢١٧٢٠)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، بابٌ في قوله عليه السلام: نور أنى أراه: رقم ١٧٨ (١/ ١٦١)، والترمذي؛ كتاب التفسير، باب ومن سورة والنجم: رقم ٣٢٨٢ (٥/ ٢٤٩-بشار)، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(٤) في (غ): ذاته.

(٥) في (ط): ظاهر.

(٦) في (ط) و(ل): كالموجودين.

(٧) في (ط): الحقوق.

وأمَّا قول المعتزلة إنه نُورٌ بالإضافة كما ورد في القرآن، فإنما بَنَتْ[١] ذلك على أنه من صفات الأفعال، وإلَّا فإن استحال أن يقال فيه إنه نُورٌ مطلقًا استحال أن يقال فيه إنه نُورٌ مضافًا[٢] إلى شيء، لأنَّ ما ثبت أنه يستحيل على الله صفةً **إذا أُضيف يستحيل عليه وإن أُطْلِق**[٣].

المسألة الثالثة: في المختار

قد بيَّنَّا مقاصد الأقوال والقائلين، ومن تأمَّلها بذِكْرٍ حاضِرٍ ونَظَرٍ صافٍ أَشْرَفَ بها على جميع ما أشرنا إليه في كتاب المُشْكِلَيْنِ؛ في[٤] تأويل قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾[٥] [النور:٣٥].

والصحيح عندنا أنه نور لا كالأنوار لأنه الحقيقة، والعدولُ عن الحقيقة إلى أنه هادٍ أو مُنوِّرٌ وما أشبه ذلك/ - وهو مجازٌ - من غير دليل لا يصحُّ، [٩٧/أ] ولأنَّ[٦] الأثر الصحيح يَعْضُدُهُ، ويصحُّ أن يكون على هذا صفةَ ذاتٍ، ويصح أن يكون صفةَ فِعْلٍ على معنى أنه ظاهرٌ، إذ روحُ النُّورِ البيانُ والظُّهورُ، ويحتمل حينئذ الوجهين من صفات[٧] الذات والفعل كما تقدَّم في نظائره، **ولولا**[٨] **اتفاق الصحابة والسلف فيه على المجاز وجعله من الهدى والتَّزْيين، ولم يكن لِنَعْدِلَ**

---

(١) في النسخ الأخرى: ثبت.

(٢) في (ط): مضاف.

(٣) انظر لمناقشة المعتزلة فيه: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية (٢/٤٠٨).

(٤) في (غ): من.

(٥) انظر في الكلام عليها: المغني في أصول الدين للمتولي (٣٣)، والإرشاد (١٥٨)، وشرحه للمقترح (٢٨١)، والغنية في الكلام للأنصاري: (١/٣٧٢).

(٦) في (غ): وأن.

(٧) في (ط) و(ل): صفة.

(٨) في النسخ الأخرى: لولا.

عن مقصَد السلف فالتزمنا أنه الهادي، لأن الهدى قرينُ النُّور في كتاب الله ولَزِيمُهُ[١] أَيْنَ وَقَع.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا لله:

في هذا الاسم يختصُّ فيها بأحكام سِتَّةٍ:

الأوَّل: أَحْكَامُ الهدى كلُّها.

الثاني: ها هنا زيادةُ انشراح للهدى[٢] باتِّساع النُّورِ.

الثالث: خلق الأنوار السماوية.

الرابع: خلق الأنوار الأرضية.

الخامس: خلق الأنوار الأُخروية.

السادس: خَلْقُهَا في الأبدان، وهذا ممَّا انفرد به أهل السنة، وأنكرته المعتزلة حرَمها الله ذلك.

المنزلة السفلى للعبد:

من جهتين:

الأُولى: أن يكون ذا نُورٍ في نفسِه لمعرفته وطاعته.

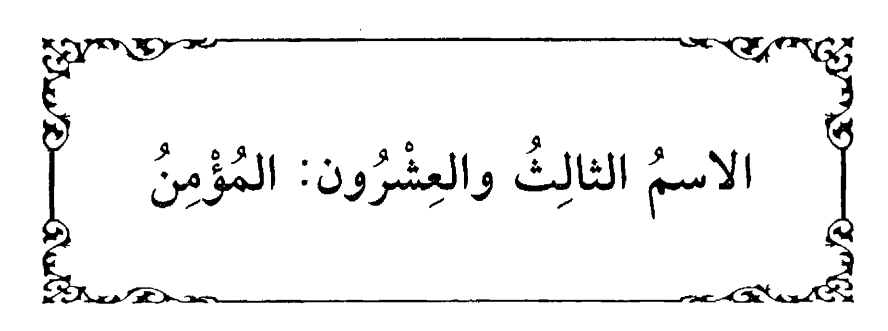
الثانية: أن يكون مُنوِّرًا لغيره بأن يكون مُعَلِّمًا للخير، وذلك على الكمال للعبيد[٣]، وذلك بالحقيقة هو الذي سماه الله نُورًا وسراجًا مُنِيرًا، مُحَمَّدٌ ﷺ.

---

(١) في (غ): ولزمه.

(٢) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٣) في (ح) و(ك): العبد، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه في الطرة، وهو الذي في النسخ الأخرى.



الاسمُ الثالِثُ والعِشْرُون: المُؤْمِنُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسمٌ ورد به القرآن، قال الله تعالى:﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]، وفي حديث أبي هريرة المفسَّر المعدَّد[١] المؤمن.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ له في اللغة مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: أن الإيمان بمعنى التصديق، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧].

الثاني: أن يكون المؤمن من الأمان، قال النَّابِغَةُ[٢]:

والمؤمنُ العائذاتِ الطيرَ تَمسَحُهَا ركبانُ مَكَّةَ بين الغِيل والسَّنَدِ[٣]

---

(١) في (ط): العدد.

(٢) انظرالزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري (٨٤/١)، ومقاييس اللغة لابن فارس (١٣٥/١)، وشرحه: العائذات: ما عاذ بالبيت من الطير، وروى أبو عبيدة (بين الغيل والسَّعَدِ) بكسر الغين، وقال: هما أَجَمتان كانتا بين مكة ومِنًى، وأنكر الأصمعي هذه الرواية، وقال: إنما الغِيل بكسر الغين الغيضة، والغَيْل بفتح الغين: الماء، وإنما يعني النابغة ما كان يخرج من أبي قُبيس، شرح القصائد العشر (٣١٩)، وفيه بحث نحوي تجده في خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب للبغدادي (٧١/٥).

(٣) في (ط): السعد، وفي (ل): السفد، وفي (م): المجد.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل[(١)]:

المسألة الأُولى: في ذِكْرِ حقيقته

وقد عَلِمتم أنَّ له في اللغة[(٢)] معنيين:

أحدهما: أنه[(٣)] يرجع إلى التصديق - وهو من فَنِّ الكلام - بقوله: صدقت، أو بما يَنْزِلُ منزلة الكلام من الأفعال.

والثاني: يرجع إلى الأمان، وذلك يكون على وجهين:

أحدهما: بالقول آمَنْتُ.

والثاني: بالفعل، فيكون[(٤)] من قَبِيل المشترك، وهو حقيقةٌ فيهما، في التصديق والأمان، وهو مجازٌ في التصديق بالفعل.

المسألة الثانية: في شرحه اعتقادًا

إذا كان المؤمن المصدق فالباري تعالى مُؤْمِنٌ[(٥)] بخمسة[(٦)] معانٍ:

الأوَّل: تصديقه لنفسه بقوله، وذلك حقيقة، قال الله سبحانه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:١٨]، / وصدق الله. [٩٧/ب]

---

(١) قوله: (الفصل الثالث: في شرحه حقيقة وعقدا وفيه ثلاث مسائل) سقط من (غ).

(٢) سقطت من (ك).

(٣) سقط من (ط).

(٤) في (ط): يكون.

(٥) في النسخ الأخرى: هو المؤمن، وسقط من (غ).

(٦) في (غ): لخمسة.

الثاني: تصديقُه لرسله بإظهار المعجزة الدَّالَّةِ على صدقهم على أيديهم، وذلك مجازٌ، لأنه فِعْلٌ نَزَلَ منزلة القول، كما بيَّنَّاه في كتاب[١] المُتَوَسِّط[٢] والمُقْسِطِ.

الثالث: تصديقه لأوليائه بإظهار الكرامة على أيديهم الدَّالَّةِ على كرامتهم، وهو مجازٌ أيضًا.

الرابع: تصديقُه بفعله لوعده، كما قال الله سبحانه[٣]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر:٧٤].

الخامس: تصديقُه لعباده فيما يُخبرون به من حقٍّ[٤]، كما رُوِي في الأخبار أن الله[٥] يقول: «صدق عبدي»[٦]، وكما يقول أيضًا في الأخبار: «كَذَبْتَ، بل أَرَدْتَ كذا وكذا»[٧]، وإذا كان المؤمن هو واهب الأمان فالباري تعالى مُؤْمِنٌ

---

(١) سقط من (غ).

(٢) عليه اتفاق الأشاعرة في كتاب النبوات من كتب العقائد، وانظر: التمهيد (ص١٣٢)، وأصول الدين (ص١٦١-١٦٢)، والمتوسط للقاضي (ص٨٨) وما بعدها، والاقتصاد في الاعتقاد لشيخه (ص١١١) وما بعدها.

(٣) في (غ): قال سبحانه.

(٤) الوجهان الرابع والخامس من قول الخطابي في شأن الدعاء: (١٤٥).

(٥) في (غ): الله سبحانه.

(٦) روي في أحاديث، منها: حديث الأغر أبي مسلم أنه شهد على أبي هريرة وأبي سعيد، أنهما شهدا على رسول الله ﷺ. قال: إذا قال العبد: لا إله إلا الله والله أكبر، قال: يقول الله عز وجل: صدق عبدي، لا إله إلا أنا وأنا أكبر، وإذا قال: العبد: لا إله إلا الله وحده قال: صدق عبدي، لا إله إلا أنا وحدي، وإذا قال: لا إله إلا الله لا شريك له قال: صدق عبدي، لا إله إلا أنا، ولا شريك لي ...» ، وهو عند الترمذي وحسَّنه، في أبواب الدعاء، باب ما يقول العبد إذا مرض: رقم ٣٤٣٠ (٥/٣٦٩-بشار)، وابن ماجه؛ كتاب الأدب، باب فضل لا إله إلا الله: رقم ٣٧٩٤ (٢/١٢٤٦).

(٧) في حديث: أوَّل الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل جمع القرآن، ورجل قاتل في =

بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام:٨٢]، وبقوله: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء:١٠٣]، وبقوله: ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف:٦٨][١]، وبقوله: «أنا عند ظن عبدي بي فليظنَّ بي ما شاء»[٢].

وأمَّا أمانُه[٣] بالفعل، فبِمَا وهب وأعطى من النِّعم والعافية، والباري تعالى مؤمنٌ بالوجوه كلِّها، ومعاني الإيمان بأجمعها[٤].

المسألة الثالثة:

قال ابن فُورَك: وقد يكون إيمانُه لعباده علمَه بصدقهم، وهذا على قول من قال: إن الإيمان هو العلم، وإنَّما صار إلى هذا من صار إليه، لأن الكلام لا يكون صدقًا إلَّا[٥] إذا وافقَ العِلْمَ، فإن لم يوافقه كان كَذِبًا، فيكون مجازًا بعيدًا.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفتم معناه فاعلَمُوا أن للباري تعالى[٦] في ذلك أحكامًا أربعةً[٧]:

الأوَّل: أن الإيمان إليه، فمن أعطاه له كان مؤمنًا.

= سبيل الله، ورجل كثير المال، أخرجه أحمد (٨٢٦٠)، ومسلم؛ كتاب الإمارة، باب من قاتل للرياء والسمعة: رقم ١٩٠٥ (٣/ ١٥١٣-عبد الباقي)، والترمذي؛ أبواب الزهد، باب ماجاء في الرياء والسمعة: رقم ٢٣٨٢ (٤/ ١٦٩) من حديث أبي هريرة.

(١) لم ترد هذه الآية والتي قبلها في (ك) و(غ) و(ح).

(٢) أخرجه أحمد (١٦١١٢)، والدارمي (٢٧٣١).

(٣) في (ط): إيمانه.

(٤) قارن بما في الأسماء والصفات للبيهقي (١/١٦٦).

(٥) في (ط) و(ل): إلَّا صدقا.

(٦) في (غ): سبحانه.

(٧) سقطت من (ك) و(غ).

الثاني: أن التصديق والتكذيب به، لأنَّ المؤمن هو المصدق لغةً[١] كما بيَّنَّا[٢]، فمن[٣] آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره فهو المؤمن، وإذا صدَّق بهذه الأصول فالتكذيب بعدها[٤] يهون[٥]، وإذا كذَّب بهذه فلا شيء معه[٦].

الثالث: أنَّ الحقائق إليه، ومعناه أنَّ كلَّ حقيقة إذا علمتَ الإله[٧] تنكشف[٨] لك، وإن عَلِمت أن الحقائق إليه[٩] لم يَخْفَ عليك ربُّك، فالآيات تُوصِلُ إليه، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

الرابع: أن الأَمْنَ يُوجَد منه، ومعناه أنه المؤمن؛ بمعنى أنه وَهَبَ[١٠] الأَمْن كما بيَّنَّاه، وذلك أنه لا خوفٌ إلَّا ويقابلُه أمنٌ، ولا يحصل ذلك الأمن[١١] إلَّا به ومنه[١٢]، ألا ترى أن العبد مَثَلًا يخاف في دنياه وفي[١٣] آخرته، فخوفه في

---

(١) سقط من (ط) و(ل).
(٢) في (غ): بيناه.
(٣) في (غ): ممن.
(٤) في (ط): بعدُ بها.
(٥) في (ط): يكون.
(٦) سقطت من (ك) و(غ).
(٧) في (ط): آلاءه.
(٨) في (ل): ينكشف.
(٩) قوله: (أن الحقائق إليه) سقطت من (ك) و(غ) و(ح) و(ق).
(١٠) في (ط): واهب.
(١١) سقط من (ك) و(غ).
(١٢) سقط من (ط).
(١٣) في (ط): وآخرته.

دنياه[١] ما حَصَلَ له الأمن فيه إلا بالله، لأنه إن خاف الجوع والعطش فخالق القُوت والماء الله، لا خالقَ له غيره، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٣-٦٤]، وقال: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة:٦٨-٦٩]، وإن خاف البَرْدَ فلا أَمْنَ له منه إلا بالله، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعاً لِّلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة:٧١-٧٣]، وإن خاف الحَرَّ لم يأمن/ منه إلا بالله، قال تعالى: [٩٨/أ] ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِناً﴾ [الفرقان:٤٥]، وإن[٢] خاف المرض فمن أنزل الدواءَ هو[٣] الذي أنزل الداءَ، أو خاف الأعداء فالجوارحُ سلاحٌ، وفي ذلك تفصيلٌ طويلٌ.

وأمَّا أمن الآخرة فبما وَهَبَ من الإيمان ويسَّرَ[٤] من العمل الصالح، ومَنَّ به من العصمة من الشيطان والمعاصي، حتى إذا عارضته الشُّكوك وَهَبَ اليقين، أو خطرت[٥] له الوساوس تفضَّل بالتذكُّر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١].

المنزلة السفلى للعبد:

إذا انتهى إلى هذا المقام فعليه أحكامٌ أربعةٌ:

---

(١) في ط: في الدنيا.

(٢) في (ط): ثم إن، وفي (ل): أو.

(٣) في النسخ الأخرى: إلا.

(٤) في (غ): بشر.

(٥) في (ط): حضرت.

الأَوَّل: أن يُصَدِّقَ ربَّه[١].

الثاني: أن يُصَدِّقَ نَبِيَّه.

الثالث: أن يُصَدِّقَ قولَه بفعله[٢].

الرابع: أن يأمن الناسُ من شرِّه، قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليأمن جارُه بوائقَه»[٣]، وفي البخاري، قال رسول الله ﷺ: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قيل: من يا رسول الله؟ قال: من لا يأمن جارُه بوائقه»[٤].

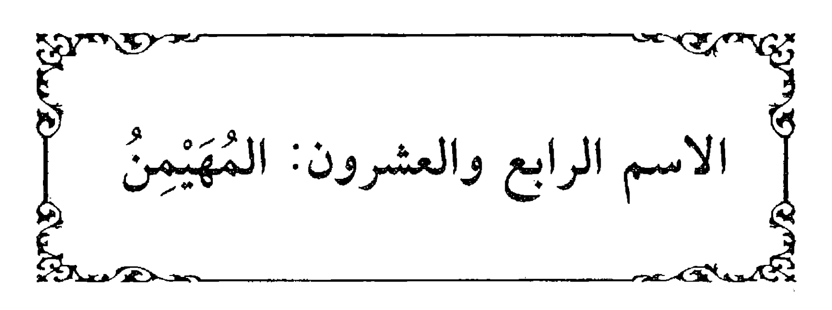
---

(١) في (ط): به.

(٢) سقط في (غ).

(٣) أخرجه أحمد (٨٨٥٥)، والبخاري؛ كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه: رقم ٦٠١٦ (٨/ ١٠-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب بيان تحريم إيذاء الجار: رقم (٤٦) (١/٦٨-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) قوله: وفي البخاري ... إلى آخر الحديث لم يرد في (ك) و(غ) و(ح).



الاسم الرابع والعشرون: المُهَيْمِنُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ بــه نــصُّ القــرآن، قــال الله تعــالى[1]: ﴿ٱلْمُومِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]، وورد مفسَّرًا في حديث أبي هريرة، وقد قيل: إنه من أسمائه في الصحف[2] والتوراة والإنجيل والزَّبُور.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اختلف الناس فيه على خمسة أقوال:

الأوَّل: أنَّه الرقيب، والهيمنة الرعاية للشيء، قال الشاعر:

أَلَا إنَّ خَيْـرَ النـاس بعـد نَبِيِّـهِ   مُهَيْمِنُه التَّالِيهِ في العُرْفِ والنُّكْرِ[3]

---

(١) في النسخ الأخرى: قال تعالى.

(٢) في (ك) و(غ): المصحف.

(٣) استشهد به ابن الأنباري في الزاهر في معاني كلمات الناس (٨٥/١)، وعنه في تهذيب اللغة للأزهري (١٧٧/٦)، وغريب الحديث للخطابي (٩١/٢)، ونسبه الوشَّاء (المتوفى عام ٣٢٥هـ) في الموشى (١٠٨) إلى زوجة عثمان بن عفان رضي الله عنه في رثائها له بعد مقتله، ولكن برواية أخرى:

ألا إنّ خيـر النـاس بعـد نبيّـه   قتيل التَّجوبيّ الذي جاء من مِصرِ

الثاني: الشهيد، قاله الكِسَائِي[١] وقَتَادة[٢] والسُّدِّي[٣].

الثالث: أن أصله مُؤَيْمِن، ثم قُلِبت الهمزة هاءً، كما قالوا: أَرَقت وهَرَقت، وهِبْرِيَةٌ[٤] وإِبْرِيَةٌ لنُخَالَةِ الرأس، وهِيَّاك وإِيَّاك[٥].

الرابع: أنَّ[٦] المهيمن المصدِّق، قاله الحسَن؛ قال الشاعر:

إن الكتابَ مُهَيْمِنٌ لنَبِيِّنَا ... والحقُّ يَعْرِفُهُ ذوُو الأَلْبَابِ[٧]

الخامس: أنَّ المهيمن الشريفُ، كما قال العباسُ يمدح النبي ﷺ:

حتى استَوَى بيتُك المهَيْمِنُ من ... خِنْدِفَ عَلْيَاءَ تحتَها النُّطُقُ[٨]

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٨٥).

(٢) أخرجه الطبري: (١٢١٠٥)، (١٠/٣٧٨).

(٣) أخرجه الطبري: (١٢١٠٤)، (١٠/٣٧٧).

(٤) في (ط) و(م): هبرته وأبرته.

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج (٣٢)، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٨٦)، وهو المبرِّد كما نسبه إليه مكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (٣/١٧٦٦).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) من شعر حسَّان رضي الله عنه كما في تفسير الثعلبي؛ الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٤/٧٣).

(٨) أخرجه القُتَبِي في غريب الحديث (١/٣٥٩) وفيه: احتوى بدل استوى، والحاكم (٥٤١٧)، وقال: (هذا حديث تفرد به رواته الأعراب عن آبائهم، وأمثالهم من الرواة لا يضعون)، والطبراني في المعجم الكبير (٤١٦٧)؛ وقال القُتَبِي (١/٣٦٥): (والنطُق جمع نطاق، وهو ما انتطقت به المرأة أي شدَّته في وسطها وانتطقت به وانتطق به الرجل أَيْضا، وبه سميت المنطقة، وضرب هذا مثلا في ارتفاعه وتوسطه في عشيرته وعزه، فجعله في علياء، وجعلهم تحته نطاقا له)، وفي تهذيب اللغة (٦/١٧٦) (قلت: وأراد ببيته شرفه، والمهيمن من نعته، كأنه قال: حتى احتوى شرفك الشاهد على فضلك علياء الشرف من نسب ذوي خندف: أي ذروة الشرف من نسبهم التي تحتها النطق، وهي أوساط الجبال العالية، جعل خندف وقبائلها نطقا له).

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأُولى: في سرد أقوال العلماء فيه

وقد تقدَّم قول[1] أهل اللغة، وهو يتداخل مع قول العلماء، وللعلماء فيه زيادةً على ما تقدَّم أربعةُ أقوال[2]:

الأوَّل: قال بعضهم: المهيمِنُ الحافظ.

الثاني: المهيمن الأمين، قاله ابن عباس[3].

الثالث: المهيمن الدالُّ، قاله عِكْرِمَة[4].

الرابع: المهيمن القاضي، قاله ابن الزُّبَيْر[5].

المسألة الثانية: في بيان حقيقته

[٩٨/ب] إذا عَلِمتم معناه لغةً، وعَلِمتم أقوال علماء/ الدين فيه، فلا بد من النظر بعد ذلك في حقيقته، فنقول:

اللفظة عربية فلا بد من ذكرها لغةً أوَّلًا، وبيان الحقِّ فيها آخِرًا.

---

(١) سقط من (ك).

(٢) قوله: (وهو يتداخل مع قول العلماء، وللعلماء فيه زيادةً على ما تقدَّم أربعةُ أقوال) سقط من (غ).

(٣) رواه عنه ابن جرير من طرق: (١٢١٠٨)، (١٠/٣٧٨).

(٤) نسبه إليه الثعلبي في التفسير (٤/٧٤)، ولكن المروي عنه مثلُ قول ابن عباس، تفسير الطبري: رقم (١٢١٢٠) (١٠/٣٨٠).

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٣/١٧٦٦)، وفيه (وقال عبد الله بن الزبير: المهيمن: القاضي على ما قبله من الكتب)، ونسبه الثعلبي إلى سعيد بن المسيب، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/٢٨٧).

أمَّا قول المبرِّد[١] فضعيف، لأنه بناءُ تصغير، واسم الله عظيمٌ لا يُصغَّرُ، وإنَّ ما عَظُمَ من المخلوقات وشَرُفَ لا يجوزُ تصغيرُه، كمصحف ومسجد، فكيف الله سبحانه؟

وأمَّا من قال إنه الشريفُ أخذه[٢] من قول العباس، فقد قيل في بيت العباس: إن معناه أيُّها المهيمن؛ والصحيح عندي أنه راجعٌ إلى ما تقدَّم، وأنَّ[٣] معناه: حتى استوى بيتك الذي هو على سائر البيوت بمنزلة الراعي من سائر الرعيَّةِ.

وسائر الأقوال إنما هي مُرَكَّبَةٌ من قوله: ﴿مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨]، فكلُّ من نظر إلى هذا قال: معناه القاضي، كقضاء هذا الكتاب على سائر الكتب، وقال آخر: المصدِّق، وقد تقدَّم ذِكْرُ المصدِّق قبلَه.

وقال آخر: الشاهد، وذلك لقُربه من المصدِّق واتصاله بقوله[٤]: على، وإنَّما هو لفظٌ جاء هكذا، كقولك مُسَيْطِرٌ[٥] ومُبَيْطِرٌ لا تصغير فيه.

المسألة الثالثة: في المختار

إذا فَهِمتم هذا فرِقْبَةُ هذا الكتاب على الكتب تصديقُه لما فيها[٦] من حقٍّ، وتكذيبُه لما فيها[٧] من باطل، وذلك يعود إلى الكلام الحقِّ والخبر عن

---

(١) صاحب قول إن أصل مهيمن مؤيمن.

(٢) في (ط): آخذا.

(٣) قوله: (في بيت العباس: إن معناه أيُّها المهيمن؛ والصحيح عندي أنه راجعٌ إلى ما تقدَّم، وأنَّ) سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(غ): بقولك.

(٥) في (ط): مصيطر.

(٦) في (ط) و(غ): فيه.

(٧) في (ط): فيه.

العُلوم[1]، وذلك من أوصاف الذات كما تقدَّم، وتَطَّرِدُ اللغة والحقيقة ويجتمعُ الأمران معًا[2]، وذلك أقوى في المعنى، وأَصْوَبُ في النَّظَرِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

له سبحانه في هذا الاسم بكل قول من الأقوال المتقدِّمة حُكْمٌ يختصُّ به:

الأوَّل: أنه العالم الذي لا يخفى عليه شيء.

الثاني: أنه الرقيب[3] الذي أَحْصَى كلَّ شيء.

الثالث: أنه الشهيد الذي لا يَغِيبُ.

الرابع: أنه الحافظ بكلِّ مَعْنًى.

الخامس: أنه يَجِبُ له الكمال.

السادس: أنه يَستحيل عليه الزوال.

السابع: أنَّ التصديق والتكذيب إليه، وهو الصَّادِقُ الذي يَستحيل عليه الكذب.

المنزلة السفلى للعبد:

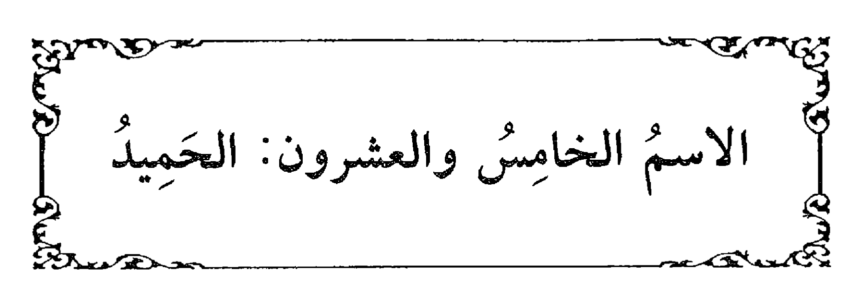
أن تُقابل كل صفة لمولاك من العُلُوِّ بما يجب لها من التواضع، وتَصْدُقَ في قولك وفِعلك.

---

(١) في طرة بـ (ك): المعلوم، وصححه، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٢) في (غ): معنى.

(٣) في (غ): القريب.



الاسمُ الخامِسُ والعشرون: الحَمِيدُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به نصُّ القرآن في مواضع، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى:٢٨]، ﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن:٦]، ووَرَدَ مفسَّرًا في حديث أبي هريرة المعدَّد، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وفيه مسألتان:

المسألة الأُولى:/ في معنى الحميد: [٩٩/أ]

قال علماؤنا في هذا الشأن: فيه خمسة أقوال:

الأوَّل: الحَمْدُ[1] هو الشُّكْرُ، لفظان مترادفان.

الثاني: أنَّ الحمد هو الخبر عن الشيء بما فيه من صفاتٍ حسنة، والشكر هو الخبر عنه بما له من أفعال حسنة[2].

واحتجَّ من زعم بأنهما شيء واحدٌ بأن العرب تقول: حمِدت فلانًا وشَكَرْتُه، لا يُفرِّقون بينهما، وعضَدوا ذلك بقول العرب: الحمد لله شُكْرًا، فجعلوا الشكر مصدرًا للحمد، ولولا أنهما شيء واحدٌ ما صدَروا به عنه.

---

(١) في (ط) و(م): أن.

(٢) قوله: (والشكر هو الخبر عنه بما له من أفعال حسنة) سقط من (ط).

والصحيح هو القول الثاني، عليه اتفق المحقِّقُون، وله تشهد الأدلَّةُ، ومن قال إنَّ العرب لا تُفَرِّقُ بينهما فقد قال مُحَالًا، وظنَّ باطلًا.

وأمَّا قولهم إنهم يقولون: حمِدت فلانًا وشَكَرْتُه، فقد صَدَقُوا، وأمَّا قولهم إن اعتقادهم فيهما أنهما شيء واحد فدَعْوَى، فمن[١] أين علمتم هذا الاعتقاد؟ ونحن نقول: إنما جمعوا بينهما ليُخْبِروا أنهم أثنوا على صفاته وأفعاله معًا[٢].

وأمَّا احتجاجهم بقولهم الحمد لله شُكْرًا فهو ضعيف، لأنَّ العرب قد تُجري المصدر على غير الصَّدْرِ، وتذكره من غير لفظ الفعل، كما يقال: قتله[٣] صَبْرًا، فالصبر غيرُ القتل، ولكنه حَمَلَه عليه لفظًا، وصَرَفه عنه معنًى، وذلك كثير.

يُؤَكِّدُهُ أنَّ الحَمْدَ في مُقابَلة الذَّمِّ، والشكر في مقابلة الكفر، **واختلافُ نقيضهما دليلٌ على اختلافهما في أنفسهما**، قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧].

ومع[٤] هذا فلا يُنكَرُ أن العرب قد تضع أحدَهما موضع الآخَر لقُرْبِه منه وارتباطه به، وأكثرُ ما يجعل الحَمْدُ موضعَ الشُّكْرِ لأنه أعمُّ منه، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر:٣٤][٥]، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر:٧٤]، وشرَّع رسول الله ﷺ

---

(١) في (ط): من.

(٢) في (غ): معنًى.

(٣) في (ط): قتلته.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) لم ترد هذه الآية في (ط).

عند الفراغ من الطعام قولَ الحمد لله[١]، وهذا كلُّه خَبَرٌ عن الأفعال الجميلة والمكارم الجزيلة والصفات الجليلة.

ونهاية التحقيق فيه والنكتة أنَّ الحمد يُستعمل كثيرًا في الثناء بالقول، والشكرُ يُستعمل في الجزاء بالفعل، قال الله سبحانه: ﴿إِعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًاۚ﴾ [سبأ:١٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ﴾ [النمل:١٩].

المسألة الثانية: في معنى الحَمِيدِ[٢]

ولعلمائنا فيه خمسةُ أقوال:

الأوَّل: أن يكون فَعِيلًا من حامِدٍ، كقولنا: عَلِيمٌ من عالِم، وحَكِيمٌ من حاكِم.

الثاني: أن يكون فَعِيلًا[٣] بمعنى مَفْعُول، كقولك كَفٌّ خَضِيبٌ، ورَجُلٌ قَتِيلٌ.

الثالث: أن يكون فَعِيلًا من الرضى بالوجهين، وقال بعضهم: الحمد هو الرضى، من قولك: حمِدت كذا إذا خَبَرْتَه[٤] فرَضِيتَه، وأَحمدتَه/ إذا وجدتَه محمودًا، وفي الحديث: «أحمدُ إليكم غسلَ الإِحْلِيلِ»[٥]، أي أرضاه لكم، أَقَامَ «إِلَى» مقَامَ اللَّام، كقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[٦] [الزلزلة: ٥]. [٩٩/ب]

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٧١٧)، وأبو داود في اللباس ٤٠٢٣ (٤/٤٢- محيي الدين)، والتِّرمذي وحسنه في الدعوات، باب ما يقول إذا فرغ من الطعام: ٣٤٥٨ (٥/٣٨٥-بشار).

(٢) في (ط): الحمد.

(٣) قوله: (من حامد .. أن يكون) سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(م) و(ل): اختبرته، وفي طرة بـ (ك): اخترتَه، وصحَّحه، وهو الذي في (غ).

(٥) أخرجه موقوفا على ابن عباس: ابن أبي شيبة في المصنف (١/٥٧)، والخطابي في غريب الحديث (٢/٤٥٣)، والإحليل: الذكر.

(٦) في (ط): فإن ذلك أولى لها، وهو تحريف.

الرابع: أنه بمعنى الاختبار[١]، كقولك حمِدت كذا وأَحْمَدته.

الخامس: أن يكون بمعنى السلامة، مأخوذٌ من قولك حُمَادَى أمرك كذا، أي سلامتُه[٢]، وجمعه حُمَادَياتٌ[٣]، وفي الحديث: «حُمَادَيَاتُ النساء غض الطَّرْفِ[٤]»[٥].

والصحيح ما قدَّمناه مِن أنه[٦] بمعنى الحمد الذي هو الثناء، وأنه يجوز أن يكون فَعِيلًا من فاعِل، وفَعِيلًا مِن مَفْعُول، ويكون على الأوَّل من قبيل الثناء، وهو الكلام[٧]، ويكون على الثاني من باب المعبود والمستعان[٨]، على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

الفصل الثالث: في بيان الحَمْدِ حَقِيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في بيان الحقيقة

قد قدَّمنا الأقوال والتوجيه والتصريف، وكل ذلك لا يصحُّ فيه عن العرب شيء، إلَّا أن الحمد هو الثناء لما بيَّنَّاه من قبل من الأدلَّة، فإن سُمِّيَ الرضى حمدًا فلأنَّ من رَضِي شيئًا أَثْنَى عليه، ومن سَخِطَهُ ذَمَّه، وكذلك قال الزِّبْرِقَانُ[٩]

---

(١) في (ط) و(ل): الاختيار.

(٢) الذي في كتب غريب الحديث غير هذا: أَي غاياتهن ومنتهى ما يحمد منهن. يقال: حماداك أَن تفعل، وقصاراك أَن تفعل: أَي جهدك وغايتك، غريب الحديث لابن الجوزي (١/٢٤٠)، النهاية في غريب الحديث (١/٤٣٧).

(٣) في (ط): حمادات.

(٤) مروي من كلام أم سلمة ﵂، انظر المصدرين السابقين، وغريب الحديث لابن قتيبة (٢/٤٨٧).

(٥) قوله: (حماديات .. غض الطرف) سقط من (غ).

(٦) في (ط): ما قدَّمناه فإنه.

(٧) قوله: (وهو الكلام) سقط من (ك) و(غ).

(٨) في (ط): والله المستعان.

(٩) في (ط) و(ل): عمرو بن الأهتم، وفي (م): عمر بن الزبرقان، وسقط من (غ).

بحضرة النبي ﷺ: «رضيت فقلتُ أحسن ما علمتُ، وسخطت فقلتُ أقبحَ ما علمت»[١]، وإن سُمِّيَتْ به العافية[٢] فلأن من كانت عاقبتُه عافيةً أثنى عليها، وكذلك إذا غَضَّت المرأة طَرْفَها سَلِمَت دنيا وآخرة، فَحَمِدَتْ أَمْرَهَا في ذلك، أي أثنَتْ[٣] عليها، فرجع الحَمْدُ إلى الثناء على اختلاف أنواعه، وصحَّ أن تسمية الرضى والاختيار والسلامة والعافية حمدًا لأنه يُثْمِرُ الحمد ويُنتِجُه، فسُمِّيَ مَجَازًا به، والله أعلَم.

المسألة الثانية: في تركيب الاعتقاد على المعنى

إذا كان الحميد هو الحامد فذلك في قول علمائنا على وجهين:

أحدهما: هو حمدُ الله لنفسه وثناؤه عليها بما هو له أهلٌ؛

الثاني: حمده لعباده وثناؤه عليهم، قال الجنيد لمَّا سمع قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَـٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص:٤٣]، قال: أعطى وأثنى.

وإن كان حَمِيدًا بمعنى محمود، فإنَّ الخلق يحمدونه بأجمَعِهم، ناطقُهم وصامتُهم، حيُّهم وميِّتهم، مؤمِنُهم وكافِرُهم، في الدُّنيا والآخِرة، في كلِّ مَقَامٍ وزَمَانٍ، وعلى كل فِعل، وفي كل حال، إلَّا أهل النَّار، فإنهم فاتَهُم الحمدُ وحِيلَ بينهم وبينه، قال سبحانه مُبَيِّنًا لذلك: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وأمَّا النَّاطِق فتسبيحُه تسبيحُ مقالةٍ، والصَّامِتُ تسبيحُه تَسْبِيحُ عِبْرَةٍ ودِلَالَةٍ، والمؤمن تسبيحُه بالمقال والحال، والكافر تسبيحُه بالحال.

---

(١) هو من قصة حديث: «إن من البيان لسحرا»، عن ابن عباس، رواها عنه، والحاكم في المستدرك (٦٥٦٨)، وابن عبد البر في التمهيد (١٧١/٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٣٩/٤)، والطبراني في أوسط معاجمه (٣٤١/٧) برقم: ٧٦٧١، وقال: تفرد به الحسن بن كثير، ولا يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ): العاقبة.

(٣) في (ط): أثنيت، وفي (ل): أثيبت.

وأمَّا إذا كان الحمد بمعنى الرِّضَى فقد رَضِيَ[1] عن عباده المؤمنين ورضُوا عنه.

وأمَّا إن كان بمعنى سلامة العاقبة فقد قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ [الليل:٥-٦] الآية، قال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾ [هود:١٠٨] إلى قوله ﴿مَجْذُودٍ﴾، وإن كان بمعنى الاختبار/ فقد قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧].

المسألة الثالثة:

قال بعض علمائنا: إن الحميد هو المستحِقُّ للحمد[2] والمدح والثناء والتَّمْجِيد[3]، من غير أن يُضاف ذلك[4] إلى حَمْدِ حَامِدٍ[5]، وعلى هذا يكون من صفات الذات والتقديس، وهذا لا يصح من وجهين:

أحدهما: أن هذا لا يخرج إلا على القول بأنه خالقٌ قبل أن يَخلق الخلق، لأنه بصفة من يَخلقه، لكونه حيًّا قادِرًا عَالِمًا مُرِيدًا، وقد أبطلنا هذا القول وتكلَّمنا عليه وبيَّنَّا حقيقته في بَابِه.

الثاني: أن هذا القائل لَمَّا رأى تسميته حميدًا وظنَّ أن الحامد له من الخلق هم المؤمنون خاصَّةً لجأ إلى حُكْمٍ يقتضي له العموم، وهو استِيجَابُه[6] المَدْحَ[7]، وقد بيَّنَّا كونَه حَمِيدًا على العُمُومِ من الخلق بأجمعِهم، وعلى الأَحْوَالِ كُلِّهَا، وفي المقامَاتِ بأَسْرِهَا.

---

(١) في (غ): رضي سبحانه.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ): الحمد، وسقط من (م).

(٣) في (م) و(غ): التحميد.

(٤) سقط من (ك) و(غ) و(ح) و(ق).

(٥) شأن الدعاء: (١٧٨).

(٦) في (م): استحالة.

(٧) في (ط) و(ل): للمدح.

الفصل الرابع[١]: في التنزيل

إذا ثَبَتَ هذا فالباري[٢] يختصُّ في الحمد بأحكامٍ ثلاثة:

الأوَّل: أنه لا يَحمده[٣] بالحقيقة إلَّا هو، كان النبي ﷺ يقول في سجوده: «لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[٤].

الثاني: أنَّ الحمد لا يُتصوَّر خاليًا[٥] من الذَّمِّ إلا في حقِّ الباري تعالى، فإنَّ كُفْرَ الكافِرِ به حَمْدٌ له[٦].

الثالث: أنه لا يَحْمَدُ المحمودَ على غير فِعْلِهِ إلَّا هُو، فإنه حَمِدَ الخلق وأثنى عليهم وليس لهم فِعْلٌ، إنَّمَا الفِعْلُ له والحَمْدُ منه.

المنزلة الثانية[٧] للعبد:

اعلَمُوا أنه لا يكون العبد حَمِيدًا حتى يُخَلِّصَ عقائدَه عن الشرك، وأخلاقَه عن الذمِّ، وأقوالَه عن الباطل، وأعمالَه عن الفساد، وذلك بالكُلِّيَّة ليس إلا لمحمَّدٍ ﷺ، ويُدْرِكُ كُلُّ مُؤْمِنٍ من هذه المرتَبَةَ بمقدار ما يُقَدِّرُ الله له.

---

(١) في (ل): الثالث.

(٢) في (غ): فالباري سبحانه.

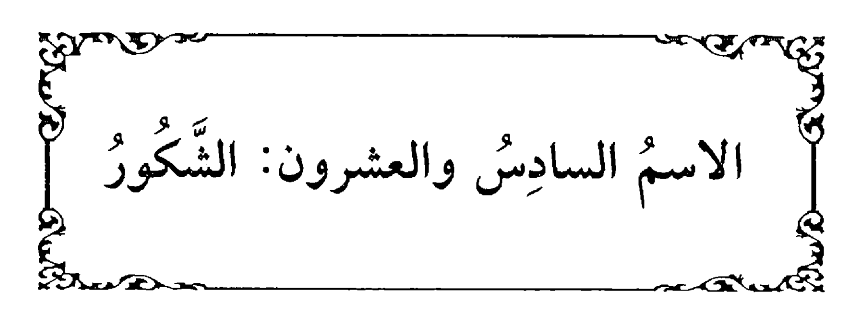
(٣) في (ط): يحمد.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) سقط من (ك) و(غ) و(ح) و(م).

(٦) في (ط): لله.

(٧) في (ط): السفلى.



الاسمُ السادِسُ والعشرون: الشَّكُورُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر:٣٤]، وقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٥٨]، وفي حديث أبي هريرة المفسَّرِ ذِكْرُ الشكور وحده، ولم يَذكر الشاكر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في معناه لغةً

فيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل[١]: ما قدَّمناه[٢] أنَّ الثناء[٣] هو ذِكْرُ المذكور بما فيه من صفات جليلة، والشكر هو ذكره بما فيه[٤] من أفعال جزيلة، وهو قولٌ تشهد له اللغات والآثار؛

الثاني: أنَّ الشكر مأخوذ من قولهم: دابَّةٌ شَكور، إذا كانت تُظْهِرُ من السِّمَن فوق ما تأكل من العَلَف.

الثالث: أن جزاء الشُّكْرِ يُسمَّى شُكْرًا لُغَةً.

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (ل): ما قد قدمنا، وفي (ط): قدمنا.

(٣) في (غ): الشاكر.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): له، وفي (غ): به.

الفصل الثالث:/ في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في معنى وصفه بأنه شَكُورٌ

اختلف علماؤنا في ذلك على ثلاثة أقوال مَبْنِيَّةٍ على الأقوال الثلاثة من الأقوال[(١)] اللغوية المتقدمة:

الأوَّل: أنه شَكُورٌ بمعنى أنه يُثني على عباده بطاعتهم.

الثاني: أنه يُجازيهم على شكرهم، فيُسَمَّى[(٢)] جزاءُ الشُّكْرِ شُكْرًا على معنى تسمية الشيء بما يَتَّصِلُ به.

الثالث: أنه شكورٌ بمعنى أنه يُعطي على قليل العمل كثيرَ الجزاء.

المسألة الثانية: في التركيب للاعتقاد على اللغة

إذا قُلنا إن الباري تعالى شكور بمعنى أنه المُثْنِي على من أطاعه وشَكَرَه فهو الذي مدَح وهو الذي أعطى.

وإذا قلنا إنه شكور بمعنى أنه يُعطي الكثير على القليل، من قولهم: دابَّةٌ شَكُور، فقد قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر:٣٤]، وشكر تعالى لِرَجُلِ مُوسَى عليه السلام[(٣)] خُطَى خَطاها فقال: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص:٢٠].

وإذا قلنا إنه شَكُور بمعنى أنه يُجازي، فإنه يُعطي على العمل الجزاء، كما قال تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٥٨].

---

(١) سقط من (ط) و(ل) و(م)، وفي (غ): على الثلاثة الأقوال اللغوية.

(٢) في النسخ الأخرى: فسمي.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

المسألة الثالثة: في المختار

نقول: إن الذي نَرتضيه، أنَّ الشكور هو الذي[١] يَمدح على الفعل ويُثني به، وهذا حقٌّ وحَقِيقةٌ في وصف الإله، وقد عَلِمنا ذلك فدلَّ أنه من صفات الذات، وأنه يعود إلى الكَلَام، فأمَّا الوجهان الآخران فغير مَنْكُورَيْن، لكن تسميةُ الجزاء شُكْرًا[٢] مجازٌ، وتسميةُ إعطاء الكثير على القليل يَحتمل أن يكون حَقِيقةً فيكونُ هذا الاسم بمعنًى مِن صفات الذَّات، وهو الثَّنَاء، ويَرْجِعُ إلى الكلام، ويَكُونُ بمعنًى راجعًا[٣] إلى الثواب، فيكون من صفات الفعل.

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى في المنزلة العليا ثلاثة[٤] أحكامٍ يختصُّ[٥] بها في هذا الاسم:

الأوَّل: أنه خالق العبد، خالقُ الطاعة، خالق القدرة، خالق النعمة، خالق كلِّ صِفَةٍ فيه، ثم أضافها إلى العبد؛ وهي خلقُه ومِلْكُه، ومَدَحه بها.

الثاني: أنَّ الشُّكْرَ في مقابَلة النِّعمة، ويستحيل ذلك في حَقِّ[٦] الله تعالى، ولكن مَدَحَنا بوجهين، وشَكَرَنا على حالين:

أحدهما: إحسانُنا[٧] لأنفسنا من الطاعة، و تخليصُها من العذاب باجتناب المعصية.

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) في (غ): شكورا.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي (ط): راجع، وفوقها فتحتان، والصواب: راجعًا.

(٤) سقط من (ط) و(ل).

(٥) في (غ): ويختص.

(٦) في (ك) و(ح): قول.

(٧) في (غ): إحسانا.

الثاني: إحسانُنا إلى غيرنا وإنعامُنا على سوانا، فهو بفضله العظيم الذي تقصُر الألسنة عن العبارة عنه والجوارح كلُّها عن القيام بحقِّه، يَشْكُرُ[١] ذلك الإنعامَ والإحسانَ إلى غيره، وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: عبدي، مَرِضتُ فلم تَعُدني، وجُعت فلم تطعمني، وعَطِشتُ فلم تسْقِني، فيقول: وكيف/ تمرضُ وأنت ربُّ العالمين؟ فيقول: مَرِضَ عَبْدِي فلانٌ فلم تَعُدْهُ، ولو عُدتَهُ لوَجَدتَنِي عِندَه»[٢]، وقال في معناه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب:٥٧]، و﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٨]، ويستحيل ذلك في حقِّ الإله، ولكن ذلك راجع إلى أوليائه. [١٠١/أ]

المنزلة الثانية للعبد:

يجب عليه أن يَتَحَقَّقَ أن الشكر فَرْضٌ عليه، وهو يصل إليه بطرقٍ يكثرُ تَعدادُها، وكنا نتعرَّضُ لها لو كان[٣] من بَابِنَا، ولكِن جِمَاعُها[٤] وجهان:

أحدهما: - وهو الأعلى- شكرُ الله.

والثاني: - وهو[٥] أسفل[٦] منهُ - شكرُ النَّاسِ، لقول النبي ﷺ: «لا يشكرُ الله من لَّا يشكرُ النَّاس»[٧].

---

(١) في (ط) و(غ): بشُكْرِ.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (ط): كانت.

(٤) في (ط) و(ل): جامعها.

(٥) في (ط): هو.

(٦) في (ل) و(ط) و(غ): الأسفل.

(٧) أخرجه أحمد (٩٠٣٤)، وأبو داود؛ كتاب الأدب، باب في شكر المعروف: رقم ٤٨١١ (٤/ ٢٥٥-محيي الدين)، والترمذي؛ أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن: رقم ١٩٥٤ (٣/ ٤٠٣-بشار)، وقال: «هذا حديث صحيح».

فأمَّا المنزلة العليا للرب[١] فبوجهين:

أحدهما: باللسان، وهو أن[٢] يحمد على كلِّ حال، وأن يشكر على السرَّاء خاصَّةً، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١].

والثاني: شُكْرُ الأعمال، وهو أن لا يُصرِّف نعمه إلَّا في طاعته، كما قال تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ:١٣].

وأمَّا المنزلة الثانية للعبد بِشُكْرِ الناس فهو بأن يكافئ من أُسْدِيَتْ إليه يدٌ بمثلها، كما قال النبي ﷺ: «من أُزِلَّتْ[٣] إليه نعمةٌ فليشكرها، فإن لم يستطع فليُشِعْهَا»[٤]، وكما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «من أُعطِيَ عطاء فوجد فَلْيُجازِ[٥] به، فإن لم يَجد فَلْيُثْنِ، فمن أثنى فقد شكرَه، ومن كتمَهُ فقد كفرَه»[٦].

---

(١) أي من وجهي الشكر.

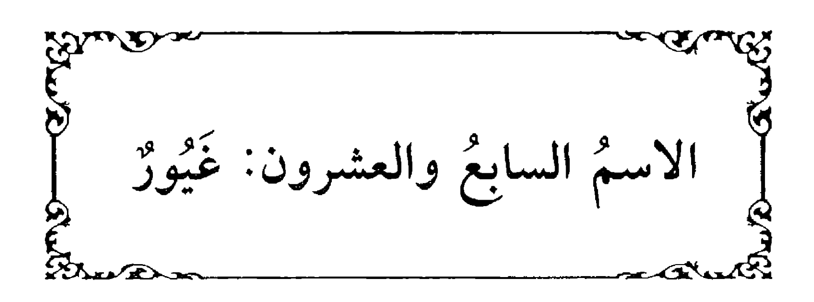
(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط): أسديت، ومعنى أُزِلَّت: أسديت إليه، كذا قال أبو عبيد في غريب الحديث: ١٥/١.

(٤) لم نجده بهذا اللفظ، ولكن بلفظ: من أزلفت إليه نعمة فليشكرها، عند البيهقي في شعب الإيمان: (٣٧٥/١١)، ٨٦٩٥، وفي شرح السنة للبغوي: (١٣/ ١٨٧)، ويروى: «من أزلفت إليه نعمة، فليشكرها».

(٥) في (ط) و(غ) و(م): فليَجز، وأشار إليه في (ك) وصحَّحه، وفي (ل): فليُخبر.

(٦) أخرجه أبو داود؛ كتاب الأدب، باب في شكر المعروف: رقم ٤٨١١ (٤/ ٢٥٥-محيي الدين)، والترمذي؛ أبواب البر والصلة، باب ما جاء في المتشبع بما لم يعط: رقم ٢٠٣٤ (٣/ ٤٤٧-محيي الدين)، وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.



الاسمُ السابعُ والعشرون: غَيُورٌ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

الغَيُورُ اسمٌ لم يرد به قرآن ولا سنة، ولكن ذكره بعض علمائنا واعتمد على وجهين:

أحدهما: أنه[1] صفة مَدْحٍ.

الثاني: أن الخبر الصحيح قد جاء عن النبي ﷺ بأنه قال: «لا شخصَ[2] أغيرُ من الله»[3]، وقال ﷺ: «أتعجبون من غَيرة سعد؟ لأنا أغيرُ منه، والله أغيرُ منّا[4]»، وقال ﷺ: «إن الله[5] يغار، والمؤمن يغار»[6]، فلمَّا وَجَد منه ذِكر أَفْعَل أَطْلَقَ هُو فَعُولًا، كما تقدَّم في قولنا صَبُورٌ.

---

(١) في (ط): أنها.

(٢) مرَّضها ناسخ (ك)، وأثبت بالطرة: لا أحد، ولم يصححها.

(٣) أخرجه أحمد (١٨١٦٨)، والبخاري؛ كتاب التوحيد، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا شخص أغيرمن الله: رقم ٧٤١٦ (٩/١٢٣-طوق النجاة)، ومسلم؛ في اللعان: رقم (١٤٩٩)، من طريق عبد الملك بن عمير، عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة به.

(٤) قوله: (والله أغيرُ منَّا) سقط من (غ).

(٥) في (غ): الله تعالى.

(٦) أخرجه أحمد (٨٥٠٠)،(١٠٩٤٢)، والبخاري؛ في النكاح، باب الغيرة: رقم ٥٢٢٣ (٧/ ٣٥-طوق النجاة)، ومسلم؛ في التوبة، باب غيرة الله وتحريم الفواحش: رقم ٢٧٦١، ٢٧٦٢ (٤/٢٢٤-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

يقال: غار الرجل على أهله، والمرأةُ على زوجها، تَغَارُ غَيْرَةً وغَيْرًا وغِيَارًا، إذا كَرِهت معه غيرَها، وفي مَثَلٍ: «أَغْيَرُ من الحُمَّى»، لمُلازَمتها البدن، كما تلازم الغَيُورُ زوجها[1].

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في ذكر أقوال علمائنا فيه

قال من ذكره منهم - وهو ابن فُورَكَ - قولان نصُّهما[2]:

الأوَّل: أنه بمعنى حليم.

الثاني: أن الغيرة في أحدنا كراهةُ مشاركة من غيره في[3] محبوبه؛ أن يكون له منها ما له منه، والله تعالى قد أحب أن يُخْلِصَ له عِبَادُهُ العِبَادَةَ[4]، وزجَر عن الشرك، وكان[5] زجْرُه عن الشرك/ غيرةً منه على عباده، وغيرتُنا عارِضٌ ونوعٌ من التغيير، كصَبْرِنا وصَبْرِه. [١٠١/ب]

المسألة الثانية: في حقيقة القول فيها

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن الغَيْرَةَ ليست لها حقيقةٌ مطَّرِدَةٌ في القديم والمحدَث، والخالق والمخلوق، كالعلم والحياة، فإنه لما كان حقيقةُ العلم

---

(١) المحكم: (٦/ ١٤).

(٢) في (ط) و(ل): يصفهما.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (ط): فكأنَّ.

معلومةً مطَّرِدَةً استمرَّت في الخالق والمخلوق، وحَقِيقَةُ الغَيْرَةِ فينا تَغَيُّرُ[١] النَّفْسِ بما يطرأُ عليها من المحبوب، فإن كانت في المال سُمِّيت بُخْلًا، وإن كانت في الجاه سُمِّيت أَنَفَةً، وإن كانت في الحريم سُمِّيت[٢] غيرَةً وأُبقيت على اشتقاقها، وإذا تغيَّرت النفسُ تكلَّم اللِّسان وتحرّكت الجوارحُ بمقتضى ذلك التغيُّر[٣]، فسُمِّيَ القولُ في ذلك والفعلُ الواقع فيه غَيْرَةً مجازًا، لأنهما عن الغَيْرَةِ يَكُونَانِ، وهذا هو الذي عَنَى رسولُ الله ﷺ بقوله: «أتعجبون من غَيْرَةِ سَعْدٍ، أنا أَغْيَرُ منه، والله أَغْيَرُ مِنَّا»، المعنى: أنَّ سَعْدًا إذا عايَن[٤] ما يَكْرَهُ قالَ وفَعَلَ، وأنا أقولُ فوق ما يقولُ، وأَفْعَلُ فوق ما يَفْعَلُ، وقَوْلُ الله فوق كلِّ قَوْلٍ، وفِعْلُهُ فَوْقَ كُلِّ فِعْلٍ، فأمَّا قوله فتحريمُه للفواحش، وأمَّا فِعْلُهُ فهو عُقُوبَتُه لأهل المعاصي بالحُدود والعَذَابِ، ولهذه الحكمة - والله أعلم - وهو كونُ الغَيْرَةِ مجازًا وَرَدَتْ إِضافتُها إلى الله سُبْحانه، ولم تَرِدْ في الأسماء.

المسألة الثالثة: في تَتَبُّعِ الأقوال السابقة

أمَّا القول بأنَّ[٥] معنى غَيُورٍ حَلِيمٌ فهو ضَعِيفٌ جدًّا، بل هو ضِدُّهُ، لأنَّ الحِلْمَ يقتضي الإمساك عن القول والفعل، والغَيْرَة تَقتضي القول والفعل، فهو ضِدُّه[٦].

---

(١) في (ط): تغيير.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(غ): التغيير.

(٤) في (غ): غاير.

(٥) في (ك): إن.

(٦) قوله: (لأنَّ الحِلْمَ يقتضي الإمساك عن القول والفعل، والغَيْرَة تَقتضي القول والفعل، فهو ضِدُّه) سقط من (غ).

وأمَّا القول بأنَّ غَيْرَتَنَا كَراهَةُ المشاركةِ في المحبوب، والله قد أحبَّ أن يُخْلِصَ له عبادُهُ العبادة، وقد نَصَّ في كُتُبِه[١] وكلامه أنَّ المحبة هي الإرادةُ بعينها، ثم يقول[٢]:

قد أحبَّ الله أن يُخْلِصَ له عبادُه العبادةَ، وهُمْ لم يُخْلِصُوا، فكيف يُرِيدُ منهم ما لم يَكُن؟

وأصل عَقْدِنَا أنَّ الله تعالى لا يُريد إلَّا ما يَكُون، وقوله: وزَجَر عن الشِّرْكِ، فزجرُه عن الشِّرك صَحِيحٌ، من وَجْهِ تَفْسِيرِ الغَيْرَةِ، فاسدٌ من أنَّ ذلك لا يَعُمُّ غَيْرَتَهُ كلَّها، فإنَّ[٣] غَيْرَةَ الله سُبْحَانَهُ زجرُه[٤] عَن جَمِيع مَعاصِيه، فلا معنى لتخصيص[٥] بعض[٦] النَّواهي وهو الشرك.

المسألة الرابعة:

قال بعضهم: إذا كان النبي ﷺ غَيُورًا كما يَجِبُ ويَصِحُّ ويَعْتَقِدُه[٧] كُلُّ مُسْلِمٍ فكيف جاء إليه رجلٌ فقال: يا رسول الله إن امرأتي لا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، فقال له: طَلِّقْهَا، فقال: إني أحبها، فقال: استمتع بها»[٨].

---

(١) يقصد ابن فُورك.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): نقول.

(٣) في (غ): بأن.

(٤) في (ط) و(ل): وحده، وهو تصحيف.

(٥) في (ط) و(ل): لتخصيصه.

(٦) في (ط): بمعنى، وفي (ل): ببعض.

(٧) في (ط): يعتقد.

(٨) أخرجه أبو داود؛ في النكاح، باب النهي عن تزويج من يلد من النساء: ٢٠٤٩ (٢/٢٢٠-محيي الدين)، والنسائي؛ في النكاح، باب تزويج الزانية: ٣٢٢٩ (٦/٦٧- عبد الفتاح)، من حديث ابن عباس مرسلا وموصولا، ورجَّح النسائي إرساله، وضعَّف الموصول، واستنكره الإمام أحمد، وذكره لذلك ابن الجوزي في =

الجواب عنه من أربعة أوجه[١]:

الأوَّل[٢]: أنَّ هذا ضعيفٌ لا قَدَمَ تَثْبُتُ له في الصحة، رواه النسائي وقال: إنه ليس بثابت[٣]، فكيف يُعْتَرَضُ به على ما صحَّ نقلًا وثَبَتَ معنًى.

الثاني: أن النبي ﷺ لما قال له إني أحبها خَشِيَ على عَقْلِهِ فأمره بالتمسُّكِ بها، دَفْعًا لأعظَمِ الضَّرَرَيْنِ/ بِأَهْوَنِهِمَا، وهذا[٤] فاسدٌ من وَجْهَيْنِ: [١٠٢/أ]

أحدهما: أنَّ الحكم بمقتضى جُنُونِ الحُبِّ[٥] في الشَّرِيعَةِ جُنُونٌ.

الثاني: أنَّ بقاءَها معه زانية، تُفسِد فراشه، و تخلط ماءَه، مَعْصِيَةٌ عَظِيمَةٌ، والمعاصِي لا يُتَدَاوَى بِهَا.

الثالث: قال بعضهم: معنى قوله: «لا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ» ليس كِنايَةً عَنِ الفُجُورِ، وإنَّما هو كنايةٌ عَن السَّخاء والجود، فكلُّ من التمس منها معروفًا أَجَابَتْهُ، والجودُ مكروهٌ في النساء، ولذلك يقال: خَيْرُ خِصَالِ الرِّجال شرُّ خِصال النِّساء، يعني السَّماحة والجود، فكأنَّه قال له: امرأتي[٦] ستُفْقِرُنِي؟ قال له: طَلِّقْهَا، وصُنْ مالك بطلاقها، فلمَّا قال له أُحِبُّهَا قال له: استمتع بها، المعنى: آثِرْهَا إِذن[٧] على مَالِك؛ وهذا بعيدٌ، لأنَّه لو أراد ذلك لقال: لا تَرُدُّ يَدَ مُلْتَمِسٍ، وهذا هو المعرُوفُ فِيه.

= الموضوعات، ولكن الحافظ في التلخيص رجَّح صحة الموصول، وقوَّاه من جهة روايته من وجه آخر عن جابر، راجع للتفصيل تلخيص الحبير: (٣/٤٥٢).

(١) في (ط) و(ل): أوجه أربعة.

(٢) سقط من (ل)، وفي (ط): أحدها.

(٣) قوله: (رواه النسائي وقال: إنه ليس بثابت) سقط من (ك) و(ح).

(٤) في (غ): وهو.

(٥) في (غ): المحب.

(٦) في (ط): أتراني، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): إذًا.

الرابع: قال له استمتع بها، المعنى[١]: خُذ مِنها ما يأخذُهُ الرِّجال مِن النِّساء إلَّا الجماعَ، وهذا ضعيفٌ، فإن الاستمتاع إذا أُطلِق فهو عامٌّ في كُلِّ مُلَامَسَةٍ، ظاهِرٌ في الوَطْءِ، قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء:٢٤] والمراد به الوطء، وإذا كان هذا[٢] كلُّه بعيدًا فالمعوَّل فيه على ضَعْفِ الحَدِيثِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُليا للربِّ

أنه يَخْتَصُّ بالتَّحْلِيلِ والتَّحْرِيمِ لا يكونُ ذلك لِسِوَاه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

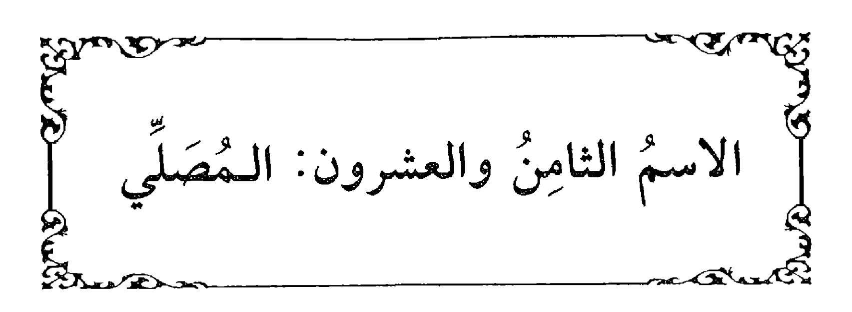
أن[٣] لا يَنْتَهِك لغَيْرِهِ حُرمةً كمَا يَكْرَهُ ذلك لِنَفْسِهِ.

---

(١) قوله: (آثرها إذن على مالك ... المعنى) سقط من (غ).

(٢) سقط من (ط).

(٣) سقطت من (ط).



الاسمُ الثامِنُ والعشرون: المُصَلِّي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ القرآن لم يَرِدْ به اسمًا ولا السُّنَّة، لكن وَرَدَ فِعْلًا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾(١) [الأحزاب:٥٦]، وأجمعت الأمة على معناه وفعله، وقد ذكره بعضُعلمائنا.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن الصلاة في اللغة هي الدعاء، وقد ذكروا لها معاني سِوَى الدُّعاء بَيَّنَّاها في كتاب شرح الترمذي(٢) وغيره، وهي(٣) الاتِّبَاعُ والتقويم، والأَقْعَدُ بها معنَى(٤) الدُّعاء، وقد قدَّمنا معنى ذلك في اسم الداعي، وقد قيل(٥): صلاة الله رحمته، وإنما قالوا ذلك لمعنى نذكره بعدُ إن شاء الله تعالى(٦).

---

(١) في (ط) زيادة: يا أيها.

(٢) كتاب الصلاة: (٢٠١/١).

(٣) في (ل): هو.

(٤) في (غ): اسم.

(٥) في (غ): قالوا.

(٦) لم يرد في النسخ الأخرى.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في حقيقة الصلاة.

الصلاة لفظة لغوية لم يختلف أحبارُها[1] أنَّها الدعاء، وقد قيل: إن المصلِّي من الخيل سُمِّيَ به لأنه يَتَّبِعُ السَّابِقَ، وقد قيل: أبو بكر السَّابقُ وعُمَر المصلِّي، فيكون على هذا الإتباع، ويقال: صَلَيْتُ العودَ إذا قوَّمته[2] على النار، فتكون الصلاة التقويم[3]، من قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥]، فصار لها ثلاثة معانٍ.

[١٠٢/ب] **المسألة الثانية:/ في الاعتقاد**

لمَّا رأى علماؤنا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٦] قالوا: صلاة الله رحمته، لأن الملائكة تصلي عليه بالدعاء والاستغفار، فأمَّا الله[4] فإنَّما يُصلِّي بالرَّحمة، وليس كذلك، لأنه إخراجٌ للصلاة عن بابها وهو الدعاء، وإنَّما معناه أنَّ الله وملائكته يُصَلُّونَ[5] يَدْعُون للنَّبي، ودعاءُ الله تعالى للنبي ﷺ ذِكْرُهُ لَهُ على معنى التَّعظيم، كقوله: يا أيها الرسول، يا أيها النبيء، فهذا تفسيرٌ صحيحٌ يُبْقِي[6] اللَّفْظَ على معناه في اللغة ويَقُومُ بمعنى الآية.

---

(١) في (ل): أخبارها.

(٢) في (ط): قدمته.

(٣) في (ط): التقديم.

(٤) في (ط): الله جلَّ جلاله.

(٥) سقط من (ط)، وفي (ل) و(غ): يصلون على النبي.

(٦) في (غ): فبقي.

فإن قيل فهل تُسَمَّى صلاةُ الله عليه رحمة؟

قلنا: لا نمنع[١] ذلك، فإنَّ رحمة الله إرادتُه لتعظيمه وإجلاله، والحثُّ على إكرامه[٢] من بعض الخلق الذين هداهم لذلك، إذ لا يَصِحُّ أن يُريدَه مِمَّن لم يَفْعَلْهُ، فإنَّه لا يَكون إلَّا ما يُريد.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

قد تقدَّمت في اسم الداعي، وها هنا تختصُّ بتعظيم النبي ﷺ.

المنزلة الثانية[٣] للعبد

في ثلاثة أحكام:

الأوَّل: إكثارُ الصلاة على النبي ﷺ.

الثاني: المحافظة على الصلاة.

الثالث: التعلُّق بذيل الدعاء، وقد تقدَّم[٤].

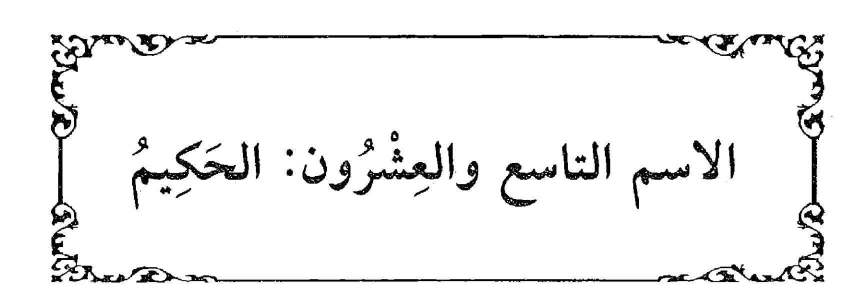
---

(١) في (ط): يُمنع.

(٢) في (غ): الكرامة.

(٣) في (ط) و(غ): السفلى.

(٤) قوله: (وقد تقدم) سقط من (ك) و(غ).



الاسم التاسع والعِشْرُون: الحَكِيمُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران:٦]، وقد قال تعالى: ﴿خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [الأعراف:٨٧]، وقال: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام:١١٤]، فهذه ثلاثة أبنية؛ الحكيم، والحاكم، والحَكَم[١]؛ وورد منه في السُّنَّةِ في حديث أبي هريرة المفسَّرِ الحَكِيم، وروى أبو داود[٢] عن هاني بن مرثد[٣] بن نهيك[٤] لمَّا وَفَدَ على النبي ﷺ مع قومه يكْنُونَهُ بأبي الحَكَمِ، فدعاه رسول الله ﷺ فقال: إن الله هو الحكيم، وإليه الحُكم»[٥]، وأجمعت الأمة على ذلك لكونه مُضَمَّنًا في كتاب الله سبحانه.

---

(١) سقط من (غ).

(٢) في جميع النسخ: روى أبو داود في الإلزامات، ولم ترد في (ل).

(٣) في (ط): زيد، وفي (ل): يزيد.

(٤) في (ل): سهل.

(٥) أبو داود في الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح: ٤٩٥٥ (٤:٢٨٩-محيي الدين)، والنسائي؛ في آداب القضاء، باب إذاحكموا رجلا فقضى بينهم: ٥٣٨٧ (٦/٢٢٦-عبد الفتاح)، من حديث هانئ بن يزيد، ولكن بلفظ: (إن الله هو الحكم ... وكناه: أبا شريح).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه ثلاث مسائل[١]:

المسألة الأُولَى: في بيان الحُكْمِ والحِكْمَةِ

اعلَمُوا أن الحكيم مأخوذ من الحِكْمَةِ، وهو من له حُكْمٌ وحِكْمَةٌ، وقد اختلف الناس في الحكمة على أقوال يَكثُرُ تَعدادُها، جِماعُها خمسةَ عشَرَ قَوْلًا:

الأوَّل منها[٢]: أنها العقل[٣].

الثاني: العلم.

الثالث: أشرف العلوم.

الرابع: الفهم.

الخامس: العلم بكتاب الله.

السادس: علم الدين[٤].

السابع: علم السنة[٥].

الثامن: الإيمان.

التاسع: النبوة.

العاشر: اجتماع العلم والعمل.

الحادي عشر: صواب الأمر.

---

(١) في (غ) و(ك): فيه مسألتان، وهو سبق قلم.

(٢) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٣) في (ط): الفعل.

(٤) في (ط) و(غ): الله.

(٥) في (ط): سنته.

الثاني عشر: القضاء بالحكم.

الثالث عشر: ما يمنع من الجهل.

[١٠٣/أ] الرابع عشر: الكلام الموجز الدال على المعنى/ الكثير.

الخامس عشر: ما وقع بقَصْدِ فاعِله.

وأمَّا الحُكْمُ ففيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه الحكمة، كما يقال: نُعْمٌ ونِعْمَةٌ.

الثاني: أنه القول بالحكمة.

الثالث: أنه[1] العمل بالحكمة.

المسألة الثانية: في المختار

اعلَمُوا أنَّ بعض المُحَقِّقِين من علمائنا قال[2]: إنَّ حروف «ح ك م» كيف ما تصرَّفت إنَّما يرجع إلى العلم[3]، والعقلُ نوع من العلم أو[4] العلم كلُّه، والفهمُ العلم بصفة، والدينُ[5] عِلْمٌ كلُّه[6]، والسنَّةُ نَوْعٌ من العلم، والعلم بالله والنبوَّةُ عِلْمٌ شَرِيفٌ، واجتماع العِلْمِ والعمل عِلْمٌ، ولذلك قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[7].

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (غ): قالوا.

(٣) وهو قول الإمام أبي الحسن الأشعري، كما في المجرَّد: (ص٤٨).

(٤) في (ك) و(غ): و.

(٥) في (ط) و(غ): الدين.

(٦) سقطت من (ل).

(٧) أخرجه أحمد (٧٣١٨)، والبخاري؛ في المظالم والغصب، باب النهى بغير إذن صاحبه: ٢٤٧٥ (٣/١٣٦-طوق النجاة)، و مسلم؛ في الإيمان، باب بيان نقص الإيمان بالمعاصي: رقم ٥٧ (١/٧٦-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد يُسَمَّى الفعلُ[١] المنتظمُ حِكْمَةً، وكذلك القولُ الصائِبُ حكمةً[٢]، لأنه عن الحكمة التي هي العلم يَصْدُرُ، كما يُسَمَّى المقدورُ قُدْرَةً، وقَوْلُ المتكلِّمين[٣]: الحكمةُ ما وَقَعَ بِقَصْدِ فاعِلِه[٤]؛ إِشَارَةٌ إلى أنَّ الفِعْلَ الواقِعَ على وَفْقِ الإِرَادَةِ يُسَمَّى حِكْمَةً، لأنه لا يقع كذلك إلَّا مُوَافِقًا للعِلْمِ، والإرادة تابِعَةٌ له، ولكنَّهم خَصُّوا الإرادة في الاقتران به لِأَصْلٍ[٥] بَدِيعٍ مِن أُصولِ التَّوْحِيدِ، وهو أنَّه لا يكون إلَّا ما يُرِيدُ الله سُبْحانَه.

قال الإمام الحافظ[٦] رضي الله عنه: هذا قول مُطَّرِدٌ يَظْهَرُ في الباري، ويَسْتَمِرُّ في الظَّاهِرِ.

ولكن من تَتَبَّع ألفاظ القرآن وجد الأمرَ بخلاف هذا، قال الله تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة:٤٢][٧]، وكذلك قالَ الله تعالى: ﴿ذَالِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠]، وقال تعالى[٨]: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّن

---

(١) في (ط) و(غ): العقل.

(٢) قوله: (وكذلك القولُ الصائِبُ حكمةً) سقط من (غ).

(٣) في (ك) و(غ): المتكلِّم.

(٤) التبصير في الدين (١٦٩). وَحَقِيقَة الْحِكْمَة فِي أفعاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وُقُوعهَا مُوَافقَة لعلمه وإرادته، وَهُوَ الْحِكْمَة فِي أَفعَال الْحُكَمَاء فِي الشَّاهِد لِأَن من فعل فعلا لَا يَقع على مُوَافقَة إِرَادَته يُقَال إِنَّه لم يرتبه على حِكْمَة مِنْهُ فِيهِ فَإِذا حصل مُرَاده فِيهِ يُقَال إِنَّه حَكِيم فِي فعله.

(٥) في (ط): بالأصل، وفي طرة بخطه: لعلها بأصل.

(٦) في (ل): قال الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي.

(٧) لم ترد هذه الآيات في (ط) و(ل)، ولم ترد بالكلية في (م).

(٨) سقطت من (ط).

آهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء:٣٥]، ونَزَلَتْ قُرَيْظَةُ على حُكْمِ سَعْدِ بن مُعَاذٍ[١]، فحَكَمَ أن تُقتَل مُقَاتِلَتُهم وتُسْبَى ذَرَارِيهم، فقال: لقد[٢] حَكَمْتَ فِيهِم بحُكْمِ الملِك[٣]، وذلك كثيرٌ عَدَدُه، صحيحٌ مَدَدُه، مبنيٌّ[٤] على[٥] **أنَّ الحكْمَ هو الخبرُ عن صَوابِ الأَمْرِ وسَدادِ الشَّأْنِ**، ولَكِن الخبر عن ذلك لا يكون إلَّا بعد العلم، فيصحُّ أن يُسمَّى العلم به، وكذلك يُسمَّى صوابُ الأمر نفسه حُكْمًا وحِكْمَةً، لأنه أُخبر به عنه، كما قيل[٦] في المثل: الصمت حُكْمٌ[٧]، وقَلِيلٌ فَاعِلُه[٨]، فتارةً يُطْلَقُ الحَكم والحِكمةُ على العِلْم الذي عنه يكون الخبر، وتارةً يُسَمَّى الصوابُ والسَّدادُ به، وكِلَا الطَّرَفَيْنِ مجازٌ، والحقيقةُ هو الخبرُ عَنِ الصَّوَابِ، ويرجِعُ ذلك إلى الكلام، ولذلك كان لقمان[٩] يُسمَّى حكيمًا، لأنَّ كلماتِه كانت لا تصدرُ إلَّا خَبَرًا عن صَوَابٍ.

---

(١) أحمد (١١١٧٠)، (١١٦٨٠)، والبخاري؛ في الاستئذان، باب قول النبي ﷺ: قوموا إلى سيدكم: (٦٢٦٢) (٥٩/٨)، ومسلم؛ في الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد: ١٧٦٨ (١٣٨٨/٣)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) في (ط): فقد، وفي (غ): قد.

(٣) في (ط): الباري.

(٤) في (ط): مُنبئ أنَّ.

(٥) سقطت من (ل) و(غ).

(٦) في (ك): قال، وضبَّب عليها، وأثبت في الطرة ما أثبتنا، وقال: صح خ، وجاءت على الغلط في النسخ الأخرى، ومن غير تنبيه.

(٧) في (ط): حكمة.

(٨) جمهرة الأمثال (٥٦٩/١) برقم (١٠٧٣)، وفيه:(قَالَ الشَّيْخ أَبُو هِلَال رحمَ الله الحكم والحكمَة سواء، مثل الْعذر والعذرة، والنحل والنحلة، وهي الْعَطِيَّة).

(٩) في (ط) و(غ): يقال، وهو تصحيف.

المسألة الثالثة: في بيان أبنية الأسماء فيه

أَمَّا الحكيم فهو فَعِيلٌ مِنَ الحِكْمَةِ، ويَحتمل أن يكون مُفْعِلًا ومَفْعُولًا[١] منها، وأمَّا الحاكم فهو فاعِلٌ منها[٢]، وأمَّا الحَكَمُ فهو/ فَعَلٌ منه، كما يقال: حدَث الشيء يَحدُث فهو حادِثٌ وحَدِيثٌ وحَدَثٌ، وكَمْ يَأْتِي[٣] بِناءُ فَعَلٍ[٤] في الأسماءِ والصِّفات.

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأُولى: في تركيب الاعتقاد على الألفاظ

إذا عَرَفتم حقيقة الحِكمة والحُكْمِ والحاكِمِ والحَكِيم والحَكم:

فإذا قُلنا إنه العالم فقد تقدَّم بيانه.

وإن قلنا العالمُ بأشرف العلوم فهو العالم بذاته ولا شيءَ مثلُه.

وإن قلنا: إنه الحكيم بمعنى المُحْكِم، لقد أَحْكَمَ الأشياءَ وأَتْقَنَ خَلْقَهَا، وأَحْسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ، وليس يَرْجِعُ ذلك إلى وَثَاقَةِ الخِلقةِ، وإِحْكَامِ البِنيَةِ والمنظَرِ الرَّائِقِ، فإنَّ البَعُوضَ والنَّمْلَ مُحْكَمٌ خَلْقُهَا كَخَلْقِ السَّمَاوَاتِ[٥]، وإنَّما[٦]

---

(١) سقط من (غ).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ك): وكثيرًا يأتي، ومرَّضها، وأثبت بالطرة مع التصحيح مرتين ما أثبتنا، وفي النسخ الأخرى: وكثير يأتي.

(٤) في (غ): يفعل.

(٥) قارن بالخطابي في شأن الدعاء (ص٧٣).

(٦) في (ط) و(غ): فإنما.

يرجعُ ذلك إلى المعنى الذي خَلَقَهُ على ما عَلِمَهُ وقَدَّرَهُ وأَخْبَرَ بِهِ وقال له: كن فيكون، وهو الذي عبَّر عنه بقوله[١]: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وإذا قلنا إنه الحاكم بمعنى المانع لخلقه عن التظالم، فذلك يرجع إلى خَبَرِهِ عن الحُكْمِ وهو الحقيقة التي بيَّنَّاها، وهو معنى وصفه بأنَّه حاكِمٌ وحَكِيمٌ وحَكَمٌ بالحقيقة[٢]، فإنَّه يَرَى الخَلْقَ يَتَظَالَمُون ولا يَصُدُّهُم، ولو شاء لكان على[٣] ذلك قَادِرًا[٤]، ولكنَّهُ يرْجِعُ ذلك إلى خَبَرِهِ.

وأمَّا إذا قلنا إنَّ الحكيم بمعنى المُحْكِم[٥]/ فذلك مُحَالٌ في حَقِّ البارِي، ولكنَّه صَحِيحٌ في حقِّ المخلوقات لتصوُّرِ ذلك فيها.

المسألة الثانية: في بيان كونه من صفات الأفعال أو من صفات الذات؟

لا إشكالَ أنه إذا كان بمعنى العالم أو بمعنى المُخْبِر -وهو الحقيقة- فهو من صفات الذاتِ[٦]، وأمَّا إذا كان بمعنى المُحْكِمِ فهو مُشْكِلٌ جِدًّا، وقد اختلف فيه علماؤنا:

فمنهم من قال: المحكم[٧] هو فاعل الفِعْلِ المُحْكَم[٨]، وهذا قولٌ مُجْمَلٌ.

---

(١) في (غ): بقوله سبحانه.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (غ): قادرا على.

(٤) في (ط): قديرا.

(٥) قوله: (بمعنى المحكم) سقط من (غ).

(٦) قوله: (لا إشكال ... من صفات الذات) سقط من (ط).

(٧) سقط من (ل) و(غ).

(٨) في (ط): الحكم.

ومنهم من قال: إن الحكيم هو الذي يفعل ما يُرِيد، وهو قول[١] الأستاذ أبي إسحاق، وهذه دَعْوَى، وإنما ظنَّ أن الحُكْمَ فِعلٌ تَقْتَرِنُ به الإرادة حسَبَ ما[٢] تقترن به الأفعال، وليس كذلك، بل هو الخبر عن الصواب كما بيَّنَّاه.

ومنهم من قال: إن الحكيم هو الذي تَقَعُ[٣] أَفْعَالُهُ على مُقْتَضَى عِلْمِهِ وإِرَادَتِه[٤]، وليس الإِحْكامُ فِعْلًا ولا صِفَةَ فِعْلٍ، وإنَّما هو[٥] عبارةٌ عن وقوع المخلوق على حَسَبِ العلم والإرادة، فَيَدُلُّ وقوعُ الفعل على مُقْتَضى العِلْمِ والإرادة على أنَّه حَكِيمٌ، كما يَدُلُّ خُروجُهُ مِنَ العدَمِ إلى الوجود على أنّه قَادِرٌ، فلَمْ يَزَلِ الباري[٦] حَكِيمًا ولا يَزَالُ، كما لَمْ يَزَلْ مُخْبِرًا[٧] ومُتَكَلِّمًا ولا يَزَالُ، ولم يَزَلْ عَالِمًا ولا يَزَالُ.

المسألة الثالثة: في كونه خير الحاكمين وأحكم الحاكمين

أَمَّا كونُه خيرَ الحاكمين فلأنه لا يَقْبَلُ رُشوة، ولا يُقابِل[٨] بِسَطْوَةٍ[٩]، ولا تُخَافُ منه هَفْوَةٌ.

وأمَّا كونُه أحكمَ الحاكمين فلأنه لا/ يَتطرَّقُ إلى عِلْمِهِ سَهْوٌ، ولا يُمكِن في قَضائِه وحُكْمِه[١٠] نَقْضٌ. [١٠٤/أ]

---

(١) سقط من (غ).

(٢) في (ط): حسبُ لا.

(٣) في (غ): يفعل.

(٤) التبصير في الدين (ص١٦٩).

(٥) سقط من (غ).

(٦) في (غ): الباري سبحانه.

(٧) في (ط): خبيرا.

(٨) في (ك): صح كذا.

(٩) في (ل): سطوة.

(١٠) في (ط): حكمته.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد معنى كَوْنِ ربِّه حَكِيمًا، فالمنزلة العليا لله في ذلك تَقتضي له[١] أحكامًا:

فإن كان الحكيم هو العالم فقد تقدَّم بيانُ التنزيل فيه؛

وإن كان الحكيم المُحْكِم[٢]، فمن أحكم كل شيء إلَّا هُو، فكل إحسانٍ منه مكتوبٌ، وعليه محسوبٌ؛

وإذا كان بمعنى المُخْبِرِ، فليس الإخبارُ عن الحقائق إلَّا لَهُ، لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ.

المنزلة الثانية للعبد:

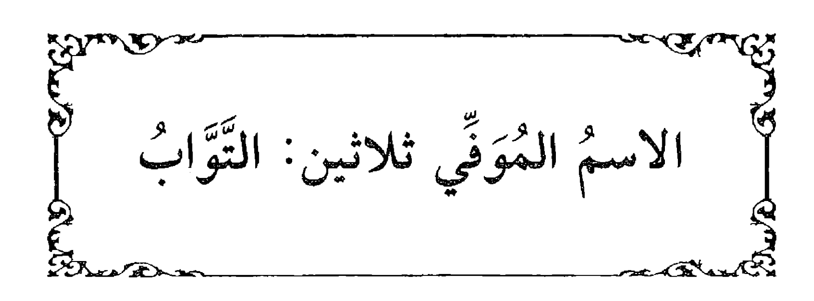
وهو[٣] بأن يكون قولُه صَوَابًا وفِعْلُهُ صِدْقًا.

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) في (ط): الحكَم.

(٣) في (ط): هي.



الاسمُ المُوَفِّي ثلاثين: التَّوَّابُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأَوَّل: في مورده

وَرَدَ بـه نـصُّ القـرآن، قـال تعـالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:١٠]، وقال تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر:٣]، ووَرَدَ في السُّنَّة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في مورده لغةً

أَصْلُ التوبة في اللغة الرجوع، يقال: تاب وآب[1] وأناب بمعنى رجع.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

إذا عَلِمتم حقيقة[2] التوبة، وهو الرجوع، فلعلمائنا في وصف الباري تعالى بذلك ثلاثة أقوال:

الأَوَّل: لا يجوز أن يُوصف الله بشيء من ذلك إلا بما وَصَفَ به نفسَه، وهو أنه توَّاب لأجل ورود النصِّ بذلك، ويوصف العبد بأنه توَّابٌ، ومعنى توبة

---

(١) في (غ): ناب.

(٢) في (غ): معنى.

الله على العبد عَوْدتُهُ[١] عليه بالتوفيق والعِصْمَةِ، وتَوْبَةُ العبد رجوعُه عن[٢] الأحوال المذمومة إلى الأحوال المحمودة.

الثاني: قال آخرون: بل يُوصَفُ الله بذلك حَقِيقَةً، وتَوْبَةُ الله على العبد رَدُّهُ له من حالة المعصية إلى حالة الطاعة، يُقال: تاب اللهُ على العبد إذا رَجَعَهُ عن السيئات إلى الحسنات.

الثالث: قال آخرون: توبة الله على العبد قَبولُه توبتَه.

المسألة الثانية: في المختار

أمَّا من قال إن توبة الله على العبد رجوعُه به من حالته المذمومة إلى حالته المحمودة، فأراد بذلك خَلْقَ التوبة له؛ وهي الاعتقاد الجميل والفعل الحسن، وكذلك قول من قال عودُه عليه بالتوفيق والعِصْمَةِ.

وأمَّا من قال إنه قَبوله له لتوبته[٣] فذلك مُحتمِل لوجهين:

أحدهما: يرجع إلى قوله[٤] قَبِلْتُ.

والثاني: يرجع إلى[٥] مَنِّهِ بالثواب عليه، وكَتْبِهِ لَهُ في ديوان المُنِيبِين.

والصَّحِيحُ أن توبةَ الله على العبد ترجع إلى وجهين:

أحدهما: الحُكْمُ.

والثاني: الفِعْلُ.

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): عَوْدُه.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): بتوبته.

(٤) في (غ): قول.

(٥) سقط من (غ).

فإن قلنا: إنه بمعنى الحُكْمِ فالمراد أنه تعالى قد حَكَمَ في الابتداء بتوبته، وحُكْمُ الله كلامُه، وذلك خبرُه عنه بما يكون منه.

وإن قلنا إنه بمعنى الفعل فهو خَلْقُهُ فيه/ الإنابةَ والعصمة، وذلك يعود [١٠٤/ب] إلى صفات الفعل، وهو جارٍ على المعنيين جميعًا، صحيحٌ فيهما.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

يختص فيها بحُكْمَيْنِ:

أحدهما: خلقُه للتوبة لا يخلُقها سِواه.

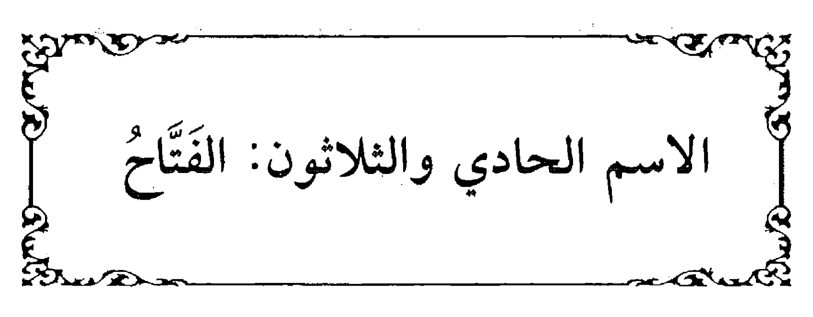
الثاني: هِبَةُ[1] العِصْمَةِ.

المنزلة الثانية[2] للعبد:

أن يَقْبَلَ عُذْرَ من اعتذر إِلَيْه، ولو عاود[3] الجِنَايَةَ عَلَيْه.

---

(١) في (غ): هي.
(٢) في (ط): السفلى.
(٣) بيض لها في (غ).



الاسم الحادي والثلاثون: الفَتَّاحُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به نَصُّ القرآن، قال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سبأ:٢٦]، وقال: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَـٰتِحِينَ﴾ [الأعراف:٨٩]، ووردت به السُّنَّةُ في حديث أبي هُريرة المفسَّر، وقال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً﴾ [الفتح:١]، وقال تعالى ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر:٢][1]، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الفتح في اللغة عبارةٌ عن حَلِّ المغاليق كيفما تصرَّفت، وقد يكون الفتَّاح الحاكِم؛ لأنه يفتح غَلَقَ الفَصْلِ بين المتخاصِمَين بقضائه، ومنه قوله ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف:٨٩]، معناه اُحْكُمْ.

وسَمَّت العرب القاضي فتَّاحًا، قال امرؤ القيس:

أَبَعْدَ الفاتِحِ[2] الوهَّابِ عَمْرٍو ... حَلِيفِ الجود والحَسَبِ اللُّبَابِ[3]

---

(١) في (ط) زيادة: فلا ممسك لها.

(٢) أشار في (ط) إلى أن بالأصل المنتسخ منه: الفتاح، ثم أصلحها. وهو كما أثبته المؤلف منقولًا عن الإمام الخطابي في شأن الدعاء: (٥٦)، غير أنه غير موجود في الديوان، إذ الموجود ما نقله في طرة بـ (ط)، وأشار محقق كتاب الخطابي أنه من زيادة ابن النحاس وأبي سهل، والله اعلم.

(٣) هو من شعره في قصيدة مطلعها: =

ويُروى عن ابن عباس أنه قال: «ما كنت أعلم ما معنى الفتَّاح حتى سمعت أعرابِيَّيْنِ يتنازعان مَطْلَبًا، فقال أحدهما لصاحبه: بيني وبينك الفتَّاح»(١).

وقد يكون بمعنى النَّصْرِ، قال الله سبحانه ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ﴾ [الأنفال:١٩]، معناه إن تَسْتَنصِرُوا.

الفصل الثالث(٢): في شرحه عَقِيدَةً

قد بيَّنَّا مورده لغةً، فأمَّا تحقيقه، فيرجع إلى ما صدَّرنا به القول من أنه حلُّ كل غَلَقٍ؛ فإن كان حلُّ التنازُعِ بالحُكْمِ، فإنه قولٌ وبيانٌ للناس وَجْهَ(٣) الأحْكام، وقولُه كلامُه، وإن كان بمعنى النُّصْرَةِ رجع إلى فِعله، وذلك بيِّنٌ في معنى النّصير، وكذلك أيضًا يَرْجعُ إلى الفِعل فيما يَفتحُ(٤) عَلَى العِبَادِ من رِزْقٍ،

= أرانا مُوضِعِينَ لأمرِ غَيْبٍ ... وَنُسْحَرُ بالطَّعامِ، وَبالشَّرابِ

وهذا البيت من رواية ابن النحاس وأبي سهل، كما أفاده محقق الديوان: محمد أبو الفضل إبراهيم (٤٠٣).

(١) رواه عنه بلفظ مختلف ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٢٢) برقم (٢٩٩٨٤) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن مِسْعَرٍ، عن قَتَادَةَ، عن ابن عَبَّاس، قَالَ: «مَا كُنْتُ أَدْرِي مَا قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف:٨٩]، حَتَّى سَمِعْتُ بِنْتَ ذِي يَزَنَ، تَقُولُ: جِئْ أُفَاتِحْكَ»، ورواه البيهقيّ في الأسماء والصفات (١/ ١٦٤) (١٠٧)، قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنا أبو بكر القطان ثنا أحمد بن يوسف السلمي ثنا عبيد الله بن موسى أنا مسعرعن قتادة عمن أخبره عن ابن عباس ﷺ قال: «ما كنت أدري ما قوله: «افتح بيننا» حتى سمعت بنت ذي يزن أو ابنة ذي يزن تقول: تعال أفاتحك، أقاضيك»، وفي سياق طريق البيهقي الدلالة على وجود انقطاع بين قتادة وابن عباس، فالله أعلم.

(٢) في (غ): الثاني.

(٣) في (غ): من.

(٤) في (غ): يصح.

ويَفْتَحُ مِن بَصَائِرَ وهُدًى وغيرِ ذلك مِن كُلِّ مَعْنًى، وثَبَتَ[١] أنَّه مِن صِفَاتِ الذَّاتِ؛ وهو الكَلَامُ بمعنًى، ومِن صِفاتِ الفِعْل بالمعاني المذكُورَةِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمْتَ[٢] معنى الفتح لغة، وتحقَّقْتَه[٣] عَقِيدَةً، فله مُتعلَّقاتٌ كثيرةٌ؛

المنزلة العليا للباري تعالى:

له فيها ثلاثةُ أحكامٍ مخصوصةٌ، عددُها عَشَرَةٌ:

الأوَّل: أنه يفتح غَلَقَ العدَم بالوجود، وليس ذلك إلَّا له، وزَعَمَت القَدَرِية أنه يُشارِكُه في ذلك العبدُ.

الثاني: أنه يُبَيِّنُ بكلامه كلَّ مُشكِل.

الثالث: أنه يَفتح مَغَالِيقَ الرزق بالعطاء في كل نَوْعٍ؛ من غَيْثٍ على قَحْطٍ، وغِنًى على[٤] فَقْرٍ، وفَرَج مِن هَمٍّ،/ [١٠٥/أ] وهُدًى من ضَلَالٍ، وطَاعَةٍ من مَعْصِيَةٍ، وتَوْبَةٍ على إصرار، ونَصْرٍ من خِذْلَانٍ، وعِلْمٍ عَن[٥] جَهْلٍ، فعنده مفاتِحُ الغَيْبِ.

المنزلة الثانية[٦] للعبد:

له فيها حالتان:

الأُولَى: أن يَلزمَ بابَ ربِّه في جَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

الثانية: أن يَفتح على غيره كلَّ مُنغَلق بفِعْله وكلَامِه ومَالِهِ.

---

(١) في (غ): وثبت.

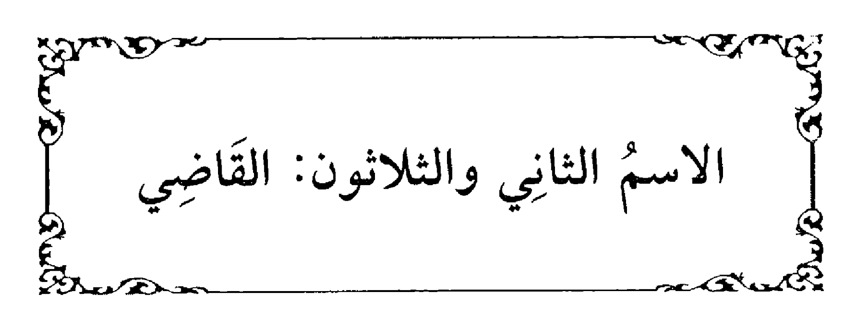
(٢) في (ط): علمتم.

(٣) في (ط): تحقيقه.

(٤) في (غ): من.

(٥) في (غ): من.

(٦) في (ط): السفلى.



الاسمُ الثانِي والثلاثون: القَاضِي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن فِعْلًا(١)، وكذلك السُّنَّة، ولم يَرِدْ فِيها(٢) اسمٌ منه.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه(٣) مسألتان:

المسألة الأولى: في سَرْدِ أقوال العلماء

قال علماؤنا(٤) - رحمة الله عليهم -: له خمسة مَعَانٍ:

الأوَّل: الحُكْمُ.

الثاني: الخَلْقُ، لقوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:١٢].

الثالث: قضى بمعنى أَعْلَمَ، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء:٤].

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧]، وأمثالها من الآيات.

(٢) في (ط) و(غ): فيهما.

(٣) في (غ): وفيه.

(٤) منهم الماتريدي في التوحيد (٣٠٦)، وابن فورك في المجرد (٤٨-٤٩ و٩٣)، والباقلاني في التمهيد (٣٦٧).

الرابع: القضاءُ بمعنى الأَمر، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣].

الخامس: القضاءُ بمعنى الأداء، كقوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء:١٠٣].

المسألة الثانية: في المختار

إذا رأيتم ما سَبَقَ من الأقوال، فالصحيح أنَّ قضى بمعنى فَرَغَ، قال أبو ذُؤَيْبٍ[1]:

وعليهما مَسْرُودَتانِ قَضاهُما   داوُدُ أو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ[2]

وعليه يَجْرِي كل[3] ما تقدَّم منه[4]؛ وقضاء القاضي فراغُه من الحُكْمِ وإنفاذُه له، وعليه يُحمَلُ قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾ [النمل:٧٨]، وقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء:٤]، أعلمناهم إعلَامًا مَفروغًا مِن بَيانِه، وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] يعني أنفذ حُكْمَهُ وأمضَى أَمْرَهُ، وقوله:﴿فقضاهن﴾ فَرَغَ مِنهنَّ، وقوله:﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ﴾ أي[5] أُكْمِلَتْ، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه:١١٤] أي يَكْمُلَ بَيانُه ويُفْرَغَ مِنه.

وتقولُ العرب: قضى فُلَانٌ، أي مات وفَرَغَ عُمْرُه، وعليه يدل قوله ﷺ: «أوَّل ما خَلَقَ الله القَلَمُ، فقال له: اكتب، فكتب ما يكون إلى يوم

---

(١) في (ط): أبوذيب.

(٢) من مرثية أبي ذؤيب الهذلي المشهورة، انظر: المفضليات (٤٢٨)، وديوانه: (ص١٩).

(٣) في (غ): في كل.

(٤) في (ط) و(ل): فيه.

(٥) سقطت من (ط).

القيامة»[١]، وقوله ﷺ: «فرغ ربكم، ما من نفس[٢] منفوسة إلا وقد كُتِبَ مكانها (من النار[٣])[٤]»[٥]، وذلك إشارة إلى ما تكلَّم سبحانه به[٦]، وكَتَبَ[٧] مجراه[٨] وحَقيقتَه[٩].

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقته

وقد تقدَّمت في المسألة الثانية قبلَه، فالباري هو القاضي الذي قد أَمْضَى حُكْمَه وأَنفذَ قضاءَه مَقُولًا مَكْتُوبًا، وأَسْجَلَ عليه في كِتابِه، وجَعَلَهُ فوق عَرْشِهِ، فَجَرَتِ المخلُوقَاتُ عَلَى نَصِّهِ.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٠٨١)، وأبو داود؛ في السنة، باب في القدر: ٤٧٠٠(٤/٢٢٥-محيي الدين)، والترمذي؛ واختلف قوله فيه فاستغربه، في القدر، بابٌ منه: ٢١٥٥ (٤/٢٧-بشار)، وصحَّحه في التفسير باب ومن سورة (ن): ٣٣١٩ (٥/٢٨١-بشار)، من حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط): في الجنة أو في النار.

(٤) سقط من (غ).

(٥) أخرجه أحمد (٦٢١)، (١٠٦٧)، والبخاري؛ في التفسير، باب قوله: وكذَّب بالحسنى: ٤٩٤٨ (٦/١٧١-طوق النجاة)، ومسلم؛ في القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه: ٢٦٤٧ (٤/٢٠٣٩-عبد الباقي)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٦) في (ط): به سبحانه، وسقطت من (غ).

(٧) في (ط): كُتب، وفي (غ): كتبه.

(٨) في (ط): مجازه.

(٩) في (غ): حقيقة.

المسألة الثانية:

إِن قيل: هل تقولون إن قضاء الله[١] هو مقضيُّه كما قلتم: إن الخَلْقَ هو المخلوق[٢]؟

[١٠٥/ب] أجاب عن ذلك ابن فُورَكَ بأن قال:/ اختلَف أصحابنا في ذلك، فأمَّا من قال: إن الخَلْقَ هو المخلوق فالقضاء عنده هو[٣] المقضيُّ، ومن غاير بين ذَيْنِك غايَر بين ذَيْنِ.

والجواب الصحيح، أنَّا لا نقول: إنَّ القضاء هو المقضي[٤]، لأنَّ القضاء يتصرَّف فيما يُخلق وما لا يُخلق، فإذا سأل عنه مطلقًا فقال القضاء هو المقضيُّ أو غيره لم يصحَّ الجواب عنه، **لأنَّ كل لفظ مشترك بين معان متغايرة لا[٥] يصحَّ الجواب عنه[٦] إلا بالإفراد[٧]**، حسَبَ ما بيَّنَّاه في كُتُبِ الأصول، ولو قال: القضاء في المخلوق هو المقضي أو غيره لصحَّ أن يُجاوَب عنه بجواب ابن فُورَكَ[٨].

---

(١) ليس في (غ).

(٢) خلافا للمعتزلة الذين يقولون إن الخلق غير المخلوق، انظر: مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١/٦١)، والتسديد لعبد الجليل الرَّبَعِي: ق٨٥/ب.

(٣) سقطت من (ط) و(ل).

(٤) قوله: (ومن غاير بين ذينك ... إن القضاء هو المقضي) سقط من (غ).

(٥) في (ط): لم.

(٦) قوله: (لأن كل لفظ مشترك ... الجواب عنه) سقط من (ك).

(٧) قوله: (لأن كل لفظ ... إلا بالإفراد) سقط من (غ).

(٨) وهو جواب الباقلاني في التمهيد: (ص٣٦٨).

المسألة الثالثة[١]:

إن قال قائل: أترضون بقضاء الله للكفر والمعصية؟

قلنا: عنه جوابان:

أحدهما: أنَّا نقول: نعم، ومن أصول[٢] التَّوْحِيدِ عندنا الرضى بالقضاء.

الثاني: أنَّ[٣] من أصحابنا من قال: أرضى بقضاء الله، ولا أقول أرضى بقضاء الله[٤] الكفر، وهو إقرار بعيدٌ لا يُحتاجُ إليه.

المسألة الرابعة:

إنْ قال قائل: أتقولون إن قضاء الله حقٌّ؟

قلنا: نعم.

فإن قال: أليس الكفرُ قضاءً[٥]؟ قلنا: نعم، قال: فيجيء[٦] من ذلك رضاكم بالكفر؟

أجاب عن ذلك بعض علمائنا بأن قال: ذلك كما نقول: السحرُ حَقٌّ، والسحر في الحقيقة باطلٌ مَنْهِيٌّ عنه.

وهذا جوابٌ فاسِدٌ، فإنَّ معنى قولنا إنَّ السحر حقٌّ أنَّه حَقِيقَةٌ، لأنَّ لَفْظَ الحقِّ يَنطلِقُ على الحقيقَةِ التي هي وُجودُ الشَّيْءِ، ويَنطلِقُ على الحقِّ الذي هو

---

(١) انظر: التمهيد للباقلاني: (٣٦٨).

(٢) في (ط): أصل.

(٣) لم ترد في (ط) و(ل).

(٤) لم يرد في (غ).

(٥) في (ط): قضاءه، وفي (ل): قضاه.

(٦) في (ط): فجاء.

ضِدُّ الباطل، فيكون معنَى قَوْلِنَا: السحرُ حقٌّ أنَّه حَقِيقَةٌ، لا على أنه حقٌّ الذي هو ضِدُّ البَاطِلِ[١]، وإذا ثبت أنه حقيقةٌ فالحقيقة قد تكونِ حقًّا وقد تكون باطلًا.

والجواب الصحيح من وجهين:

أحدهما: أنَّا نقول: قد قدَّمنا بيانَ[٢] أنَّ[٣] القضاء هو الفَراغُ والتَّمَامُ، وكلُّ أَمْرٍ فَرَغَ[٤] الله مِنه فهُو حَقٌّ، لأنَّه سبحانه لا يَقْضِي إلَّا بِالحَقِّ، كما قال: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام:٥٨]، وقضاؤه بكُفْرِ الكَافِرِ حَقٌّ، وكُفْرُ الكَافِرِ بَاطِلٌ.

الثاني[٥]: أنَّا نقول: إذا قلنا في الجملة إن قضاء الله حقٌّ جازَ، وإن كان كُفْر الكافر مِن قضائه، ولا نقول: إنَّ الكُفْرَ حَقٌّ كما نقول: إنَّ ما دون الله ضَعِيفٌ، والإسلام دون الله وليس بضعيف، لأنَّا إذا قلنا الإسلامُ ضعيفٌ كان خطأً، وإذا قلنا: في الجملة ما دون الله ضَعِيفٌ، اقتضى ذلك وصفَه بالقدرة والسلطان، ومثلُ هذا في الكلام كثيرٌ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا ثبت هذا: فلِلَّه سبحانه حُكْمٌ يختصُّ به في هذا، وهو أنَّه لا يُرَدُّ قضاؤه؛

وللعبد حُكْمٌ يختصُّ به، وهو التزامه الرِّضَى بالقَضَاءِ.

---

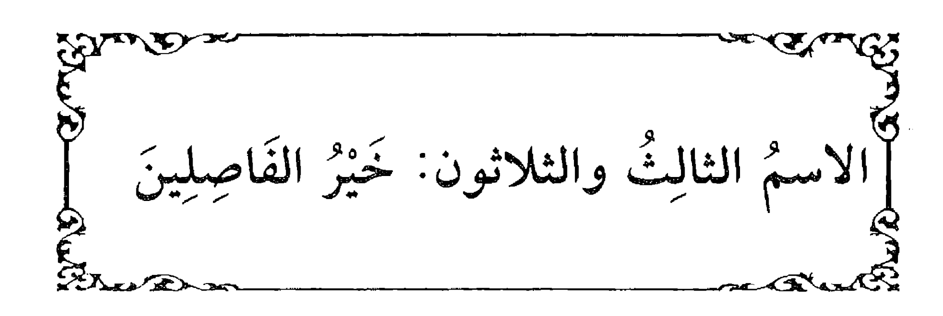
(١) قوله: (فيكون معنى قولنا ... ضد الباطل) سقط من (غ).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): بأنَّ.

(٤) في (ط) و(ل): قد فرغ.

(٥) أصله عند الباقلاني في التمهيد: (٣٦٩).



الاسمُ الثالِثُ والثلاثون: خَيْرُ الفَاصِلِينَ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله سبحانه: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام:٥٨]، ولم تَرِد به السُّنَّة، لكن جاء في صفة كلام النبي ﷺ: «فصْل[١] لا نَزْرٌ[٢]/ ولا هَذَرٌ[٣][٤]، وأجمعت عليه الأمة لوُرُودِهِ[٥] في كتاب الله سبحانه، [١٠٦/أ] ووردت به[٦] السنة فِعْلًا، قال الله تعالى[٧]: ﴿رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [السجدة:٢٥][٨]، وسمَّى الله كلامه فَصْلًا فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق:

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) بيض لها.

(٣) في (ط): لا نزر فيه ولا هدر، وفي (ل): هذر، بالمعجمة.

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٠٧٧)، والبخاري؛ جزء منه في المناقب، باب صفة النبي ﷺ: ٣٥٦٧(٤/١٩٠-طوق النجاة)، وأبو داود؛ في الأدب، باب الهدي في الكلام: ٤٨٣٩ (٤/٢٦١-محيي الدين)، من حديث عائشة، ولفظه: (كان كلام النبي ﷺ فصلًا).

(٥) في (ط) و(ل): لمورده.

(٦) في (ط) و(ل): السنة به.

(٧) في النسخ الأخرى: قال الله.

(٨) في (ط) و(ل): إن ربك هو يفصل بينهم.

١٣]، وقال[١]: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾[٢] [الشورى:٢١]، وقال في بابٍ منه: ﴿ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ [الأعراف:١٣٢]، فيجيء منه الفاصِل.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الفَصْلُ التفريق والتمييز بين المَعْنَيَيْنِ، تقول[٣]: فصَلت بين الشيئين إذا فرَّقت بينهما فانفصَلَا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق:١٣]، أي يُفَرِّقُ بين الحق والباطل، وقوله: ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص:٢٠] هي قوله: البيِّنة على المدَّعي واليمين على من أنكر، وهو التمييز بين الخصمين وأحوالهما، ومنه ﴿ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ [الأعراف:١٣٢] أي مُبَيَّنَات.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى:٢١]، يعني ما تقدَّم من إخبار الله أنه يَفْصِلُ بينهم يوم القيامة، وهذا كلُّه التفريقُ[٤] والتمييز.

الفصل الثالث: في بيانه حَقِيقَةً وعَقْدًا[٥]

إذا عَلِمتم معنى الفَصْلِ، فالباري تعالى يفصل بين المعاني بقوله وبيانه، وبعلمه وكتابه، وبفعله وخَلْقِه، وذلك قوله سبحانه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام:٥٧]، فبيَّن أنه الحاكِم القاضِي الفاصِل، فحُكْمُهُ خبرُه عَنِ الحقائق، وقَضاؤه بيانُه التَّامُّ، وفَصْلُهُ تَمْيِيزُهُ بالبيان بين الأشياء، فهذا فَصْلُهُ بكلامه.

---

(١) من النسخ الأخرى.

(٢) قوله: (وسمَّى الله كلامه فَصْلًا) إلى آخر الآية سقط من (غ).

(٣) في (ط): يقول.

(٤) في النسخ الأخرى: للتفريق.

(٥) في النسخ الأخرى: في بيان حقيقته وعَقده.

وأمَّا فصله بعلمه وكتابه فإنَّه: «لما خَلَقَ القلم قال له: اكتب، فكتب ما يكون إلى يوم القيامة»[١].

وأمَّا فصله بخلْقِهِ فذلك مُشَاهَدٌ[٢] من تمييزه بين المختلِفات، وتخصيصِه لأوصاف الكائنات، وتفريقِه بين الأعيان والذوات، وتفصيلِ الآيات والمعجزات.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُليا للربِّ:

يختصُّ فيها بأن الفَصْلَ الذي لا يُرَدُّ له.

ويختصُّ العبد بحُكْمَيْنِ:

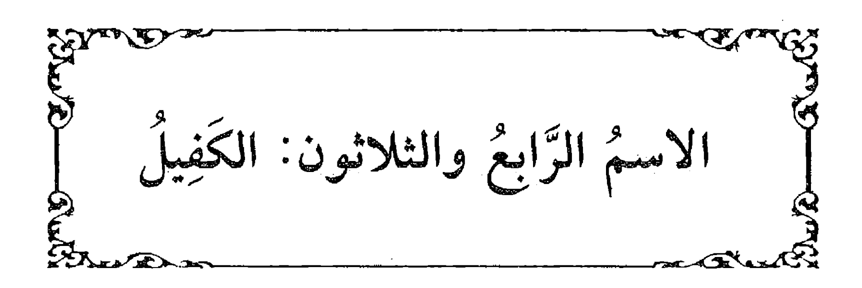
أحدهما: أن يكون كلامُه فَصْلًا؛ لا نَزْرًا ولا هَذَرًا[٣]، المعنى أن يكون كلامُه مُبَيَّنًا، لا قَليلًا ناقِصًا ولا كَثِيرًا مُشَغِّبًا، وذلك للنَّبِيِّ ﷺ وحدَه، ويَلْحَقُ الخَلْقُ مِنه بقَدْرِ درجاتهم عند الله وما يَسَّرَ لَهُم.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في النسخ الأخرى: شاهِد.

(٣) في (ط): لا نزر فيه ولا هدر، وفي (ل) و(غ): لا نذر فيه ولا هذر، وتصحفت في (م) تصحيفًا فاحشًا.



الاسمُ الرَّابعُ والثلاثون: الكَفِيلُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]، ووردت السُّنَّةُ[١] بفعله، قال النبي عليه السلام[٢]: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله»[٣] الحديث[٤]، ووَرَدَتْ به أيضا اسمًا[٥] في حديث الخَشَبَة، حين قالوا: ايتنا بكفيل، قال: رضيت بالله كَفِيلًا[٦]، وأجمعت عليه الأمَّة.

---

(١) في (غ): به السنة.

(٢) في (غ): ﷺ.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ؛ (٢٧٥)، وأحمد (٩١٦٣)، والبخاري؛ في فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ: أحلت لكم الغنائم: ٣١٢٣ (٤/٨٤- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله: رقم ١٨٧٦ (٣/١٤٩٥- عبد الباقي)، بلفظ «تضمن الله ...» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) سقط من (غ).

(٥) سقط من (غ).

(٦) أخرجه أحمد (٨٥٧١)، والبخاري تعليقًا بصيغة الجزم، في مواضع؛ منها في الزكاة، باب ما يستخرج من البحر: ١٤٩٨ (٢/١٢٩- طوق النجاة)، ووصله النسائي في الكبرى؛ في اللقطة، باب ما وجد من اللقطة في البحر: ٥٨٠٠ (٥/٣٥٤-شلبي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا أن الكفيـل فـي اللغـة لـه معنيـان متباينـان[١]، أحـدُهما[٢] الـضَّمَانُ، يقال: كفَل يكفُل، وتكفَّل يتكَفَّلُ، إذا ضَمِنَ والتزَم.

الفصل الثالث: في حقيقته

وفيه مسألتان:

[١٠٦/ب]

/ المسألة الأُولى: في حقيقة الكفالة

وهي الالتزام، وذلك يكون بالقول، وذلك من صفات الكلام، وقـد يُقـال للعائل كفِيلًا[٣]؛ لأنه إذا عال المرء وأنفق عليه كأنه فَعَلَ فِعْلَ الملتزم لذلك[٤].

المسألة الثانية:

الباري تعالى كَفِيلٌ بالمعنيين المتقدمين جميعًا، في باب الدُّنْيَا والدين:

أمَّـا فـي الـدين فبقولـه: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم﴾ [آل عمـران: ١٩٥] وما أشبهه.

---

(١) في النسخ الأخرى: معانٍ متباينة، وأشار إليها ناسخ (ك) وصحَّحه، كما صحَّح الـذي أثبتنا.

(٢) في (ط) و(ل): أحدها.

(٣) فوقها في (ك): صح كذا، وفي الطرة: كفيـلٌ، وكتـب فوقـه: صـح صــ، وفـي النسـخ الأخرى: كافلا.

(٤) في (ك): إذا عال المرء وأنفق عليـه، لأنـه فَعَـلَ فِعْـلَ الملتـزم لـذلك، وهـو الـذي فـي النسخ الأخرى، وأثبت في الطرة: لأنـه إذا عـال المـرء وأنفـق عليـه لأ[نَّـه] فَعـل فِعْـل الملتزم لذلك، صح كذا بالأصل، وفـوق لأنـه: كـذا، وفوقهمـا: كـأ[نَّـه]، وصـحَّحها، وهو الذي أثبتناه.

وأمَّا في الدُّنْيَا فبقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، وأمَّا بالفعل فلأن[1] الخَلْقَ عِيالُه تعالى، يَسْتَدِرُّونَ خَزَائِنَهُ ويَستَعِيذُونَ نِقَمَهُ[2].

الفصل الرَّابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم أنَّ الكَفِيل هو المُلْتَزِمُ، وتحقَّقتم أنَّ الله قد التزم ثوابَ الأعمال وضَمِنَ جَرَيَانَ الرِّزْقِ، فاعلَمُوا أنه[3] قال: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩]، فنفى التوكُّل عن[4] العمل، ودعا العباد إليه، وقال ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، فأظهرَ الضَّمان، فعكَسَ الشيطانُ هذا في حقِّ الضعفاء، وقال للعصاة: توَكلوا على المغفرة، واجتهدوا في طلب الدنيا؛ وعلى العبد أن يقوم بحقِّ الوعدين، ويجتهد في العمل، ويتوكَّل في الرزق، وهي المنزلة الثانية له.

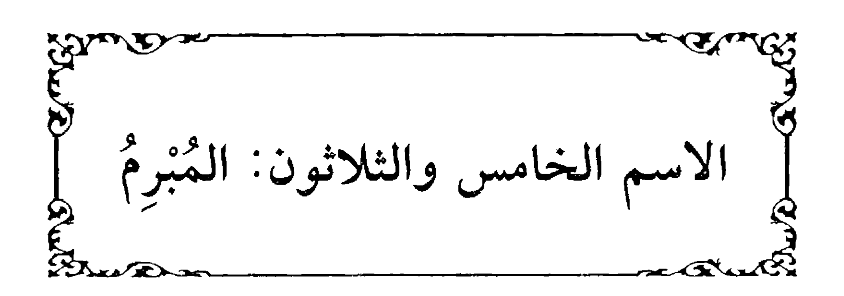
---

(١) في (غ): فإن.

(٢) في (ط): يستغِذُون نعمه، وفي (ل): يستعذون نعمه، وفي (م) و(غ): يستعدُّون نعمه، وأشار إليها ناسخ (ك) وصحَّحها.

(٣) في (ط): أن الله.

(٤) في (ط): على.



الاسم الخامس والثلاثون: المُبْرِمُ

فيه أربعة فصول[١]:

الفصل الأوَّل: في مورده[٢]

وَرَدَ به القرآن، قال تعالى[٣]: ﴿أَمۡ أَبۡرَمُوٓاْ أَمۡرٗا فَإِنَّا مُبۡرِمُونَ﴾ [الزخرف:٧٩].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

المُبْرِمُ في اللغة هو الذي عَقَدَ فأَحْكَمَ، تقول: أَبْرَمْتُ الأمرَ إذا أَحْكَمْتَه، فهو مُبْرَمٌ وبَرِيمٌ، كقولك: عَسَلٌ[٤] مُعْقَدٌ وعَقِيدٌ.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في حقيقة الإبرام

وأصلُه عَقْدُ الحَبْلِ وإحكامُه، والبَرِيمُ الحَبْلُ المضفور، ثمَّ استعير في المعاني، فيقال: أبرمُوا أمرهم إِذا أَحْكَمُوا رَأْيَهم، ولذلك قيل للجيش الذين أَبْرَمُوا أمرهم[٥] بَرِيمٌ، قالت ليلى:

---

(١) قوله: (فيه أربعة فصول) سقط من (ك) و(غ) و(ل).

(٢) قوله: (الفصل الأول في مورده) سقط من (ك) و(غ).

(٣) في (ط): قال الله تعالى.

(٤) في (غ): عمل.

(٥) قوله: (إِذا أَحْكَمُوا رَأْيَهم، ولذا قيل للجيش الذين أَبْرَمُوا أمرهم) سقط من (غ).

لِيَقُـودَ مِـن أَهْـلِ الحـجازِ بَـرِيـمَا[١]

يعني في أحد التفسيرين: قَوْمًا أَحْكَمُوا رأيهم[٢].

المسألة الثالثة: في تحقيق وصفه به

اعلَمُـوا أنّ معنـى وصـفه بأنـه مُبـرِمٌ علـى معنـى قولنـا فـي الحبـل بَـرِيمٌ، أنّـه أحكـم الأَفْعَـالَ ورَبَـطَ الرَّوابِط ونَظَـمَ الموجُـودات، بحيـث لا يتطـرَّق إليهـا زَلَلٌ، ورتَّب الأسباب والمسبَّبات بحيث لا يَنتسِبُ[٣] إليها خَلَلٌ.

وإذا قلنـا إنـه مُبْـرِمٌ بمعنـى إحكـام الـرأي، فلقَـد نَظَـمَ التَّـدبِير وأَحْـسَنَ التَّقدِير، فحقَّت كلمتُه، واتَّسقَت مَقادِيرُه وأَقْضِيَتُه.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُليا للربِّ[٤] في هذا الاسم

أنه لا يُردُّ حُكْمُه ولا يَفْسُد نَظْمُه.

والمنزلة الثانية للعبد

أن لا يَلْتَفِتَ إلى بَشَرٍ في رَجاءٍ ولا خَـوْفٍ، لأنَّ[٥] القـضاء مُحْكَـمٌ والأمـرَ مُبرَمٌ.

---

(١) من شعر ليلى الأخيلية، وصدر البيت:

يَـا أيّهـا الـسدِمُ المُلَـوِّي رَأْسَـه ... لِيَقُـودَ مـن أَهْـلِ الحِجَـازِ بَرِيمَـا

تهذيب اللغة (١٥/١٥٩).

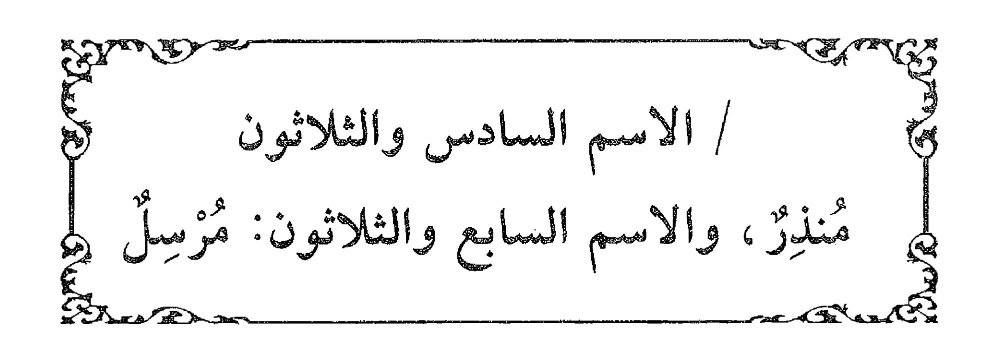
(٢) في (ط) و(ل):

(٣) في (ط): يتسبَّب.

(٤) في (غ): للرب سبحانه.

(٥) في (غ): فإن.

[١٠٧/أ]



/ الاسم السادس والثلاثون
مُنذِرٌ، والاسم السابع والثلاثون: مُرْسِلٌ

فيهما أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما

وَرَدَ بهما القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان:٥] ﴿كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:٣].

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

أمَّا الإنذار فهو الإخبار بالعذاب عند المخالفة، والبُشْرَى الإخبار عن الثواب عند الموافقة، وقد تُستعمل البشرى مكان الإنذار، قال الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران:٢١].

وأمَّا الإرسال فهو متابعة الخبر[١] على المعنى، ومنه: الرَّسْلُ، وهو اللَّبَنُ الكثيرُ عند مُتابعَةِ الحَلَبِ، ومنه: جاؤوا أَرْسَالًا ؛ أي مُتَتَابِعين، فالرَّسُولُ نَذِيرٌ، ولا يكون النَّذِيرُ رَسُولًا حتىَّ يُتابع.

الفصل الثالث: في الحقيقة

[المسألة الأولى][٢]:

حَقِيقة الرِّسالة إِبْلَاغُ الكلَام، ولا يكون إلَّا في[٣] قول الغير عن

---

(١) في ط: الخير.

(٢) زيادة منا.

(٣) سقطت من (ط) و(ل).

الغير[١]، فَلَابُدَّ في هذا الاسم من واسِطَةٍ بخلَافِ الإِنذَارِ، فإنَّه يكُون إخبارَ المتكلِّم عن نفسه، وقد يَكُون عَن غَيرِه.

وأبلغُ دَلِيلٍ على كَوْنِ الباري مُتكلِّمًا، ما ثَبَتَ مِن النَّظر إلى الخلق، وجواز أَمْرِهِم ونَهْيِهِم وإنذارِهِم وتَبْشِيرِهِم، وعَلَيْهِ عَوَّلَ المحقِّقُون مِن المتأخِّرين[٢]، فإنَّهم قالوا: **إنَّ كلَّ صِفةٍ جائِزةٍ في الخَلْقِ تَسْتَنِدُ إلى صِفَةٍ وَاجِبَةٍ للخَالِقِ**[٣].

وصَوَابُهُ[٤] عِندي على حاله أن يُقال فيه: **كلُّ صِفَةٍ مخلُوقَةٍ واجِبةٍ أو جَائِزةٍ تَستنِدُ إلى صِفةٍ واجبةٍ للخَالِقِ**.

فالوُجوب يَتَعَيَّنُ في صِفَةِ الخالِقِ بِكُلِّ حَالٍ، والانقسام إلى وَصْفَي الجواز والوُجوب يَكُونُ[٥] في صِفَاتِ المخلُوق.

---

(١) قوله: (عن الغير) سقط من (ك) و(غ).

(٢) كل كتب العقيدة الأشعرية التي بين أيدينا تنسبه إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وأدقهم نقلا عنه أبو القاسم الأنصاري صاحب الغنية في الكلام (٢/٦٣٤)، فقد نقله عنه بلفظه، وهو من أكثر المصادر اعتناء بأقوال الإسفراييني، مع شيخه الإمام الجويني.

(٣) وذلك قطعا للتسلسل، وقد ردَّه مع أوجه أخرى في المتوسط: (٢٧-٢٨)، رغم أن شيخه الغزالي قد ضعَّف الاستدلال به في الاقتصاد في الاعتقاد (ص٦٧)، وانظر تفصيل هذا الدليل والاعتراض عليه مع الردود في أبكار الأفكار العُلوية في شرح الأسرارا العقلية: (٢١٩ وما بعدها)، وهو أحد المسالك في الاستدلال على إثبات صفة الكلام لله تعالى، والمسالك الأخرى أبلغها الآمدي في أبكار الأفكار: (١/٣٥٣-٣٨٣) إلى ثمانية، غير أنها كلّها لم تسلم من الاعتراض.

(٤) في (غ): ورضوانه.

(٥) سقط من (غ).

المسألة الثانية:

إذا عَلِمتم أن الرسالةَ حقيقتُها إبـلاغُ كـلَامِ الغَيْـرِ، والإنـذارُ إبـلَاغُ الكَـلَامِ مُطْلَقًا كيفما كان، فقد جاءت رسالة الباري[١] على حقيقتها بواسطة، وأمَّا إنـذارُه فلم يَأْتِ إلَّا على أَحَدِ قِسْمَيْهِ؛ وهُـو الإبـلاغُ مَـعَ الوَاسِـطَةِ، وقـد يَكُـونُ الإنـذَارُ بالفعل فيما يُمتحَن به الخلقُ مِن المصائبِ تذكرةً[٢] لهم ليُنيبُوا إلى الله.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم معنى الإرسال والإنذار، فالبـاري[٣] يخـتصُّ فـي المنزلـة العليـا في ذلك بثلاثة أحكامٍ:

الأوَّل: حُكْمُ الدِّلَالَةِ بالمعجزة على الرسالة ليكون على الصدق دِلالَةً، لا يجوز[٤] ذلك لغيره[٥].

الثاني: أنه يَعصِمُ رَسُولَهُ عَن الكَذِبِ في المقالات.

الثالث: أنه يَعصِمُه عن الزَّلَلِ في المخالَفَات.

ويختصُّ العبد في المنزلة الثانية بأنه[٦] تَلزمُه[٧] ثلَاثةُ أحْكَامٍ:

الأوَّل: حُسْنُ الانقياد.

الثاني: جَمِيلُ القَبول[٨].

الثالث: وُجوبُ الِامتثال، والله أعلَم.

---

(١) في (غ): الباري سبحانه.

(٢) في (ط): بذكره، وفي (ل): يذكره.

(٣) في (غ): فالباري سبحانه.

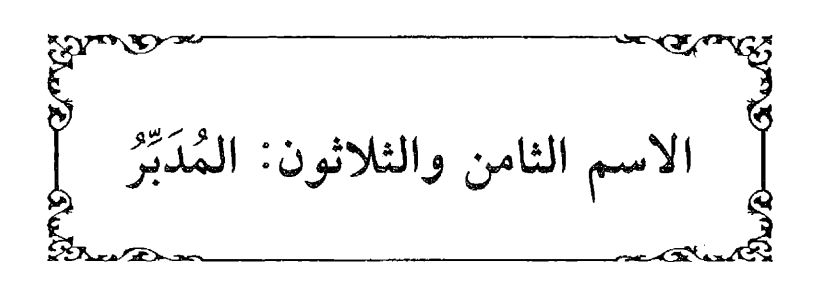
(٤) في (غ): يكون.

(٥) قوله: (لا يجوز ذلك لغيره) سقط من (ط) و(ل).

(٦) سقطت من (غ).

(٧) في (ط) و(ل): يلزمه.

(٨) في (ط) و(ل): القول.



الاسم الثامن والثلاثون: المُدَبِّرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

جاء به القرآن فِعْلًا، ولم يجئ به[1] اسمًا، قال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة:٥]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق عبد/ العزيز بن الحُصَين. [١٠٧/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغةً[2]

اختلفت فيه عبارة علمائنا:

فمنهم من قال: إنَّ دَبَّرَ عَلِمَ عَواقِبَ الأُمور.

ومنهم من قال: إن دبَّر نَظَرَ في عاقبة الأَمْر[3]، واستدَبرَ رَأَى في عاقِبتِه ما لم يعرف في صَدْرِه، ويُقال: الدَّبْرَةُ على بني فُلَانٍ يعني العاقبة المذمومةَ، والدَّوْلَةُ لبني فُلَانٍ يعني الحالةَ المحمودةَ[4].

---

(١) في (غ): فيه.

(٢) سقطت من (ط) و(ل).

(٣) في (غ): الأمور.

(٤) العين (٨/٣٣)، تهذيب اللغة (١٤/٨٠)، المحكم والمحيط الأعظم (٩/٣١٣)، المخصَّص (١/٣٢٦).

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في شرح حَقِيقَتِه

قد تقدَّم من قول عُلمائنا فيها[١] أنَّه العالِم، ولا تَشهدُ له اللُّغة، ولا يَعضُدُه الاشتقاق، وإنَّما الصَّحِيحُ أنه نظر في الدُّبُرِ[٢] وهي العاقبة، لكن لا يمتنع[٣] أن يُسمَّى العلمُ بالعاقبة تَدْبِيرًا، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨١]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:٢٥]، المعنى أفلا ينظرون إلى[٤] آخِرِ المعرفة به حتَّى تَذهبَ عنهُم الشُّكُوكُ العارِضَةُ فيه[٥].

والنظرُ في العاقبة والفِكْرُ فيها إنَّمَا هو من قَبِيلِ الكَلَامِ النَّفْسِي، فهُو التَّدَبُّر[٦]، فلا يَزَالُ يُدِيرُهُ[٧] ويُدَبِّرُهُ[٨] حتَّى يُفضِيَ النَّظرُ بعد تمامه وسَداده إلى العلم المطلوب[٩]، فإن سُمِّيَ به كان من باب تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِثَمَرَتِهِ، وهو أَحَدُ قِسْمَي المجاز حَسَبَ ما بيَّنَّاهُ في كُتُبِ الأُصُول[١٠].

---

(١) في (ط): فيه.

(٢) في (غ): الذنوب.

(٣) في (غ): يمنع.

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

(٥) في (ل) و(ط): به.

(٦) في (ط): التدبير، وفي (ل): تدبير.

(٧) في (ط): يدبره.

(٨) في (ل): يتدبره، وفي (ط): يديره.

(٩) في (ط): بالمطلوب.

(١٠) في كتابه المطبوع باسم المحصول من علم الأصول (٣٠)، قسَّم المجاز إلى =

المسألة الثانية: في الاعتقاد لما يُضاف إلى الباري[(١)] فيه

إذا عَلِمتم[(٢)] - وفَّقكم الله - معنى التدبير، فوجهُ إضافته إلى الباري تعالى أنه عَلِم العواقب وأَخبر عنها خبرًا صادقًا، وانفرد منها بما لم يُطلِع عَليه أحدًا، فقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ﴾ [يونس:٣]، اختلف[(٣)] علماؤنا في تأويله على أربعة أقوال:

الأوَّل: يَقْضِيه[(٤)].

الثاني: يُؤَخِّرُه[(٥)].

الثالث: يَأمر به ويُمضِيه.

الرابع: يُنزِله في مرتبته عَلَى أَحْكَامِ عَاقِبَتِه.

فأمَّا من قال إنَّ معناه يَقضِيه فقد تقدَّم معنى القاضي والقضاء.

وأمَّا من قال إنه بمعنى يؤخِّره[(٦)] فضعيف، لا لغةَ ولا اشتقاقَ يدل عليه[(٧)].

= قسمين: أحدهما: التشبيه، كقولك في الشجاع أسد، وفي البليد حمار، تشبيها للعاقل بغير العاقل؛ والثاني: التسبيب، وهو على وجهين: أحدهما أن يعبر عن الشيء بمقدمته السابقة له، والثاني أن يعبر عنه بفائدته».

(١) في (غ): الباري سبحانه.

(٢) في النسخ الأخرى: إذا عرفتم.

(٣) في (ط): اختلفت.

(٤) هو قول مجاهد، رواه عنه الطبري في التفسير (١٥/١٩)، مقتصرًا عليه.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): يوجده.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): يوجده.

(٧) قوله: (يدل عليه) سقط من (ط) و(ل).

وأمَّا من قال يأمر به فهو بعض التدبير، لأنَّ الأمر من التدبير، والنهي منه، وكلُّ[١] أَقْسَامِ الكلام.

وأمَّا من قال تنزيل[٢] الأمور في مراتبها على أحكام عواقِبِها، فإن أراد بالقول فهو الصحيح، وإن أراد بالفعل فذلك مجازٌ، لأنه لَا فِعْلَ إلَّا مِنه، فقد أخبر تعالى بما[٣] هو بصفته عنه، فإن[٤] فُسِّرَ به كان وهْمًا من وجهين[٥]:

أحدهما: أنه تفسيرٌ لاسم الذات باسم الفعل.

والثاني: أنه صَرْفُ[٦] الحقيقة[٧] إلى المجاز من غير دليل[٨].

والعبارة الخالصة المخلَّصة أنه القول المنزِّلُ للأمور في مَراتِبِها على أحكام عَوَاقِبِها[٩]، **فالتَّدبير في الإخبار عنها كالتَّقدِير في التَّرتِيب لها**، وهي نُكتَةٌ عُظْمَى نَفَعَ اللهُ بها بِرَحْمَتِه[١٠].

المسألة الثالثة:

هذا الاسمُ من الأسماء المشتركة التي أَذِنَ الشَّرْعُ في تسمية المخلوق بها، وإن كان من أسماء الخالق الكريمة، وقد قال تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾

---

(١) في (ط): وكل من.

(٢) في (ط): ينزل، وفي (ل): تنزل، وفي (غ): في تنزيل.

(٣) في النسخ الأخرى: كما.

(٤) في (ط) و(ل): وإن.

(٥) في (غ): جهتين.

(٦) في (غ): يصرف.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): عن الحقيقة.

(٨) في (غ): دلال.

(٩) في النسخ الأخرى: عواقبها للأمور.

(١٠) قوله: (وهي نُكتَةٌ عُظْمَى نَفَعَ اللهُ بِهَا بِرَحْمَتِهِ) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

[١٠٨/أ] [النازعات:٥] اتَّفَقَ العلماء كلُّهم[١]/ عن بَكْرَةِ أَبِيهِمْ على أنَّها الملائكة تَنزِلُ بالأُمُور المدبَّرَة المحكَمَة مِن عند الله، فسُمِّيَتْ بما تَنْزِلُ بِهِ.

الفصل الرَّابع: في التنزيل

لا يَخْفَى على ذي لُبٍّ أنَّ الباري تعالى عالِمٌ بالعواقب، فبذلك[٢] حَكَمَ، مُخبِرٌ بالحقائق، فهذان حُكْمَانِ لَا يُشارَكُ فِيهِمَا.

المنزلة السفلى للعبد:

هي بأن لا يُنْفِذَ قَوْلًا ولا عَمَلًا حتَّى يُفكِّر في عَاقِبته، فمن أمثالهم[٣]: شرُّ الرأي الدَّبَرِي[٤].

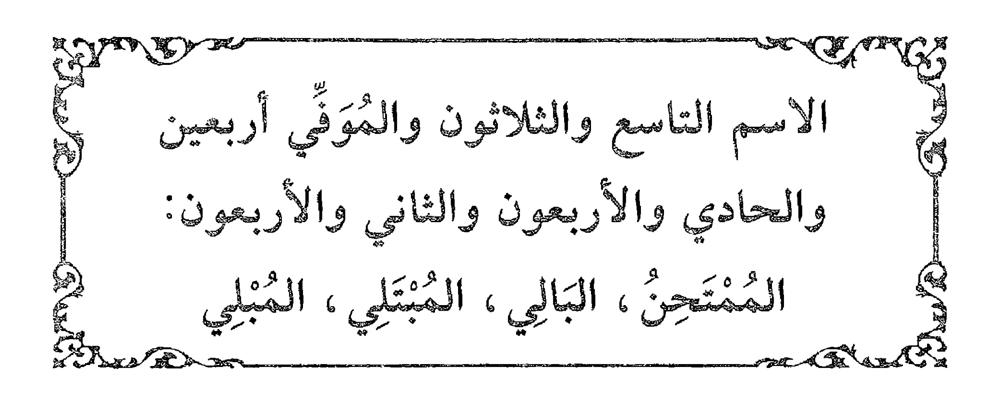
---

(١) في (ط) و(ل): كلهم في قوله عزَّ ذكره على أنَّ الملائكة.

(٢) في (ط) و(غ) و(ل): فذلك حُكْمُ مخبر.

(٣) جمهرة الأمثال (٥٤٤/١) برقم (٩٩٩)، (والدبري الَّذِي يجيء بعد ما يفوت الأمر)، وانظر: تهذيب اللغة (٧٨/١٤)، المخصَّص (٢١٨/٤).

(٤) سقطت من (ط).



الاسم التاسع والثلاثون والمُوَفِّي أربعين والحادي والأربعون والثاني والأربعون: المُمْتَحِنُ، البَالِي، المُبْتَلِي، المُبْلِي

فيها[١] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردها[٢]

ذَكَرَ علماؤنا - رحمة الله عليهم - هذه الأسماء ولم يَرِدْ بها القرآن اسمًا، لكن وَرَدَ بها[٣] فِعْلًا، قال الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [الحجرات:٣] وقال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥] وقال: ﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُومِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَناً﴾ [الأنفال:١٧]، وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلِانسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلِيهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ﴾ [الفجر:١٥].

الفصل الثاني: في شرحها[٤] لغةً

المحنة والابتلاء الاختبار، تقول: مَحَنتُ فُلَانًا وامتحَنتُه، وبَلَوْتُه أَبْلُوهُ بَلْوًا وبَلاءً، وأَبْلَيْتُه وابتَلَيْتُهُ[٥]، أي اختَبَرْتُه، وابتليت فلانًا فأبلاني، أي

(١) في النسخ الأخرى: فيه.

(٢) في النسخ الأخرى: مورده.

(٣) في (غ): به.

(٤) في النسخ الأخرى: شرحه.

(٥) سقط من (غ).

اختبرته[1] فأخبَرَني، والبَلاءُ يكُون في الخير والشرِّ، والمحنة تختصُّ بالمشقَّة والمكرُوه.

الفصل الثالث: في حقيقته وعَقْدِهِ

إذا عَلِمتم أنَّ حقيقة هذه الأسماء الاختبار والاستعلام، فها هنا ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

أنَّ الباري تعالى لا يَختبِر ليَسْتَعْلِمَ كما يَفعلُ أحدُنا، فإنَّه العالِم الذي لا يخفى عليه شيء، ولكن ذلك لفائدتين:

إِحداهُما: أن[2] يَعْلَمَ مُشاهدَةً مَا عَلِمَهُ غَيبًا، فإنَّه عالم الغيب، ثم يُحْضِر ما غاب بقدرته فيتعلق به علمُه، وذلك ليس بحُدُوثٍ على مَا بيَّنَّاه في الأُصُول[3].

الثانية: أن ذلك ليُعْلِم عِبَادَهُ مِن الملائِكَةِ والجنِّ والإِنسِ ما شَاءَ مِن عِلْمِهِ، فيكُونُ معنى قوله حتَّى نعلمَ[4] أو حتَّى نَبْلُوَ[5] ونَخْتَبِرَ[6]، أي حتى يَبْلُوَ عبادي ويَعْلَمَ من أَرَدتُ إِعلاَمَه مِن خَلْقِي.

---

(١) قوله: (وابتليت فلانًا فأبلاني، أي اختبرته) سقط من جميع النسخ، والمثبت من (ط).

(٢) في (ط) و(ل): ليعلم.

(٣) لأن العلم ليس صفة مؤثرة كالإرادة، وإنما هو صفة كاشفة، راجع المتوسط (٣٣)، والغنية في الكلام للأنصاري (١/٥٤٣) وما بعدها.

(٤) في (ط) و(ل): يعلم.

(٥) في (ط) و(ل): يبلو.

(٦) في (ط) و(ل): يختبر.

المسألة الثانية[1]: قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّه سبحانه يَبْلُو ويَمْتَحِنُ بوجهين:

أحدهما: بالأمر والنهي وما توجَّه[2] من التكليف؛ حتى يُعلَمَ الممتثِل من المخالف، ويظهر من[3] يُسِّر لليُسرَى ويُسِّرَ[4] للعُسرَى، فيعود ذلك إلى صفة الكلام.

الثاني: أنه يَخْتَبِرُ بالأفعال، مثل الموت والحياة، والعطاء والمنع، والنفع والضُّرِّ، حتى يُعِلَمَ الصَّابرُ من السَّاخِط، والثابتُ من الساقط، فيكُون ذلك من صفات الأفعال.

المسألة الثالثة:

قال بعض علمائنا: معنى[5] قوله: ﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُومِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَناً﴾ [الأنفال:١٧]، أي يُعطي[6]، وهذه دَعْوَى في اللغة، وإنَّما هو على بابه من الاختبار، وذلك فيما أُنزل[7] بهم من لقاء العدو، ولَقُوا/ مِن فِتنَةِ[8] قِتَالِهم، قال سبحانه[9]: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) في (غ): الثالثة.

(٢) في (ط): يوجِّه.

(٣) قوله: (أحدهما ... ويظهر من) سقط من (ل).

(٤) في (غ): ويسخر.

(٥) سقط من (غ).

(٦) لعله يقصد الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (٢/٤٠٧) إذ قال: يُسْدي إليْهم.

(٧) في (ط): أنزل الله.

(٨) في (غ): الفتنة.

(٩) في (غ): قال الله سبحانه.

رَمِىٰ وَلِيُبْلِىَ ٱلْمُومِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَناً ﴾ [الأنفال:١٧] المعنى بَلاءً[١] تُحمد عاقبته، وهو بلاءُ الخير.

فإمَّا أن يعود ذلك إلى تكليف الجهاد والأمر باللقاء، فيعود ذلك إلى الكلام، وإمَّا أن يعود ذلك[٢] إلى نَفْسِ القتال فيكُون من صفات الأفعال، ويبقى الإبتلاء[٣] على بابه كما بيَّنَّاه، والله أعلم.

الفصل الرابع: في التنزيل

يختصُّ الباري سبحانه في المنزلة العليا بحُكْمَيْنِ:

أحدُهما: أنه[٤] يَنْفَرِدُ[٥] بعِلْمِ العاقبة، فلا يَبْتَلِي لِيَظْهَر ما كان خافِيًا، لكن لِيَظْهَر مَن كان مُطِيعًا ممَّن كَان عَاصِيًا.

الثاني: أنه يمتحِن بالمصائب ابتداءً من غير حَجْرٍ، وليس ذلك إلَّا له.

المنزلة الثانية[٦] للعبد:

وعليه في ذلك حُكْمَان:

أحدُهما: أن يَلتزِم الطَّاعَة بامتِثَالِ الأَمْرِ واجتِنَابِ النَّهْيِ.

الثاني: أن يصبر للنَّوَائِبِ.

---

(١) في (ط): فلا، وهو تصحيف.

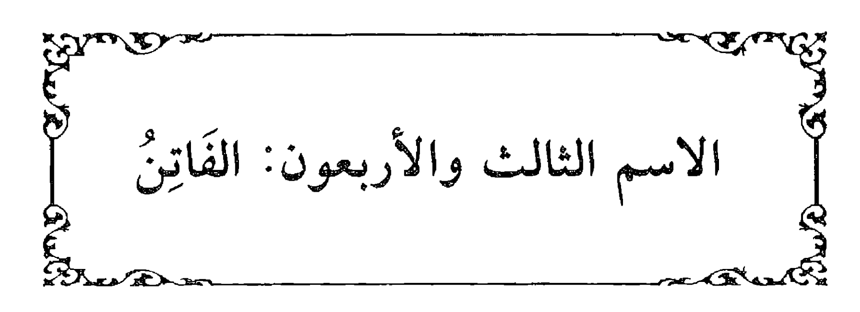
(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الإبلاء.

(٤) في (غ): أنه سبحانه.

(٥) في (ط) و(ل): تفرَّد.

(٦) في (ط): السفلى.



الاسم الثالث والأربعون: الفَاتِنُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هذا اسمٌ[١] لم يَرِدْ به القرآن اسمًا، وإنَّما وَرَدَ به فعلًا، قال الله[٢] تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [العنكبوت:٣][٣]، ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان:١٧]، وقال: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾ [ص:٢٣]، وقال: ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾ [طه:٤٠]، وقال: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣]، وجاء في حَدِيثِ عبد الله بن الزُّبَيْرِ أن الله هو الهادي والفاتِن[٤]، وأَجْمَعَ عليه أَهْلُ السُّنَّةِ.

الفصل الثاني: في شرحه لُغَةً

الفِتنَةُ الخِبْرَةُ، يُقَالُ: فَتَنَ الذَّهَبَ أَحْرَقَهُ بالنَّارِ لِيَخْتَبِرَهُ، ويقال: الفتنة إعجابُك بالشيء، يقال منه: فَتَنَهُ يَفْتِنُه فَتْنًا وفُتُونًا وأَفْتَنتهُ أنا، قال سيبويه: فَتَنَهُ جَعَلَ فِيه فِتْنَةً[٥]، وأَفْتَنَهُ أَوْصَلَ إِلَيْهِ فِتْنَةً[٦]، ويقال: الفِتْنَةُ الضَّلَالُ، والفَاتِنُ

---

(١) في (ط): الاسم.

(٢) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) لم ترد الآية في (ك) و(غ).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) سقط من (غ).

(٦) نقله عنه ابن سِيدَه في المخصَّص (١/٣٨٠)، والمحكم والمحيط الأعظم (٣/٢٢٥).

الشَّيْطَانُ، ويقال: أَفْتَنَهُ أَقْدَرَه عَلَى الضَّلَالِ، قال الله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ﴾ [الصافات:١٦٢]، مَعْناهُ قَادِرِين، ولذلك جَعَلَ تَعْدِيَتَهُ بِحَرْفِ عَلَى، ويقال: الفِتْنَةُ الكُفْرُ، كما قال: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣].

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

قد تقدَّم شَرْحُ الفِتْنَةِ لُغَةً، وحَقِيقَةُ[١] الفتنة منها أَنَّها[٢] عِبارةٌ[٣] عَن كُلِّ فِعْلٍ يَظْهَرُ بِه[٤] حَالُ[٥] المفتُون[٦] في مَآلِه[٧]، إلَّا أَنَّ حُكْمَهَا يختلف في الكفَّار والمؤمنين، فإنها[٨] في الكفار عبارةٌ عن كُلِّ بَلَاءٍ ومِحْنَةٍ يتوهَّمُ بِه الخَلَاص فيُوقِعُ[٩] في الهلَاك؛ وهي في المؤمنين عِبارةٌ عن كُلِّ بَلَاءٍ يَظْهَرُ بِه الصَّبْرُ[١٠] على القَضاءِ لِلعَوامِّ، والرضى بالقضاء للخواصِّ، والسرور بالقضاء لخَوَاصِّ الخَوَاصِ.

وفصل التَّنْزِيل قد اندرجَ في اسم المُبْتَلِي قبلَه.

---

(١) في (م): حقيقةً.

(٢) في (ط): لأنَّها، وفي (ل) و(غ) و(م): فإنَّها.

(٣) في النسخ الأخرى: العبارة فيها، وفي (غ): عبارة فيها.

(٤) أشار في (ك) إلى: فيه.

(٥) لم ترد في (غ).

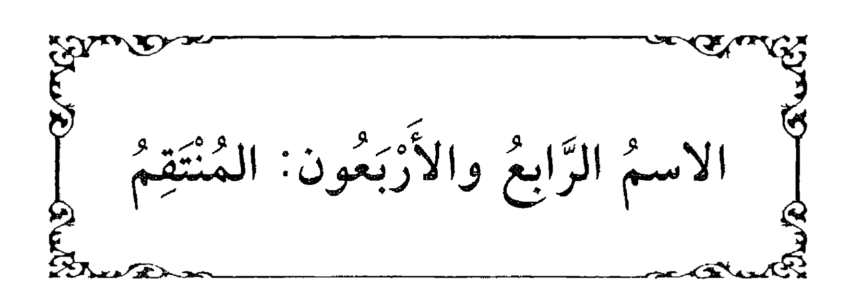
(٦) في (غ): على المفتون.

(٧) في (ك): ماله، وكذلك هي في سائر النسخ، والمثبت من (ح).

(٨) في (ط) و(ل): فهي، في (غ): بها.

(٩) في (ط) و(ل): فوقع.

(١٠) في (غ): الغير.



الاسمُ الرَّابعُ والأَرْبَعُون: المُنْتَقِمُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [آل عمران:٤]، وقد بيَّنَّا أنه/ لا فرق [١٠٩/أ] بين قولك فُلَانٌ عَالِمٌ أو ذُو عِلْمٍ، وجاء في القرآن فِعْلًا[١]، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥]، وقد ورد في حديث أبي هريرة المفسَّر.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا أن النِّقْمَةَ في اللُّغَةِ تَرِدُ[٢] عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدُهما: أن تكون[٣] بمعنى الذَّمِّ والإنكار لِلْأَفْعَالِ القَبِيحَةِ، بدليل قوله تعالى: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة:٥٩].

الثاني: المكافأة[٤] بالعقوبة، كقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥].

---

(١) في (غ): أيضا فعلا.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل): يكون.

(٤) في (ط): بمعنى العقوبة.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً

إذا فَهِمتم هذا، فهو تعالى مُنْتَقِمٌ بِكَلَامِهِ في ذَمِّهِ الكُفَّارَ ولَعْنِهِ لَهُمْ، وهُوَ مُنْتَقِمٌ بعُقُوبَتِهِ، فتارَةً يَكُونُ مِن صِفَاتِ الذَّاتِ، وتارَةً يَكُون مِن صِفَاتِ الفِعْلِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم هذا فالباري تعالى يختصُّ في[1] هذا بحُكْمَيْنِ:

أحدُهما: أنه يَنتقِمُ من فِعْلٍ لهُم هُوَ خَلَقَهُ فِيهم.

الثاني: أنه يَنتقِمُ بِعُقُوبَةٍ تُرْبِي على الذَّنبِ.

ويختصُّ العبد في ذلك بحُكْمَيْنِ:

أحدُهما: أن ينتقِمَ بمثْلِ الذَّنب لا بزِيَادَةٍ.

الثاني: أنَّ العَفْوَ لَهُ أحسنُ لِيَكُونَ أَجْرُهُ عَلَى الله، فقد رُوِيَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ ما انتقَمَ لنَفْسِهِ قَطُّ إِلَّا أن تُنتَهَكَ حُرْمَةُ الله[2].

قد نَجَزَ القَوْلُ في الأسماءِ المتعلِّقَةِ بالذَّاتِ[3] بِعَوْنِ اللهِ وتَأْيِيدِهِ، والآنَ نَشْرَعُ فِي الأسماء المتعلِّقَةِ بالأَفْعَالِ المَحْضَةِ إن شاء الله تعالى[4].

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) أحمد (٢٤٠٣٤)، والبخاري؛ في المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم: ٣٥٦٠ (٤/١٨٩- طوق النجاة)، مسلم؛ في الفضائل، باب مباعدته ﷺ للآثام: رقم ٢٣٢٧ (٤/١٨١٣- عبد الباقي)، من حديث عائشة أم المؤمنين ﵂.

(٣) في (غ): الذوات.

(٤) لم يرد في (ل) و(م).

القول في أسماء الأفعال وعَدَدُهَا سَبْعُونَ اسْمًا[1]

(١) قوله: (وعددها سبعون اسما) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

لم يَخْفَ عليكم - أنار الله أفئدتكم - أنَّ التَّوحيد إنَّما يَتِمُّ بمعرفة الذَّاتِ وصِفَاتِهَا، والأَفْعَالِ وأَحْكَامِهَا، ونحن نُقَدِّمُ لَكُم مُقَدِّمَتَيْنِ قَبْلَ أَن نَشْرَعَ فِي بَيَانِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، تَفْتَحُ لَكُمْ كَثِيرًا مِن مُنْغَلَقَاتِهَا[١].

المقدمة الأولى: [في أن الله تعالى لا يسمى من جهة الأفعال][٢]

أن تعلَمُوا أن الله سبحانه لم تَجِبْ عليه[٣] تسميةٌ من جهة أفعاله، ولا لأجل أفعاله، وإن كانت وَجَبَتْ عِندَهَا، وقد ذَكَرْنَا هَذَا الفَصْلَ في بَابِ القَضَاءِ والقَدَرِ مَشْرُوحًا فِي كُتُبِ الأُصُولِ[٤]، فلا يُوصف سبحانه، ولا يُسَمَّى مِن جِهَةِ الأَفْعَالِ لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَهَا، إِذْ قَدْ فَعَلَ أَفْعَالًا كَثِيرَةً ولم يُشْتَقَّ له منها اسمٌ، ولا يَخْرُجُ من أَن يَكُون فَاعِلًا لَهَا، وإِنَّمَا الأَصْلُ في ذلك الخَبَرُ[٥].

المقدمة الثانية: [في أن الإِذْنَ في ذِكْرِ الفِعْلِ إِذْنٌ في ذكر الاسم]

أنَّه إذا ورد لفظ فَعَلَ ويَفْعَلُ في وَصْفِهِ، فإنَّ ذَلِكَ مُتضمِّنٌ مُقْتَضٍ لِوَصفِه بلفظ الِاسم، لأنَّه صادِرٌ عنه ومنه اشتُقَّ، ولا خلاف في ذلك بين أهلِ السُّنَّةِ، وأنكرت ذلك المعتزلة لِبِدْعَةٍ عَظِيمَةٍ بيِّنَّاهَا في كُتُبِ الأُصُول، وذلك أنَّ عِندَهَا[٦]

---

(١) في النسخ الأخرى: متعلَّقاتها.

(٢) زيادة منا.

(٣) في (ل) و(ط): له.

(٤) منها المتوسط: (٦٠) وما بعدها، والتمهيد، في باب خلق الأفعال: (٣٤٢)، والإرشاد: (١٨٧) وما بعدها.

(٥) هو قول الأشعري كما في مجرَّد مقالاته (٤٩-٥٠)، وراجع للتفصيل موقف الأشعرية من اشتقاق الأسماء من الأفعال، الغنية في الكلام للأنصاري (٢/٧٠٤-٧٠٩)، والتسديد لعبد الجليل الربعي (٢/أ-ب).

(٦) أي عند المعتزلة.

إذا قيل فَعَلَ الظُّلْمَ فاشتِقَاقُهُ أنَّه فاعِلٌ للظُّلْمِ لا أنَّه[١] ظَالِمٌ، لأنَّ حُروفَ الظَّالم، وهي الظاءُ واللَّامُ والميمُ لا تُوجَدُ في فَعَلَ، وقد بيَّنَّا فسادَ ذلك في كُتُبِ الأُصُولِ[٢]، **وثَبَتَ عِندَنَا أنَّ الإذْنَ في ذِكْرِ الفِعْلِ إِذْنٌ في ذِكْرِ/ الاِسْمِ، وذلك** [١٠٩/ب] **مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ كَمَا بَيَّنَّا**[٣]، والله أعلم[٤].

إذا ثَبَتَ هذا، فإنَّ أَوصافَ التَّنْزِيهِ، وأَوصافَ الذَّات، كالعِلْمِ والقُدْرَةِ ونَحْوِهَا، لم يَزَلْ تعالى مَوْصُوفًا بها في الأَزَلِ ولا يَزالُ، لِقِيَامِهَا بِه ووُجُودِها معه، حسَبَما بيَّنَّاه في كتب الأصول.

فأمَّا أوصافُ الأَفْعَالِ فإنَّه كان خالِقًا بَعْدَ أَن لم يَكُن، ومُوجِدًا[٥] ومُحْيِيًا ومُمِيتًا، ولم يَكُن في الأزل كذلك[٦].

فإن قيل: فأنتم تقولون: إن كلامه أَزَلِيٌّ، وإنَّ وصفَه لنفسِه وإخبارَه عَنْهَا بأنَّه خَالِقٌ ورازِقٌ لم[٧] يَزَلْ، قَبْلَ أن يَخلُق الخَلْقَ بغير أَمَدٍ[٨].

---

(١) في (ط) و(ل): فاعل للظلم لأنه ظالم.

(٢) وذلك من شبههم، على أصلهم أن الله غير خالق لأفعال العباد، وانظر ما تقدم في الإحالة السابقة موضعًا وموضوعًا.

(٣) في (ل): بيناه.

(٤) وقد مرَّ في ما تقدم بعض الأسماء التي وردت فعلًا ولم ترد اسما كالقاضي، والمدبر، وغيرهما.

(٥) في (غ): وموجودا.

(٦) وهو أصلهم في تقسيم الصفات الإلاهية إلى صفات ذات وصفات فعل، راجع: المتوسط: (ص٥١)، والتمهيد: (٢٦١)، والغنية في الكلام: (٢/٧٠٠) وما بعدها.

(٧) في (ط) و(ل): ولم، وفي (م): فلم.

(٨) بيض لها في (غ).

قلنا: كذلك نقول، ولَكِن[١] لا[٢] يَلزمُنا أن يَكُونَ خالِقًا فِي الأَزَلِ لِأَجْلِ وَصْفِهِ لِنَفْسِه بِذَلِك، لِأنَّ معنى قوله إنَّه خَالِقٌ أي سَيَخْلُق، وقد جاء في لسان العرب: خالِقٌ بمعنى يَخْلُقُ، وفاعِل بمعنى سَيَفْعَلُ كَثِيرًا، وقد قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [ص:٧١] قبل أن يخلقَه، وكان المعنى أنِّي سَأَخْلُقُ، فالاسمُ قدِيمٌ والوَصْفُ لَمْ يَزَلْ، والفِعْلُ حَادِثٌ، وإذا حدَث الفِعلُ لم يَتجدَّد اسمٌ، فافهموا ترشُدوا.

وبعد هذا فافهموا[٣] - وفَّقكم الله - أنَّه لمَّا كانت أفعال الباري تعالى[٤] كثيرةً كانت الأسماء المتعلِّقةُ بها كثيرةً، وهي لا يُحْصِيهَا إلَّا الرَّبَّانِيُّونَ والأَحْبَارُ، لكَوْنِهَا في حَدِّ[٥] الإِكْثَارِ، ولكنَّا نَذْكُرُ مِنهَا مَا وَرَدَ بلفظ الأَسْمَاءِ، ونُرْجِئُ مَا سِوَاهَا.

---

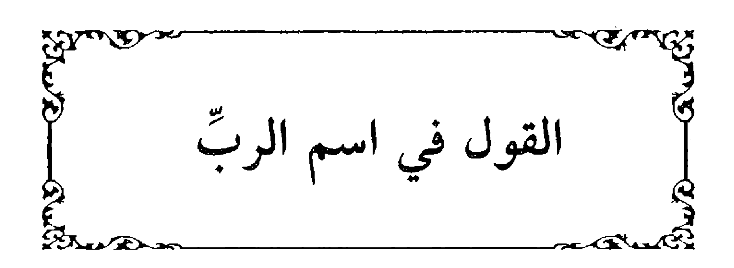
(١) في النسخ الأخرى: لكِن.

(٢) سقطت من غ.

(٣) في (ل) و(ط): فاعلموا.

(٤) في غ: سبحانه.

(٥) سقطت من (غ).



القول في اسم الربِّ

وهو الأوَّل، فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

اعلَمُوا - علَّمكم الله - أن هذا الاسم من أصول الأسماء وأمهات الصفات، وهو في أسماء الأفعال عَدِيلُ قولنا «الله» في أسماء الذات، وإن كان قولُنا الله يُعطي الأسماء كُلَّهَا المتعلِّقة بالذات وبالأفعال، ألا ترى أنك تقول: إله العالمين وإله السماوات والأرض، كما تقول رب العالمين ورب السماوات والأرض[1]؛ وقد ورد به القرآن والسنة وأجمعت عليه الأمة، إلَّا أنه لم يَرِدْ في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق شُعيب، وورد من طريق عبد العزيز؛

وعَجَبًا لمن سَرَدَ الأسماء فيه، حيثُ أَغْفَلَ هذا الاسم العظيمَ القَدْرِ، وقد قال تعالى مُخْبِرًا عن خَلِيلِه إبراهيم: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِے يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة:٢٥٨]، وقال: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم:٣٨]، وقال مُخْبِرًا عن كَلِيمِه: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرِ اِلَيْكَ﴾[2] [الأعراف:١٤٣]، ﴿رَبِّ اِغْفِرْ لِے وَلِأَخِے﴾ [الأعراف: ١٥١]، وقال مُخْبِرًا عَن صِدِّيقِهِ: ﴿رَبِّ قَدَ ـاتَيْتَنِے مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف:١٠١]، وقال لحَبِيبِهِ وخَلِيلِه: ﴿وَقُل رَّبِّ اِغْفِرْ وَارْحَمْ﴾ [المؤمنون:١١٨].

---

(١) قوله: (كما تقول رب العالمين ورب السماوات والأرض) سقط من (ط) و(ك).

(٢) لم ترد الآية في (ك) و(غ) و(ح) و(م).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قد ذكر علماؤنا فيه أربعة أقوال:

الأوَّل: أن الرب المالك، كما قال طَرَفة:

كَقَنْطَـرَةِ الرُّومـيِّ أقـسَمَ رَبُّهـا لَتُكْتَـنَفَنْ حتّـى تُـشادَ بقَرْمَـدِ[1]

/ والعرب تُسمِّي الملوك أَرْبَابًا، ومنه قول يوسفَ الصِّدِّيقِ[2]: ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسـف:٤٢] و﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾، و﴿إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾، وعليه جاء الحديث في أشراط الساعة: «أن تَلِدَ الأَمَةُ ربَّها وربَّتَها»[3]، يعني أن تَلِدَ من يكُون نَظِيرَ مَوْلَاهَا ومَالِكِهَا في الحسَب، وهُوَ وَلَدُها، ومنه قولُ الشاعر: [١١٠/أ]

بقَتْـلِ بَنِـي أَسَـدٍ رَبَّهـم أَلَا كُـلُّ شَـيْءٍ سِـوَاهُ جَلَـلْ[4]

الثاني[5]: الربُّ السَّيِّدُ، كمَا قال الأَعْشَى[6]:

وأَهْلَكْـنَ يَوْمًـا رَبَّ كِنـدَةَ وابنَـه وربَّ مَعَدٍّ[7] بَيْن خَبْت وعَرْعَـرِ

---

(١) ديوان طَرَفة بن العبد (٢٢)، تهذيب اللغة (٩/٣٠١).

(٢) في النسخ الأخرى زيادة: صلى الله عليه وسلم.

(٣) من حديث جبريل المشهور، تقدم تخريجه.

(٤) ينسب لامرئ القيس، كما في الشعر والشعراء (١/١٠٩)، في قصيدة مطلعها:

أرقـت لبـرق بليـل أهـلْ يـضيء سـناه بـأعلى الجبـلْ

(٥) بيَّض له في (ط).

(٦) أبهمه في الزاهر (١/٤٦٧)، وهو للَبِيد بن ربيعة العامري في ديوانه (٤٦)، وكذلك نسبه إليه الطبري في جامع البيان (١/١٤١)، والمخصَّص (٥/٢٢٧).

(٧) تصحَّفت في (ط) إلى معديين.

وكذلك فَسَّرَ ابنُ عَبَّاسٍ رَبَّ العالمين، معناهُ سيِّدُ العالمين[١]، وهو اختيار الشيخ أبي الحسن الأشعري[٢].

الثالث: الرَّبُّ المعبود، يدلُّ عليه حديث عذاب القبر، حيث يقال[٣] له: من ربُّك[٤]؟ المرادُ مَن مَعْبُودُكَ.

الرابع: أن الربَّ المصلح للشيء، القائم بتَدْبِيرِهِ وإِتْمَامِ مَا لَابُدَّ لَهُ مِنْهُ، يقال في تصريفه: ربَّ الشيءَ يرُبُّهُ رَبَابَةً فهو رَبٌّ، كما تقول[٥]: طَبَّ فهو طبٌّ، الاِسْمُ والفِعْلُ الماضِي سواءٌ، كقولِه[٦]: بَرَّهُ يَبَرُّهُ فَهُوَ بَرٌّ، ويُقالُ: أَدِيمٌ مَرْبُوبٌ أي مُصْلحٌ، وتقول العرب[٧]: ربُّ البيت ورَبَّةُ البيت، تعني القائمَ بأُموره والمصلحَ لَه، وسُمِّي العلماء رَبَّانِيِّينَ لِأَنَّهُمْ يُرَبُّونَ النَّاسَ بصِغَارِ العِلْمِ قَبْلَ كِبارِهِ، وعلى أنَّ الرَّبَّ المصلحُ يجري قَوْلُ عَلْقَمَةَ:

---

(١) لعله فهمه من سياق استدلال الطبري به على تأويله، وإلا فلم يرد صريحا عنه كذلك، ولفظه: «يا محمد قل (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)»، قال ابن عباس: يقول: قل الحمد لله الذي له الخلق كله - السمواتُ كلهن ومن فيهنّ، والأَرَضُون كلُّهنّ ومن فيهنّ وما بينهن، مما يُعلم ومما لا يُعلم. يقول: اعلم يا محمد أن ربَّك هذا لا يشبهه شيء» وقد ضعف أحمد شاكر سنده، وانظر: تفسير الطبري (١٤٣/١).

(٢) نسبه إليه ابن فورك في التفسير، مجرد المقالات (ص٥١).

(٣) في (ط): قال.

(٤) أخرجه أحمد (١٨٧٣٣)، (١٨٧٣٤)، والبخاري؛ في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر: ١٣٦٩ (٩٨/٢- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار: ٢٨٧١ (٢٢٠١/٤- عبد الباقي)، من حديث البراء بن عازب ﷺ.

(٥) في النسخ الأخرى: يقال.

(٦) في النسخ الأخرى: كقولك.

(٧) قوله: (وتقول العرب) مكررة في (غ).

وأنـت امـرؤٌ أَفْـضَتْ إِلَيْـكَ ربَـابَتِي وقبلك ربَّتْنِي - فَضِعْتُ - رُبُـوبُ[١]

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه ثَلَاثُ مَسائِل:

المسألة الأُولى: في تحقيق هذا الاسم

اعلَمُوا - أرشدكم الله - أنه مهما وجدنا العلماء قد ذكروا في معاني الأسماء وجوهًا، ووَجْهُ الاشتقاق[٢] يَعضُد بَعْضَهَا، **فإنَّ الذي يَعضُده الاشتقاق أقوى الوجوه فيه وأَوْلاها به**، والذي يَدلُّ عليه الاشتقاق ويعضده[٣] المعنى أن يكون الربُّ هو المصلحَ، وإليه يرجع معنى قولهم: إنه المالك أو السيِّد، فإنَّ كُلَّ مَالِكٍ وسيِّدٍ رَبٌّ مُصْلِحٌ؛ يقوم بالمعاش، ويرُبُّ في صلاح الحال، ومنه رَبُّ البيتِ، أي المُقِيم[٤] لأموره[٥]، والجالب[٦] لمصالحه، وتقول العرب: فلَانة كانت ربَّة بَيْتٍ في الجاهلية، أي مُصْلِحَتَه[٧]، وإليه يرجع قوله في القبر:من ربك؟ أي من كان يُدَبِّرُك[٨] ويقوم بمصلحتك ويُرْشِدك إلى منافعك، فهذا وقت

---

(١) رواه في المخصَّص (٥/٢٢٧) بلفظ:

وكنتَ امْرَأً أفْضَتْ إِلَيْك رِبَابَتِي وَقَبْلَكَ رَبَّتْنِي فَضِعْتُ رُبُوبُ

قال (رُبُوبٌ جمع رَبٍّ، أَي المُلوكُ الَّذين كَانُوا قَبْلَكَ ضَيَّعُوا أَمْرِي، وقد صَارَت الآن رَبَابَتِي إِلَيْك أي تَدْبِير أَمْري وإصلاحُه).

(٢) في (غ): لاشتقاق.

(٣) في (ط): يعضد.

(٤) في (ط) و(ل): القيِّم.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ): بأموره.

(٦) في (ط) و(ل): الجالب.

(٧) في (ط): مصلحة.

(٨) في (ط) و(ل): يدبر أمرك.

الإرشاد، ولذلك تقول العرب لزوج المرأة: هو ربُّها، لأنه يَتَوَلَّى مصالحها، وأحقُّ الأرباب بالعبادة الربُّ الأعظم الذي يَرُبُّ كلَّ رَبٍّ، فيَصِحُّ على هذا أن يُسمَّى الرَّبُّ مَعْبُودًا، والحقِيقَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

المسألة الثانية: في التركيب

قال علماؤنا: إذا قلنا إن الربَّ هو المالك، فإنما يكون الربُّ مالكًا من بعض الوجوه، لأنه/ قد يَمْلِكُ ما لا يَرُبُّ، وهو الجماد، وإنما يجتمع وصف المالك والربِّ[١] مضافًا إلى الأعيان التي يصح ملكُها وتربيبها[٢]، وكذلك إذا قلنا إن الربَّ هو السيِّد، فإنَّما يختصُّ بمِلْكِ من يَعقِلُ، لأنه لا يَصِحُّ[٣] في لسان العرب أن يقال: سيِّدُ الشجَر والجبال كما يقال: سيِّد النَّاس. [١١٠/ب]

وإذا قلنا إنَّ الربَّ هو المصلِح القيِّمُ[٤] بالأمور العائِدة بحُسْنِ التدبِير على كلِّ قَلِيلٍ وكَثِيرٍ، فهو الله سبحانه بالحقيقة وعلى العموم، وعلى هذا يخرج أن يكون قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ على العموم في جميع المُكَوَّنَاتِ[٥]، ويكون العالمون مُتناوِلًا لجميع المخلوقات، على ما بيَّنَّاه في موضِعِه، وهو اختيار الشيخ أبي الحسن الأشعري في كتاب التفسير، الكتاب الكبير المسمى بالمختزن، في قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ أنه رَبُّ المربُوبَات[٦].

---

(١) في (ل) و(ط): بالرب.

(٢) في (ك) و(ل) و(غ): ترتيبها، وفي (ط) تربيتها، والمثبت من (ح) و(ق).

(٣) في (ط): يصلح.

(٤) في (غ): المقيم.

(٥) في (ط) و(ل): المربوبات، وفي (غ): المكتوبات، وفي (م): المكنونات، وهو تصحيف.

(٦) المصدر السابق.

وعليه يَدُلُّ قَوْلُ فِرْعَون: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣][1]، ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[2] [الشعراء:٢٣]، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، ﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[3] [الشعراء:٢٣]، فجعله ربَّ الكل على العموم، وربَّ العاقلين[4] على الخصوص، وربَّ المشاهدة بالجميع[5]، فهو إذًا رَبُّ مَن يَعقِلُ ومَا[6] لَا يَعقِل، وربُّ ما[7] غاب وحَضَرَ[8]، ويرجع الخصوص إلى العموم، ويثبت المقصود المفهوم[9]، ولا يخفى عليكم أنَّ الجماد مُصْلَحٌ مُرَبَّى، كما أن الحيوان مُصْلَحٌ مُرَبَّى[10]، وذلك بإدامة بقائهما وصيانتهما عن الآفات المُتْلِفَاتِ، فثبتَ أنَّ الربَّ هو المصلِحُ المرَبِّي، وأنَّ ذلك على العُموم في الصِّفات والأَحوال والأعيان، والحمدُ لله وحده.

المسألة الثالثة:

إذا ثبت هذا فإذا كان معنى الرَّبِّ المصلح للشيء القائم بتدبيره، فذلك من صفات الأفعال، لأنه لا يُصْلَحُ ولا يُدبَّرُ إلَّا الموجود دون المعدوم، فكلُّ ما

---

(١) في النسخ الأخرى: وما رب العالمين.

(٢) في النسخ الأخرى: رب السماوات والأرض وما بينهما.

(٣) في (ط): رب المشرق والمغرب وما بينهما.

(٤) في (ط) و(ل): العالمين.

(٥) في النسخ الأخرى: للجميع.

(٦) في النسخ الأخرى: ومن.

(٧) في (ط) و(م): من.

(٨) في (غ): وما حضر.

(٩) في (ط): والمفهوم.

(١٠) قوله: (كما أن الحيوان مصلح مربى) سقط من (ك).

خَلقَ فهو المربُوب، **ويكون اسم الربِّ في الإضافة إلى جميع الأفعال كاسم الله في الإضافة إلى جميع الأسماء**، فلذلك قلنا: إن الربَّ في أسماء الأفعال عَدِيلُ[1] قَوْلِنَا الله في أسماء الذات، لأن هذا يتناوَلُ جميع الأفعال كما يتناوَلُ ذلك جميع الأسماء، ولذلك فرَّق بينهما في الحمد والتمجيد[2] فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾؛ فقولك: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، يعمُّ الثناء لجميع صفات الكمال وخلال الجلال.

وقولك «لله» يَعُمُّ جميع الأسماء.

وقولك «رب العالمين» يعمُّ جميع الأفعال.

ولهذا صار هذا الكلام فاتحةَ الكتاب، وخاتمةَ كلام أهل الجِنانِ، لعموم تناوُله الخالقَ والمخلوقَ، والفاضلَ والمفضولَ.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتديَ لولا أن هدانا الله.

الفصل الرابع: في التنزيل

[١١١/أ] اعلَمُوا - رحمكم الله - أنَّ للباري تعالى/ في هذا الاسم أحكامًا يختصُّ بها جِمَاعُها أنَّه لا مَوجودَ[3] إلَّا مِنه، ولا مُنتهَى إلَّا إِلَيْه.

المنزلة الثانية[4] للعبد[5]:

تتحصَّلُ بوجهين[6]:

---

(١) في (غ): عديد.

(٢) في (ل) و(ط) و(م): التحميد، وفي (ح): الحمد والثناء والتحميد.

(٣) في (غ): مبدأ.

(٤) في (ط): السفلى.

(٥) سقط من (ل).

(٦) في (ط) و(ل): من وجهين.

أحدهما: أَن يُفْرِدَ[١] الله لهـذا[٢] الاسـم فـلا يَتَحَلَّى بـه، ولا يَـصِفَ[٣] بـه نفسَه، فقد[٤] صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقولن أحدكم: عبدي وأمتي، ولا يقل المملوك: ربِّي وربَّتِي، وليقُـل المالـك: فتَـايَ وفتَـاتِي، وليقـل المملـوك[٥]: سيدي وسيِّدتي، أنتم المملوكون والربُّ الله»[٦].

الثاني: أن يَرى الأمور كلَّها مِن الله، فيُفوِّضُ إليه ويتوكَّلُ عَليْه، ويلجأ في الكبير والصغير إلى ربه[٧].

---

(١) في (ط): تفرد، وفي ق: يفضل.

(٢) في (ل) و(ق) و(ط): لهذا.

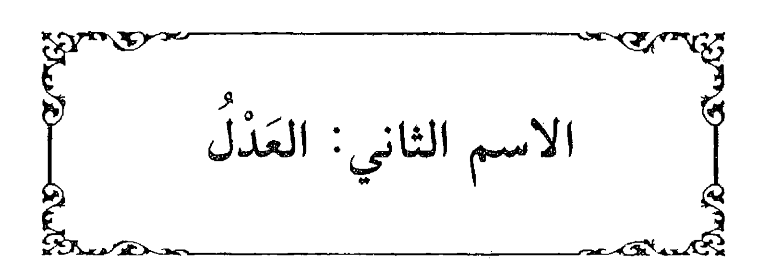
(٣) في (ح): يوصف.

(٤) في (ط): وقد، وفي (ل) و(م): قد.

(٥) في (ط): المالك، وهو سبق قلم.

(٦) أخرجه أحمد (٨١٩٧)، و(٩٤٥١)، والبخاري؛ في العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق: (٢٥٥٢)، ومسلم؛ في الألفاظ من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظ العبد والأمة: ٢٢٤٩ (١٧٦٤/٤- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) في (ط): في الصغير والكبير إلى ما في يديه، وفي (غ) و(ل): في الصغير والكبير على يديه.



الاسم الثاني: العَدْلُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يَرِد به القرآن فِعْلًا ولا اسْمًا، ولَكِن وَرَدَ في وَصْفِ القُرآن، قال سبحانه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام:١١٥]، ووَرَدَ في ضدِّ العَدْلِ مِنَ الأَوْصَافِ ما يَدُلُّ على وصفه تعالى به، قال تعالى[1]: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾ [يونس:٤٤]، وإذا لم يظلمهم وقد تصرَّفوا على حُكمِ فِعْلِه فقد عَدَلَ فيهم؛ وجاء في حديث أبي هريرة المفسَّر المعدَّد، وأجمعت عليه الأمة من مُؤَالِفٍ ومُخَالِفٍ، وإن اختلفوا في معناه ومُتَعَلَّقِه.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا: العدل ضدُّ الجَوْرِ، ورجل عَدْلٌ، إذا كان مُسْتَمِرَّ الطريقة، و«هذا عِدْلُ هذا[2]» إذا كان مساويًا له، وأَصْلُ ما وَرَدَ على هذا[3] اللَّفْظِ يرجع إلى ما سَرَدْنَا عنهم.

---

(١) سقطت من النسخ الأخرى.

(٢) سقطت من غ.

(٣) سقط من (ك) وغ و(ح).

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه أربع[1] مسائل:

المسألة الأولى: في بيان حَقِيقَتِه

إذا عَلِمتم ما تقرَّر في اللغة مِن معنى هذا اللفظ، وأنَّ العَدْلَ هو الذي لا يَميل به الهوى، ولا يَجورُ في الحكم، فإنَّ حقيقة العدلية ممَّا اختلفت[2] فيه عبارات علمائنا على ثلَاثة أوجه:

الأوَّل: قالوا: العدلُ فِعْلُ ما للفاعِل أن يَفْعَلَه.

الثاني: كلُّ فِعْلٍ وَقَعَ لم[3] يُتَعَدَّ فِيه أَمْرُ آمِرٍ ولَا نَهْيُ نَاهٍ.

الثالث: العَدْلُ ما فعلَه الفاعل وكان مالكًا لِفِعْلِه.

والعبارة الأُولى أَوْجَزُ وأحقُّ في البيان لأنَّها تعمُّ المحدَث والقَدِيمَ، وقد بيَّنَّا ذلك في الأصول[4].

المسألة الثانية: في وجه تسمية الباري تعالى به

اختلف في ذلك علماؤنا:

فمنهم من قال: معناه ذو العدل.

---

(١) في (ك): أربعة.

(٢) في (غ): اختلف.

(٣) في (غ): لا.

(٤) في باب التعديل والتجوير من كتب أصول الدين منها: المتوسط: (٧٧)، الغنية في الكلام: (٢/١١٥).

ومنهم من قال: إنه اسمٌ للفاعل سُمِّي[١] بـه الفعـل، كقولنـا: خَـصْم وزَوْر وضَيْف، والمرادُ بقوله عند المحقِّقِين[٢] عَـدْلٌ أنَّـه وَصْـفٌ بجميع[٣] الجِنْسِ[٤] مُبَالغَةً، لأنَّه استولى[٥] على الأفعال[٦] الحسنة، فوُصِفَ بِالجنس[٧] أَجْمَع تَمْكِينًا للوَصْفِ وتَأْكِيدًا، وأُفرِد لِيَكُون/ الإِفْرَادُ أَمارَةً للمصدر[٨] وعلَامَةً عَلَيْه. [١١١/ب]

المسألة الثالثة: [في وجه دخول خلق الآلام والمضرات في العدل][٩]

اعلَمُوا أن العادل إذا كان مَن فَعَلَ مَا لَـه أن يَفْعَلَـه، والبـاري[١٠] عنـدنا[١١] خَالِقُ الآلام والمضرات والمعاصي والكفر، وكـل ذلـك عَـدْلٌ مـن الله، لأنَّ لَـه فِعْـلَ ذلـك، لا آمِـرَ فوقَـهُ، ولا مَالِـكَ غَيْـرُهُ، ولا مُعْتَـرِضَ عليـه، وإذا وَقَعَـتِ المعاصي من العبد[١٢] كان ذلك جَوْرًا وظُلْمًا.

فإن قيل: وكيف يكون الفعل الواحد عَدْلًا وظُلْمًا[١٣] في حالة واحدة؟

قيل: إنَّما يتناقض ذلك لو كان من جهة واحـدة، بالإضـافة إلـى فاعِـلٍ[١٤] وَاحِد، فأمَّا إذا كان من فاعِلَين أو مِن فاعِلٍ واحدٍ مِن جِهَتَين فلَا يَتناقضُ ذلك.

---

(١) في (غ): يسمى.

(٢) في (ل): عند المحققين بقوله.

(٣) في (ك) و(ل) و(ح) و(ط): لجميع.

(٤) في (ط): الحسن.

(٥) في (غ): استولى سبحانه.

(٦) في (ط): جميع الأفعال، وضبَّب على الجميع.

(٧) في (ط): بالحسن.

(٨) في (ط) و(ل): المصدور.

(٩) زيادة للبيان.

(١٠) في (غ): الباري تعالى.

(١١) سقطت من (غ).

(١٢) في (ك) و(ح): العدل.

(١٣) بعدها في (ط) و(ل): فإن قيل، ولا معنى لها.

(١٤) في (ط): فعل فاعل.

وكذلك عندنا، يكون الفعل الواحد حسَنًا قَبِيحًا في حالة واحدة من جهتين، معلُومًا مَجهُولًا من طريقين، وكذلك يَجوُزُ أن يَكُونَ الخبرُ صِدْقًا كَذِبًا مِن جهتين، وقد حقَّقْنَا ذلك في الأُصُولِ(١).

المسألة الرابعة: في وصف كلام الباري(٢) بأنه عَدْلٌ

قد ثبتَ صِحَّةُ وَصْفِ الباري تَعَالَى بالعَدْلِ، فأمّا وصف كلَامه به فَعَلَى وجهين:

أحدهما: أنه مُتَّسِقُ(٣) الفَصَاحَةِ، مُنتَظِمٌ في الجَزَالَةِ، لا يقال: إنه جَزْلٌ وهَزْلٌ، وفَصِيحٌ ورَكِيكٌ(٤)، بل هو في الجزالة والفصاحة على أَوْفَى طَرِيقَةٍ بأجمعِهِ(٥)، مُتناسِبٌ بجُمْلَتِه(٦)، وهذا هُوَ العَدْلُ في لسان العرب؛

الثاني: أنَّه لَا باطِلَ فِيه ولَا ظُلْم، بَلْ هُوَ كلُّه حَقٌّ وحَسَنٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآءِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفتم العَدْلَ، فاعلَمُوا أنَّ للبارِي تعالى أَن يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ ويَحْكُمَ مَا يُرِيدُ، لا تتغيَّر الأفعالُ بالنِّسبَةِ إليه، وعن هذا وقعت العبارة بقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) في (ط): الباري تعالى.

(٣) في (ط): متَّسِقٌ في، وفي (ق): مشتق، وهو تصحيف.

(٤) في (غ): وكيد.

(٥) في (ط): فأجمعُه.

(٦) في (ل) و(ط): لجملته.

يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، فلو عذَّب الخلق أجمعين؛ من نبيٍّ مُرسَل، ومَلَكٍ[١] مُقرَّب، وعبد صَالِحٍ، كتعذيبه للكفَّار والعُصاةِ لكان ذلك عَدْلًا مِنه، كما لو نَعَّمَ الجميع في جِنانِه لكان ذلك فَضْلًا منه، وإذ[٢] نوَّعَهم نَوْعَيْنِ، وفرَّقَهُم فَرِيقَيْنِ؛ فَرِيقًا فِي الجنَّة، وفَرِيقًا فِي السَّعِير، فتلك حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ، فعَذَابُهُ للجَمِيعِ عَدْلٌ، ورَحمتُه لِلْجَميعِ فَضْلٌ، وتَنْوِيعُه حكمةٌ[٣] فَضْلٌ[٤]، وعن هذا قال بعض علمائنا: نعوذ بالله من عَدْلِهِ، ونسأل الله من فَضْلِه، ونَرْغَبُ إليْه في أَفضَلِ وَجْهَيْ حِكْمَتِه.

وبعد هذا قد[٥] وَجب أن نتكلَّم على أسمائه الفعلية إن شاء الله.

المنزلة السفلى للعبد:

على العبد في ذلك أمران:

أحدهما: أن يُصَمِّمَ عَقْدَهُ على أنه لا يستقبح منه موجود.

الثاني: أن يلزمَ الاستقامة في كلِّ حال، وحينئذ يُسمَّى عَدْلًا، ولذلك تحقيقٌ بيَّنَّاه في المسائل الفقهية.

---

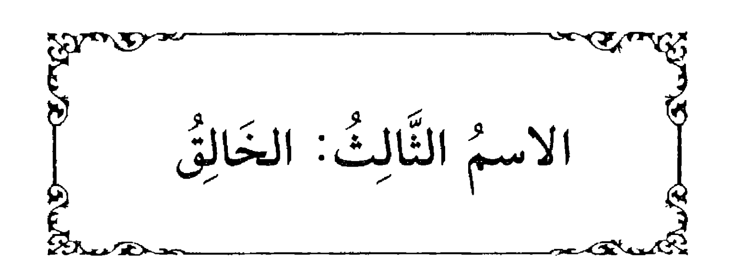
(١) في (ط) وغ: أو ملك.

(٢) في (ط): إذا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) ضرَب عليها في (ل)، وفي (ط) و(م) و(غ) و(ق): وفضل.

(٥) سقطت من (ط).



الاسمُ الثَّالِثُ: الخَالِقُ

[١١٢/أ] اعلَمُوا - أدام الله لكم التبصرة -/ أنَّ الخالق اسمٌ عَظِيمٌ في ذاتِه[١]، عَظِيمٌ في مُتعلَّقاتِه، يَقْرَعُ[٢] من التوحِيد بابًا[٣]، ويَهْتِكُ من المعارِفِ حِجَابًا، ويُغْدِفُ[٤] دُون المقصِّرِينَ جِلْبَابًا، وفيه أَرْبَعَةُ فُصُولٍ[٥]:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى[٦]: ﴿ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٤]، وقال: ﴿مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر:٨٦]، وورَدَتْ بِه السنَّة في حَدِيثِ أبي هُرَيْرَةَ المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وَرَدَ في اللغة على أربعة معانٍ:

---

(١) ولهذا جعلوه من أخص صفات الله تعالى، راجع: الغنية في الكلام (٧١٠/٢)، ففيه تفصيل حسن لهذه الأخصية.

(٢) في (غ): يرفع.

(٣) في جميع النسخ: أبوابا، وفي (ك) تضبيب عليها، وأثبتنا ما أثبت بالطرة وصحَّحه.

(٤) في (ط) و(ل): يقذف، وفي (ق): يقرب، وهو تصحيف، ومعنى يغدف: يرخي ويلقي، مختار الصحاح: ٢٢٥.

(٥) لم يذكر الفصل الرابع.

(٦) في (ط): قد قال تعالى، وفي (ل) و(م): قال تعالى.

الأوَّل: التقدير، ومنه قول زُهَيْر:

وَلأَنْـتَ تَفْـرِي مَـا خَلَقْـتَ وَبَعْـ ـضُ الْقَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرِي[١]

يقول: إذا قدَّرت شيئًا قَطَعْتَهُ، وغيرك يُقَدِّرُ ما لا يَقْطَعُهُ.

وعليه يُخَرَّجُ ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]، ومن أمثالهم: هذا ما فَرَتْهُ أَيدِي الخَوَالِق، أي الأَسَاكِفَة، ويُروى عن الحجَّاج أنه قال: لَا أَعِدُ إلَّا وَفَيت، ولا خَلَقْتُ[٢] إلَّا فَرَيْتُ[٣].

الثاني: الإنشاء والاختراع، وإليه الإشارة بقوله تعالى[٤]: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣].

الثالث: أنَّ الخَلْقَ التَّصْوِيرُ كقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [آل عمران:٤٩]، يعني أُصَوِّرُ[٥].

الرابع: الخَلْقُ: الكَذِبُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت:١٧]، وكقوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خَلْقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٣٧]، يعني كَذِبَ الأوَّلين[٦].

---

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٣٦)، وقال: «يقول: أنت إذا قدرت أمرك قطعته أي تمّ على عزمك فِيهِ وتمضيه ولست ممن يشرع فِي الْأَمر ثـمَّ يَبْدُو لـه فيتركـه»، وانظر التهـذيب (١٦/٧)، الزاهـر فـي معـاني كلمـات النـاس (٨٨/١)، تفسير الطبـري (١٩/١٩).

(٢) في النسخ الأخرى: أخلق.

(٣) تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج (٣٦)، والصحاح للجوهري (١٤٧١/٤).

(٤) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٥) في (ط): يصور، وفي (م): تصور، ةفي غ: يصوره.

(٦) على إحدى القراءتين، أي بتسكين اللام وفتح الخاء، وهي قراءة «ابن كثير وأبي عَمْرو والْكِسَائِي، والْبَاقُون بضمهما»، التيسير في القراءات السبع (١٦٦)، وانظر تفسير الطبري (٣٧٧/١٩).

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

اعلَمُوا - أرشدكم الله - أنَّا قد بيَّنَّا وجوه تصرُّف[١] الخَلْقِ في اللغة، وعدَّدناها عن أئمتنا على أربعة أنحاءٍ.

فأمَّا الثلاثة[٢] منها فجائزة في حقِّ الله تعالى، والرابع مستحيلٌ، وهو كون الخَلْقِ بمعنى الكذب.

وتأويل الوجوه الثلاثة[٣] المذكورة وتصرُّفِها في حقِّ الله تعالى تَتَعَلَّقُ[٤] بها معانٍ لابُدَّ من تفصيلها[٥] بِفُصُولٍ تميِّزُ آحادَها، وتشرحُ مقاصدها، ومسائلُ تُعيِّنُها، وعدَدُها ثلاثةٌ:

المسألة الأُولى: في بَيَانِ حقيقة الخَلْقِ ووَجْهِ تَرْكِيبِ الحقائق المعنويَّةِ على الألفاظ اللغويَّةِ

فنقول: أمَّا[٦] الخلق بمعنى الإبداع والاختراع فهو حقيقةٌ، وهو لله وحدَه لا يَشْرَكُهُ فيه غيرُه، على ما حقَّقْناه في كتاب المُقْسِط والمُتَوَسِّط[٧] والعَقْدِ الأَصْغَرِ وغَيْرِها، وكلُّ ما وراءه مجازٌ حتى قول الله سبحانه[٨]: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطين كَهَيْئَةِ الطير﴾ فإنه اتِّسَاعٌ، كما سمَّاهُ مُبرِئًا لِلأَكْمَهِ، ولم يَكُن هو الذي يُبْرِئ، ولكنه نَسَبَ الفِعْلَ إِلَيْهِ لَمَّا كان مَخلُوقًا بِسَبَبِ دُعَائِه، وكان هُوَ المتحدِّيَ بِه، وجاءَ شاهِدًا على صِدْقِه، وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿أَحْسَنُ

---

(١) في (ط) و(م): تصريف.

(٢) في (ط): الثلاثة الأُوَل.

(٣) سقطت من (ك) و(غ).

(٤) في (ط): يتعلق.

(٥) في (ط): تحصيلها.

(٦) في (غ): إن.

(٧) في الباب الثاني منه، في خلق الأفعال وما يتصل به: (٥٩-٨٧).

(٨) في (ط): تعالى، ولم يرد في (ل)، وسقط الكلام كله من (م).

﴿ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾[١]، فإنَّ الوجه فيه أنَّ الله[٢] لمَّا ذَكَرَ غَيْرَهُ[٣] مَعَ نفسِه أعطاه اسمَه، كما يقال: العُمَرَان والقَمَرَان والأَسْوَدَان، واحدُهما[٤] عُمَر وقَمَر وأَسْوَد، والآخر ليس كذلك، فقوله: ﴿أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ مِثْلُهُ، أحدُهم خالقٌ وباقيهم ليس بخالقٍ، والدليل عليه قولُه تعالى[٥]: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وقد قال تعالى في آيةٍ أُخرى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، فعظَّم[٦] وصفهم لأنفسهم بأنهم خالقون، وأنكر دعواهم لذلك، ولو كان حقيقةً لما جاز نفيُه عنه، **لأنَّ الحقائق لا يجوز نَفيُها عن مُسمَّيَاتِهَا**، وكذلك تَسمِيتُهم للكاذب خَالِقًا إنَّما هو اتِّسَاعٌ، لأنَّ الكاذب لَمَّا كان مُخبِرًا عن شيء لَا أصلَ له كما ادَّعاه في خَبَرِهِ سُمِّيَ خَالِقًا.

والباري تعالى هو الخالق بالحقيقة وحدَه، لأنَّه يُخْرِجُ الأشياء من العدم إلى الوجود، وقد ضلَّت القَدَرِيَّة[٧] عن هذا الاعتقاد، حتى زعمت أن العبد خالقٌ بِالحقِيقَةِ، مُخْتَرِعٌ لِأَعْيَانِ الأَفْعَالِ، مُخْرِجٌ لها مِن العدَم إلى الوُجُودِ، فيَا عَجَبًا لَهُمْ كَيْفَ ذَهَلُوا عن الحقائق العقلية، وأَعْرَضُوا عن[٨] الأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّة، حتّى عَن قوله[٩]: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَـٰبَهَ ٱلْخَلْقُ

---

(١) في (ط) و(ل): فتبارك الله أحسن الخالقين.

(٢) في (غ): الله تعالى.

(٣) في (ط): عبده.

(٤) في (ط) و(ل): أحدهما.

(٥) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) استنكارا واستبعادا.

(٧) يعني المعتزلة في مسألة خلق أفعال العباد، المسألة العقدية المعروفة في كتب الكلام.

(٨) في (غ): واعترضوا على.

(٩) في (ط): قوله تعالى.

عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد:١٦]، فكم في هذه الآية من حُجَّةٍ، لو شُرِعَتْ لهُم[١] فيها مَحَجَّةٌ.

وأمَّا الخَلْقُ بمعنى التقدير، فقد قال بعض علمائنا: إنَّه لو كان الخلق بمعنى التقدير لكان كل مُقَدِّرٍ خَالِقًا، وكلُّ خَالِقٍ مُقَدِّرًا، والأمرُ بِعَكْسِ ذلك، لأنَّ العرب تقول: قدَّرتُ في نَفْسِي شِعْرًا، ولا تقُول: خلقت في نفسي شِعْرًا، أوتقول: قدَّرت السَّاحَةَ والثَّوْبَ والبِنَاءَ، ولا تقول في ذلك خَلَقْتُ، فلو كان معنى الخَلْقِ معنى التَّقْدِيرِ لتصرَّف معه في جميع مواضِعه، فعُلِم أنَّه قد يكون غيرُ الله مُقَدِّرًا ولا يَكُونُ خَالِقًا.

قال **الإِمَامُ الحَافِظُ**[٢] ﷺ: هذا كلامٌ صحيحٌ في الردِّ على القدَرية الذين يزعمون أنَّ غيرَ الله خالِقٌ، ولَكِن لَا نَمْنَعُ[٣] مِن كون الخَلْقِ بمعنى التقدير كما وَرَدَ في اللغة، ويكونُ الخالِقُ بمعنى[٤] المُقَدِّرِ على عِلْمٍ وتَدْبِيرٍ، وإذا كان قدَّر[٥] بغيْر عِلْم كان خارِقًا، كقوله تعالى: ﴿وَخَرَّقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٠]، والله[٦] تعالى **خَالِقٌ مُقَدِّرٌ**، وغيرُه **مُقَدِّرٌ غَيْرُ خَالِقٍ**، **وكُلُّ خالِقٍ مُقَدِّرٌ**، **وليس كلُّ مُقَدِّرٍ خَالِقًا**، كالحَمْدِ والشُّكْرِ وشِبْهِهِمَا.

وأمَّا الخَلْقُ بمعنى التصوير فقد وقعت الإشارة إليه[٧] بقوله[٨]: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾

(١) في (ط): لكم.

(٢) في (ط): قال الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي.

(٣) في (ط) و(م): يمنع.

(٤) في (ط): هو.

(٥) في (ط) وغ: مقدِّرا.

(٦) في (ط): فالله.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): بقوله تعالى.

[الزمر:٦]، فنَقَلَهُم مِن صُورة إلى صُورة، ومن هيئة إلى هيئة، وقال أيضًا في صفة النطفة: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج:٥]، أي مُصَوَّرة وغير مُصَوَّرة، وقد يكون الخالق والمُصَوِّر بمَعْنَيَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف:١١]، فيكون قوله: ﴿خَلَقْنَاكُم﴾ إخبارًا عن الخروج من العدم إلى الوجود، وقوله: ﴿صَوَّرْنَاكُم﴾[١] إشارة إلى الصورة الباطنة المختصِّ بها الآدَمِيُّ دون غيره.

[١١٣/أ] فثبت أن الخالق على الحقيقة والعموم هو/ الله وحدَه، ولذلك نقول في كل ما خلقه أحدثه وأوجده واخترعه، ولا يقال فيمن[٢] صدق في خبره: خلقه[٣]، ولا فيمن بنى ونجَر[٤] خَلَقَ بناءَه ونَجْرَه[٥]، فانفرد بذلك الله وحده[٦].

المسألة الثانية: في تسميته خالقًا في الأَزَلِ

قال علماؤنا[٧]: سمَّى نفسَه تعالَى خَالِقًا في الأَزَلِ ثُمَّ خَلَقَ، فكان خَالِقًا عند[٨] وُجودِ الخلق حَقِيقةً، ونُسَمِّيه خالقًا قبل ذلك مجازًا[٩]، على معنى أنه سَيخلُقُ، كما قال تعالى: ﴿أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾، وكقولهم: حاجٌّ لمن قَصَدَ

---

(١) في (ك): وصورناكم.

(٢) في (غ): لمن.

(٣) في (ط): ولذلك لا نقول في كل من خلق وما خلق، وسقطت من غ.

(٤) في (غ): نجز.

(٥) في (غ): نجزه.

(٦) في (غ): بذلك وحده سبحانه.

(٧) على أصلهم في صفات الأفعال، وفي ذلك خلاف بينهم، انظره في مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (٢/٣٩٧)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٨٧)، الإرشاد: ١٤٤، وشرحه للمُقترَح (ص٢٤٣-٢٤٤).

(٨) في (ط): من عند.

(٩) في (ط) وغ: وتَسميتُه خَالِقًا قَبْلَ ذلك مَجَازٌ.

الحج، فالحقيقة إنَّما تكون عند وُجودِ الخمر والحجِّ، كذلك حقيقةُ كَونِه خَالِقًا؛ إنَّما يكون ذلك عند وُجُودِ الخَلْقِ.

فإن قيل: أليس كلامُه عندكم غيرَ مَخلُوقٍ لم يَزَلْ؟ قلنا: أجل.

قيل: فقد وصف نفسَه بأنه خالقٌ في الأزَل، فيجب أن يكون خَالقًا فيه ويكون[1] حقيقةً.

قلنا: إن كان أخبر تعالى عن كونه خالقًا قبل أن يَخْلُقَ، فإنَّ الإخبارَ عن ذلك حقٌّ وحَقِيقَةٌ، ووصفُهُ بذلك مَجَازٌ، كما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [ص:٧١]، معناه سَأَخْلُقُ، وهذا غَرَضٌ[2] لا يَتفطن له إلَّا لَبِيبٌ، ومن قَصَّرَ[3] عنه، نَظَرَهُ في كتاب المُقْسِط، فإنَّه[4] تَنكشِفُ[5] له حَقِيقَتُه، وأقربُ مِثَالٍ فيه الآن يُنَبِّهُكَ عليه ولا يَخْرُجُ عن الغَرَضِ أنك تقول: في قِرَابي[6] سَيْفٌ قَاطِعٌ، فقَولُك حَقٌّ وحَقِيقَةٌ، ووصف السَّيْفِ بالقطع[7] مَجَازٌ إذ لم يقطع بعدُ، وساغ ذلك فيه لأنَّه بصفة القَاطِع، فإذا قَطَعَ كان وصفُ القاطع فيه حَقِيقَةً.

فإن قيل: فهذا يُوجِب أن يكون لله[8] اسمٌ حَادِثٌ، وذلك يُجَوِّزُ حُدُوثَ كُلِّ اسمٍ له.

---

(١) في (ك) و(غ) و(ح): أو يكون.

(٢) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: غرض، وأثبت محله: غوص، ورمز له بصح.

(٣) في (ط): قصُر.

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (ط): ينكشف.

(٦) في (ك): جِرَابي.

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (ط): لله تعالى.

الجواب: أن نقول: إن أردتم بالاسم المسمَّى فهو غَيْرُ حَادِثٍ، وإن أردتم[١] التَّسْمِيَةَ له والإخبار عنه، فإنَّ الأصل في التسمية له والإخبارِ عنه التَّوقِيفُ[٢]، وقد ورد به خبر الله فقُلْنَاه[٣]، وبيَّنَّا بعد ذلك معناه.

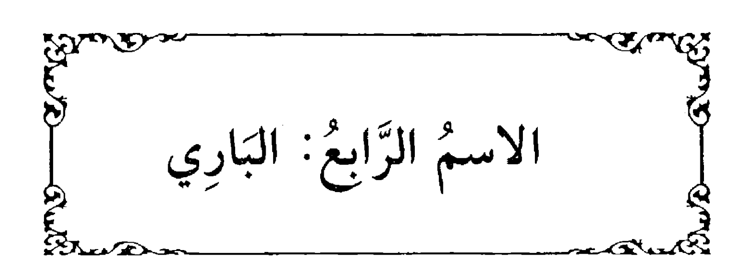
المسألة الثالثة[٤]: في اختصاص الباري تعالى بالخَلْقِ

ذَهَبَ جماعةٌ من المبتدعة[٥] إلى أنَّ الباري تعالى يخلق الأجسام والجواهر وَحْدَها[٦]، وأمَّا خَلْقُ[٧] الأعراض فيُشارِكُه في ذلك العَبْدُ، وعند أهل السُّنَّةِ - ولله عليهم المنَّة - أنه خالق كُلِّ شيء، لا شَرِيكَ له في ذاته ولا صفاته ولا مخلوقاته، ﴿هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[٨] [لقمان: ١١]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، وقال: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وقوله[٩]: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦].

وكيف يصحُّ هذا، واسم الخالق أُمُّ جميع أسماءِ الأفعال بعده، وإليه يرجع كلُّ اسمٍ يعود إلى صفات الفِعْلِ أوَّلًا، ثمَّ يَخْتَصُّ بعد ذلك كلُّ اسمٍ بحسب مُتعلَّقِه من المخلوقات، وهذا سِرٌّ بَدِيعٌ فيه، فكيف يصحُّ أن يَكُونَ أَصْلَ جميع أسماءِ[١٠] أَفْعَالِه وتَقَعُ المشاركةُ فيه له.

---

(١) في (ط): أردتم به.
(٢) في (غ): التوقف.
(٣) في (غ): فقبلناه.
(٤) في (غ): السادسة، وهو سبق قلم.
(٥) وهم أصحاب معمر من المعتزلة، مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١٥٩/١)
(٦) في النسخ الأخرى: وحدها.
(٧) سقطت من (غ).
(٨) قوله: (كل شيء ... فأروني ماذا خلق) سقط من (ك) و(غ).
(٩) في (ط): قوله تعالى.
(١٠) سقط من (ك) و(غ) و(ح).



الاسمُ الرَّابعُ: البَارِي

[١١٣/ب]

/ فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى(١): ﴿ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر:٢٤]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

البارئ هو الخالق، يُقال: بَرَأَ الله الخلقَ يَبرؤُهم بَرْءًا، والبَرِيَّة(٢) الخَلْقُ، فَعِيلَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٍ، وأصله الهمز، إلَّا أنهم اتَّفقوا على تَرْكِ الهَمْزِ، ويُقال: أُخِذَتِ البريَّة - إذا تُرِكَ هَمْزُهَا - مِن بَرَيْتُ القَلَمَ إذا قَطَعْتَه وأَصلَحتَه(٣)، ويقال: أُخِذَت البريَّة مِن البَرا، وهو التُّراب، ولهذا المعنى صارَ لهذا اللفظ اختصاصٌ بالحيوان دون السماء والأرض وغيرهما(٤)، حتى كان عَلِيٌّ يَحْلِفُ: والذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ.

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً وحَقِيقَةً

وفيه ثَلَاثُ مَسَائِل(٥):

---

(١) سقط من (ط) و(م).

(٢) في (ط): البريئة.

(٣) قوله: (ويقال أخذت ... أصلحت) سقط من (غ) و(ك).

(٤) في (ك): غيرها.

(٥) في (ك): مسألتان، وهو سبق قلم.

المسألة الأولى: في التركيب

أمَّا قول أهل اللغة إن الباري هو الخالق فليس يصحُّ على الإطلاق[١]، وإنَّما يصحُّ أن يقال إن الباري[٢] هو الخالق في حالةٍ أو على صفةٍ أو لموصوفٍ[٣].

فأمَّا قولنا الباري[٤] هو الخالق في حالة، فنعني به الحالة الثانية[٥]، فإنه يكون خالقًا غير بارئٍ، ثم يكون بارئًا في قَوْلٍ، أو خالقًا بارئًا، على ما يأتي بيانه إن شاء الله[٦].

وأمَّا الباري[٧] على صِفَةٍ، فلأنَّ الخالق المقدِّر على نِظَامٍ وتَرْتِيبٍ المُخْرِجَ من العدَم إلى الوجود هو[٨] الباري بالحقيقة دون غيره.

وأمَّا قولنا لموصوف[٩] فلوجهين:

أحدهما: أنَّ الباري هو الخالق للحيوان، لأنه مأخوذٌ من البَرَا، وهو التراب، لقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ﴾ [الروم: ٢٠].

---

(١) كذلك ذهب شيخه الغزالي في التفريق بين الخالق والبارئ والمصور، المقصد الأسنى (٧٤-٧٦)، ولكن على غير المعنى الذي ذهب إليه المصنف، فتأمله.

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): بوصف.

(٤) في (ك) وغ: الخالق هو الباري.

(٥) في (ط): الثالثة.

(٦) في (غ): الله تعالى.

(٧) في (ط): قولُنا.

(٨) في (ط) و(غ): وهو.

(٩) في (ط): بوصف.

الثاني: أن الباري هو الخالقُ الخَلْقَ الحسَنَ المُتْقَنَ، كقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾.

المسألة الثانية: في الاعتقاد الصحيح

إذا فَهِمت معنى الباري لُغَةً، وعرفت التركيب المعنويَّ الاعتقاديَّ، فالباري تعالى بارئٌ بكل وَجْهٍ منها، لأنه المُقَدِّرُ للمخلوقات قبل خَلْقِهَا[١] وتدبيرها كما بيَّنَّا، وعِلْم الله سبحانه[٢] مُحِيطٌ بالمخلوقات قبلَ وُجُودِها، فكان خَلْقُهَا على مُقْتَضَى عِلْمِه أوَّلًا، ثُمَّ أنشأها وأبدعها، منها أُصولٌ مبتدَأَةٌ من غير شيء، ومنها فُروعٌ مبنيَّةٌ عليها ومَخلُوقَةٌ منها بحُكْمِه[٣] لا عن حاجة، وإلَّا فالثاني[٤] في جَوَازِ كونه خَلْقًا[٥] مُستَأْنَفًا من غَيْرِ شَيْءٍ كالأوَّل، والعِلْمُ به مُحِيطٌ، والقدرةُ له[٦] مُتَّسِعَةٌ، فثَبَتَ جَوَازُهُ، وخَفِيَتِ الحِكْمَةُ على الخلق في تَكْوِينِ ما يكون منه من شَيْءٍ قبله.

المسألة الثالثة: في مزيدِ تحقيق يرجع إلى الاشتقاق

يصحُّ[٧] في الاشتقاق أن يكونَ الباري من البَرَا وهو التراب، ومن بَرَيْتُ القلم إذا سوَّيْتُه للعمل المقصود، ولكن إذا كان غير مهموز، فأما إذا كان مَهمُوزًا فلا يصح أن يكون مُشتَقًّا منهما، وإنَّما ورد في القرآن مَهمُوزًا من بَرَأَ؛ إذا أنشأ

---

(١) في (ل) و(ط) و(ق): لأنه المقدر للمخلوقات قبل خلقها على علم وتدبير كما بينا.

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) في (ط) و(غ): بحكمة، وما أثبتناه ضبطناه كما هو في (ك) و(ح).

(٤) في (غ): فالباري.

(٥) في (غ): خلقها.

(٦) في (غ): به متشعبة.

(٧) في (غ): فصح.

وأَوْجَدَ، واتَّفَقَ الناس على قِراءَته مَهمُوزًا، ولم يُسَهِّلْهُ أَحَدٌ في قوله:[١] البـاري،

ولا في/ قوله:﴿بَارِيِٕكُم﴾، فعلى هذا يصحُّ انحصار المعنى في تفسيره في [١١٤/أ]

الإنشاء دون التسوية والإصلاح.

فأمَّا الذي وَرَدَ منه في السُّنَّةِ، ونَطَقَتْ بِه الأُمَّةُ فيصح أن يكون مُسَهَّلًا[٢]، وكذلك في قوله: ﴿ٱلْبَرِيٓـَٔةِ﴾، فإنه قُرِئَ مَهمُوزًا وغيرَ مَهْمُوزٍ، فيرجع اشتقاقه إلى ذلك، ويَصِحُّ أن يكون مَهمُوزًا، فيرجع[٣] إلى ما وَرَدَ في القرآن من هَمْزِ البارئ وبارئكم، ويَصِحُّ تَسْهِيلُهُ، فيعود إلى قراءة من يُسَهِّلُ البريَّة، ورجوعه إلى الإنشاء في قولنا البارئ أولى في المعنى، لأنه[٤] يُفيد ما لا يُفيدُه مُسَهَّلًا لوجهين:

أحدهما: أن يكون الخالقُ المقدِّرَ والمخترِعَ أيضًا، فيكون وصفُه بذلك يُفيد مجموعَ الأمرين له كما بيَّنَّا، ويكون وصفُه بالباري بعد ذلك يُفيد المُنْشِئَ لما قدَّر وعلِم[٥].

الثاني[٦]: أن يكون الخالقُ المنشئَ على العموم لكلِّ مخلوق، ويكون الباري المنشئَ للحيوان على الخصوص دون غيره، لقول عَلِيٍّ رضي الله عنه في يمينه: «والذي فلق الحبة وبرأ النَّسَمَةَ»[٧]، فخصَّها دون غيرها

---

(١) في (ك): قولنا.

(٢) في (غ): متساهلا.

(٣) في (غ): ويرجع.

(٤) في (ط) و(ل): لا يفيد ما يفيده مسهلا.

(٥) سقط من (ط) و(ل).

(٦) سقط من (ط) و(ل)، وفيهما: وعلى الباري أن يكون.

(٧) في أحاديث منها: ما أخرجه أحمد (٥٩٩)، والبخاري؛ في الجهاد والسير، باب فكاك الأسير: ٣٠٤٧ (٤/ ٦٩- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإيمان، باب حب الأنصار من الإيمان: ٧٨ (١/ ٨٦)، عن علي رضي الله عنه.

لقوله[١] بَرَأَ مَعَها[٢]، وتكون الفائدة في ذِكْرِ الاسم الأخصِّ - وهو الباري بعد الأعمِّ وهو الخالق- التَّنبيهَ على ما في الحيوان من بَدِيعِ الصَّنعة وغَرِيبِ الدِّلَالة.

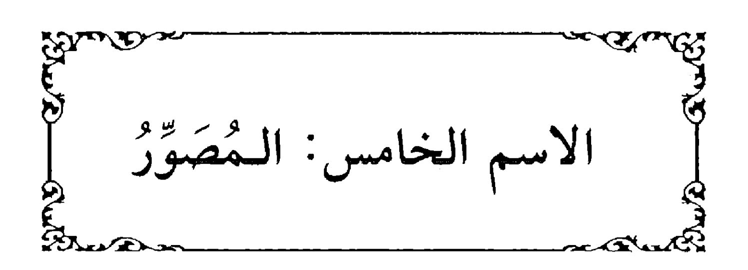
وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١]، فنبَّه بجميع المخلوقات على الاعتبار بالدِّلالة على الصانع، وخصَّ النفس لما فيها من زيادة الاعتبار ببديع التركيب، وقد قال بعض علمائنا: إنه يجوز أن يكون الخالق البارئ إتْبَاعًا وتأكيدًا، وما قدَّمناه أَوْلى، فإنه **لا يُصَارُ[٣] إلى التأكيد إلا بَعْدَ ضِيقِ المعنى.**

---

(١) في (ط): بقوله.

(٢) أصله من الخطابي في شأن الدعاء: (٥٠).

(٣) في (غ): يضاف.



الاسم الخامس: الـمُصَوِّرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال تعالى: ﴿ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾، ووَرَدَت بِه السنة في حديث أبي هريرة المفسَّرِ، وأجمعت عليه[١] الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

نقل علماؤنا فيه أربع عبارات:

الأُولى: المصوِّر الذي أنشأ خلقَه على صُور مختلفة وهيئات متغايرة[٢].

الثانية: هو المُمَثِّلُ، والصورة المثال[٣].

الثالثة: المُرَكِّبُ، والصورة التركيب، يقال: صوَّره إذا فعَله هكذا، وتقول العرب: فُلَانٌ صَيِّرٌ شَيِّرٌ[٤]، إذا كان ذا صُورة وشَارة حَسَنَةٍ.

الرابعة: المُنهِي للشَّيْء المخلُوقِ إلى غَايَةِ خَلْقِهِ، كما يُقال: صار الأمر إلى كذا أي انتهى إليه، ومنه قوله: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾، وقوله: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٣].

---

(١) في (ط): الأمَّة عليه.

(٢) قول الخطابي في شأن الدعاء: (٥١).

(٣) الثعلبي في الكشف والبيان عن تفسير القرآن: (٩/٢٨٨).

(٤) جمهرة اللغة: (٢/٧٣٦)، غريب الحديث للخطابي: (٢/٤٨٥).

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

فيه خمس[١] مسائل:

المسألة الأولى: في التركيب

أمَّا الأقوال التي سردناها قَبْلُ عن أهل اللغة فهي مُتَدَاخِلَةٌ، عند التحقيق[٢] ترجع إلى ثلاثة:

الأوَّل: أن يكون المصوِّرُ الموجِدَ/ على هَيْئَةٍ، وهي التركيب، وهي [١١٤/ب] الصورة؛

الثاني: أن يكون المصوِّر هو الممثِّل، والصورة هي[٣] المثال.

الثالث: أن يكون المصوِّر هو المُنْهِي للشيء إلى غايته.

والباري تعالى هو المصوِّر بهذه[٤] المعاني الثلاثة على التمام والكمال، بكل الوجوه وبجميع[٥] المعاني.

أمَّا إن قلنا[٦] إنَّ المصوِّر هو المُوجِدُ على صُوَرٍ وهيئات، فهو الباري تعالى، لأنه الخالق أولًا، وهو العالم المقدِّر المدبِّر، وهو الباري المنشئ المخترع ثانيًا، وهو المصوِّر ثالثًا، أي المركِّب لما عَلِمَ على هيئةٍ وصفةٍ، كان

---

(١) ذكر أربعة منها.

(٢) في هامش (غ): أهل، وفوقها خ.

(٣) في (ك): هو.

(٤) في (غ): لهذه.

(٥) في (غ): ولجميع.

(٦) في (غ): قولنا.

يجوزُ تَقـدِيرُ وجـود الموجـود علـى غيرهـا ؛ مـن تفـصيلات تقـدير[١] وجُودِهـا ومحتملاتها ، فإنه:

[الأوَّل]: لا يخفى[٢] على لَبِيبٍ أنَّ الوجود المطلق غيرُ الوجود على صِفَةٍ وهَيْئَةٍ ، وأنَّ التَّرْكِيب معنىً غَيْرُ الوُجُودِ ، كما خلق الأرضَ قرارًا ، والسَّمَاء بِناءً ، والجماد والحيوان ، والنَّامي وغير النَّامي[٣] .

الثاني: أنه خَلَقَ آدم ، ثمَّ نام نَوْمَةً فانتزعَ[٤] ضِلَعًا من أضلاعه ، فخلَق منه حَوَّاء[٥] على نَوْعِه ، فكان لها مِثالًا ونوعًا ليسكن إِلَيْهَا ، ونبَّه على ذلك بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف:١٨٩][٦] ، ولو شاء لخلقَها معه ، ولكنه بدأ بآدمَ ثُمَّ خَلَقَهَا[٧] على مثاله للحكمة[٨] التي أشار إليها .

وأمَّا إن قلنا إن الباري هو المصوِّرُ أي المُمَثِّلُ الموجِدُ على مِثالٍ ، ففي ذلك فائدةٌ بَدِيعَةٌ ، واعتقادٌ عَظِيمٌ ، وتَنبِيهٌ على القُدْرَةِ المقترِنَـةِ بالحِكْمَـةِ غَرِيـبٌ ، وذلك أنّ كـلَّ فاعِـلٍ فإنَّمـا يَـرْبِطُ صَـنعَتَهُ بمثـالٍ سَـابِقٍ عَلَيْهَـا بزيَـادَةٍ أو نُقْصَانٍ ،

---

(١) قوله: (وجود الموجود على غيرها ؛ من تفصيلات تقدير) سقط من (ط) و(ل).
(٢) ضبب عليها في (ك).
(٣) قوله: (وغير النامي) سقط من (غ).
(٤) في (ط) و(ل): وانتزع.
(٥) قصة خلق آدم رويت بألفاظ مختلفة ، من طرق كثيرة عن أبي هريرة ، ومن الألفاظ المروية من طرق ضعيفة ما أورده المؤلف ، أي التي فيها انتزاع ضلع من أضلاعه ، وخلق حواء منه ، فقد رواه أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (١٥٥٣/٥) ، وابن أبي حاتم في التفسير (١٦١٤/٥) ، وابن منده في التوحيد (٢١١/١) .
(٦) في (غ): ثم خلق منها زوجها ليسكن إليها.
(٧) في (ط) و(ل) و(م): جعلها.
(٨) في (ط): بالحكمة.

وبِمِثْلٍ أو اختِلافٍ، ولا يُتصوَّر أن يفعل على غير ذلك لقُصُورِ عِلْمِه وقُدْرَتِه، ولاحتِيَاجِهِ إلى الآلَاتِ الموصلة إلى ما يَقصِدُ فِعْلَهُ، والله تعالى فَاعِلٌ بالوَجْهَيْنِ على الطَّرِيقَيْنِ؛ المبدِعُ أوَّلًا، والمُمَثِّلُ ثانِيًا، فإنَّه خلق[١] أُصُولَ العَالم أوَّلًا من غير شيء، وإنَّما أخرجها من حالة العدم إلى حالة الوجود، ولو شاء تعالى أن يجعل فروع العالم كأصوله فتكونَ مخلوقَةً من غير شيء منقولةً من حالةِ العدم إلى صفة الوُجود لَفَعَل، ولكنَّه بحكمته البالِغَةِ ومشيئَتِه النَّافِذة خَلَقَ الأُصولَ من غير شيء، ثم ركَّبَ الفروع على الأصول وأوجَدَها[٢] منها.

فكُلُّ موجُودٍ من فَرْعٍ فإنَّما يَرْجِعُ في تمثيله إلى أَصْلِهِ الموجُودِ منه، حتى تَغَلْغَلَ في ذلك بعضهم فقال ما لا يَأْبَاهُ الشَّرْعُ، ولَكِنَّه يَقِفُ[٣] دون إدراكه حَقِيقَةَ العَقْلُ، وهو أن الإنسان مخلوقٌ من أُصول العالم، وهو على مثاله مفطورٌ، وأنَّ العالم عالمان، الأكبرُ وهو السماوات والأرض وما بينهما من كواكب وبِحَارٍ، وأن الإنسان عالم أصغرُ، وأنَّه موجودٌ فيه ما في العالم الأَكْبَرِ[٤].

وهذا مما لو أَدْرَكْنَا[٥] حَقِيقَتَهُ، وحَصَّلْنَا كَيْفِيَتَهُ، ورَتَّبْنَا النِّسَبَ في الإنسان، بما في العالم الأكبر حتى نَنتَهِيَ/ إلى المطلوب في ذلك، لكان اعتِبارًا بَدِيعًا، ولكنَّا[٦] نَقْصُرُ[٧] عنه، فلذلك وَقَفْنَا دونه. [١١٥/أ]

---

(١) سقط من (غ).

(٢) في (ط) و(ل): فأوجدها.

(٣) في (ط) و(ل): تقف.

(٤) قد أشار إلى هذا في القانون، وأتى فيه بما بسطه هنا، وفيه: ولقد غلا في ذلك بعضهم فقال: إن الإنسان هو العالم الأصغر، والسماوات والأرض بما تشتمل عليه هو العالم الأكبر»، (ص٤٦٤)، وهو يقصد شيخه أبا حامد الغزالي، ينظر تعليق محقِّق القانون.

(٥) في (غ): أدر كنا.

(٦) في (غ): ولكنا.

(٧) في (غ): يقصر.

وأمَّا إن قلنا: إن الباري هو المصوِّرُ بمعنى أنه المُنْهِي للمخلوقات إلى نهايتها فإنه معنًى صحيحٌ في حقِّه تعالى مختصٌّ به[١]، فإنه ابتدأ الخلق، فمنه ما أنهى الوجودَ فيه نهايتَه، ومنه ما سَيُنْهِيهِ، والكلُّ بيدِه، فما أَنهى منه فعَن قُدرةٍ وبحكمةٍ لَا عَن حَاجَةٍ، وما أَخَّرَ فبِحكمَةٍ أُخْرَى لَا عَن مَعْجِزَةٍ، وإليه وَقَعَت الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[٢]، وبقوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾، وتكون[٣] تسميته تعالى بأنه مُصوِّرٌ بهذا المعنى يُماثلُه من أسمائه الحسنى أنه بديءٌ[٤]، على ما يَرِدُ بيانُه إن شاء الله تعالى.

المسألة الثانية[٥]:

وهي غايةٌ في هذه الأسماء الثلاثة، وهي الخالق البارئ المصوِّر.

اعلَمُوا أنَّ قولنا خالقٌ مأذونٌ في تسمية العبد به بثلاثة أوجهٍ[٦] من الأربعة المتقدِّمة، ممنوع في وجه منها، وهو كونُه خالِقًا بمعنى الإيجاد والاختراع، كما أن الباري تعالى يُسمَّى بأنه خالقٌ بثلاثة أَوْجُهٍ من الوجوه الأربعة أيضًا، ممنوع تسميته بأنه خالق على معنى الاختلاق، لوجوب الصدق في خبره واستحالة الكذب عليه.

وقد اقتحمت القدَرية هذه الشنعاءَ فسمَّت العبد خالقا بمعنى مُخترِعٍ، وأوجبت ذلك له، وقد بيَّنَّا فسادَه في كتب الأصول.

---

(١) في (غ): في حقه معناه اختص به.

(٢) في (ط) و(ل): وإلى الله المصير.

(٣) في (ط): يكون.

(٤) في (ل): مدبِّر، وفي (ق) و(م): جرى، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٥) في (ك) و(ح) و(ل) و(غ) و(ق) و(م): الثالثة، والمثبت من (ط).

(٦) في (ط) و(ل): أوجه.

وأمَّا قولنا[١] خالقٌ[٢] بمعنَى مُقدِّر فجائِزٌ وصفُ العبد به، وكذلك كونُه خالقًا بمعنى مُصوِّر، وفي ذلك تَفْصِيلٌ بَدِيعٌ، وهو أنه رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن الله المصوِّرِين، وقال: إنَّ أصحاب هذه الصور يُعذَّبُون يوم القيامة، يقال لهم: أحيُوا ما خَلَقْتُم»[٣]، والحكمة في ذلك الجزاءُ على تعاطيهم التمثيلَ لِمَا[٤] وجب التخصيص[٥] به لله سبحانه، ولذلك وردت الرُّخصةُ في كلِّ ما لا رُوحَ فيه؛ من نَبَاتٍ أو جَمَاد، ووَقَفَ النَّهْيُ[٦] على ما فيه الروح لحكمة بَدِيعَةٍ، وذلك أن كل مخلوق سوى الآدميِّ فإنَّما له صورةٌ ظاهرة لا باطن لها، والآدميُّ خُلِقَ خَلْقًا بَديعًا بأن جُعِلت له صُورةٌ ظاهِرَةٌ؛ وهي الخَلْقُ، وصورة باطنة؛ وهي الخُلُقُ، ومدار الأمر فيه على الصفة الباطنة وهي الخُلُق لوجهين:

أحدهما: أنَّ دوامَ وُجودِه بها، حتى إذا فارقته تفكَّك تركيبُه وتفرَّقت أبعاضُه، وصار في الوجود أَدْوَنَ من الجمَادات.

الثاني: أنَّ مَدْحَه وذمَّه وثَوابَه وعِقابَه إنَّما يَكُون بها وعليها، وهي المعنى البديع والسرُّ الغَريبُ الذي تفرَّد سبحانه بمعرفة جِنسِها يَقِينًا، وهي الرُّوحُ، فإنه اضطرَّ الخَلْقَ إلى معرفتِهم بها؛ وجودًا في ذواتهم، وحجَبَ عنهم

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): كونه.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): خالقا.

(٣) أخرجه أحمد (٥٧٦٧)، والبخاري؛ في التفسير، باب قول الله تعالى: «والله خلقكم وما تعملون»: ٧٥٥٨ (٩/١٦١- طوق النجاة)، من حديث ابن عمر، وأخرجه أيضًا أحمد (٢٤٤١٧)، والبخاري؛ في النكاح، باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة: ٥١٨١ (٧/٢٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ في اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة: ٢١٠٧ (٣/١٦٦٦- عبد الباقي)، من حديث عائشة ﵂.

(٤) في (غ) و(ط): لهما، وفي (ق): بما.

(٥) في (ك) و(غ) و(ح): التصحيح.

(٦) في (ط): النهي فيه.

معرِفَتهـا ضَـرُورَةً[١]؛ تَعْجِيـزًا وتَنبِيهًـا، بقولـه[٢]:﴿وفـي أنفسكم أفـلا تبـصرون﴾ [الذاريات:٢١].

فإذا[٣] تعاطى العبد تَـصوِيرَ مـا لا بَـاطِنَ لـه مُكِّـنَ مـن ذلـك رُخْـصَةً، وإذا تعاطى تَصوِيرَ ما له صُورَةٌ بَاطِنَةٌ مُنِعَ من ذلك لثلاثة أوجه/: [١١٥/ب]

الأوَّل: ارتباط[٤] الصورة الباطنة **بالظاهرة**.

الثاني: كونُها طريقًا إلى المعجزة الظاهِرَةِ على يَدَيْ عيسى عليه السَّلَام[٥] حـين قـال: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّـينِ كَهَيْـَٔةِ الطيـرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَـٓيِراۢ بِإِذْنِي﴾ [آل عمران:٤٨].

الثالث: كونُها حِمًى للصُّورَةِ الباطِنَةِ المعجُوزِ عَنْهَا، **وحُكْـمُ الحِمَـى حُكْـمُ المَحْمِيِّ في الامتناع منه**.

ورُخِّصَ فيما عَدَا الإنسان لوجهين:

أحدهما: التخفيفُ مِن الله عزَّ وجلَّ[٦] على العباد في تَرْكِ عُمُـومِ التَّـضْيِيقِ عَلَـيْهِم فيمـا تَتَعَلَّـقُ[٧] بـه آمـالهم، فهـو سـبحانه لـو شـاء لعـمَّ بِحَجْرِه، ولكنَّـه لحكمته[٨] البالغة **إن منَعَ طَرِيقًا أَبَاحَ آخَرَ إِبْقَاءً[٩] على النفس المتمَنِّيَة**.

---

(١) في (ط): صورة، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).
(٢) في النسخ الأخرى: لقوله.
(٣) في (ط) و(ل): وإذا.
(٤) في (ط) بياض قدره كلمة.
(٥) لي ترد في (غ).
(٦) لم يرد في (ط) و(ل).
(٧) في (ط): يتعلق.
(٨) في (ط) و(ل) و(م): بحكمته.
(٩) في (ك): بقاء.

الثاني: التفريقُ بين ما له حُرمةٌ وبين ما لا حُرمةَ له، فمنع مِن تَصْوِيرِ مَا لَه حُرمةٌ بباطنه[١]، وهو الآدمي، وعلى هذا نبَّه بقوله ﷺ[٢]: «أحيوا ما خلقتم»، كأنه يقال له[٣]: ما صوَّرت ظاهرَه وأُقْدَمْتَ[٤] عليه صَوِّرْ إِنِ استطَعْتَ بَاطِنَه، وأُذِنَ في تَصْوِيرِ ما لَا حُرمَةَ لَه تَنبيهًا على تَبَايُنِ ما بَيْنَ المنزِلَتَيْنِ، **وهذه بَدَائِعُ رَأَيْنَا أن لا نُخَلِيَ هذا الفَصْلَ مِنْهَا.**

المسألة الرابعة[٥]: في ترتيب هذه الأسماء

وهي تَتَرَتَّبُ على التفسيرات المتقدمة الثلاثة، على ثلاث[٦] مراتب:

أوَّلها: الخالِق المُقَدِّرُ للأشياء قَبْلَ خلقِها، الباري المُوجِدُ لِمَا قدَّر[٧]، المُصوِّر المظهِرُ لتركِيبِهَا وصُوَرِها[٨].

الثانية: أنَّه الخالِق الموجِد، المخترِع البارِي، المنشِئ للنَّسَم، المصوِّر المُوجِد للصُّوَرِ والهيئات[٩].

---

(١) في (ط): باطنة.

(٢) لم ترد في (ط) و(ل)، وفيهما: يقال لهم.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (ط): أقدرت.

(٥) كذا في جميع النسخ.

(٦) في (ط): ثلاثة.

(٧) في (ط) و(ل): صوَّر وقدَّر.

(٨) هو ترتيب الإمام الغزالي في المقصد الأسنى: (٧٥-٧٧).

(٩) في (ط) و(ل): المصور الموجد للنبات.

الثالثة: الخالق المخترع، البارِي المسوِّي لِمَا خَلَقَ، المُحْسِنُ له[١]، المصوِّر الجاعِلُ[٢] له على هيئات مختلفة، وقد قرأ بعضهم: ﴿ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوَّرَ﴾ بفتح الواو[٣]، ليربط الكل ويعلِّق الآخِرَ بالأوَّل[٤].

المسألة الخامسة: [في الألفاظ الواردة في هذا الباب][٥]

الألفاظ الواردة في هذا الباب كثيرةٌ أُمَّهَاتُهَا خمسةٌ وعشرون لفظًا[٦]:

الأوَّل والثاني والثالث: الخالق، البارئ، المصوِّر.

الرابع: الفاعل.

الخامس: الصانع، العامل، المُوجِد، المنشئ، المكوِّن، المبدع، البديع، المبتدع، المُحْدِث، البادئ[٧]، البَدِيء[٨]، المبتدئ، المُبْدئ، المعيد، الذارئ، الفاطر، الراتق، الفاتق، الجاعل، المصطنع، الفالق[٩].

وسنتكلَّم على كل اسم منها بما حضر في الحال إن شاء الله تعالى.

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): الفاعل.
(٣) روي عن علي بن أبي طالب ﷺ كما في: النكت في القرآن الكريم (٤٩٠)، و مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/٧٢٧)، وتفسير ابن عطية (٥/٢٩٢) وفيه: «وقرأ علي بن أبي طالب: «المصوَّر» بنصب الواو والراء على إعمال البارئ به، وهي حسنة يراد بها الجنس في الصور، وقال قوم عن علي بن أبي طالب ﷺ: إنه قرأ: «المصوَّر» بفتح الواو وكسر الراء على قولهم الحسن الوجه».
(٤) قوله: (وقد قرأ بعضه ... الآخر بالأول) سقط من (ك) و(غ) و(ق) و(ح) و(م).
(٥) زيادة للبيان.
(٦) في (ط): لفظةً.
(٧) في (م): الباري.
(٨) في (ل): الباقي.
(٩) في (غ): الفاعل، وهو الاسم السادس والعشرون، ولم يتكلم عليه المؤلف.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا انتهى العبد إلى هذا المقام، وعَلِمَ معاني قوله: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ تحقَّق أنَّ للباري تعالى بذلك أحكامًا يختصُّ بها، أُمَّهاتُها سِتَّةُ أحكام:

الأوَّل: أنه المقدِّر الذي لا يُرَدُّ قَدَرُه ولا يُخطَّأُ[١] تَقْدِيرُه.

الثاني: أنه لا يُخْرِجُ مِن العَدم إلى الوُجُودِ غيرُه.

الثالث: أنه لا يُنشِئُ الحيوان سِوَاهُ.

الرابع: أنه لا يُنمِي[٢] النَّامِي[٣] غيرُه.

الخامس: أنه يَخْلُقُ على غَيْرِ مِثَالٍ.

السادس: أنه لا يُنهِي المعاني غايتَها إلَّا هُوَ سُبْحَانَه.

المنزلة الثانية[٤] للعبد:

وهو أن[٥] يُراعِيَ نفسَه في اعتقاده وعلمه[٦]، وله في ذلك خمسة أحوال:

الأُولى[٧]: أن يعتقد أنَّ[٨] الباري تعالى خالقُ الأعيان والآثار وكلِّ شيء، حتى الأعراض، ولا يخرج حادثٌ عن قدرته، فَيُرِيحَ نفسَه من كدِّ النَّصَبِ[٩].

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): يخطئ.

(٢) في (غ) و(ق): ينهي.

(٣) في (ح) و(ل) و(ط): النوامي، وفي (ق) و(م): النواهي، وفي (غ): الناهي.

(٤) في (ط): السفلى.

(٥) في (ل) و(ط): وهي بأن.

(٦) في (ط) و(ل): عمله.

(٧) في النسخ الأخرى: الأوَّل.

(٨) سقطت من (غ).

(٩) في (ط): التعب.

[١١٦/أ] / الثانية[١]: أن لا يَطْرَحَ عن نفسه ظاهرَ الشرع في الأمر والنهي، وإن كان الأمر كلُّه لله، فإن العبد لا يخلو عن تَوَجُّهِ الأمر والنهي إليه[٢]، وتتطرَّقُ[٣] المَحْمَدَةُ والملامَةُ إليه.

الثالثة[٤]: أن لا يُعجَب بنفسه، فإنه مخلوق أوَّلًا من تُراب، وثانيةً[٥] مِن نُطْفَةٍ، فيحِقُّ التواضع لمن أوَّله قَذَرٌ وآخِرُه دَفَرٌ.

الرابعة[٦]: أن يرى عَجِيب صُنْعِ الله كيف خَلَقَ الصورة الظاهرة للآدميِّ، وهي الخَلْقُ، فقطع كَسْبَه عنها، فلا حِيلة له فيها، وخلق الصورة الباطنة وطَرَّقَ[٧] كَسْبَ العبد عليها، فتارَةً تَحسُنُ باختيارِه وكَسْبِهِ، وتارة تَسُوءُ بذلك، وهو[٨] تحت إرادة الله ومشيئته، لقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾.

الخامسة[٩]: أن يرى أن الله حسَّن خَلْقَ[١٠] أكثر الخَلْقِ وعامَّتهم، وقليلٌ من حسَّن خُلُقَه، فتميَّز الآدَمِي مِنَ البهائم بالصورة الباطنة، وهي **الخُلُق**، وتميَّزت البهائم من النبات بمعرفة المنافع والمضرات، وتميَّز النبات عن الجماد بالنماء[١١]، وأعظمُ المراتب منزلةً تَحسِينُ الخُلُقِ، ولهذا أثنى الله سبحانه على

---

(١) في (ط): الثاني.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط) و(ل): تطرُّق.
(٤) في (ط) و(ل): الثالث.
(٥) في (ط) و(غ): ثانيا.
(٦) في (ط): الرابع.
(٧) أي جعل لها طُرُقًا متعددة.
(٨) في (ط) و(ل): هي.
(٩) في (ط): الخامس.
(١٠) سقط من (ط).
(١١) في (غ): والنماء.

نَبِيِّه عليه السَّلَامِ[١] بها، حتى بَلَغَ بفضله الغاية فيها، فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وأمَّا في عِلْمِه[٢] فأن[٣] يعتبر في جميع المخلوقات بصورها وهيئاتها، وكيف[٤] تركيبُها، وحكمةُ تصويرها وترتيبها؛ ما بين ظاهر وباطن عجائبُ لا تُحْصَى، فإنَّ ظاهره مُلْبَسٌ بالحواسِّ، وفيها أمورٌ من الحكمة عظيمةٌ، وبدائعُ من الخِلقة كثيرةٌ، كالعين وصفاتها[٥]، وكيفية تركيبِ طبقاتها ونُورِها، والفَمِ وما فيه من لسانٍ ينطقُ، وأسنانٍ تطحنُ[٦]، واليدِ وبطشِها، والرِّجْلِ وبَسْطِها، وباطنُه مشحونٌ بالغرائب؛ أوَّلُها القلب، ومَن لَكَ بعجائبه، وسائرُ الأعضاء وما فيها من المنفعة، وكيف أَعدَّها الله[٧] لتلك الخدمة، فالكَبِدُ يَسْتَحِيلُ فيها كلُّ مَطْعُومٍ وإن اختلَفَتْ صفاتُه دَمًا على صفةٍ واحدةٍ، وما فيه من ثُفْلٍ[٨] وسَوَادٍ يَقْذِفُهُ إلى الطِّحَالِ فيقبَلُه منه، وما فيه مِن رُغْوَةٍ تقبلُه المَرَارَةُ، وما فيه من مائيَّةٍ[٩] رَقِيقَةٍ تقبلُه الكُلْيَةُ، حتى يَسْرِيَ الدَّمُ إلى العُرُوقِ صَافِيًا، وتَقْذِفَ[١٠] الماءَ إلى المثانة،

---

(١) في (غ) و(ل) و(ط): على نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم، وفي (م): على نبيِّه محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) في (ل) و(ط): عمله.

(٣) في النسخ الأخرى: فبأن.

(٤) في النسخ الأخرى: كيفية.

(٥) في (ط): وما فيها من لسان، وفي (غ): وكيفية صفاتها.

(٦) قوله: (وأسنان تطحن) سقط من (غ).

(٧) في (غ): الله سبحانه.

(٨) في (ط): تفل.

(٩) في (ط):ماية، وفي (م): مائيته.

(١٠) في (ط) و(ل): تقذفُ الكلية، وفي (م): تقرب الكلية، وهو تصحيف.

وما بَقِيَ من ثُقْلٍ قَبِله المِعَى، ثُمَّ خرَج منه سَهْلًا، ولذلك كان صلى الله عليه إذا خرج من الخلاء يقول: «الحمد لله الذي أخرج عني خَبَثَه، وأبقى فيَّ طيِّبه»[(١)].

فكان ﷺ يحمد ربَّه على ما سخَّر له من الخِدمة، ويسَّر[(٢)] له من المنافع، ويسَّر[(٣)] عليه من العسير، تنبيهًا لنا على السُّنَّةِ، وقضاءً لما سَبَقَ من حقِّ المِنَّةِ.

فأمَّا الفاعل والصانع والعامل[(٤)]، فهي ألفاظٌ حَقِيقتُها تَتصرَّفُ[(٥)] إلى من يُخْرِجِ الشيء من العدَم إلى الوجود، وتنطلق[(٦)] أيضًا على المُكْتَسِبِ، فإذا وَصَفْنَا بذلك ربَّنَا رَجَعَ له الوصف بذلك إلى الحقيقة في الأسماء، وإذا أُضِيفَت إلى العبد وأُخبِر به/ عَنه كما وَرَدَ في الشرع وأُذِنَ لنا فيه كقوله: [١١٦/ب] ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، ﴿ويصنعون﴾، ﴿وَيَعْمَلُونَ﴾، عاد ذلك إلى معنى الكَسْبِ، إلَّا[(٧)] أن يُقيَّد بما[(٨)] لا يليق إلَّا بالله، كقوله تعالى[(٩)]: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، فعَّال لِمَا يشاء[(١٠)]، فلا يرجع ذلك إلَّا إلى الله وحده لانفراده بذلك المعنى.

---

(١) لم نجده بهذا اللفظ.

(٢) في غ: سيّر.

(٣) في (ط) و(ل): سهَّل.

(٤) وهي الأسماء: السادس، والسابع، والثامن.

(٥) في (ط): تنصرف.

(٦) في (ط) و(ل): ينطلق.

(٧) في (ط): إلى.

(٨) في (غ): ما.

(٩) لم يرد في (ط) و(ل).

(١٠) كذا في جميع النسخ.

وأمَّا المُوجِد[1] فهو عبارةٌ عن مُخْرِجِ الشيء من العدَم إلى الوجود حَقِيقَةً، ويُعبَّرُ به عن المكتَسِب مجازًا، ووَصْفُ المنشِئ[2] مثلُه، وكذلك المكوِّن والمختَرِع[3]، إلَّا أني أتوقف في المكوِّن على قول علمائِنا، ولا أرى فيه إلَّا الانفراد لله وحده، لقوله[4] تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، **فما جاء في مَعْرِضِ التعظيم والمدح لله سبحانه لم يَجُزْ لِأَحَدٍ أن يُخْبِرَ به عَنْهُ.**

وأمَّا المُبْدِع والمُبْتدِع والبَديع[5] فهو الذي أنشأ على غير مثال، وأنا من قَوْلِ المُبْتَدِعِ على نَظَرٍ، وقد يأتي بَدِيعٌ بمعنى مُبدِع.

وتحقيقه أنَّ العرب تقول: بَدَعَ الشيءَ يَبْدَعُه إذا ابتدَأَه، فهو بَدِيعٌ، فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول، والبِدْعُ المبتدَأُ الأوَّلُ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٩]، ويقال: شيء بَدِيعٌ أَيْ مُعْجِبٌ، كأنه مُفتَتَحٌ لم يُوجَد مثلُه في طَرِيق الحُسْنِ، ويقال أيضًا: أَبْدَعَ فهو بَدِيعٌ أي مُبْدِع، فَعِيلٌ[6] بمعنى مُفْعِلٍ، ويقال: ابتدَع: أَتَى ببِدْعَةٍ، ويُستَعْمَلُ في المحمود والمذمُوم، لكن جاء قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [البقرة:١١٧] مُضَافًا إليها، فوجب أن يكون بمعنى مُبدِعها ومُفْتَتِحِ وُجُودِهَا على غَيْرِ مِثَالِها، ولم يَأْتِ في وَصْفِها[7] بَدِيعٌ مُطْلَقًا، فيكون معناه مَعْنَى شيءٍ بَدِيعٍ، واستَنكَفْنَا في وصفه بمُبْتَدِعٍ[8] لاشتِرَاكِه في الخير والشرِّ، مع أنه لم يَرِدْ بِه أَمْرٌ، والله أعلم.

---

(١) الاسم التاسع.

(٢) الاسم العاشر.

(٣) الاسمان الحادي عشر والثاني عشر.

(٤) في (ط): بقوله.

(٥) الأسماء: الثالث عشر، الرابع عشر، الخامس عشر.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (ط): وصفه.

(٨) في (ط): مبتدعًا، وفي (ل): مبتدع.

وأمَّا **المُحْدِثُ**[١] فهو بمعنى الفاعل، ومثله **المُبْدِي**[٢]، وهو المُظْهِر، و**المُعِيدُ**[٣] هو الذي يَرُدُّ الشيْءَ بعد[٤] عَدَمِهِ ويَرْجِعُهُ بَعْدَ ذَهَابِه.

وأمَّا **المُبْدِئُ**[٥] فهو بمعنى المُنْشِئ، و**الذارِئُ**[٦] بمعنى الخالق، يقال[٧]: ذرأ الله الخلـــق كلّـــه[٨]، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ ٱلْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩]، ومنه الذُّرِّية.

وأمَّا **الفاطرُ**[٩] فهو بمعنى الخالِق عند قَوْمٍ[١٠]، وعِندِي أنَّه مِن الفَطْرِ، وهو الشَقُّ[١١]، وهو قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء:٣٠]، والرَّتْقُ الضَّمُّ والجمع، والفَتْقُ الفَرْقُ[١٢].

وقال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»[١٣]، أَي الشَّقِّ، وقال ابن عَبَّاسٍ: ما كنتُ أعلم ما معنى قوله: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام:١٤][١٤] حتى

---

(١) الاسم السادس عشر.
(٢) الاسم السابع عشر.
(٣) الثامن عشر.
(٤) في (ط): من.
(٥) في (غ): البدئ، وهوالاسم التاسع عشر؛ وسيفصل في الأخيرين.
(٦) الاسم العشرون.
(٧) في (ط): تقول.
(٨) في النسخ الأخرى: ذرأ الله الخلق، كقوله.
(٩) الاسم الواحد والعشرون
(١٠) في (غ): عندهم.
(١١) سقطت من (ط).
(١٢) الراتق الفاتق، الثاني والعشرون والثالث والعشرون.
(١٣) أخرجه أحمد (٧٣٢١)، والبخاري؛ في الجنائز، باب أذا إسلم الصبي هل يصلى عليه: ١٣٥٨ (٢/٩٤- طوق النجاة)، ومسلم؛ في القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة: ٢٦٥٨ (٤/٢٠٤٧- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة ﷺ.
(١٤) في (ط): فاطر.

اختصَم إليَّ أعرابيان في بئر[١]، فقال: أنا فَطَرْتُها[٢]، ومنه فِطْرُ الصائم أي ما يَشُقُّه أوَّلًا.

وأمَّا **الجاعِل**[٣] فله ثلاثة مَعَانٍ:

الأوَّل: المُحْدِث، كقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام:١].

الثاني: التسميةُ، كقوله: ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْءَاناً﴾ [فصلت:٤٤]، وقوله: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلذِينَ هُمْ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثاً﴾ [الزخرف:١٩].

الثالث: بمعنَى النَّقْلِ والتحويل، كقولك[٤]: جعلت ثوبي في الصندوق، ويُوصف بذلك القديم والمحدَث.

وأمَّا **المصطنع**[٥] فهو المفتعِل من صَنَعَ، كالمُقْتَدِر من قَدَرَ، وقد تقدَّم بيانُه، وقد يقال لصاحب الحِرْفَةِ/ صَانِعٌ[٦] لِمَا يَظْهَرُ من الأشياء على يديه. [١١٧/أ]

ومن هذه الأسماء أصولٌ ومنها فرُوع، وسنأخذُ في بيان الأصول منها على التفصيل المتقدِّم.

---

(١) سقطت من (ك) و(غ) و(ح) و(ق).

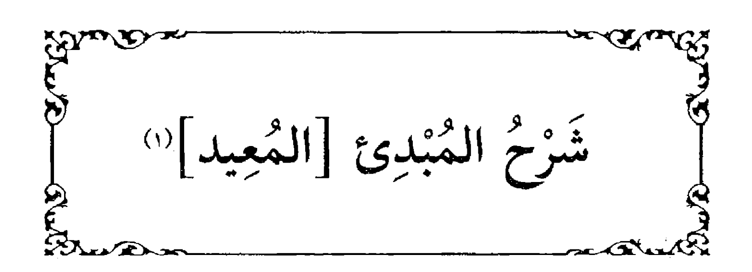
(٢) رواه الطبري في التفسير (٢٨٣/١١) برقم: ١٣١١١، والخطابي في شأن الدعاء (١٠٣)، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٧٨/١)، وفي شعب الإيمان له (٢١٢/٣).

(٣) الاسم الرابع والعشرون.

(٤) في النسخ الأخرى: كقوله.

(٥) الاسم الخامس والعشرون.

(٦) في (ط) و(ل): صَنَعَ.



شَرْحُ المُبْدِئ [المُعِيد](١)

[الفصل الأول: في مورده وشرحه لغة](٢)

فيه أربعة أبنية: **المُبْدِئ، والبادِيء**(٣)، **والبَدِيء، والمُبْتَدِئ**(٤)، ولم يَرِدْ القرآن(٥) بشيء(٦) منها، لكن وَرَدَ بالفعل، قال الله تعالى(٧): ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم:٢٧] وقال: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، فجمع في القرآن بين اللُّغَتَين؛ وتصريفُ فعله: بَدَأَ الله الخَلْقَ وأَبْدَأَهُمْ، فهو بادِئُهم ومُبْدِئُهم، كلُّه مَهْمُوزٌ، ووَرَدَ في حديث أبي هُرَيْرَةَ من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ(٨) البادِي بالدَّالِ، فإن كان مهموزًا فقد تقدَّم بيانُ معناه،

---

(١) زيادة يقتضيها المقام.

(٢) زيادة منا للبيان، استنتاجا من السياق، ومن النكتة التي أشار اليها بعدُ، ومن وجود الفصل الرابع بعد شرح اسم المعيد وعدم تخصيصه بفصوله الأربعة.

(٣) الاسم السادس والعشرون.

(٤) الاسم السابع والعشرون؛ ويكون اسم الفالق الذي لم يتحدث عنه هو الثامن والعشرين، ليستمر العد بالاسم التاسع والعشرين والثلاثين، نعني: المحيي المميت، الذي يأتي شرحهما.

(٥) في (ط): هذان، وهو تصحيف.

(٦) في (ط): لشيء.

(٧) في النسخ الأخرى: قال تعالى.

(٨) سقط من (غ).

وإن تَرَكْتَ الهَمْزَ كان البَادِي والمُبْدِي من قولك بَدَا إذا ظهر، فيكون معناه الظاهِرُ المُظْهِرُ.

الفصل الثاني: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

إذا قُلْنَا إنَّ[1] المبدِئَ بالهمز من أَبْدَأَ، فهو بمعنى أنشأ وخَلَقَ، فهو سبحانه الخالِقُ الذي يُوجِدُ «لَيْسَ»[2] حتَّى يَصِيرَ «أَيْشْ»[3]، وهو بمعنى المُكَوِّن.

وإذا قلنا: إنه البادي بغير هَمْزٍ فقد تَقَدَّمَ بَيَانُ الظاهر.

وإذا قلنا: إنَّ المُبْدِي بغير هَمْزٍ هو المظهِرُ، فهو سبحانه مُظهِرُ الخفِيَّات؛ بإخراجٍ[4] من العدَم إلى الوجُود، وبإخراجٍ[5] من الغَيْبَةِ إلَى الشُّهُودِ، وهذه عَقِيدَةٌ يَنفَرِدُ بها أَهْلُ السُّنَّةِ.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) أصل هذه العبارة أشار إليها الخليل في العين (٣٠٠/٧)، ونقله عنه في تهذيب اللغة (٥١/١٣)، في معنى «ليس» فقال (ليس: كلمة جُحود، قال الخليل: معناه: لا أيْس، فطُرحتِ الهمزةُ وأُلزِقَتِ اللّام بالياء، ودليلُه: قولُ العَرَبِ: «ائتني به من حيث أيس وليس»، ومعناه: من حيثُ هو ولا هو)، وقال في جمهرة اللغة (٨٦١/٢) (لأن أيس: مَوْجُود، ولا أيس: مَعْدُوم)، وانظر مجمع الأمثال (٤٣٦/١)؛ وقد استعملها أهل الفلسفة في معنيي العدم والوجود، وانظر المعجم الفلسفي لجميل صليبا (١٨٣/١).

(٣) في (ط) و(ح) و(غ) و(م): الذي يوجد الشيء حتى يصير شيئًا.

(٤) في (ط): بإخراج الشيء، وفي (غ): بالإخراج.

(٥) في (ط): بإخراجه.

فـإنَّ القَدَرِيـةَ وإخوانَهـا[١] قـالوا: إن المعـدوم فـي حـال عدَمـه شَـيْءٌ، عَـيْنٌ[٢]، ذَاتٌ، جـوهرٌ[٣] إن كـان جـوهرًا، أو عَـرَضٌ[٤] إن كـان عَرَضًـا، فبـأيِّ شَيْءٍ تَعَلَّقَتْ أو أيِّ[٥] مَعْنًى للموجـود[٦] أرادَت؟ وإنَّمـا غَلِطُـوا فـي ذلـك لأنَّهـم نظَرُوا إلى أنَّ الباري تعالى عـالمٌ قبـل أن يَخْلُـقَ الخلْـق[٧]، مُـدبِّرٌ مُقَـدِّرٌ، فتعلَّـق العِلْمُ والتدبير والتقدير في الأَزَلِ بالمخلُوقَاتِ على أَعْيَانِهَـا وأوصـافِها وذواتِهـا، جواهِرِها[٨] وأعراضِها، ثـم كـان الموجـود[٩] علـى حَسَبِ العِلْـمِ والتقـدير، ولـم يتحقَّق لهم تعلُّقُ العِلْمِ بالمعدوم المطلق[١٠] إلَّا على تقدِيرِ الوُجـودِ، ولـم يُفرِّقُـوا بين الوجود المحقَّق والوُجُودِ[١١] المقدَّر.

[الفصل الثالث][١٢]: شَرْحُ المُعِيدِ

المُعِيدُ فـي اللغـة المُفْعِـلُ، مـن أعـاد يُعِيـد، ومعنـاه المُوجِـد[١٣] الموجـودَ المـسبُوقَ بمثلـه والعقيـدة فيـه أن الوجـود إذا لـم يكـن مـسبوقا بمثلـه[١٤]

---

(١) في (غ): وأخواتها.

(٢) تصحَّفت في (ط) و(م) إلى غير.

(٣) في (ط): جوهرا.

(٤) في (ط): عرضا.

(٥) في (غ): وأي.

(٦) في النسخ الأخرى: الوجود.

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (ط): وجواهرها.

(٩) في النسخ الأخرى: الوجود.

(١٠) في (ط): المظنون.

(١١) في (غ): الموجود.

(١٢) زيادة للبيان.

(١٣) سقط من (غ).

(١٤) قوله: (والعقيدة فيه أن الوجود إذا لم يكن مسبوقا بمثله) سقط من (ط) و(ل).

قيل[١] ابتداء[٢]، وإذا كان مسبوقًا بمثله كان إعادَةً، فكيف إذا كان مُعادًا[٣] بعيْنِه.

وقد تكلَّمْنَا على الإعادة بما يَكشِفُ حَقِيقَتَها في كُتُبِ الأُصُولِ[٤]، وأنَّه يَجُوزُ أن يُعِيد الجواهِرَ والأَعْرَاضَ والأَوْقَاتَ حتّى يَكُون الوجودُ الثاني هو الأوَّل بعينِه[٥] وعَرَضِه ووقتِه، ولا يَخْتَلِفُ في وَجْهٍ ولَا على[٦] حَالٍ، ولَكِن وَرَدَ الخبر بالإعادة في بعض الوجوه لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم:٤٨]، ولو كان الوجودُ بعَيْنِه وصِفَتِه في وَقْتِه[٧] لما كان غَيْرًا له[٨]، وقد قيل: ليس للأوقات بَدَلٌ، وذلك مُبَيَّنٌ في كتب الأصول[٩].

نُكْتَةٌ:

أسماء الله تعالى على قِسمين من وَجْهٍ، وذلك أنَّه قد يكونان[١٠] من مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، وقد يكُونان[١١] غَيْرَ مُتقَابِلَيْن، فإن كانا/ من[١٢] مَعْنَيَيْنِ مُتقابلين [١١٧/ب]

---

(١) تصحفت في (ط) و(ل) إلى قبل.

(٢) في (غ) و(ك): ابتدأ، وفوقها في (ك): كذا، والمثبت من (ق) و(ط)، وتحتمل قراءتها في (ل) و(ح).

(٣) في (غ): معددا.

(٤) في المتوسط (١٢٢)، المسألة الرابعة من الباب الثالث.

(٥) في (ط) زيادة: وجوهره.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): ووقته.

(٨) في (ك): لها، ومرضها، وفي الطرة: له، صح ع، وفي (غ): الله.

(٩) في الباب المتقدم الإشارة إليه من كتب أصول الدين.

(١٠) في (غ): يكونا.

(١١) في (غ): يكونا.

(١٢) سقطت من (ك).

كقولنا: المُبْدِئ[١] المُعِيد[٢]، المُحْيِي المُمِيت، المُعِزُّ المُذِلُّ، القابضُ الباسطُ، فقد قال بعض علمائنا: إنَّه يَحْسُنُ في مثل هذا أن يُقْرَنَ بَيْنَ الاسمين ولا يُفْرَدَا؛ ليكون أَنْبَأَ[٣] عن القدرة، وأدلَّ على الحكمة، فلذلك قَرَنَّا بينَهُما، وسنسلُكُ هذه السبيل في بقية الأسماء المتقابِلة إن شاء الله[٤].

الفصل الرابع: في التنزيل فيهما

إذا تحقَّقَ العبد معنى الإبداء والإعادة عَلِمَ أن للباري[٥] أحكامًا ستَّةً:

الأوَّل: أنه يُبْدِئُ الخَلْقَ على غَيْرِ مثال، ثم يُعيدهم[٦] على ذلك المثال قُدرةً وحكمَةً لا حاجةً.

الثاني: يَبْدَأُ[٧] بالتفضُّل[٨] على العِباد وبالنِّعَم، وقد يُعيدها ويُكرِّرُها، وقد يَقْطَعُها بحَسَبِ تَحصِينها بالشُّكرِ وإدامتها بالذِّكْرِ أو التقصير فيه، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧]، وكما رُوِي عن عائشة أنَّها قالت: «قيِّدُوا النِّعَمَ بالشكر، فَقَلَّ ما نَفَرَتْ عن قَوْمٍ فعادت إليهم»[٩].

---

(١) سقط من (ط).

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): إنباءً.

(٤) في (ط) زيادة: تعالى.

(٥) في (ط) و(ل): الباري تعالى.

(٦) في (ط): يزيدهم، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): يبدي.

(٨) في (ط): اليقين.

(٩) لم نجده عن عائشة، ولكن وجدناه عن عمر عند ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر (١٣)، و أبي نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٥/٣٤٠)، غير أنه بلفظ: «أَيُّهَا النَّاسُ قَيِّدُوا النِّعَمَ بِالشُّكْرِ، وَقَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ».

الثالث: أنه بَدَأَ الخَلْقَ من آدَمَ من تُرَابٍ، ثم يُعيدهم إلى التراب بالموت، فهي الإعادة الأولى، ثم يُخرِجُهم من التراب، فهي الإعادة الثانية.

الرابع: أنه بَدَأَ بني آدم من ماءٍ دَافِقٍ، ثم أعادهم إلى التراب، ثم يخرجهم منه، فوقعت الإعادة في العَيْنِ لَا في الصِّفَةِ.

الخامس: أنَّه بدأهم من بطون الأُمَّهَاتِ فُرَادَى، ثُمَّ يُعيدهم في الحَشْرِ فُرَادَى، كما قال[1]: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:٩٤].

السَّادِسُ: أنه يُحْيِي النُّطْفَةَ والعَلَقَةَ والمُضْغَةَ، ثم يُعِيدُ أن يُحْيِيَ التُّرَابَ[2]، وجملةُ الأمر أنَّ كلَّ شيء منه بَدَأَ وإليه يَعود، حَقِيقَةً ومَجَازًا.

المنزلة الثانية[3] للعبد:

إذا تحقَّق المرء للمُبْدِئِ المُعِيدِ هذه الأحكامَ تعلَّقَ بفضلِه فيها وتَوَسَّلَ إِلَيْهِ بِهَا، ألم تسمَعُوا قول الشاعر[4]:

وأعطى ثُمَّ أعطى ثُمَّ أعطى ... وأعطى ثُم عُدْتُ له فَزَادَا
مِرَارًا لا[5] أعودُ إليه إلَّا ... تبسَّمَ ضَاحِكًا وثنى الوِسَادَا

---

(١) في (ط): قال تعالى.

(٢) في (ط): يعيدهن في التراب.

(٣) في (ط): السفلى، وسقطت من (غ).

(٤) أورده ابن أبي الدنيا بسنده إلى زياد الأعجم، أنه دخل على عبد الله بن عامر بن كريز فأنشده أبياتا، وفيها:

وَأَحْسَنَ ثُمَّ أَحْسَنَ ثُمَّ عُدْنَا ... فَأَحْسَنَ ثُمَّ عُدْتُ لَهُ فَعَادَا
مِرَارًا لَا أَعُودُ إِلَيْهِ إِلَّا ... تَبَسَّمَ ضَاحِكًا وَثَنَى الْوِسَادَا

قضاء الحوائج لابن أبي الدنيا (٩٣)، وهو في مكارم الأخلاق للخرائطي (٢٠٧)، وفي الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٤٠٣).

(٥) في النسخ الأخرى: ما.

فالله أَحَقُّ بذلك وأَوْلى، وقد قال بعض الناس: ليس لِلْأَوْقَاتِ بَدَلٌ، وأنَّ مَن فاتَه وَقْتٌ فلَيْسَ له إِلَيْهِ وُصُولٌ.

وفي الإسرائيليات: أنَّ داود بكى حتَّى غَفَرَ الله له، ثُمَّ بَكَى بعد ذلك، فقيل له[١]: ما يُبْكِيكَ؟ فقال[٢]: على فَوَاتِ صفاء ذلك الوقت، فأوحى الله إليه: هيهات يا داود، ليس إلى ذلك سبيل.

وهذا فَصْلٌ[٣] يحتاج إلى تَحْقِيقٍ بالغ، فنقول:

من فاته وَقْتٌ بخُلوِّهِ عن الطاعة ثمَّ نَدِمَ عليه فإنَّ نَدَمَه ينسحب على الزمان الأوَّل، فإن كان مَعْمُورًا بمعصيةٍ محاها، وإن كان فارغًا عن شَيْءٍ كُتب له[٤] حسنةً، والنَّدَمُ عِمَارَةٌ[٥] للزَّمَانِ/ الثاني[٦]، فلو صادف الزمان الماضي مَعْمُورًا بالحسنات لكان حسنةً بنفسه، وإذا صادَفَه كما قدَّمناه انسحب عليه، ولكن لا يَكُونُ كَمَنْ عَمَرَهُ بالحسنات أَبَدًا، ولذلك قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠] وقال[٧]: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ﴾

[١١٨/أ]

---

(١) سقط من (غ).

(٢) في (غ): فقيل.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (غ): به، وفي (ل): بها.

(٥) في (ط) و(ل): تجارة.

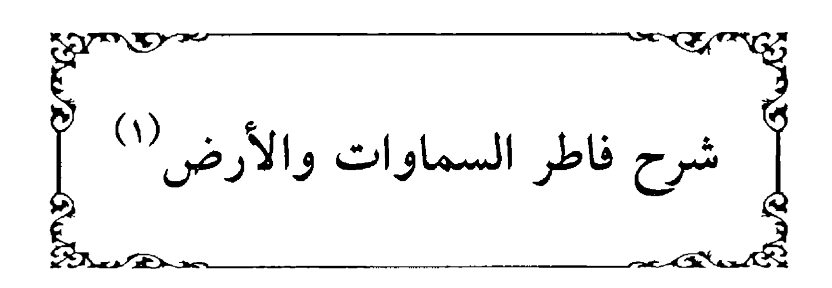
(٦) بعده في (ك): أما كون الندم يمحو المعصية في الزمان الأول فصحيح، وأما كونه يعمر الزمن الفارغ بالحسنة ففيه نظر، ولا يعرف إلا بالتوقيف، وجعلها بين معقوفتين علامة على الإزالة.

(٧) في (ط) و(ل) و(غ): قال تعالى.

[التوبة:١٠٠]، ومن جاء بعد ذلك[١] فقد نَدِمَ، ولم يُلحِقْهُ النَّدَمُ بمن اكتَسَبَ الفَضْلَ المتقدِّم، وبالله التوفيق والعَوْن، لا ربَّ غيره[٢].

(١) قوله: (ومن جاء بعد ذلك) مكرر في (غ).

(٢) قوله: (وبالله التوفيق والعَوْن، لا ربَّ غيره) سقط من النسخ الأخرى.



شرح فاطر السماوات والأرض[(١)]

فيه أربعة فصول[(٢)]:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

هو اسمٌ وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١٤]، ووردت به السنة، كان النبيُّ عليه السلام[(٣)] يقول إذا هبَّ: «اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلِفَ فيه من الحق، إنَّك تَهْدِي من تشاء إلى صِرَاطٍ مستقيم»[(٤)]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر[(٥)] من[(٦)] طريق عبد العزيز، ولم يذكره علماؤنا[(٧)]، ولا عُذْرَ لهم في تَرْكِه، لأنهم إن اعتذَرُوا بعُذْرِ المعتزلة في أنه وَرَدَ مُضافًا فقد ذَكَرُوا العَلَّام والنُّور، وإنَّما وَرَدَا مُضَافَيْنِ.

---

(١) وهوالاسم الحادي عشر.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٢٢٥)، و مسلم؛ في صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل: ٧٧٠ (١/٥٣٤- عبد الباقي)، والترمذي؛ في أبواب الدعاء، باب ما جاء في افتتاح الصلاة بالليل: ٣٤٢٠ (٥/ ٣٥٩- بشار)، من حديث عائشة: أنها سئلت عن قيام النبي عليه السلام فذكرته.

(٥) سقط من (غ).

(٦) في (غ): لا من.

(٧) في (غ): علماؤنا رحمهم الله.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اختلَفَتْ عباراتهم في ذلك:

فمنهم من قال: إنَّ الفَاطِرَ هو الخالِقُ للشَّيْءِ المُبْدِئُ له، يُقَال: فطر الله الخَلْقَ يَفطُرُهم خَلَقَهُم وبَدَأَهُم، ويُقَالُ للخلِيقة الفِطْرَة، والفِطْرَةُ ما فَطَرَ الله عليه من المعرفة به[١]، ورُوِي أنَّ ابن عَبَّاسٍ قال: ما كنت أعلم[٢] معنى فاطرٍ حتى اختصم إلي أعرابيَّان في بِئْرٍ، فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُها[٣]، يعني[٤] أنا شَقَقْتُ أرضَها عنها.

ومنهم من قال الفَطْرُ: الشَّقُّ، وجَمْعُه فُطُور، وفي التنزيل: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك:٣]، وفَطَرَ نَابُ البَعِيرِ شَقَّ لِثَّتَهُ وبَرَزَ[٥]، ومنه أفطرَ الصائم، وقال عبيد الله[٦] الفقيه[٧]:

شَقَقْتِ القَلْبَ ثُمَّ ذَرَرْتِ فيه هَوَاك فَلِيمَ[٨] فالتَأَمَ الفُطُورُ

الفصل الثالث: في حَقِيقَتِهِ وعَقْدِهِ

فيه ثلَاثُ مَسائِل:

---

(١) سقط من (ك) و(ل).

(٢) في (غ): أدري.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) في (ط) و(ل): بمعنى.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (غ): عبد الله.

(٧) ينسب إلى قيس بن ذريح، كما في الزاهر في معاني كلمات الناس (١/١٨٧).

(٨) في (ك) أثبت الوجهين: ما أثبتنا وصحَّحه، وهو الذي في (ق) و(م)، وفوقه: عليه، وهو الذي في (ل) و(غ) و(ح) و(ط).

المسألة الأولى: في حَقِيقَةِ اللَّفْظَةِ

هذه[١] اللفظةُ[٢] مُشْكِلَةٌ على الأحبار، ألا ترى توقُّفَ ابن عَبَّاسٍ فيها، والذي عندي أنَّ فَطَرَ بمعنى شَقَّ في كلِّ مَعْنًى، وإليه يرجعُ كلُّ مثال تقدَّم مُشْكِلًا، كقولهم: فَطَرَ الله الخلْق، معناهُ أنَّهم[٣] كانوا مُضْغَةً فشقَّهُم بالهيئة والأخلاق، وإليه يرجعُ «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ»، أي على الوجه الذي خَلَقَهُ اللهُ عَلَيْهِ وكَتَبَ أن يَلْحَقَه[٤]، ويُجْرِي ذلك على يَدَيْ أَبَوَيْهِ ويظهرُ بسببهما، وهُوَ مَعْنَى قَوِلِه عزَّ وجلَّ[٥]: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ/ [١١٨/ب] كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾، معناهُ كانتا مُصْمَتَتَيْنِ لا فُرْجَةَ[٦] فيهما[٧] فَفَتَقْنَاهُمَا بوجهين[٨]:

أحدُهما: بأن جعلنا الدُّخان وهو واحد سبع سماوات، وجعلنا الزَّبَدَ وهو واحد سبع أرضين، فانشقَّ الإثنان عن أربعةَ عَشَرَ جِرْمًا، وشَقَقْناهما بعد ذلك، هذه بالمَطَرِ والمعارج، وهذه بالنَّبَاتِ والوالج[٩] والمعارف[١٠]، واختلاف[١١] الأقضية والمقادير والأرزاق.

---

(١) في (غ): وهذه.

(٢) في النسخ الأخرى: لفظة.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (ل) و(ط): يخلقه.

(٥) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) قوله: (لا فرجة) سقط من (غ).

(٧) في (غ): بينهما، ومرضها.

(٨) ذكر وجهًا واحدًا فقط، وقد يفعل ذلك - أحيانا - قصدًا لا سهوًا.

(٩) في (ك) أثبت: الوالج، وقال: صح كذا، وكذلك هو في (ل) و(م)، وفي الطرة أثبت: الموالج، وقال: صح كذا، وكذلك هو في (ق) و(ط)، وفي (غ): الخوالج، وفي (ح): الجواهر.

(١٠) سقطت من النسخ الأخرى.

(١١) سقط من (غ).

المسألة الثانية: في العَقْدِ

لا يخفى على ذي لُبٍّ، بعد معرفة الحقيقة، أنَّ هذا الاسم من أَجَلِّ الأسماء الأَفْعَالِيَّةِ قَدْرًا[١]، وأنَّ حَقَّهُ ألَّا[٢] يُغَفَلُ عنه، فهو بهذه الرتبة التي بيَّنَّا، فالباري تعالى هو الذي رَتَقَ السماوات والأرض، حتى لا تَرَى[٣] فيها مِن فُطور، وهو الذي فَطَرَها حتى لَا يُرَى فيها رَتْقًا، فسبحان مُصَرِّفِ المقادِيرِ ومُدَبِّرِ الأُمُورِ.

المسألة الثالثة: في وصفه[٤] بالفاتق[٥]

وقد جاء به قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾، والفَتْقُ في اللغة هو تَفْرِيقُ المجتمع، لَكِن غَيْرُ مُبَايِنٍ[٦] بالجُمْلَةِ ولَا مَحُوزٍ بطَرَفٍ، وبهذه الدقيقة فَارَقَ الشَّقَّ والفَطْرَ، وفَتْقُهُ للسَّمَاء بالمطر، والأرض بالنَّبَاتِ، وبه تَصِحُّ اللُّغَةُ ويَطَّرِدُ الاِشْتِقَاقُ ويَسْتَقِيمُ التَّأْوِيلُ لِلْآيَةِ.

---

(١) في (غ): نظرا.

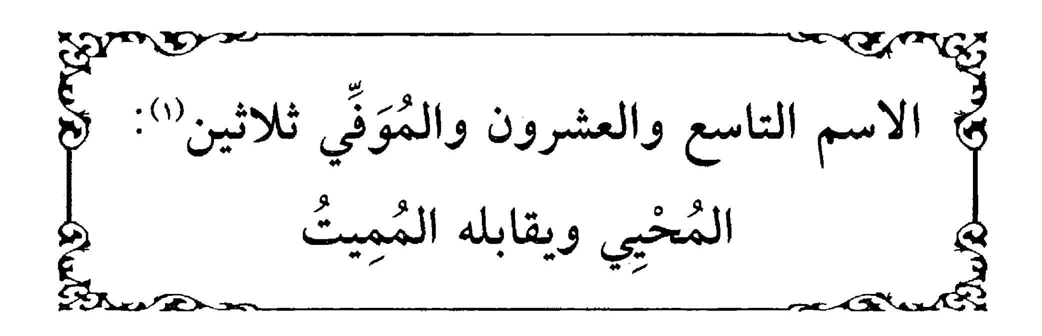
(٢) في (ط): لا.

(٣) في (ط) و(ل): يُرى.

(٤) في (ط): وصف، وصحَّحه، وفي الطرة: خـ وصفه.

(٥) في (ل) و(ط): الفاتق.

(٦) في (ل) و(ط): مُبَانٍ.



الاسم التاسع والعشرون والمُوَفِّي ثلاثين[1]: المُحْيِي ويقابله المُمِيتُ

فيهما[2] أربعة فصول:

الفصل الأَوَّل: في موردهما[3]

أَمَّا المُحْيِي فقد وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾ [فصلت:٣٩]، وأَمَّا المُمِيت فلم يَرِدْ به القرآن اسمًا، ولكِن وَرَدَ به[4] فِعْلًا، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [المؤمنون:٨٠]، ووَرَدَ في حديث أبي هُرَيْرَةَ المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

أَمَّا الحياة والموت فمعلومان، وهما ينقسمان إِلى الحقيقة والمجاز، أَمَّا الحقيقة في ذلك فمعلومةٌ في الحيِّ والميِّتِ، وأَمَّا المجاز فيتنوَّعُ أنواعًا كثيرةً؛ منها إحياءُ القلوب بنور الحكمة، فهي[5] مَجَلَّةُ لقمانَ: «إن الله يُحيي القلوب بنور

(١) في (ك): الاسم السادس والعشرون والسابع والعشرون.

(٢) في (ط): فيه.

(٣) في (ط) و(ل): مورده.

(٤) سقط من (غ).

(٥) كذا في (ك) و(غ)، وفي (م): ففي.

الحكمة[١] كما يُحْيِي[٢] الأرض الميِّتَةَ بوابِلِ السماء»، ومنها إحياء الأرض بأنواع النَّبات، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠]، وإِحْيَاءُ الشعراء[٣] بالغراسة، كقوله عليه السلام[٤]: (من أحيا أرضا ميِّتة فهي له)[٥]، وإحياءُ الدِّيَارِ بعمارة أهلها، كما قال الشاعر:

وإنَّما النَّاسُ نُفُوسُ الدِّيَارِ[٦]

وإماتتُها كلُّها بضد ذلك.

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

فنقول: إنَّ قولَنا فيه إنَّه يُحيي، إنَّما يَعُودُ إلى إيجاد الحياة التي كان الحيُّ بها حَيًّا، فإذا[٧] كانت الصفة التي هي شَرْطٌ في وجود العلم والقدرة والإرادة في الجوهر، كان الإحياءُ حَقِيقَةً، والحيُّ أيضًا حَيٌّ حَقِيقَةً، والموتُ والمَوَاتِيَّةُ

(١) قوله: (ففي مجلة لقمان: إن الله يُحي القلوب بنور الحكمة) سقط من (ل) و(ط).

(٢) في (ل) و(ط): تحيى.

(٣) في (ق): الأرض، وفي (م): الشجر.

(٤) لم يرد في (غ).

(٥) رواه البخاري معلَّقًا عن عمر؛ في المزارعة، باب من أحيا أرضا ميتة: (١٠٦/٣)، والترمذي؛ في أبواب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات: ١٣٧٨ (٥٥/٣-بشار)، وقال: «هذا حديث حسن غريب، وقد رواه بعضهم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا».

(٦) هو لعلي بن محمد الإيادى، وصدره:

بانوا فماتت أسفا بعدهم وإنما الناس نفوس الديار

زهر الآداب وثمر الألباب (٧٣٩/٣)، وانظر الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (٤٦٢/٥).

(٧) في (ط) و(ل): وإذا.

بمعنًى واحدٍ وحَقِيقَةٍ واحِدَةٍ، وإنَّما يَخْتَلِفَان[١] في الإِطْلَاقِ، وهو أنَّ المَوَاتِيَّةَ عبارةٌ عن صِفَةٍ في جِسْمٍ لم يتقدَّم فيه وجودُ حياةٍ، ويُعبَّرُ بالموْتِ عَن تِلْكَ الصِّفَةِ/ إذَا تَقَدَّمَتْهَا في الجِسْمِ حَيَاةٌ، ولَيْسَ من شرط الحياة وجودُ البِنيَةِ والبِلَّةِ والرُّطوبةِ كما تَوَهَّم[٢] المبتدِعَةُ، بل كلُّ جَوْهَرٍ خَلَقَهُ الله[٣] فلا بُدَّ من[٤] أَنْ تكون[٥] فيه حياةٌ أو ضِدُّها من المَوَاتِيَّةِ أو المَوْتِ[٦]، وعادةُ الله وإن جرت بخَلْقِ الحياة في الجسم الرَّطْبِ ذي الهيئة[٧] فيجوز خَلْقُه[٨] لها في اليابس المُصْمَتِ. [١١٩/أ]

أَلَا تَرَى أنَّ الجِذْعَ حَنَّ للنَّبِيِّ[٩] عليه السلام[١٠]، وأَنَّ عَلَى فِرَاقِه مع بَقَاءِ الجِذْعِيَّةِ وعَدَم الرُّطوبَة واللَّحْمِيَّةِ في الإطلاق تَشْبِيهًا بِمَا[١١] تقدَّم.

---

(١) في (ط) و(ل): تختلف.

(٢) في (ك) و(غ): يتهم، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٣) في (ط): الله تعالى.

(٤) سقطت من (ك).

(٥) في (ط): يكون.

(٦) بعده في (ل) و(ط) (وإذا وصفنا إحياء القلوب بنُور الحكمة، وإحياء الأرض بالنبات ونحوه كان مَجازًا)، وقد تقدم عن موضعه، كما سيأتي.

(٧) في (ل) و(ط): البِنية.

(٨) في (غ): خلقها.

(٩) أخرجه أحمد؛ (٢٢٣٧)، (٢٤٠١)، وابن ماجه؛ في إقامة الصلاة والسنة، باب ما جاء في بدء شأن المنبر: ١٤١٥ (١/٤٥٤- عبد الباقي)، من حديث أنس، وأخرجه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة: ٣٥٨٣ (٤/١٩٥- طوق النجاة)، والترمذي؛ في الجمعة، باب ما جاء في الخطبة على المنبر: ٥٠٥ (١/٦٣٦- بشار)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١٠) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(١١) في (ط): كما، وفي (غ): لما.

وإذا وَصَفْنَا إحياءَ القلوب بنُورِ الحكمة وإحياءَ الأرض بالنبات ونحوه كان مجازًا[١]، وكان حَقِيقَةً في نَفْسِهِ ومِن جِنسِهِ، ولَوْلَا أنَّ البَارِي تعالى[٢] خَلَقَ الحياة والموت ما كان مُحْيِيًا مُمِيتًا، فإنَّ المُحْيِيَ المُمِيتَ خَالِقُ المَوْتِ والحياة، لا[٣] مَا ظَنَّه النُّمْرُوذُ وإخوانُه من القَدَرِيَّة، حَيْثُ حاجَّهُ إبراهيم الخليل عليه السلام[٤]: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، فقال له الكافر: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾، وعمَد إلى رجُلٍ مسجُونٍ على الموت[٥] فأَطْلَقَهُ، وإلى حَيٍّ فقَتَلَه، وقال: ها أنا[٦] قد أَحْيَيْتُ وأَمَتُّ[٧].

وقد أَبْطَلَ في هذا القول، فإنَّه لم يَخلُق حَياةً ولَا مَوْتًا، وإنَّما اكتَسَبَ مَا يَكْتَسِبُه غيرُه مِن المخلوقين، من تَناوُل القَتْلِ والمِنَّة في العَفْو، وأَعْرَضَ عن الدليل كَدْحًا[٨] في وَجْهِ الحُجَّةِ، وتَلْبِيسًا على العامَّة، فعدَل له الخليل إلى الأمر الذي لا يتعلَّق به كَسْبٌ، وهو تَصْرِيفُ الشَّمْسِ ما بين مَشْرِقٍ ومَغْرِبٍ، فبُهِتَ في قَوْلِهِ وانقَطَعَتْ حُجَّتُه.

---

(١) تقدَّم هذا الكلام عن موضعه في (ل) و(ط).

(٢) في (ل) و(ط): تبارك وتعالى.

(٣) في (غ): إلا.

(٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٥) في النسخ الأخرى: القتل.

(٦) في (ل) و(غ) و(ط): ها أنا ذا، وتصحَّفت في (م).

(٧) في (ط): قد أمتُّ.

(٨) في (ط): قدحًا، وصحَّحها، يقال: كدحَ وجهَ فلان إذا خدشه، وكدح وجهَ أمره إذا أفسده، وهو المعنى الذي رامه القاضي، ينظر تاج العروس (٧/٧٠).

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفْتَ المُحيي المُميت[١] معنًى ولُغَةً، وعَرَفْتَ[٢] عَقِيدَتَهُما[٣]، فللباري تعالى في ذلك أَحَدَ عَشَرَ حُكْمًا:

الأوَّل: إحياؤُه لآدَمَ حين خَلَقَه من تُراب، ولا خلاف فيه بين أهل الشرع[٤].

الثاني: إحياؤُه لذرِّيتِه حين استخرجَهم من صُلْبِهِ كهيْئَة الذرِّ، فقَبَضَ فيهم قَبْضَتَيْنِ، وأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِم بالتَّوْحِيدِ.

الثالث: إحياؤُه للخلق في الأرحام، وليس في ذلك خِلَافٌ بين العقلاء، وكذلك كلُّ حيوانٍ مِن الملائكة والجِنِّ والبهائم والحشرات، هو خالقُ الحياة فيهم، وهذه حياةُ المُشَاهَدَةِ.

الرابع: إحياؤُه للمكلَّفين في القَبْرِ، وسؤَالُهم حَسَبَ مَا تظَاهَرَت به الأخبار، ولَا خِلَاف فيه بين أهل السُّنَّةِ.

الخامس: إحياؤه المكلَّفين[٥] في الحشر، ولا يُؤْمِنُ به إلَّا مُوَحِّدٌ؛

السادس: إحياءُ الشُّهدَاءِ، كما قال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بل أحياء﴾ [آل عمران:١٦٩]، وقد قال بعضهم: إنَّه إحياءُ ذِكْرٍ لَا إِحيَاء حَقِيقَةٍ، وهذا باطلٌ بقوله: ﴿يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٦]، وقوله: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾، وهذا كلُّه صِفَاتُ[٧] الحقِيقَةِ لا المجَاز.

---

(١) في (ل) و(ط): والمميت.

(٢) في (ل) و(غ) و(ط): عرفته.

(٣) في (ل) و(غ) و(ط): عقيدة.

(٤) في (ل) و(ط): الشرائع.

(٥) في (ل) و(غ) و(ط): للمكلفين.

(٦) في (ل) و(ط): يرزقون فرحين.

(٧) في (ط): صفة.

السابع: إحياؤه البهائم[١] للقِصَاص، كما رُوي في الأثر: يُقْتَصُّ[٢] من الشاة القَرْنَاءِ للشَّاة الجمَّاء[٣].

الثامن: إحياؤه الأرضَ بالمطر.

التاسع: إحياؤه القلوبَ بنور الإيمان، وليس ذلك إلَّا له عند أهل السُّنَّةِ، قال[٤] تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ﴾[٥] [الانعام:١٢٢].

العاشر: إحياءُ القلوب الميّتَةِ بالهمِّ بالسُّرور[٦] والفَرَح، والهمُّ مَوْتٌ في اللغة، قال الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميْتٍ إنَّما الميْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ[٧]

[١١٩/ب]

/ الحادي عشر: إحياؤه ذِكْرَ الصالحين، كما فعل بإبراهيم عليه السَّلَام[٨]، قال تعالى: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ﴾ [الشعراء:٨٤].

---

(١) في (ط): للبهائم.

(٢) سقط من النسخ الأخرى.

(٣) أخرجه أحمد (٧٢٠٤)، والترمذي وصحَّحه، في صفة القيامة: ٢٤٢٠ (٤/١٩٢- بشار)، وابن حبان؛ في ذكر الإخبار عن وصف أداء الحقوق إلى أهلها في القيامة: ٧٣٦٣ (١٦/٣٦٣- شعيب)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في النسخ الأخرى: كما قال تعالى.

(٥) في (ط): يمشي به في الناس.

(٦) في (غ): والسرور.

(٧) هو لعديّ بن رعلاء الغساني، كما في كتاب الألفاظ لابن السِّكِّيت (٣٢٧)، والأصمعيات (١٥٢)، وحماسة ابن الشجرى (١/١٩٥).

(٨) لم ترد في النسخ الأخرى.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

وله[٢] في ذلك أحكام ثلاثة:

الأَوَّل: إحياءُ قلبه بالإيمان، وجوارحه بالطاعة[٣]، والسَّعْيُ في إبقاءِ ذِكْرِهِ[٤]، فإنَّه حياتُه الباقية[٥] وعُمْرُه الآخِر، وقد أحسن بعض المتأخرين[٦] حين قال:

ذِكْرُ الفتى عُمْرُه الثانِي وحاجتُه ما قَاتَه[٧] وفُضُولُ العَيْشِ أَشْغَالُ

تَكْمِلَةٌ:

وقد قال بعض علمائنا: إنه تعالى:

---

(١) في (ط): السفلى.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

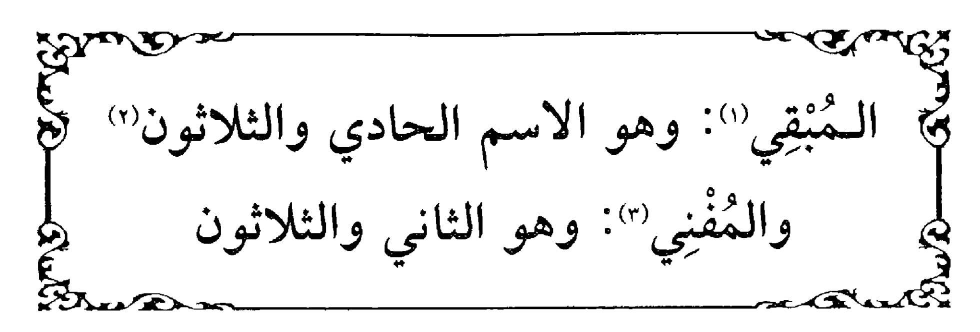
(٣) وهو الحكم الثاني.

(٤) وهو الحكم الثالث.

(٥) في النسخ الأخرى: الثانية.

(٦) المتنبي: ديوانه بشرح العكبري (٣/٢٨٨).

(٧) في (غ): فاقته، والبيت لأبي الطيب، (ديوان المتنبى بشرح العكبري ٣/٢٨٨).



الـمُبْقِي[١]: وهو الاسم الحادي والثلاثون[٢] والمُفْنِي[٣]: وهو الثاني والثلاثون

فأمَّا المُبْقِي فهو فاعِلُ البَقَاءِ[٤] لما[٥] يَبْقَى، والذي يَبْقَى هو الجواهر دون الأعراض، وقول الناس: أَبْقَى الله لفلَانٍ حَيَاتَه وصحَّتَه تَوَسُّعٌ، ومعناه: خَلَقَ أمثالها، وأنه لم يَفعَل ما يضَادُّ ذلك فَيَنْفِيه[٦]، وسُمِّيَ[٧] ذلك إِبْقَاءً.

وأمَّا المُفْنِي فهو المُعْدِم، والفناء هو العدَم، وذلك عندنا بأن لا يَخْلُق له[٨] بَقَاءً، وقال القلَانِسِيُّ[٩] من علمائنا: بأن يَخْلُقَ فيها فَنَاءً، وقد تُسَمَّى[١٠] مفارقة الشَّيْءِ للشيء فَناءً، كما يُقال: فَنِيَتِ النَّفَقَةُ وفَنِيَ الزَّادُ، بمعنى فارقَ صَاحِبَهُ أو فَارَقَ وِعاءَه، والله أعلم.

---

(١) في (ط): المبقي الذي هو.

(٢) في طرة بـ (ك): لم يذكر الاسم الثامن والتاسع والثلاثين، وبعدها طَمْسٌ للكلام، وقول الناسخ هذا ناتج عن عدم تنبهه إلى النكتة في إحصاء الأسماء، وعليه فلا سقط ولا خلل.

(٣) في (غ): المفني.

(٤) في (ط) و(ل): بقاء.

(٥) في (ط) و(ل) وغ: ما.

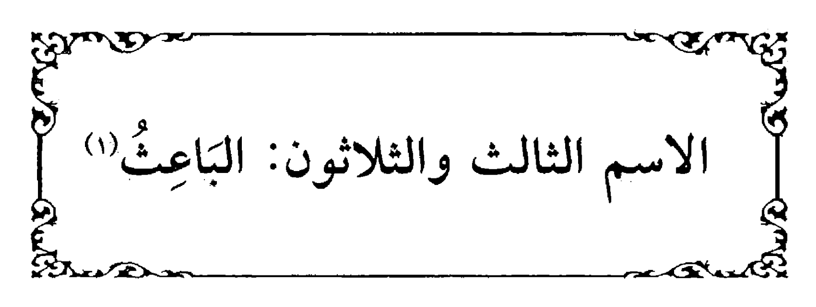
(٦) في (ط) و(ل) وغ: وينفيه.

(٧) في (ط) و(ل): فسمِّي، وفي (غ): فسمى.

(٨) سقط من (غ).

(٩) أبو العباس أحمد بن خالد القَلانِسِي، أحد أئمة السنة في زمانه، ومن أصحاب ابن كلَّاب، والحارث المُحاسبي، ومن المنافحين عن اعتقاد الجماعة، زادت تصانيفه على المائة والخمسين كتابا، ولم نقف على مولده أو وفاته، ينظر: الفرق لأبي منصور: (ص٣١٥)، والملل للشهرستاني: (ص٤٤ و١٠٥).

(١٠) في (ط): يسمى.



الاسم الثالث والثلاثون: البَاعِثُ[١]

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن فِعْلًا، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم﴾ [البقرة:٥٥]، و﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّينَ﴾ [الجمعة:٢]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

جاء في اللغة على ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

الباعِثُ المُثِيرُ، بَعَثَ الشيء مِن مَكانِه إِذَا أَثَارَهُ، ومنه بَعْثُ الموْتَى، وبه[٢] سُمِّيَ يَوْمُ القِيَامَةِ يَوْمَ البَعْثِ.

الثاني: بَعْثَ الرُّسُل، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾.

الثالث: البعث التحريض على الشيء، يقال: بَعَثْتُ[٣] فُلَانًا[٤] على الشيء[٥] إِذَا حرَّضْتَه[٦] عليه.

---

(١) في (ط): وهو الباعث.

(٢) في (غ): ومنه.

(٣) في (غ): بعث.

(٤) في (غ): فلان إذا.

(٥) في (ط) و(ل): كذا.

(٦) في (غ): حرضه.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً[١]

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

اعلَمُوا أنَّ حَقِيقَةَ البَعْثِ تَحْرِيكُ الشَّيء بَعْدَ سُكُونِهِ في إِزْعَاجٍ واستِعْجَالٍ[٢]، وإليه يَرجِعُ استعمال[٣] مَا تقدَّم، فالباري تعالى هو الذي يُحرِّكُ الموتى ويُظْهِرُهُم[٤]، وهو الذي حَرَّكَ الرُّسُلَ لدُعَاءِ الخَلْقِ وأَظْهَرَهُم، وهو الذي حَرَّكَ عباده إلى الطاعة، وهو الذي بَعَثَ عِبَادًا له عَلَى بني إسرائيل، وهو الذي يَبْعَثُ الكَسير ويَنْعَشُه، فعاد جميع ما بيَّنَّاه إلى الإظهار والتَّحْرِيكِ، لكن سَبَبُ ذلك يَخْتَلِفُ.

المسألة الثانية:

ظَنَّ بَعْضُ النَّاس أنَّ البَاعِثَ من صِفَاتِ الكَلَامِ، مَأْخُوذٌ من قولك: بَعَثَ[٥] فُلَانًا عَلَى كَذَا، إذا حرَّضَه[٦] عليه، وذلك يكون بالكلام، وهذا ممَّا قد أشرنا إلى الجواب عنه، وحقَّقْنَا أنَّ البعث[٧] من صِفَاتِ الفِعْلِ، وأنه التحريك والإظهار، وشرحنا أن سبب ذلك يختلف، ومن أسبابه في بعض المواضع الكلام، فيجوز فيما بيَّنَّا أن يُسَمَّى[٨] القول المسبِّب

---

(١) في النسخ الأخرى: عقيدة.

(٢) في (ك) و(غ) و(ح): استعمال.

(٣) في (ل) و(ط) و(م): جميع.

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (ط): بعثت.

(٦) في (ط): حرَّضته.

(٧) في (ط): البعض، ولا معنى له.

(٨) في (ط): نُسَمِّيَ.

للتحريك والإظهار بَعْثًا باسم التحريك والإظهار[(١)]، ولكن يَمْتَنِعُ[(٢)] تَسْمِيَةُ الباري تعالى به لوجهين:

أحدهما: أن الحقيقة في أسمائه[(٣)] وأوصافه إذا وجدنا إليها[(٤)] سبيلًا لم نعدل إلى المجاز.

والثاني: أن هذا اسمٌ لم يَرْدِ بصيغة الأسماء، وإنَّما أخذناه من الأفعال، فكيف يُحْمَلُ على وَجْهٍ من المجاز والحقيقةُ فيه مُمْكِنَةٌ مُتَأَصِّلَةٌ، والمجازُ بَعِيدٌ غير مَقُولٍ[(٥)]؟

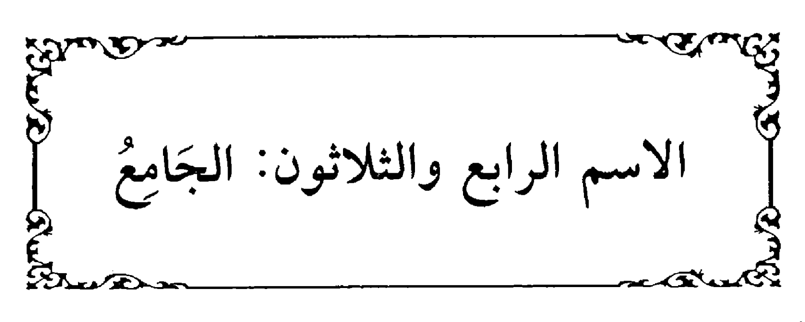
الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى **المنزلة العُليا** في هذا الاسم، فإنَّه الفاعل لكلِّ شَيْءٍ؛ من إنشاءٍ وحَرَكَةٍ وسُكُونٍ،/ وعطاءٍ ومَنْعٍ، وجَلْبٍ ودَفْعٍ. [١٢٠/أ]

وعلى **العبد في منزلته السفلى**: أن يبعث قلبَه على اليقين، ولسانَه على الذِّكْرِ، وجَوارحَه على العمل.

---

(١) قوله: (وشرحنا أن سبب ذلك ... باسم الترحيك والإظهار) سقط من (ك) و(غ) و(ح).
(٢) في (ط) و(ل): تمتنع.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (غ): إليه.
(٥) في (غ): منقول.



الاسم الرابع والثلاثون: الجَامِعُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن اسمًا وفِعْلًا، قال الله تعالى[١]: ﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران:٩][٢]، ووَرَدَ في حَدِيثِ أبي هريرة المفسَّر المعدَّد[٣]، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني[٤]: في شرحه لغةً

الجَمْعُ في اللغة عبارة عن ضَمِّ شيء إلى شيء، وهو التأليف، وقد يكون في الأجسام، كقوله تعالى[٥]:﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾، وقوله[٦]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء:١٤٠] و﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ [المائدة:١٠٩]، وجَمْعِ المعاني كقوله: «فكما[٧]

(١) في النسخ الأخرى: قال تعالى.

(٢) في (غ): جامع الناس لا ريب فيه.

(٣) في (غ) و(ط): العدد.

(٤) سقط الفصل الثاني بكامله من (م).

(٥) في (ل): كقولك، وفي (ط): كقوله.

(٦) سقط من (ل) و(ط).

(٧) فوقها في (ك): صح كذا، ولا وجه لرمزه هذا، فالمعنى متَّضِحٌ ظاهر البيان، فالقائل: كما قال، من غير إتيان باللفظ المقول، هو جمع للمعاني واختصار لها في عبارة واحدة، مع الإحالة على المعنى المتقدم.

قال» ، وقد يكون جَمْعُ المعاني[١] مع الأجسام، كما يَكُون بَيْنَ الرُّوح والجسد بعد افتراقهما، ومنه إجماع الأمة.

الفصل الثالث: في حقيقته

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ الأمَّةَ أجمعت على أنَّ الباري[٢] جَامِعٌ، ولكِن لم يُوَفِّ هذا الاسمَ حقَّه إلَّا جماعةُ السنَّة، فإنهم قالوا: إن الباري[٣] هو[٤] الجامع وحدَه على الإطلاق ولِكُلِّ[٥] مُجْتَمِع، وقالت المبتدعة[٦]: ليس جامعًا على الإطلاق إلَّا لجمع الروح والجسد[٧]، وسائِرُ ذلك يَفْعَلُهُ الخَلْقُ دُونَه أو مَعَه، وقد[٨] مهَّدْنَا أنَّ الله[٩] هو الخالق وحدَه، فلا جَمْعَ[١٠] ولا تَفْرِيقَ إلَّا من الله، هو جَمَعَ المخلوقات في الخلق، والناسَ في الموت[١١]، والمَبْعَثِ[١٢]، والجنَّة والنَّارِ، وهو مُفرِّقُهم في الصفات والأحوال، والمنازل والأعمال.

---

(١) قوله: (كقوله: فكما قال، وقد يكون جَمْعُ المعاني) سقط من (ق) و(ح).

(٢) في (ط) و(ل): الباري تعالى.

(٣) في (ط): الباري تعالى.

(٤) قوله: (جَامِعٌ، ولكن لم يُوَفِّ هذا الاسمَ حقَّه إلَّا جماعةُ السنَّة، فإنهم قالوا: إن الباري) سقط من (ل).

(٥) في النسخ الأخرى: لكلِّ.

(٦) القائلين بأن للعباد قدرة على أفعالهم، انظر إحالات المسألة فيما تقدم.

(٧) في النسخ الأخرى: مع الجسد.

(٨) سقطت من (غ).

(٩) في (ط): الله تعالى.

(١٠) سقطت من (غ).

(١١) في (ل) و(ط): والناس في الدنيا، وفي الموت.

(١٢) في (ل) و(ط): وفي البعث، وفي (م) و(غ): والبعث.

المسألة الثانية:

قال بعض علمائنا[١]: معنى وصفنا له تعالى بأنه جامعٌ نعني به جَمْعَ الفضائل، ووُجُوهِ الجلال، وأنواع الشَّرَف والكمال، وهذا باطلٌ من القول والتأويل، لأنَّ ذلك كله في الباري موجود، وهو به موصوف، لكن لا يتعلَّق به فعل، ولا هو صادرٌ عن قُدْرَةٍ، وإنَّما كانت كذلك لأنَّها من غير مُوجِبٍ ولا تعليل، لكن لَعَمْرُ الله هو جامعُ ذلك لغيره، وَاهِبٌ[٢] لمن شاء من عباده ما شاء منه.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للرب قد تقدَّمت في الحقيقة، وهو أنه المُتَوَحِّدُ بالجمع والتفريق.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

في ثلاثة أشياء:

الأوَّل: أن يعتقد ذلك لربِّه.

الثاني: أن يَجْمَعَ خِصَال الخير لنفسه.

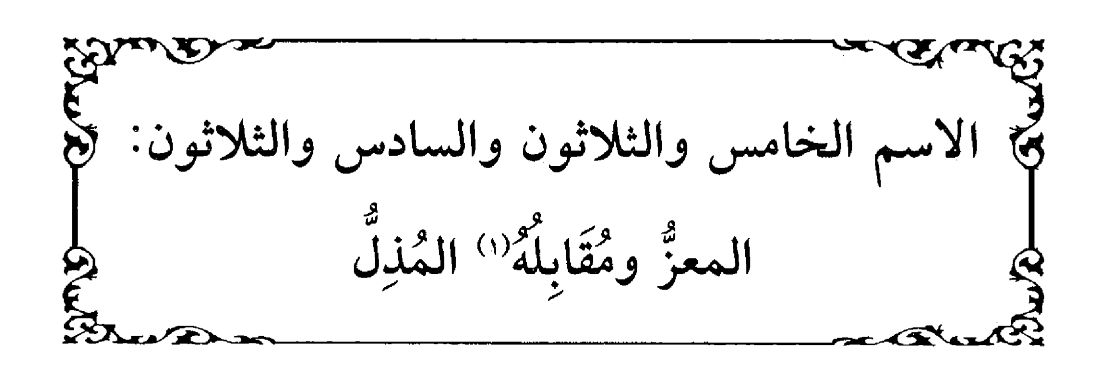
الثالث: أن يُفَرِّقَ خصال الشرِّ عنه[٣].

---

(١) جاء في شأن الدعاء (٩٢): «ويقال: الجامع هو الذي جمع الفضائل وحوى المآثر والمكارم».

(٢) في (غ): وواهب.

(٣) في (ط): عن نفسه.



الاسم الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون: المعزُّ ومُقَابِلُهُ[١] المُذِلُّ

في ذلك أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما

لم يَرِدْ بهما القرآن اسمًا، ولكن[٢] وَرَدَ بهما فِعْلًا، قال تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران:٢٦][٣]، ووَرَدَتْ بهما السُّنَّةُ في حديث أبي هريرة مُفَسَّرًا، حين عدَّد الأسماء فقال: المعزُّ المذِلُّ، وأجمعت عليهما[٤] الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

المُعِزُّ المُفْعِلُ من عَزَّ، وقد بيَّنَّا أن عزَّ يتصرَّف على أربعة معانٍ، فكذلك[٥] أعزَّ[٦] يتصرَّف بها، لأنَّ أَفْعَلَ[٧] من فَعَلَ مَبْنِيٌّ عليه ومُرَكَّبٌ منه، والمُذِلُّ في مُقابَلَةِ المُعِزِّ، كما أن الذُّلَّ في مُقابَلة العِزَّةِ.

---

(١) في (ط): يقابله.

(٢) في (غ): وإنما.

(٣) في (ط) و(ل): يعز من يشاء ويذل من يشاء.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ): عليه.

(٥) في (ل) و(ط): وكذلك.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (غ): الفعل، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

الفصل الثالث: في شرحهما[١] عقيدةً

اعلَم أنَّ العزيز من صفات الذات، إلَّا إذا قلنا إنه بمعنى[٢] مُعِزٍّ، فإنَّه يكون حينئذٍ من صفات الأفعال، إذ المعنى أنه يُعِزُّ غيرَه بما يفعل فيه، وقد قال بعض علمائنا: إنَّه/ يكون مُعِزًّا[٣] من صفات الذات[٤] بمعنى أنه يُخبِر عن عزَّته، فيكون أعزَّ نفسَه[٥]، بمعنى أخبَر عن عِزَّتِه، وهذا مما استبعدَه بعضُ علمائنا، وفيه نَظَرٌ دقيقٌ، ولكن رَأَيْنَا أنَّ الغالِبَ فيه أنَّه من[٦] صفات الأفعال فحملناه عليه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا قلنا إنَّ الباري تعالى مُعِزٌّ بمعنى أنه يُعِزُّ من يشاء كما أخبر فإنَّ ذلك يكون بوجوه كثيرة، نذكرُ منها ما حضر في هذه العُجَالَةِ، وهي عَشَرَةٌ:

الأوَّل: أنه يُعِزُّ أولياءه بمدحه لهم، كما قال تعالى[٧]: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، ويُذِلُّ أعداءه بإظهار ذَمِّهم، كما قال: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد:١] فمَدَحَ[٨] وذَمَّ[٩].

---

(١) في (غ) و(ط): شرحه.

(٢) سقط من (غ) و(ق).

(٣) كذا هي في جميع النسخ، وفوقها في (ك): صح كذا، وفي الطرة: معزٌّ، صح ظ، أي الظاهر.

(٤) قوله: (مُعِزٌّ من صفات الذات) سقط من (ق).

(٥) في (ل) و(ط): بنفسه.

(٦) في (ط): في.

(٧) سقط من (ط).

(٨) سقط من (ط)، وفي (ل) وغ و(م): فحكَم.

(٩) في (ل) و(ط): ذلَّ.

الثاني: أنه يُعِزُّهم بمعنى[١] أنه يَخلُق لهم تَوفِيقَ الطاعة ويَحْرُسُهُم عن المعاصي، فلا عِزَّ إلَّا عزُّ[٢] طاعته، وأَذَلَّ العاصين بخِذْلَانِه حتى واقعُوا المعصية.

الثالث: عِزُّه لِأولِيائه بِمَا مَنَحَهم من الغنائم[٣]، كما قال ﷺ: «جُعِلَ رزقي تحت ظِلِّ رُمْحِي، وجُعِلَتِ الذِّلَّةُ والصَّغَارُ على مَن خالفَ أَمْرِي»[٤].

الرابع: عِزُّه لِأولِيائه بالرؤية بإدناء[٥] المنزلة، وكَشْفِ الحجابِ، وفَتْحِ مُبْهَمِ[٦] الأبواب، ويُذِلُّ أعداءَه بإِسْدَالِ الحجاب[٧] وغَلْقِ الباب.

الخامس: عِزُّه بالمال، وإذلَالُه بالفقر.

السادس: إعزازُه بالجاه، وإذلاله بالخمول.

السابع: إعزازه بالجمال، وإذلاله بالدَّمَامة.

وهذه الأوجه الثلاثة تختلف[٨] الحال فيهم[٩] باختلاف الحكم، فإن كان المالُ والجاهُ والجمالُ عَوْنًا على الطاعة فهو عِزٌّ، وإن كان عونًا على المعصيَةِ

---

(١) في (غ): لمعنى.
(٢) في (ل) و(ط): عن.
(٣) في (ط): المغانم.
(٤) أخرجه أحمد (٥١١٤)، والبخاري تعليقا بصيغة التمريض عن ابن عمر، في باب ما قيل في الرماح: ٤/٤٠، وأبو داود في اللباس، باب في لبس الشهرة: ٤٠٣١ (٦/١٤٤- شعيب)، مقتصرا على جزء منه: «من تشبه بقوم فهو منهم»، وصحَّحه العراقي في تخريج الإحياء: (١/٥٠٥).
(٥) في (ط): بأدنى، وفي (م): بإذنك، وكلاهما تصحيف.
(٦) في (غ): منهم.
(٧) في (ك): الحباب.
(٨) في (ط): يختلف.
(٩) فوقها في (ك): صح كذا، وكذلك هي في النسخ الأخرى، وفي (ط): فيها، ولم نطمئن إليها فكأنها أصلحت، والإصلاح غلط.

فهو ابتِلَاءٌ وذلٌّ، كما قال[١] ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صُوَركم وأموالكم، وإنما يَنظُر إلى قلوبُكم وأعمالكم»[٢]، وقد قال الفقراء عن الأغنياء: «يا رسول الله، ذهب أهل الدُّثُور بالأُجُور» الحديث، إلى أن قال: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[٣].

فإذا كان المال للاستغناء عن الأمثال والأشكال، والزيادة في تجارة الأعمال، وكان الجاهُ لدفع المظالم وحفظ المحارم، وكان الجمالُ في الباطن والظاهر، فقد كَملَت النِّعَمُ بين الخلق، وقادت العبد إلى مُجَاوَرة الحق.

الثامن: عِزُّ[٤] الزُّهَّادِ[٥]، بما يخلق في قلوبهم من عُزُوف[٦] الخواطر عن الدنيا، كما يُروى عن حارثةَ أنه قال له عليه السلام[٧]: «كيف أصبحت يا حارثة؟ قال: مؤمنٌ حقًّا، قال: إن لكل حقٍّ حقيقةً، فما حقيقةُ إيمانك؟ قال: عَزَفَتْ[٨] نفسي[٩] عن الدنيا، فاستوى عندي حَجَرُها وذَهَبُها»[١٠] الحديث.

---

(١) في النسخ الأخرى: قال النبيُّ.

(٢) أخرجه أحمد (٧٨١٤)، (١٠٩٧٣)، ومسلم؛ في البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله: ٢٥٦٤ (٤/١٩٨٧)، وابن ماجه؛ في الزهد، باب القناعة: ٤١٤٣ (٢/١٣٨٣- شعيب) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان، باب الذكر بعد الصلاة: ٨٤٣ (١/١٦٨- طوق النجاة)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته: ٥٩٥ (١/٤١٦- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): الزهادة.

(٦) في (ط): عزوب.

(٧) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٨) في (ط): عزبت.

(٩) سقطت من (غ).

(١٠) رواه البيهقي في الشعب (١٠١٠٧)، قال البيهقي: هذا منكر، وقد اضطرب فيه =

وهذا هو العزُّ في الحقيقة، فإن الطَّمَعَ هو الذُّلُّ، بل الحَتْفُ، أما تَرَى العُقابَ عَزِيزَة في مَطَارِها، حتى إذَا لَاح لها طَمَعٌ وَقَعَتْ في الشَّرَكَة.

التاسع: أنه يُعِزُّ العابدين بالإخلَاص، كما يُذِلُّ أهل الرِّيَاء.

وجُمْلَةُ الحال - وإن كان هذا لا ينحصر كما قدَّمنا - اعتقادُ العبد أن كُلَّ عِزٍّ وذُلٍّ في دينٍ أو دُنيَا فهو إليه، ومنه[1] يظهر، وإليه يرجع، فاعْتَمِدْ هذه الجملة لِتَعْلَمَ بُطلان مذهب المبتدعة[2] في اعتقادهم أن المؤمن عَزَّ[3] نفسَه بالإيمان.

العاشر: نَقْلُه لأَوْلِيَائِه إلى دَارِ المُقَامة في مهاد الكَرَامَةِ بحُسْنِ التَّلَقِّي، كما قال: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٣٠-٣١]، وذُلُّهُ لأَعْدَائِه في تلك الحالة كما قال: ﴿ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾ [١٢١/أ] [الحديد: ١٣]، وقد عَرَفتُم عِزَّهُ وذُلَّهُ لأَوْلِيَائِه وأَعْدَائِه.

المنزلة الثانية[4] للعبد:

أن يَطْلُبَ العِزَّ بِالطَّاعَةِ، ويَحْذَر الذُّلَّ بالمعصية.

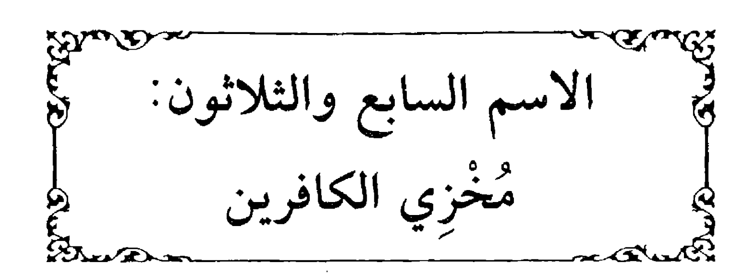
= يوسف، فقال مرة الحارث ومرة حارثة، ورواه عبد الرزاق في التفسير (٢٢٤/٣) برقم (٢٩٤٠)، ونُعَيم بن حمَّاد في الزهد (١٠٦/١) برقم (٣١٤).

(١) في (ط): منه.

(٢) وهم المرجئة والجهمية الذين يرون أن الإيمان قول بلا عمل، انظر: مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١١٤/١)، الفرق بين الفِرَق (١٩).

(٣) في (ك): أعزَّ، ومرَّضها، وفي الطرة: عزَّ، كذا في ع.

(٤) في (ط): السفلى.



فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِي ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة:٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

يُقَالُ: خَزِيَ الرجُلُ، وَقَعَ في بَلِيَّةٍ وشُهْرَةٍ يَذِلُّ بِذَلِك، وأَخْزَاهُ الله فَعَلَ به ذلك، وقد يقال: «أَخْزَاهُ الله»، إذا أتى بما يُسْتَحْسَنُ[١]، معناه: وِقَايَةُ[٢] العَيْن، وفي الحديث: «إنَّ الحرم لا يُعِيذُ عَاصِيًا ولَا فَارًّا بدمٍ ولا فارًّا بخِزْيَةٍ[٣]»[٤]،

---

(١) في (ط) و(ل): يحسن.

(٢) في (غ): وقاه.

(٣) في (ط): بخربة، وفي (ل) أهمل نقطها، وفي (م) تصحَّف الحديث بأكمله.

(٤) هذا من الجزء الموقوف من الحديث الذي أخرجه أحمد (١٦٤٢٠)، والبخاري؛ في العلم، باب ليبلغ الشاهد الغائب: ١٠٤ (١/٣٢- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها: ١٣٥٤ (٢/٩٨٧- عبد الباقي)، من حديث عمرو بن سعيد، وفيه: فقيل لأبي شُرَيْحٍ: ما قال عَمْرٌو؟ قال: أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ يا أَبَا شُرَيْحٍ: لا يُعِيذُ عَاصِيًا ولا فَارًّا بِدَمٍ ولا فَارًّا بِخَرْبَةٍ»، كذا عند البخاري ومسلم والترمذي: «بخَرْبة» أي بلية، ورُوي: بخزية، ولا مانع جزية، ولا فارًّا بجزية؛ والله أعلم.

يعني بَلِيَّةٍ، وقد[١] قال تعالى: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيا خِزْيٌ﴾، يعني القتل أو الجِزْية[٢] أو الرِّق[٣].

الفصل الثالث: في حقيقته

الخِزْيُ البلاء المكروه[٤]، ويقال لما يُسْتَحْسَنُ[٥]: أخزاه الله، أي وَقَاهُ العين[٦]، كأنه لا يُسْتَحْسَنُ، لأنَّ العَيْنَ إنَّما يَثُورُ ضَرَرُهُ من الاستحسان، فيقال هذا نُفُورًا من الاستحسان[٧] قَصْدَ أن يَقْطَعَ العين[٨]، والباري[٩] مُخْزِي الكافرين أي يُنزِل بهم البلاء المكروه[١٠]، من الأقسام التي تقدَّم ذِكْرُها.

فإن قيل: فقد نرى الكافر مَلِكًا[١١]؟

عنه[١٢] جوابان:

أحدهما: أنه خاصٌّ في بعضٍ دون بعضٍ.

---

(١) سقطت من النسخ الأخرى.

(٢) سقطت من (ك) و(غ) و(ح).

(٣) في (ك): والرِّق.

(٤) في (ط) و(ل): المكرَّر.

(٥) في (ط): استحسن.

(٦) في (ل) و(ط): الله.

(٧) قوله: (فيقال هذا نُفُورًا من الاستحسان) سقط من (غ).

(٨) تصحَّف هذا الكلام واختلَّ اختلالًا فاحشًا في (ل) و(ط).

(٩) في (غ): والباري تعالى.

(١٠) في (ط): المكرر.

(١١) في (ط): فقد برئ الكافر باقيا، وفي (ل): فقد نرى الكافر مليا.

(١٢) في (ط): فعنه، وفي (ل): ففيه.

الثاني: أنه خاصٌّ في الأزمان، والمرادُ به[١] زمان الحشر، فالخِزْيُ فيه[٢] يَعُمُّهُم.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للرَّبِّ:

إنَّ الكافر في خِزْيِهِ[٣] وإن كان مَلِكًا، والمؤمن في عِزِّهِ[٤] وإن كان رَقِيقًا.

المنزلة الثانية[٥] للعبد:

أنْ يعلم أنَّ الخِزْيَ إنما هو مكروهٌ يكون عن معصية، ولذلك قال ﷺ[٦] لِوَفْدِ عبد القَيْسِ: مرحبًا بالوَفْدِ، غير خَزَايَا ولا نَدَامَى[٧].

---

(١) سقطت من (ل) و(ط).

(٢) سقطت من (ط).

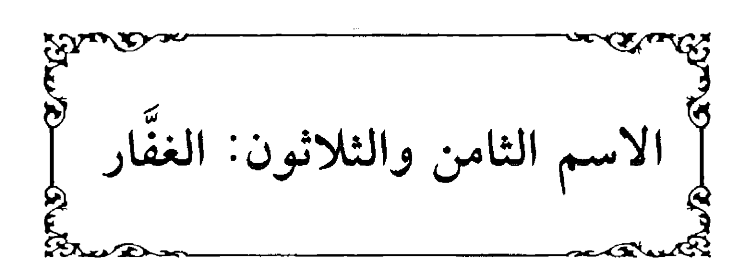
(٣) في (ل) و(ط): في خزي به.

(٤) في (ل) و(ط): عزَّة.

(٥) في (ط): السفلى.

(٦) في (ل) و(ط) و(م): النبي صلى الله عليه وسلم.

(٧) أخرجه أحمد (٢٠٢٠)، والبخاري؛ في مواضع: منها في الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان: ٥٣ (١/٢٠- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين: ١٧ (١/٤٦- عبد الباقي)، من حديث ابن عباس.



الاسم الثامن والثلاثون: الغفَّار

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال تعالى[1]: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾[2] [الزمر:٥]، وقال: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر:٤٩]، وقال: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر:٣][3]، وقال[4]: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف:١٥٥]، ووَرَدَ الغفَّار في حديث أبي هريرة المفسَّر المعدَّد، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا أنَّ الغافِرَ فاعِلٌ من غَفَرَ، وغَفُورٌ فَعُول منه، وغفَّار فعَّال، وتصريفُ فِعْلِه: غَفَرَ يَغْفِرُ غَفْرًا وغُفْرَانًا، وهو كيفما تصرَّف يرجع إلى السَّتْرِ، ويقال لجُنَّةِ الرَّأْسِ مِغْفَرٌ، وغَفْرُ الثوب زِئْبِرُهُ الذي يَسْتُرُ سَدَاهُ، ويُقَالُ: جاء

(١) في (ط): الله، وفي (م): قال الله تعالى.

(٢) في (ك) و(غ) و(ح): لا إله إلا هو العزيز الغفار، وفي (ق) و(ط): هو العزيز الغفار، والمثبت من (ل).

(٣) في النسخ الأخرى: غافر الذنب.

(٤) لم يرد في (غ).

القَوْمُ جَمَّاءَ[١] غَفِيرًا[٢]، أي جماعتهم، وغِفَارَةُ الرأس رُقْعَةٌ عليه سَاتِرَةٌ له، وقيل: هو مأخوذ من الغَفْرِ، نَبْتٌ[٣] تُدَاوَى به الجِراحُ إذا ذُرَّ[٤] عَلَيْهَا دَمَلَهَا وأَبْرَأها.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا[٥]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

لا خلاف بين المتشَرِّعِين[٦] أنَّ الباري[٧] كما أنه غفَّارٌ للذنوب ستَّارٌ للعُيُوبِ، فهو شَدِيدُ العِقاب، وبذلك تَمَّت أوصافُ الجلال، وصحَّ الوجودُ على الكمال، وذلك من صفات الأفعال، ولذلك كانت العرب تَتَمَدَّحُ[٨] بجَمْعِ[٩] الصِّفَتَيْنِ وحِيَازَةِ الخَصْلَتَيْنِ، قال الشاعر[١٠]:

---

(١) في (غ): جمًّا.

(٢) قال الخطابي في غريب الحديث له (٢/١٥٩): (وفيها ثلاث لغات، يقال: جاء القوم جمًّا غفيرًا، وجمَّاء الغفير، والجمَّاء الغفير، حكاها لنا أبو عمر.. قال أبو عمر: قال البصريون ومن يقول بالاشتقاق: الجمَّاء مشتقة من قولهم بئر جمة، أي كثيرة الماء، والغفير مأخوذ من الغَّفر وهو الستر.. قالوا: والمعنى؛ أنهم لكثرتهم يغطون وجه الأرض)، وانظر: الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي (٢/٥٨٠).

(٣) في (ط): نبات.

(٤) في (ط): درَّ.

(٥) في النسخ الأخرى: عقيدةً.

(٦) في (ك) و(غ): المتشرعين فيه، ولم ندر لها وجها، والله أعلم.

(٧) في (غ): الباري سبحانه.

(٨) في (ط): تمتدح.

(٩) في (ط): بجميع.

(١٠) أبهمه في جمهرة اللغة (٢/ ٧٧٨)، وروى شطر البيت هكذا: جمعَ العِقاب وأفضلَ الغَفْر.

لَيْـثٌ تَهَـابُ الأُسْـدُ صَـوْلَتَهُ   جَمَعَ العِقابَ وأَحْسَن الغَفْرَا[١]

/ **المسألة الثانية:**

إذا قلنا إن المغفرة من الغَفْرِ، وهو السَّتْرُ، فمغفرة الله تعالى للعباد ذنوبَهم سَتْرُهُ بفضله عليهم وبرحمته، لا باستحقاقهم ذلك منه، لمن شاء منهم إذا شاء كما شاء[٢]، وقد كشفَ البيانَ في ذلك بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٧].

وإذا قلنا إنه من النَّبْتِ الذي يُداوى به الجرْحُ[٣]، فمغفرته سبحانه لهم ما وَهَبَهُمْ من النَّدَمِ، وخَلَقَ لهم من الأسف على ما فَرَطَ من المعاصي والذنوب، حتى ذَهَبَ به[٤] ما كان بالمعاصي من الألم، وكلُّ ذلك من صفات الأفعال.

المسألة الثالثة: في ترتيب هذه الأسماء الثلاثة[٥]

في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ غافِرًا فاعِل من غَفَرَ، وأنَّ قولنا غَفُورٌ للمبالغة إذا تكرَّر، وأن الغفَّار أشدُّ مبالغةً منه.

الثاني: أنَّ قوله غافِر بسَتْرِه[٦] في الدنيا[٧]، وأن غَفُورًا بستره[٨] في

---

(١) في (ل) و(ط): العَفْوَا.

(٢) قوله: (منهم إذا شاء كما شاء) سقطت من (ك) و(غ) و(ح).

(٣) في (غ): الجراح.

(٤) سقط من (غ).

(٥) سقطت من (ل) و(ط).

(٦) في (ط): يستره.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): يستره.

الآخرة، وأنَّ غفَّارًا بسَتره[١] عن أَعْيُنِ الخلائق وعن أعيُنِ المذنِبين، ليكون لكلِّ لَفْظٍ فائِدَةٌ يَختَصُّ بها.

الثالث: أن غافِرًا فاعِلٌ من غَفَرَ، وأنَّ غفَّارًا فعَّالٌ للكَثْرَةِ، وأن غَفُورًا فَعُولٌ، إنباءً[٢] عن جَوْدَةِ الفِعْلِ وكمالِه وشُمولِه.

والقَوْلُ الأوَّل هو الصحيح[٣]، وما بعده تحكُّمٌ لا تشهدُ له لُغَةٌ ولا حَقِيقَةٌ.

المسألة الرابعة: في كونه خَيْرَ الغَافِرِين

وذلك بأنه يَمُنُّ[٤] بالمغفرة، ويَقْبَلُ المعذرة، ويُتْبِعُ[٥] كلَّ[٦] ذَنْبٍ بكلِّ قَبُولٍ عند الرجوع منه.

الفصل الرابع: في التنزيل

اعلَمُوا أنَّ هذا الاسم ممَّا انفرد به أهل السُّنَّةِ، وحُجِبَ عنه المبتدعة من القَدَرية وإخوتُهم[٧]، وزَعَمُوا أن الله لا يغفر إلَّا لمن تاب، وأمَّا من مات على المعصية فهو مخلَّدٌ في النار، وقد رَدَدْنَا عليهم في كُتُبِ الأصول[٨].

---

(١) في (ط): يستره.

(٢) في (ط): أنبأ.

(٣) في (غ): أصح.

(٤) في النسخ الأخرى: لا يمنُّ.

(٥) في (غ): حجب.

(٦) في (غ): عنه.

(٧) في (ط): إخوانهم، وفي (غ): ولو بهم.

(٨) في مسألة من مات على المعصية ولم يتب، وقد اتفقوا على أنه يستحق التخليد ولا يغفر ذنبه ويبطل ثواب أعماله، وإن اختلفوا في التسمية فهو في المنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة، وهو كفر النعمة عند فرق من الخوارج، التمهيد للباقلاني (٤٠٦-٤٠٨)، المغني في أصول الدين للمتولي (٥٩)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (١٠٠).

ومن اطمأنَّ قلبُه من أهل السنة بهذا الاسم وتحقَّقَه[١] في أوصاف الإله تعالى وأسمائه عَلِم[٢] أن للباري تعالى في ذلك وُجُوهًا من المغفرة لا تُحْصَى، الحاضرُ منها في الخاطر سَبْعَةٌ:

الأوَّل: أنه يَغْفِرُ الذنوب للعِبَادِ في الدنيا بإمهالهم بالعقاب على المعصية، وقد كان من حقِّهم أن يُعاجَلُوا بالعقوبة[٣] لعَظِيمِ[٤] ما[٥] يأتون به من المعاصي[٦].

الثاني: أنَّه يَغْفِرُ الذنوب بمعنى أنه يَسْتُرُ على العصاة عصيانهم، مع عِلْمه بهم، فلم يَشْهَرْهُمْ ولا فَضَحَهُمْ؛

الثالث: أنَّه يغفر لمن تاب، وذلك بإجماعٍ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ [طه:٨٠].

الرابع: أنه يَغْفِرُ لمن استغفر، كما قال: ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[٧] [النساء: ١٠٩].

الخامس: سَتْرُه[٨] العَوْرَةَ القبيحة وإظهارُه[٩] الوجهَ الجميل، وذلك مغفرةٌ، فإن من عصى وسُتِرت عورته فقد غُفِرَ له، ألَا ترى أن آدم عليه السلام[١٠] لَمَّا عصى بَدَتْ مِنه السَّوْءَةُ.

---

(١) في (غ): تحقه.

(٢) في (غ): على.

(٣) في (ك): بالمغفرة، وفي (غ): بالعقاب، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٤) سقطت من (ك) و(ح).

(٥) في (ك) و(غ): مما.

(٦) في (ل) و(ط) و(ق): المعصية.

(٧) في النسخ الأخرى: ومن يستغفر الله.

(٨) في النسخ الأخرى: ستر، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٩) في (ل) و(ط): إظهار.

(١٠) سقطت من النسخ الأخرى.

السادس: سَتْرُهُ للقَذَر والنَّجاسة في باطن البدَن، وإظهارُ الجِلد واللَّون الحسَن، فلم يَفْضَح ابنَ آدمَ بأن أظهر له ما فيه من أَقْذَارٍ.

السابع: سَتْرُهُ ما في ابن آدمَ من أَحْقَادٍ وسُوءِ اعْتِقَادٍ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

إذا تحقَّقَ العبد وَصْفَ المغفرة للربِّ سبحانه[1] تعيَّن عليه أمران:

أحدهما: أن يغفِرَ لغيره، كما قال: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

الثاني: أن يَسْتُرَ عَوْرَتَه، لقوله عليه السلام[2]: «من سَتَرَ على مسلم عَوْرَتَه ستر الله عليه عَوْرَتَه في الدنيا[3]»[4].

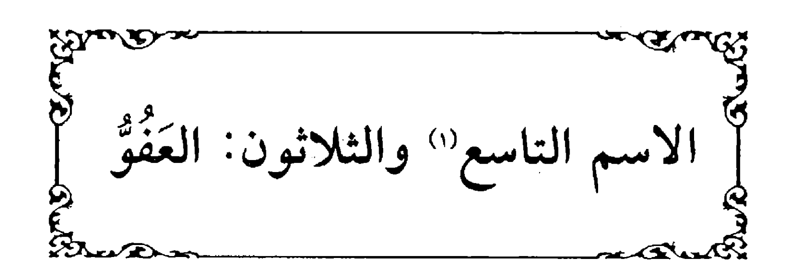
---

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٢) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٣) في (ط) و(م): الدنيا والآخرة.

(٤) أخرجه البخاري؛ في المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم المسلم: ٢٤٤٢ (١٢٨/٣- طوق النجاة)، ومسلم؛ في البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم: رقم ٢٥٨٠ (٨٦٢/٢- عبد الباقي)، من حديث ابن عمر.



الاسم التاسع[١] والثلاثون: العَفُوُّ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال تعالى[٢]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾[٣]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر مُعَدَّدًا، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ العرَب تُطلِق العَفْوَ على سِتَّةِ مَعَانٍ:

الأوَّل: عفَا الشيءُ يَعْفُو إذا دَرَسَ، غَيْر مُتَعَدٍّ[٤].

الثاني: عَفَت[٥] الريحُ الرسمَ إذا مَحَتْهُ، مُتَعَدِّيًا، واسمُ الفاعل من ذلك عافٍ[٦]، والكثير عَفُوٌّ.

الثالث: أن العَفْوَ هو البَذْلُ، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة:١٧٧] أي بُذِلَ.

---

(١) في (ك) ضبب عليها، وأثبت بالطرة من غير تصحيح: المُوَفِّي أربعين.

(٢) في (غ): قال الله تعالى.

(٣) في جميع النسخ: إنه عفو غفور.

(٤) في (غ): متغير، وهو تصحيف.

(٥) في (ك): عفته الريح.

(٦) في (غ): عاد، وهو تصحيف.

الرابع: عفا الشيءُ كَثُرَ، تقول العرب: عفا الشعَر[١] يَعْفُو إذا كثُر.

الخامس: عفا سأل، والعافي هو السائل.

السادس: عفا يَعْفُو إذا سَمَحَ وأَسْقَطَ، ومنه قوله عليه السلام[٢]: «عَفَوْتُ لكم عن صدَقة الخيل والرَّقِيقِ»[٣].

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا عَرَفتم معاني العَفْوِ في اللغة فالباري تعالى عَفُوٌّ ببعض معانيه:

فإنه إذا كان العَفْوُ من عَفَت الرُّسُومُ أي دَرَسَتْ، فلا اسمَ منه للباري[٤] لاستحالة ذلك فيه.

وإذا قلنا إنَّه من عَفَتِ الرِّيحُ الرَّسْمَ، فهو تعالى[٥] يَمْحُو الذنوب حتَّى[٦] كأنَّها لم تكن، ولا سيما إن وهب التوبة.

وإن[٧] كان العفو بمعنى البَذْلِ، فهو يَبْذُل التوبة والثواب مع وُجُودِ الذَّنبِ، ويدخل في باب الوهَّابِ والمُعْطِي.

---

(١) في (ك): السِّعر.

(٢) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٣) أخرجه أحمد (٩٨٤)، وأبو داود؛ في الزكاة، باب في زكاة السائمة: ١٥٧٤ (٢/١٠١-محيي الدين)، والنسائي؛ في الزكاة، باب زكاة الورق: ٢٤٧٧ (٥/٣٧-عبد الفتاح).

(٤) في (ل) و(ط): للباري تعالى.

(٥) في النسخ الأخرى: تبارك وتعالى.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط) و(ل): إذا.

وإذا كان بمعنى كثُر أو سأل، لم يصحَّ وصف الباري[١] بشيء منه.

وإذا كان بمعنى سَمَحَ وأَسْقَطَ، فالباري سمَح في حقوقه، وأسقط كثيرًا منها عن عباده[٢].

وإنَّما لم يصحَّ وصف الباري تعالى بمعنى العَفْوِ الأوَّل لاستحالة العدَم عليه، ولا بمعنى الكثرة لأنه لا يتكثَّر بشيء، ولا بمعنى السؤال لأنَّه الغنيُّ[٣].

المسألة الثانية: في تحقيق هذا الاسم على مذاهب أهل السنة

اعلَمُوا - نَوَّرَ الله بصائركم - أن القدَرية وإخْوَانَها[٤] لا يَرَوْنَ لِكَوْنِ الله تعالى[٥] عَفُوًّا مَعْنًى[٦]، لأنَّ المُذْنِبِينَ على ثلاثة أقسام؛ إمَّا كافِرٌ، وإمَّا عاصٍ بالكبائر[٧]، وإمَّا عاصٍ بالصغائر[٨].

فأمَّا الكافِرُ ففي النَّارِ بالإجماع، لا يَعْلَقُ[٩] به عَفْوٌ ولا مَغْفِرَةٌ.

وأمَّا العاصي بالكبائر[١٠] فهو عندهم[١١] كالكافر[١٢].

---

(١) في (ط): الباري تعالى.

(٢) قوله: (عن عباده) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٣) قوله: (ولا بمعنى السؤال لأنه الغني) سقط من (غ).

(٤) في (ط): أخواتها.

(٥) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) هي مسألة مرتكب الكبيرة، وقد مر الكلام عليها.

(٧) في النسخ الأخرى: في الكبائر.

(٨) في النسخ الأخرى: في الصغائر.

(٩) في (ط) و(ل) و(ح): لا يتعلَّق.

(١٠) في النسخ الأخرى: في الكبائر، وفي (ح): وأما العاصي في الكبائر فهو لا يغفر له عندهم.

(١١) بعدها بـ (ك) علامة الإلحاق، ولم نتبين ما كتب بالطرة لما أصابه من المحو بسبب الرطوبة.

(١٢) سقطت من (ك).

وأمَّا العاصي في الصغائر[١] فهو عندهم في الجنة قَطْعًا، لا يجوز أن يُعذَّب، فأين عَفْوُ الله ومَغْفِرَتُه؟

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا تحقَّق العبد أنَّ الباري[٢] عَفُوٌّ بهذه المعاني، وتحقَّق أنَّ إليه مُنتَهى العَفْوِ والمغفرة، عَلِمَ أنَّ للباري سبحانه[٣] من ذلك أحكامًا تُشارِكُ أَحْكَامَ كَوْنِهِ غَفُورًا:

الأوَّل: أنه يَعْفُو[٤] ويَصْفَحُ ذَنْبَ[٥] من تاب بلا خلاف.

الثاني: أنه يَمْحُو ذَنْبَ[٦] مَن ثَقُلَتْ موازينه، ولا خلاف فيه أيضًا، فإنَّ مَن وُضِعَتْ حسناتُه في كِفَّةِ الميزان، ووُضِعَتْ سيِّئاتُه في الكِفَّةِ الأُخرى، فثَقُلَتْ كِفَّةُ الحسنات لا يَرَى نارًا أبدًا، وهو مَغْفُورٌ له قَطْعًا.

الثالث: من جاء بالكبائر فالعَفْوُ عنه جَائِزٌ، ولم يَرِدْ[٧] خَبَرٌ صَحِيحٌ بالقَطْعِ[٨] عَلَى مَغْفِرَتِهَا[٩] لِأَحَدٍ.

---

(١) قوله: (وأمَّا العاصي في الصغائر) سقط من (ك)، وقوله: (كالكافر؛ وأمَّا العاصي في الصغائر) سقط من (غ).

(٢) في (ط): الباري تعالى.

(٣) في (ط): تعالى، ولم يرد في (ل) و(م).

(٤) في النسخ الأخرى: يمحو.

(٥) فوقها في ك: كذا.

(٦) سقط من (ك).

(٧) في (غ): لم يرد به.

(٨) سقط من (غ).

(٩) في (غ): معرفتها.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

إذا عَلِمَ العبد ذلك من وَصْفِ ربِّه فقد نُدِب إلى أن يتَمَثَّلَه[٢] في نفسه، فمَن اعتذر إليه تعيَّن عليه قَبُولُ عُذْرِهِ، قال سبحانه: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٥]، ومن كان من معارفه ظَاهِرَ/ الخير لديه سَمَحَ له في عثرته[٣]. [١٢٢/ب]

فَلَسْتَ[٤] بمُسْتَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّهُ[٥] على شَعَثٍ أيُّ الرِّجالِ المهذَّب[٦]

وإن[٧] كان مِن أصحابه مَن سيِّئاتُه لديه ظاهِرَةٌ فهو بالخيار فيه.

---

(١) في (ط): السُّفلى.

(٢) في (ل) و(ط): يمتثله.

(٣) في (ل) و(ط): عثرة.

(٤) في (ط): ولست.

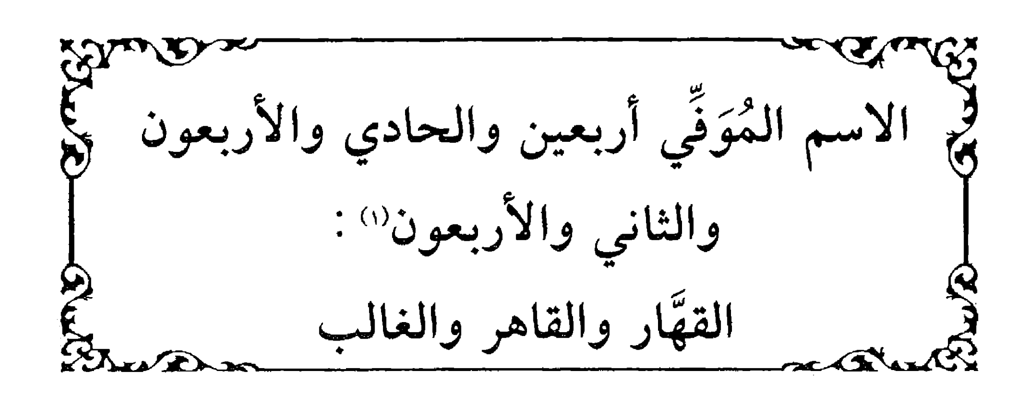
(٥) في (غ): تمله، وهو تصحيف.

(٦) هو في ديوان النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان ابن المنذر، مطلعها:

أتاني - أبيتَ اللعنَ - أنك لمتني وتلك التي أهتم منها وأنصِبُ

وانظر: جمهرة اللغة (٣٠٧/١)، وتهذيب اللغة (٢٥٩/١)، وغريب الحديث للخطابي (١٣٢/٢).

(٧) في (ط): ومن.



الاسم المُوَفِّي أربعين والحادي والأربعون والثاني والأربعون[١]: القهَّار والقاهر والغالب

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردها[٢]

وَرَدَ بها[٣] القرآن، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الرعد:١٨]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف:٢١]، ووردت بها[٤] السُّنَّةُ في حديث أبي هريرة المفسَّر، وكلُّها بمعنًى واحد، لكن القهَّار وَرَدَ مُطْلَقًا مَقْطُوعًا، والقاهرُ والغالب وَرَدَا مَقْرُونَيْنِ بحُرُوفِ الخَفْضِ.

الفصل الثاني: في شَرْحِها[٥] لُغَةً

القَهْرُ والغَلَبَةُ في اللغة مُتَقَارِبَانِ أو هُمَا بمعنًى واحدٍ، وذلك عبارةٌ عن مَنْعِ الغير من مُرادِه بإنفاذ مُرَادِ المانع، فيكون ما أراد القاهِرُ وكَرِهَه المقهور، وقد

---

(١) في (ك): الحادي والأربعون والثاني والأربعون والثالث والأربعون، وفي (ح) تأخر ورود هذه الأسماء إلى ما بعد شديد العقاب وسريع الحساب.

(٢) في النسخ الأخرى: مورده.

(٣) في النسخ الأخرى: به.

(٤) في النسخ الأخرى: ووردت السنة بالقهار معدَّدًا في حديث أبي هريرة المفسَّر.

(٥) في النسخ الأخرى: شرحه.

قيل: إن الكَهْرَ[١] في معناه، ومن أمثالهم: نهره[٢] فلمَّا أبى كَهَرَه[٣]، المُرَادُ: نهاه أشدَّ النَّهْيِ، فلمَّا أبى غَلَبَهُ على مُرَادِهِ.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ عَقِيدَةً وحَقِيقَةً

فيه ستُّ مَسَائِل:

المسألة الأولى: في تحقيقه

إذا عَرَفتم معنَى ذلك لُغَةً، فالباري تعالى هو القهَّار لأهل السماوات والأرض، أمَّا لأهل السماوات فبالتَّسْخِيرِ، وأمَّا لأهل الأرض فبالتعبد والتَّذْلِيلِ، يَقْصِمُ ظُهُورَ الجبابرة، ويُذِلُّ رِقَابَ الأكاسرة، ويقطع الآمال بالحافرة[٤]، ويتمنَّى المَرْءُ أن يُولد له فلا يُولد له، وألَّا[٥] يَشِيبَ فيَشِيبُ، ويُريد أن يَعِزَّ فيَذِلَّ، ويَسْتَغْنِيَ فيفتَقِر بقَهْرٍ من الله، وغَلَبَةٍ تصدُّه عَن مُرادِهِ، وتَصْرِفُه عَن آماله، وذلك من آيَاتِ كَمَالِ القاهِرِ الغالِبِ، ونَقْصِ المقهُورِ المغلُوبِ[٦]، وفعَل ذلك فكَانَ قاهِرًا، وكرَّرَهُ فكان قَهَّارًا بكثرَتِهِ.

المسألة الثانية: في تخصيص هذا الاسم بأهل السُّنَّةِ

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ أهل السُّنَّةِ مضت على هذا الاعتقاد كما سردناه من تحقيقه، وأفسدت القدرية والمعتزلة معنى هذا الوصف، فزَعَمَتْ أن الله[٧] يَكْرَهُ أن يُعْصَى فيُعْصَى، ويُحِبُّ أن يُطَاعَ فلا يُطَاعُ، تعالى الله عن ذلك.

---

(١) في (غ): الكره.
(٢) في (ط): قهره، وفي (غ): كرهه.
(٣) في (غ): كرهه.
(٤) أي بالموت.
(٥) في (ل) و(ط): لا.
(٦) في (غ): والمغلوب.
(٧) في (ط): الله تعالى.

ولا يخفى على ذي بَصِيرَةٍ[١] أن كونَه قهَّارًا من مُوجِبِ الإلَهية ومُقتضى الوحدانية، لأنَّه لو شَاءَ فلَمْ يَكُن، وأراد فلم يَبْلُغ، لَمَا كان بَالِغًا أمرَه، ولا قاهِرًا لعباده، وقد نبَّه على دَقِيقَةِ هذا المعنى بقوله: ﴿إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩٢].

المسألة الثالثة: في تخصيص قوله[٢]: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾

قال علماؤنا: هو إشارة إلى جِهَةٍ لا يمكن دَفْعُ مَا يَأْتِي منها من العذاب والمكروه، وهي فَوْقَ، فإنَّ ما يأتي يَمْنَةً أو يَسْرَةً تُمْكِنُ[٣] الحيلَةُ فِيهِ أو تَعَاطِيها غالبًا، وما يأتي من جهة فوق أو تحت لا تُمْكِنُ[٤] فيه حيلةٌ ولا تَعَاطِيها، ولذلك يُروى في الصحيح أنه لما نزل قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَنْ يَّبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام:٦٦]، قال عليه السلام[٥]: أعوذ بوجهك، فلمَّا قال: أو من تحت أرجلكم، قال عليه السلام[٦]: أعوذ بوجهك، فلما سمع قوله: أو يُلبسكم شيعًا ويذيق بعضكم بأس بعض، قال: هذان/ أَهْوَنُ وأَيْسَرُ»[٧]، [١٢٣/أ] والحكمة فيه أنَّه إذا قهرهم من هذه الجهة وكانت بيده وإليه فله القَهْرُ في غيرها ممَّا هو دونها، تنبيهًا من طريق الأَوْلى.

---

(١) في (ل) و(ط): نحيرة، وفي (م): بحيرة.

(٢) في (ط): قوله تعالى.

(٣) في (ط): يمكن.

(٤) في (ط): يمكن.

(٥) في النسخ الأخرى: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم.

(٦) في النسخ الأخرى: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم.

(٧) أحمد (١٤٣١٦)، والبخاري؛ في مواضع، منها في التفسير، باب قوله: قل هو القادر على ان يبعث عليكم عذابا: ٤٦٢٨ (٦/٥٦- طوق النجاة)، والترمذي؛ في التفسير، باب ومن سورة الأنعام: ٣٠٦٥ (٥/١١١- بشار)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

المسألة الرابعة: في قوله: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾

وقد ثَبَتَ أنَّ الأمر يَنْطَلِقُ على مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: قول القائل: افْعَلْ، من أقسام الكلام.

الثاني: الأمر بمعنى الفِعْلِ والشأن، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود:٩٧]؛ وهذا القِسْمُ هو المراد ها هنا.

المعنى – الله أعلم –: الله[1] غَالِبٌ على شأنه وفِعْلِهِ الذي يُريد إيجادَه وإنفاذَه، لا مَرَدَّ لأمره، ولا مُعقِّبَ لحُكْمِه.

المسألة الخامسة: [هل القَهْرُ صفةٌ قائمةٌ بذاته أم هو صِفَةُ فِعْلٍ؟][2]

اختلَفَ العلماء هل القَهْرُ صفةٌ قائمةٌ بذاته أم هو صِفَةُ فِعْلٍ لا يعود إلى الذات منه حُكْمٌ؟

فظنَّ قَوْمٌ منهم أنه صفة ذاتٍ، وإنَّما أَشْكَلَ ذلك عليهم لكون القَهْرِ لا يكون إلَّا من القادر، والقُدْرَةُ صفةُ الذَّاتِ، فكذلك القَهْرُ، وهذا لا يَصِحُّ[3]، لما قدَّمناه من أنه مُعْتَبَرٌ بالغَلَبَةِ، وإكمال المراد ومَنْعِ الغير من مُراده، وذلك لا يكون إلَّا فِعْلًا.

المسألة السادسة: [حكم هذه الصفة في الخلق][4]

إذا ثَبَتَ أنه صفةُ فِعْلٍ، فمن حُكْمِه تقدُّمُ المنازَعة من الخلق، فإذا وَقَعَتِ المعارضة منهم والمنازعة لأمر الباري فإنَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ، وهو

---

(١) في (ط): والله.

(٢) زيادة منا للبيان.

(٣) في (ط): هذا ولا يصح.

(٤) زيادة منا للبيان.

القاهِر فوق عباده، يَقْصِمُ ظهور الجبابرة، ويُذِلُّ رِقاب القياصرة، ويَخْلَعُ لَبُوسَ الأكاسرة.

ومن تمام القَهْرِ والغَلَبَةِ أن يَتَوَلَّى ذلك تعالى[1] في أعظم الجبَّارين وأقواهم، بأَضْعَفِ المخلوقات وأَخْضَعِهِمْ، كما يُروى أنه فَعَلَ بالنُّمْرُوذِ - لعنه الله - حين عَارَضَ الخليلَ صلَّى الله عليه[2]، فانتَقَمَ منه بأضعف المخلوقات؛ وهي بَعُوضَةٌ عَرْجَاءُ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للربِّ:

له[3] فيها[4] أَحَدَ عَشَرَ حُكْمًا:

الأوَّل: أنه قَهَرَ الخلق بالإيجاد والاختراع، فقد كانوا عدَمًا ثُمَّ أَخْرَجَهُم إِلَى الوُجُودِ، كما قال تعالى: ﴿هَلَ آتيٰ عَلَى ٱلِانسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْءاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان:١]، فلمَّا سَمِعَهُ عُمَرُ قال: ليته[5] لم يكن.

الثاني: أنه قَهَرَهم بالصفات، فمنهم الحسَن والقبيح، والأحمر والأسود، والجَهْوَرِيُّ والصَّحِلُ[6]، فلم يستطيعوا لخلقه ردًّا، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ـايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالارْضِ واخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم:٢١].

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (غ) و(ط): صلى الله عليه وسلم.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في النسخ الأخرى: فيها له.

(٥) في (ط) و(م): يا ليته.

(٦) في (غ): الصحار.

الثالث: أنه قَهَرَهم بالحالات، فمنهم الصحيح والكسير، والغني والفقير، كما قال تعالى[١]: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف:٣١].

الرابع: أنه قهرَهم بالهُدَى والضَّلَالِ، كما قال سبحانه: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، وهذا حُكْمٌ يختصُّ به أهل السُّنَّةِ.

الخامس: أنه قَهَرَهم بتعذُّر الآمال، فيُرِيد[٢] المرء أن يؤتى مُنَاه ويأبى الله إلَّا ما أراد.

السادس: أنَّه قَهَرَهم بالوِلاية والعَزْلِ، فيُوَلِّي قَوْمًا ويَعْزِلُ آخَرِين[٣]، ويُدِيلُ مِن دَوْلَةٍ بِدَوْلَةٍ، حسَبَ مَا اقتضَتِ الحِكْمَةُ وجرَت بِه السُّنَّة، فَبَيْنَما[٤] المرءُ مسرُورٌ بولَايَتِه، مُغْتَبِطٌ بمنزلتِه، إذَا بالتَّوْقِيعِ[٥] قد نَزَلَ من السماء بعَزْلَتِهِ، وبَيْنَما[٦] الخامِلُ في مَذَلَّتِه، وتَحْتَ خَمَلِ عِزَّتِهِ، إذَا بالمَنْشُورِ قد نَزَلَ بوِلَايَتِهِ، الكُلُّ يَشْتَغِلُ بتَدْبِيره، والقَدَرُ يَضْحَكُ من حسابه وتَقْدِيره، حتَّى يأتي ميعادُ[٧] الصدق، فـ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف:٤٤].

السابع: أنه قَهَرَ الخَلْقَ بالموت، وهذا[٨] حُكْمٌ تشترك[٩] فيه الخاصَّة والعامَّة، حتى جاءت الرواية: بأن مَلَكَ الموت إذا تولَّى الله قبضَ نفسِه بعد

---

(١) سقط من النسخ الأخرى.

(٢) في (غ): يريد.

(٣) في (ط): قوما آخرين.

(٤) في (ط): بينا، وفي (ل): فبينا.

(٥) في (ل): أتاه توقيع، وفي (ط): إذ أتاه وقيع.

(٦) في (ل) و(ط): بينا.

(٧) في (ط): وعد.

(٨) في (غ): إذ رأى.

(٩) في (ط): يشترك.

موت الخلائق، يقول: وعزَّتِك، لو عَلِمتُ من سَكَرات الموت ما أعلم ما قَبَضْتُ نَفْسَ مُؤْمِنٍ، ووَرَدَت الرواية بأنَّه لا تُقْبَضُ نَفْسُ نَبِيٍّ حتَّى يُخَيَّر[١].

ولقد جاء مَلَكُ الموت إلى موسى عليه السلام[٢] لِيَقْبِضَ نفسَه من غير تخيير فصكَّهُ موسى صَكَّةً، فأذهب عينَه اليُمْنَى، فرجع إلى الله تعالى وقال: أرسلتني إلى عبد لا يُرِيدُ الموت، فردَّ الله إليه[٣] عَيْنَه، وقال له[٤]: ارجع إليه وقل له: يضع يده على مَتْنِ ثَوْرٍ، فما وقعت عليه يَدُه فله بكلِّ شَعْرَةٍ سنة، فلمَّا جاءه بذلك وقاله له[٥]، قال[٦] موسى: ثم ماذا؟ قال: ثم[٧] الموت، قال له: فالآن، ولكن أَدْنِنِي من الأَرض المقدَّسَةِ، فدنا منها، فقبَض نفسَه هُنَالِك، قال عليه السلام[٨]: ولو كنت عنده لأريتُكم قَبْرَه عند الكَثِيب الأَعْفَرِ[٩]»[١٠].

---

(١) من حديث الصديقة عائشة ﵂، عند مالك في الموطأ؛ في الجنائز، باب جامع الجنائز: ٢٧٢ (٢/٣٣٥-الأعظمي): «أنه بلغه، أن عائشة زوج النبي قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي يموت حتى يخير»، قالت: فسمعته وهو يقول: «اللهم الرفيق الأعلى»، فعرفت أنه ذاهب»، وأخرجه أحمد (٢٤٥٨٣)، والبخاري؛ في المغازي، باب مرض النبي ووفاته: ٤٤٣٧ (٦/١٠- طوق النجاة).

(٢) في (م) و(غ): صلى الله عليه وسلم، وفي (ل) و(ط): صلى الله عليه.

(٣) في النسخ الأخرى: عليه.

(٤) سقط من (ل) و(ط).

(٥) سقطت من (م).

(٦) في النسخ الأخرى: قال له.

(٧) سقطت من (غ).

(٨) في النسخ الأخرى: قال النبي ﷺ.

(٩) في (ط): الأحمر.

(١٠) مسند أحمد (٨١٧٢)، والبخاري؛ في الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها: ١٣٣٩ (٢/٩٠- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الفضائل، باب من فضائل موس صلى الله عليه وسلم: (٢٣٧٢) (٤/١٨٤٢- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة ﵁.

الثامن: أنه قَهَرَ الخلق بالبعث والنشور، وهذا حُكْمٌ يختصُّ بمعرفته أهل التوحيد.

التاسع: أنه قَهَرَ الكافر بأن يُمشِيَه على وَجْهِهِ إلى المَحْشَرِ[١].

العاشر: أنه قَهَرَ الخلق بالجواز على الصراط، فمنهم الناجي، ومنهم المَخْدُوش المُرْسَل، ومنهم المُكَرْدَس في النَّار.

الحادي عشر: أنه قَهَرَهم بكشف السرائر في حالتين:

إحداهما: في الدنيا، فإنه ما من عبد يُضمِر خَيْرًا إلَّا أظهره الله عليه، وأَبْرَز سِيماه، أو اعتَقَدَ شَرًّا إلَّا ألبسه الله[٢] رداءَه، قال النبي ﷺ: من أسرَّ سَرِيرَةً ألبسَه الله رِدَاءَهَا[٣].

الحالة الأخرى: في الدار الأُخْرَى[٤]، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٩]، فلا تبقى مخبَّأَةٌ إلَّا نَشَرَها، ولا باطِنةٌ إلَّا أظهرَهَا[٥].

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

بأن يَقْهَرَ نفسَه على غلَبة شهواته، وإلَّا هَلَكَ في جميع حالاته.

---

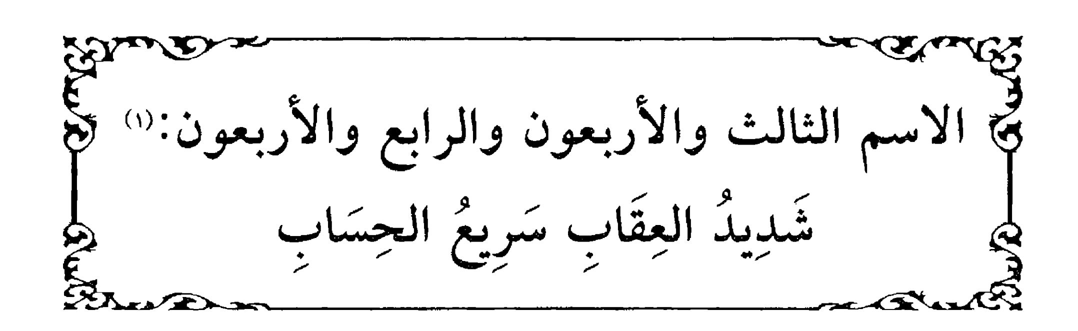
(١) قوله: (إلى المحشر) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٢) لم يرد في (غ) و(ط).

(٣) رواه أبو يوسف في الآثار (١٩٦)، (٨٨٦)، عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «أسروا ما شئتم، من أسر سريرة خير ألبسه الله رداءها، ومن أسر سريرة شر ألبسه الله رداءها».

(٤) قوله: (في الدار الأُخْرَى) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٥) في (ط): أظهرها الله.



الاسم الثالث والأربعون والرابع والأربعون:(١) شَدِيدُ العِقَابِ سَرِيعُ الحِسَابِ

وفيهما أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما

وَرَدَ بهما القرآن، قال الله تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر:٢]، وقال: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [البقرة:٢٠٠]، وأجمعت الأمَّة عليهما(٢).

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

وفيهما ثلاث مسائل(٣):

المسألة الأولى: في معنى العِقَاب

العِقَابُ في اللغة مَصْدَرُ عاقَبَه بذَنبِه مُعَاقَبَةً وعِقَابًا، أَخَذَه بجزاء الذَّنْبِ(٤) وبعَقِبِهِ، والاسْمُ العُقُوبة، ويقال: أَعْقَبَهُ على ما صَنَعَ أي جَازَاهُ بِه.

---

(١) في (ك) و(ق): الثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون، وضبَّب عليهما في (ك)، وفي طرة بغير خط الأصل: الرابع والخامس، وفي (ل): الحادي والأربعون والثاني والأربعون.

(٢) في (ط): عليهما الأمة.

(٣) في (غ): وفيهما مسألتان.

(٤) في (ل) و(ط): ذنبه.

المسألة الثانية: في الشِّدَّة

الشَّدُّ في لسان العرب عبارةٌ عن مُضَاعَفَةِ الرَّبْطِ، واستُعْمِلَ[1] في زيادة القُوَّةِ في ذاتٍ على غَيْرِهَا، والمُرَادُ به في حقِّ الباري تعالى مُضَاعَفَةُ العقاب على شَخْصٍ بالإضافة إلى غَيْرِه.

المسألة الثالثة: في السُّرْعَةِ

السُّرْعَةُ عبارةٌ عن سَبْقِ شيء لشيء[2] في معنًى[3] أو في مَعْنَيَيْنِ مُتَقَارِبَيْن.

الفصل الثالث: الحَقِيقَةُ[4]

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى:

حَقِيقَةُ «ع ق ب» معنى جَاءَ بَعْدَ آخَرَ، فكلُّ[5] ثانٍ تالي الأَوَّل[6] يُعبَّرُ عنه بهذا البناء، لكن يختلف[7] تَصْرِيفُ الحركات عليه والمصادِرُ بحسَبِ اختلاف المعاني قَصْدًا من الواضع إلى التَّعْرِيف.

[١٢٤/أ] /

المسألة الثانية:

عقابُ الباري تعالى للخَلْقِ ما يكون من جَزَاءٍ على فِعْلِ المذموم، وذلك على وجهين:

---

(١) في النسخ الأخرى: استعملت.
(٢) سقط من (ك) و(غ) و(ح).
(٣) في (ط): بمعنى.
(٤) في النسخ الأخرى: في الحقيقة.
(٥) في (ل) و(ط): وكل.
(٦) في (ل) و(ط): لأوَّل، وفي (غ): للأول.
(٧) في (ط): تختلف.

أحدهما: في الدنيا، وذلك في حالتين:

أحدهما: في الإنعام إذا كان استدراجًا.

والثاني: بالألم[١] وذهاب الأموال وتعذُّر الآمال[٢]، حتى رُوي عن بعض العارفين أنه قال: إنِّي لأَعْرِفُ ذنبي في سوء خُلُقِ غُلَامِي ودَابَّتِي.

والثاني: في الآخرة عند قَبْضِ الرُّوحِ، وفي القَبْرِ، وكُرَبِ المَوْقِفِ، ورَوْعَات المبعث[٣]، إلى غير ذلك من الشدائد.

المسألة الثالثة:

إذا فَهِمتم معنى الشِّدَّةِ والمُضَاعَفَةِ، فلَا يَصِحُّ أن تَكُون مُضَاعَفَةً من الباري[٤] على مِقْدَارِ مَا يُسْتَحَقُّ مِن الذَّنْبِ، فإنَّ ذلك وإن كان[٥] سَائِغًا في العقل جَائِزًا[٦] في حُكْمِ الرَّبِّ بحَقِّ المِلْكِ، فإنَّ الخبر قد مَنَعَ من ذلك[٧] بقوله: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام:١٦١]، وقوله في السيئة: ﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام:١٦١].

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان:٦٩]، وقال في نساء النبيِّ عليه السلام[٨]: ﴿مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب:٣٠].

---

(١) في (ل) و(ط) و(م): بالآلام، وفي (غ): بالأمل.

(٢) قوله (وتعذر الآمال) سقط من (غ).

(٣) في (م): البعث.

(٤) في (ط): من الباري تعالى.

(٥) قوله: (وإن كان) سقط من (غ) و(ح).

(٦) سقط من (غ) و(ح).

(٧) قوله: (من ذلك) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٨) لم يرد في (ل) و(ط) و(م)، وفي (غ): ﷺ.

الجواب: أَنَّا نقول: إنَّما مُضاعَفَة العذاب ها هنا على مقدار مُضاعفة السيئات، بخلاف الحسنات، وأنَّ[١] مُضاعفتها أكثر من مقدارها، على ما بيَّنَّاه في كتاب المُقْسِط والمُشْكِلَيْنِ.

فإن قيل: فالكافر يعصي[٢] في الدُّنيا خَمْسِينَ عَامًا فيُخلَّدُ في النَّارِ إلى غير أَمَدٍ، وذلك مُضَاعَفَةٌ ظاهِرَةٌ لا أَمَدَ[٣] فيها.

الجواب: أَنَّنَا[٤] نقول: إنَّما وقعت المُعاقبة ها هنا على قَدْرِ النية، فإنَّ الكافر يقول: لو عُمِّرْتُ كذا إلى غير غايَةٍ لكنت على اعتقادي هذا مُستَمِرًّا، وكذلك يقول المؤمن: لو عُمِّرْتُ إلى غَيْرِ غَايَةٍ لكنت على إيماني هذا مُسْتَمِرًّا[٥]، فجُعِلت أَجْرِيَتُهُمَا[٦] على قدر[٧] نيَّاتِهِمَا.

فإن قيل: وهل[٨] يؤاخذ العبد بنيَّتِه، إنَّما المعلوم أن يؤاخذ بفِعْلِه؟

قلنا: هذا كلامُ جاهلٍ بمآخذ الشريعة، المؤاخذة في الشريعة بالنِّيَّاتِ والاعتقادات أَكْثَرُ من المؤاخذة بالأعمال، وعقوبتُها أكثرُ[٩] من عُقوبة الأعمال.

المسألة الرابعة:

قد بيَّنَّا حقيقة السُّرْعَةِ[١٠]، وسُرْعَةُ عِقَابِ الله يكون[١١] في حالتين:

---

(١) في (ط): فإن.

(٢) في (ق) و(ط): يعصي مثلا.

(٣) في النسخ الأخرى: عدد.

(٤) في (ط) و(ل): أنَّا.

(٥) قوله: (لو عُمِّرْتُ إلى غَيْرِ غَايَةٍ لكنت على إيماني هذا مُسْتَمِرًّا) سقط من (ل) و(ط).

(٦) في (غ): أخريتهما، وفي (ل) و(ط): أجوبتهما، وفي (ح): أجزيتهما.

(٧) في (ل) و(ط): مقدار.

(٨) في (ط): فهل.

(٩) في (ل) و(ط): أعظم.

(١٠) في (ط): الشرعة.

(١١) في (ط): تكون.

أحدهما: ما يعجَّل[١].

والثانية[٢]: ما يكون في الآخرة، وهو قَرِيبٌ، لأنه آتٍ لا محالة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيداً وَنَرَىٰهُ قَرِيباً﴾ [المعارج:٦-٧].

المسألة الخامسة:

كُنْتُ بالثَّغْرِ في مَحْرَسِ الكُوفِيِّينَ مع الشَّيْخِ الإمام أبي بَكْرٍ الطُّرْطُوشِي[٣]، فتَذَاكَرْنَا قوله تعالى في الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ [الأنعام:١٦٧]، وقال في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأعراف:١٦٧]، فقلنا: ما الفائدة في دخول اللام في إحدى الآيتين مع سقوطها في الآية الأخرى؟

فأجاب عن ذلك الشيخ الإمام أَبُو بَكْرٍ الطُّرْطُوشِي، فقال[٤]: حُكْمُ اللَّام التأكيدُ في لسان العرب، والآيَةُ التي في الأنعام دخلت الأمَّة[٥] فيها في

---

(١) في (ط): نزل.

(٢) في النسخ الأخرى: والثاني.

(٣) الإمام الحافظ، الفقيه العلامة، المفسر الزاهد، شيخ المالكيَّة، تـ ٥٢٠ هـ، محمد بن الوليد بن محمد بن خلف الفِهْرِي الأندلسي، أبو بكر الطُّرْطُوشِي، شُهِرَ بابن أبي رَنْدَقَة، رحل إلى المشرق عام ٤٧٦، فحجَّ ودخل العراق ومصر وبيت المقدس، وأقام مدة في الشام، ونزل بالإسكندرية ودرَّس بها، قال ابن بشكوال (أخبرني عنه القاضي الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري، ووصفه بالعلم والفضل، والزهد في الدنيا، والإقبال على ما يعنيه)، ومن كتبه المنشورة: سراج الملوك، والحوادث والبدع، ومختصر تفسير الثعلبي، وله كتاب في انتقاد الإحياء يوجد السِّفر الأوَّل منه بالخزانة الملكية بمراكش، وذكر القاضي أبو بكر كثيرًا من أخباره في سراج المريدين، وهو من شيوخه الذين انتفع بصحبتهم، ترجمه ابن بشكوال في الصلة (٢/٢٤٠-٢١١)، والذهبي في سيره (١٩/٤٩٠).

(٤) في (غ) و(ح): قال.

(٥) في (ط): هذه الأمة.

الخطاب، وكانت أُمَّةً مرحومةً معصومةً في الدنيا، لا تُعاقَبُ إلَّا في الآخرة، فسَقَطَت اللَّام التي حُكْمُهَا التأكيد في الخبر عنها[١]، والآية التي في الأَعْرَافِ/خُوطِبَ بها بَنُو إسرائيل، وقد عُجِّلَتْ عُقُوبتهم في الدنيا بالمَسْخِ والخَسْفِ، فدخلت اللَّام التي حُكْمُهَا التأكيد في الخبر عنها.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا ثَبَتَ هذا فالباري تعالى يُعْذِرُ بالرُّسُلِ، ويُمِدُّ بالنِّعَم، ثُمَّ يُعاقب.

وعليك في المنزلة السُّفْلَى أمران:

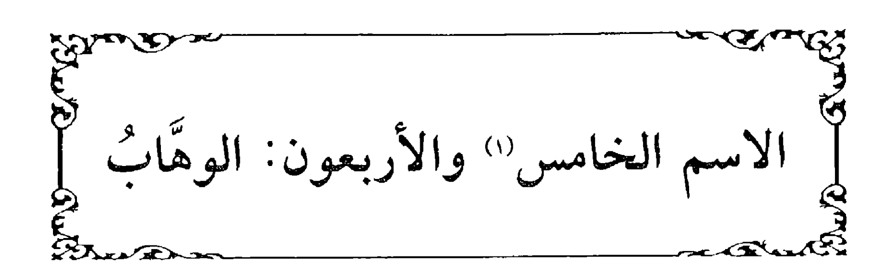
أحدهما: أن تَتَعَرَّضَ لنفَحَات الرَّحْمَةِ.

والثاني: أن تَتَحَفَّظَ[٢] من مُوجِبات النِّقْمَة.

---

(١) في (ط): منها.

(٢) في (ط): تحفظ.



الاسم الخامس(١) والأربعون: الوهَّابُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن في عِدَّةِ مواضع، قال الله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ﴾ [ص:٩]، ووَرَدَ مُفَسَّرًا في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ المفسَّر(٢).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الهِبَةُ العَطِيَّةُ بغير عِوَضٍ، فإن كانت بِعِوَضٍ فهي(٣) بَيْعٌ، فإن فَعَلَهَا مَرَّةً فهو واهِبٌ، وإن فعلها مِرَارًا فهو وَهُوبٌ، قال الشاعر(٤):

---

(١) في (ق) و(ك): الموفي الأربعين، ومرَّضها، وفي الطرة: الظاهر: السادس والأربعون.

(٢) سقط من النسخ الأخرى.

(٣) في (ل) و(غ) و(ط): فهو.

(٤) هو الشاعر الراجز أبو النجم العِجْلي؛ واسمه الفضل بن قدامة من عجل، الشعر والشعراء (٢/ ٥٨٨)، والشاهد شطر مطلع الأرجوزة المشهورة التي اتفق الأدباء على حسنها، حتى ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/ ٣٥٥)، عن الأصمعي، قال: كان أبو عمرو بن العلاء يقول: «أشعر أرجوزة قالتها العرب قول أبي النَّجم العجلي:

الحمد لله الوهوب المجزل ... أعطى فلم يبْخل ولم يُبَخَّل

قال ولم أر أسْيَر منها»، وانظر: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٧٤٨)، و العِقْد (١/ ٢٦٩)، وخزانة الأدب للبغدادي (٢/ ٣٩٠).

الحَمْـدُ لله الوَهُـوبِ المُجْـزِلِ

فإن تكرَّر ذلك كَثِيرًا فهو وَهَّابٌ.

الفصل الثالث: في شرحِه عَقِيدَةً

فيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق المعنى فيه(١)

اختَلَفَ علماؤنا - رحمة الله عليهم - هل هو(٢) من صفات الذات أو من صفات الفعل؟

فمنهم من قال: إنه من صفات الفعل.

ومنهم من قال: إنه من صفات الذات.

والذي قال إنه(٣) من صفات الذات، رأى أنَّ الهبة هي قول القائل وَهَبْتُ، وقد قال الباري تعالى: ﴿هُوَ ٱلذِے خَلَقَ لَكُم مَّا فِے ٱلْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة:٢٩]، فرجع ذلك إلى القول، وكان من صفات الذات، وهذا لا يصحُّ.

فإنَّ(٤) قول القائل وَهَبْتُ إخبارٌ عن الهبة(٥)، وليس بِالهِبَةِ(٦) حقيقةً(٧)، وإنَّما الهبة نَفْسُ العطاء، وذلك يرجع إلى خصائص فَضْلِهِ وفَوَاضِلِ كَرَامَتِهِ.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في النسخ الأخرى: قولنا الوهاب.

(٣) في (غ): إنها، وسقط من (ح).

(٤) في (ح): وأن.

(٥) في (ط): إخبار عن قول القائل الهبة.

(٦) في النسخ الأخرى: بهبة.

(٧) في (ط): صحيحة.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا ثَبَتَ أنَّ الهِبَةَ هي العَطِيَّةُ بغير عِوَضٍ، فالباري تعالى هو الوهَّاب حَقِيقَةً، لأنَّه الذي يُعطي بغير عِوَضٍ ولا غَرَضٍ، وكلُّ من يُعطي سِواه فإنَّما يُعطي لِعِوَضٍ أو غَرَضٍ في الدُّنيَا أو في الدِّين، عاجلٍ أو آجِلٍ، فإذًا لا تُتَصوَّرُ الهِبَةُ ولا يَصِحُّ الوهّابُ إلَّا في الله وَحْدَهُ.

المسألة الثالثة: في بَيَانِ وَجْهِ العَطاء فيه

وذلك أنَّا[١] نقول: إنَّ الفعل إذا وُجِدَ مِنْهُ تعالى فيُمَلِّكُهُ[٢] المرْءَ[٣] ويُمَكِّنُهُ فيه، فلا يَكُونُ هِبَةً ولا عَطَاءً، إلَّا أن يَتَعَلَّقَ بنَوْعٍ ما يَكُونُ بِه مُنْعِمًا مُحْسِنًا، وذلك بما لا أَلَمَ[٤] فيه ولا ضَرَرَ[٥].

فإذا كان ما يَخْلُقُ ضَرَرًا وألمًا[٦] لم تَكُن[٧] هِبَةً، وهذا معنى قوله: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨]، فعلَّمهم وتعبَّدهم كيف يَسْأَلُونه الإِنْعَام والإحسان على وَجْهٍ لا يَكُونُ فيه مَكْرٌ ولا استِدْرَاج، كما فَعَلَ بالكُفَّارِ حين خَلَقَ لهم ومكنَّهم، مِمَّا كان فيه ضَرَرُهم وهَلَكَتُهم، فالمطلوب منه هِبَةٌ يكون مآلُها كحالِها، لا تَنفصِلُ[٨] ولا تتغيَّرُ[٩] ولا يَقْتَرِنُ بها ضَرَرٌ ولا أَلَمٌ.

---

(١) في النسخ الأخرى: أننا.
(٢) في (ق): في ملكه، وهو تصحيف.
(٣) في (غ) و(ح): إن الفعل إذا وجد منه تعلق بنوع المرء، وهو تصحيف، وفي (ق) العبارة غير واضحة.
(٤) في (ل) و(ق) و(ط) و(م): ضرر.
(٥) في (ل) و(ق) و(ط) و(م): ألم.
(٦) تصحف في (ل).
(٧) في (ط): يكن.
(٨) في النسخ الأخرى: ينفصل.
(٩) في النسخ الأخرى: تتغير.

المسألة الرابعة:

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن خَلْقَ الألم قد يَكُونُ نِعْمَةً للمؤمن، بما في جهته[١] من الثواب الجزيل، والفضل العظيم، والعِوَضِ الكريم، والغُفْرَانِ العَمِيمِ، وهو للكافر زِيَادَةٌ في عَذَابِهِ، ومُقَدِّمَةٌ[٢] في عِقَابِه، فهو الإِحْسَانُ[٣] للمؤمن، وانتقامٌ من الكافر، قال النبيﷺ[٤]: أشدُّ الناس بَلاءً الأنبياءُ ثُمَّ الأولياءُ، ثُمَّ الأَمْثَلُ فالأمثلُ[٥]، وقال عليه السلام: «إِنِّي أُوعَكُ كَوَعْكِ رَجُلَيْنِ مِنكُم[٦]»[٧].

المسألة الخامسة: في الأسماء المتعلقة بهذا المعنى

وهي كثيرة، أمَّهاتُها أَحَدَ عَشَرَ اسمًا[٨]: وهي:

وهَّابٌ، وسَخِيٌّ، وجَوَادٌ، ومُعْطٍ، ومَانِعٌ، وكَرِيمٌ، ومُحْسِنٌ، ومُجْمِلٌ، ومُفْضِلٌ، ومُنْعِمٌ، ومُغْنٍ[٩].

---

(١) في (ك): جنبته، ومرَّضها، وأثبتنا ما في الطرة، وصحَّحه.

(٢) في (غ): مقربة، وهو تصحيف.

(٣) في (ق) و(ط): إحسان.

(٤) رواه بدون لفظ «الأولياء» أحمد (٢٧٠٧٩)، والنسائي في الكبرى؛ في الطب، باب أي الناس أشد بلاء: ٧٤٤٠ (٤٧/٧- شلبي)، والحاكم (٨٢٣١)، عن فاطمة أخت حذيفة بن اليمان، وهو عند الترمذي وصحَّحه، في الزهد، باب في الصبر على البلاء: ٢٣٩٨ (١٧٩/٤- بشار)، من حديث مصعب بن سعد عن أبيه.

(٥) قوله: قول رسول الله: (أشدُّ الناس بَلاءً الأنبياءُ ثُمَّ الأولياءُ، ثُمَّ الأَمْثَلُ فالأمثلُ) لم يرد في (ك) و(غ).

(٦) تصحف الحديث في (ق).

(٧) أخرجه أحمد (٣٦١٨)، والبخاري؛ في المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء: ٥٦٤٨ (١١٥/٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ في البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض: ٢٥٧١ (١٩٩١/٤- عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود.

(٨) في (ل) و(ط): عشرة أسماء.

(٩) في (غ): مقوي.

فأمَّا كَرِيمٌ فقد تقدَّم الكلام عليه في أوصاف التنزيه؛ في تَراجِمها.

وأمَّا جَوَادٌ وسَخِيٌّ فيأتي بيانه بعدُ إن شاء الله.

وأمَّا مُعْطٍ ففي الحديث الصحيح أن النبي عليه السلام[١] قال: «اللَّهُمَّ لا مانع لما أعطيت، ولا مُعطي لما منعت»[٢]، فجاء منه الفعل نَصًّا، والاسم إِشَارَةً.

والإِعْطَاءُ في اللُّغَةِ هو المُنَاوَلَةُ[٣]، وهي المُعَاطَاةُ، ومنه يقال: عطاءُ[٤] الشيء تناوُله[٥]، والإعطاء[٦] قَرِيبٌ منه، عبَّر به[٧] عن خَلْقِ الباري للعبد ما يَخْلُقُ من مَرْغُوبٍ فيه مُتَعَلَّقٍ للآمَالِ يَصِلُ إليه، سواءً كان محمودَ العاقبة أم لا.

وقد قال بعض علمائنا: إنَّما سُمِّي[٨] عطاءً إذا كان محمود العاقبة، وهذا باطلٌ، بدليل قوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه أحمد (١٨١٣٩)، والبخاري؛ في الأذان، باب الذكر بعد الصلاة: ٨٤٤ (١/١٦٨- طوق النجاة)، ومسلم؛ في المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته: ٥٩٣ (١/٤١٤- عبد الباقي)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٣) في (غ): والمنولة، بدون هو، وهو تصحيف.

(٤) في (ك): عطا، ومرضه، وأثبتنا ما صحَّحه في الطرة، وورد على الغلط في النسخ الأخرى.

(٥) في (ك): تناوَله، ومرَّضها في (ك)، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة، وورد على الغلط في النسخ الأخرى.

(٦) في النسخ الأخرى: العطاء.

(٧) سقط من(ك) و(غ) و(ق) و(م).

(٨) في (ك): سمَّى، ومرضها، وأثبتنا ما صحَّحه، وجاءت على الصواب في (ل) و(م).

مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَيٰهَا مَذْمُوماً مَّدْحُوراً﴾، إلى قوله: ﴿مَحْظُوراً﴾ [الإسراء:١٨].

وأمَّا **المانع** فهو خالقُ المَنْعِ، وقد غَلِطَ فيه بعضهم فظنَّ أنه من صفات الذات، وهو قولُ[١]: لا، لقولهم: سألته فحَرَمَنِي ومَنَعَنِي، أي قال[٢] لي[٣]: لا أُعْطِيك، وقد بيَّنَّا أنَّ هذا خَبَرٌ عن المنع، والمَنْعُ يكون بوجهين مُتَّفَقٍ عليهما، وهو عَدَمُ المطلوب وفِعْلُ العَجْزِ المانع[٤]، كالقَعَدِ والعَمَى، والثالث فِعْلُ ضِدُّ المَمْنُوعِ، كقول بعض علمائنا[٥]: إنَّ الله حَرَمَ الكافر الإيمان ومَنَعَه منه؛ ومَنَعَ من هذا كَثِيرٌ من أَصْحَابِنَا، وقد بَيَّنَّاهُ في الأُصُولِ[٦].

وأمَّا **مُحْسِنٌ ومُجْمِلٌ ومُفْضِلٌ** فلم يَرِدْ بها تَوْقِيفٌ، ولكنَّها أَلْفَاظٌ كريمةُ المعاني، ولا يُسَمَّى إلَّا بما سَمَّى به نفسه، أَكْثَرُ[٧] من أنَّ الفعل منها قد جاء، والتصريف لها قد وَرَدَ، قال تعالى: ﴿وَقَدَ اَحْسَنَ بِىَ إِذَ اَخْرَجَنِے مِنَ اَلسِّجْنِ﴾ [يوسف:١٠٠]، وجاء في الحديث: جميل، وقيل: إنه بمعنَى مُجْمِلٍ، وجاء: ذو الفضل العظيم.

وأمَّا **المُنْعِمُ** فقد جاء فِعْلُه في القرآن كثيرًا، قال تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [القصص:١٧]، والنِّعْمَةُ عبارةٌ عن كل عطاءٍ فيه منفعةٌ، وإن لم تَحْسُن فيه

---

(١) في (ل) و(ط): قولهم.

(٢) في (غ): يقال.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) و(ل): المانع منه.

(٥) في (ط) و(ل): العلماء.

(٦) في مسألة الهداية والإضلال من باب خلق الأعمال أوالتعديل والتجوير في كتب أصول الدين، كما في المتوسط: (٧٧)، وأصول الدين للبغدادي: (١٤٠)، والغنية في الكلام: (٢/٨٥٤).

(٧) كذا في سائر النسخ التي بين أيدينا.

العاقبة، والدليل عليه قوله تعالى للكفَّار: ﴿فَاذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:٦٩].

وأمَّا **المُغْنِي** فإنه يَحتمِل معنيين:

أحدهما: أن يكون وَاهِبَ الغَناء -بفَتْحِ الغين والمدِّ- وهو الاستقلال بالشيء، وهو عِبَارَةٌ عن مُعْطِي القوَّة وخالق القُدْرَة.

والثاني: أن يكون واهب الغِنَى والثروة، وذلك بثلاثة أشياء:

إمَّا بكثرة العَرَضِ، ويَشْتَرِكُ فيه الكافر والمسلم[١]، وليس بمحمود إلَّا لمن أنفقه في سبيل الله، وقال به هكذا وهكذا، لقوله عليه السلام[٢]: «إنَّ الأكثرين هم الأقلُّون، إلَّا من قال هكذا وهكذا»[٣].

وإمَّا بغِنَى النَّفْسِ، لقوله عليه السلام[٤]: «ليس الغِنَى عن كثرة العرَض، إنَّما الغِنَى غِنَى النَّفْسِ»[٥]، وهي التي يُعبَّرُ بها عن القناعَة.

---

(١) في النسخ الأخرى: المسلم والكافر.

(٢) في (ط) و(ل): صلى الله عليه وسلم، وسقط من (م).

(٣) أخرجه أحمد (٢١٦٧٤)، و(٢١٧٦٤)، والبخاري؛ في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب أداء الدين ٢٣٨٨ (٣/١١٦- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الزكاة، باب الترغيب في الصدقة: ٩٤ (٢/٦٨٧- عبد الباقي)، من حديث أبي ذر الغِفَاري رضي الله عنه.

(٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٥) روي من حديث أبي هريرة وأنس؛ أمَّا حديث أبي هريرة فقد أخرجه أحمد (٧٣١٤)، والبخاري؛ في الرقاق، باب ليس الغنى عن كثرة العرض: ٦٤٤٦ (٨/٩٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الزكاة، باب ليس الغنى عن كثرة العرض: ١٠٥١ (٢/٧٢٦- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة.

وإمَّا بكثرة العِلْمِ فهو الغِنَى الأكبر، وهو بالحقيقة الغِنَى والثروة، وقال عليه السلام[١]: «ليس منَّا من لم يتغنَّ بالقرآن»[٢]، قيل: يَرَى أنَّه أغنى الخَلْقِ به.

وقد قال بعض علمائنا: إنه يُغْنِي[٣] بالعافية عن المرض، فلا فَقْرَ أَعْظَمُ من عَدَمِ/ الصِّحَّة. [١٢٥/ب]

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للرَّبِّ:

إذا ثبت هذا وعَلِمتم مَعَانِي هذه الأسماءِ المُرْتَبِطَةِ أحكامُها المُتَقَارِبَةِ مَعَانِيها فللبارِي تعالى في ذلك أحكامٌ[٤] سِتَّةٌ[٥]:

الأوَّل: أنه يُعْطِي بغيرِ عِوَضٍ ولا غَرَضٍ، وتلك هي الهِبَةُ المحضة، وهو الوهَّاب وحده على الحقيقة.

الثاني: عُمُومُ العَطَاءِ، فإنَّه يُعْطِي حتى يَغْلِبَ المُتَمَنِّيَ وتَنْقَطِعَ الأَمَانِيُّ، كما وَرَدَ في حديث[٦] آخِرِ[٧] أَهْلِ الجنَّة دُخولًا الجنَّةَ أنَّه يُقالُ له: تَمَنَّ، حتَّى تَنقطِع به الأَمَانِيُّ، الحديث[٨].

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه البخاري في التفسير، باب قول الله تعالى: وأسروا قولكم أو اجهروا به: ٧٥٢٧ (٩/١٥٤- طوق النجاة) من حديث أبي هريرة ﵁، وأحمد (١٤٧٦)، وأبو داود في أبواب الوتر، باب استحباب الترتيل في القراءة: ١٤٦٩ (٢/٧٤- محيي الدين)، من حديث سعد بن أبي وقاص ﵁.

(٣) في (ط): يعني.

(٤) في (غ): أحكاما.

(٥) سقطت من (ط) و(ل).

(٦) في (ط): الحديث.

(٧) في (ط): في آخر.

(٨) أخرجه أحمد (٢١٧٢١)، والبخاري؛ في الرقاق، باب صفة الجنة والنار: ٦٥٧١ =

الثالث: دَوَامُ العطاء، فإنَّ كُلَّ مُعْطٍ قَاطِعٌ، وكُلُّ مُعْطًى مَقْطُوعٌ إلَّا هُوَ تعالى[١]، وما كَانَ منه فإنَّه لا يَقْطَعُ عطاءَه[٢] ولا يُفْنِي مُعْطَاه.

وقد حُكي عن أبي[٣] عُمَر محمَّدِ بن عبد الواحِدِ اللُّغَوِي[٤] أنَّ بعض الوُلَاةِ أرسل إليه يقول له: اذكر[٥] ما يَقُوتُكَ لِنُجْرِيَهُ عَلَيْكَ، فقال للرَّسُول: قل لصاحبك: أنا في جِرَايَةِ من إذَا غَضِبَ لَمْ يَقْطَعْ جِرَايَتَهُ[٦] عَنِّي[٧].

الرابع: هِبَةُ الهُدَى، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران:٧١].

الخامس: أنه يَهَبُ الوَلَدَ للعَقِيمِ، ما بَيْنَ أُنثى عَفِيفة أو ذَكَرٍ كَرِيمٍ، قال تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى:٤٦-٤٧].

السادس: أنه يَهَبُ من غير سؤال، ويُنِيلُ دون اسْتِينَالٍ.

= (٨/١١٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإيمان، باب آخر أهل النار خروجا: رقم ١٨٦ (١/١٧٣- عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود.

(١) في (غ): الله تعالى.

(٢) في (غ): عطاؤه.

(٣) في (ط): ابن.

(٤) يترجم له.

(٥) في (ط): انظر.

(٦) في (ط): خزائنه.

(٧) في (ط): عليَّ.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

إذا تحقَّقَ العبد أنَّه الوهَّابُ ومعنَاهُ فَعَلَيْهِ:

[الأوَّل]: أن لا يَسْأَلَ سِوَاهُ.

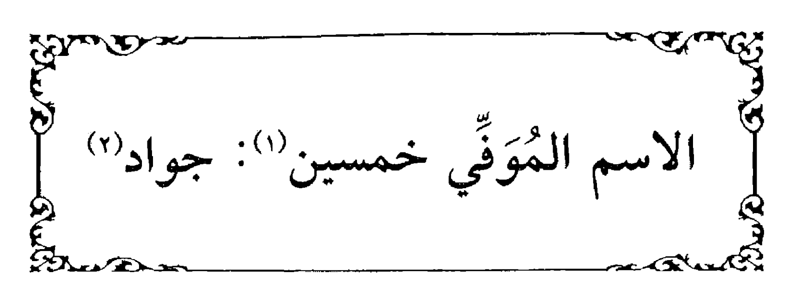
الثاني: ألَّا يَعبد غَيْرَهُ.

الثالث: ألَّا يَشْكُرَ غَيْرَهُ، فإنَّ العبد إذا كان الله يَهَبُه ويَشْكُرُ سِواهُ، ويَرْزُقُهُ ويَعبد غَيْرَهُ، ويُعْطِيه ويَسْأَلُ غَيْرَهُ[٢] فقد أَخْطَأَ الطَّرِيقَ، وعَدَلَ عن التَّحْقِيقِ.

---

(١) في (ط): السفلى.

(٢) قوله: (ويُعْطِيه ويَسْأَلُ غَيْرَهُ) سقط من (ط).



الاسم المُوَفِّي خمسين[١]: جواد[٢]

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يَرِد به قُرْآنٌ، ولا وَرَدَ في حَدِيثِ أبي هُرَيْرَةَ، ولا جَاءَ بِهِ أَثَرٌ صَحِيحٌ، لكن رُوِيَ عن أبي ذَرٍّ أنَّ النبي عليه السلام[٣] قال: «قال الله: ذلك[٤] بأني جَوَادٌ مَاجِدٌ»[٥] حَسَبَ ما تقدَّم، وقد غَلَبَ على أَلْسِنَةِ الخطباء والصوفِية، أمَّا الخطباء فلِجَهْلِهِم بالآثار، وأمَّا الصُّوفِيَّةُ فلِجَهْلِهِم بالآثار[٦] واللُّغة، مع أنَّهم تَاخَمُوا[٧] الفلاسفة في مَعَانٍ ظَنُّوا بهم أَنَّهُم يُحَوِّمُون[٨] على الحقائق.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال أبو عمرو بن العلاء: الجَوَادُ الكريمُ، وتقول العرب: فَرَسٌ جوادٌ، إذا كان غَزِير[٩] الجَرْيِ، ومَطَرٌ جَوْدٌ[١٠] إذا كان غزيرًا، قال عَنْتَرَةُ:

---

(١) كذا في جميع النسخ، وقد يكون العد باعتبار الأسماء الأربعة التي ذكرها بعد اسم الله الوهاب، وهي مُعْطٍ، ومانع، ومُنْعم، ومُغْنٍ، وقوَّى ورودها واعتبرها، فيكون العد بهذا موافقًا لما جاء في النسخ.

(٢) تقدم اسم الله الرزَّاق عن اسم الله الجوَاد في (ل) و(ط).

(٣) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٤) في (ك): ذاك.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) قوله: (وأمَّا الصُّوفِيَّةُ فلِجَهْلِهِم بالآثار) سقط من (ك) و(غ).

(٧) في (ل) و(ط): قاحموا.

(٨) في (ط): يحوطون، وفي (م) و(غ): يحرمون، وهو تصحيف.

(٩) في النسخ الأخرى: كثير، وسقط والذي بعده من (غ).

(١٠) في النسخ الأخرى: جواد.

جـادَت عليهـا[١] كُـلُّ عَـيْنٍ ثَـرَّةٍ   فَـتَرَكْنَ كُـلَّ حَدِيقَـةٍ كَالـدِّرْهَمِ[٢]

وجاء في الحديث في صفة المطر الذي استسقاه عليه السلام[٣]: «فما جاء أحد من جميع النواحي إلَّا حدَّث بالجَوْدِ»[٤].

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في سرد أقوال أهل العقائد

ولهم فيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه لم يَزَلْ جوادًا بِجُودٍ قَدِيم، وَجُودُه صِفَةٌ له كان بِهَا جَوَادًا، كالعلم والقدرة، قاله[٥] الثقاتُ من أَهْلِ السنَّةِ.

[١٢٦/أ] **الثاني**: أنه لم يَزَلْ جوادًا بجُود قَدِيم، وجودُه صفةٌ[٦] له[٧] بها كان/ جَوَادًا[٨]، وهو الشيء الذي إذا حَصَلَ لم يَصْعُب عليه العطاء ولم يَسْتَكْثِرْهُ، وتُسَمِّي العَرَبُ ذلك المعنى[٩] سَمَاحَةً.

---

(١) في (ط): عليه.

(٢) كذا في جمهرة اللغة لابن دريد: (٤٢٥/١)، وقال: «وعين ثرة: غزيرة كَثِيرَة الماء، يُرِيد عين السَّحَاب، وهي السحابة تنشأ من عن يمين القبلة»، والمروي في كتب اللغة «كل قرارة» بدل «حديقة»، كذا في غريب الحديث للخطابي (٢٠٢/٢)، وقال: «وأصل القرارة الموضع المطمئن من الأرض يستقر فيه ماء المطر»، وانظر: أساس البلاغة (١٠٦/١).

(٣) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) أخرجه أحمد (١٣٧٢٨)، والبخاري؛ في الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة: ٩٣٣ (١٢/١- طوق النجاة)، ومسلم؛ في صلاة الاستقاء، باب الدعاء في الاستسقاء: رقم ٨٩٧ (٦١٢/٢- عبد الباقي)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) في النسخ الأخرى: قالته.

(٦) في (ل) و(ط): صفته.

(٧) في (ل) و(ط) و(غ): التي.

(٨) كذا في جميع النسخ.

(٩) سقط من (ك) و(غ).

الثالث: أنَّ وَصْفَهُ بأَنَّه جَوَادٌ ثَابِتٌ في الأَزَلِ، والباري لم يَزَلْ جَوَادًا، لا على معنى أنَّ له جُودًا، ولكن ذلك بمعنى أنَّه لا يَصْعُبُ عَلَيْهِ العطاء[١] ولا يَكْثُر، قَالَهُ أبو الحسن الأشعري إمَامُ السنَّةِ[٢]، والنَّجَّارُ[٣] من المبتدِعَةِ.

المسألة الثانية: في الصحيح من الأقوال

وهي ترجع إلى أصلين:

الأصل الأوَّل: في حقيقة الجود.

والثاني: إِطْلَاقُه[٤].

أمَّا الأصل الأوَّل، فقد تقدَّم في بيان معنى **الكريم** الذي هو من صفات الفعل، وهُوَ هُوَ نفسُه، كِفَّةَ كِفَّةَ[٥]، ولذلك قال أبو عمرو[٦] بن العلاء: الجواد هو الكريم، وهو أَصْلٌ من أُصُولِ اللُّغَةِ وفَحْلٌ من فُحُولِها.

أمَّا الإطلاق فالاشتقاق يشهد بأنه مَحْضُ[٧] العطاء وكَثْرَتُه، فلا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا جَوَادٌ وبَيْنَ قَوْلِنَا كَرِيمٌ إذا كان بمعنى الفعل، فمن قَالَ بَعْدَ هَذَا إن الجود عِبَارَةٌ عن تَيْسِيرِ العطاءِ وتَسْهِيلِهِ، فهو تَفْسِيرٌ بالنَّفْيِ[٨] المَحْضِ، وعُدُولٌ عن الإِثْبَاتِ، **ولِكُلِّ إِثْبَاتٍ نَفْيٌ، ولِكُلِّ نَفْيٌ إِثْبَاتٌ، ولكن لا يُفَسَّرُ أحدُهما بالآخَر**[٩]**، لأَنَّه يَؤُولُ إلى إِفْسَادِ المعانِي وقَلْبِهَا.**

---

(١) في (ط): الفضل.

(٢) قوله: (إمام السنة) سقط من (غ).

(٣) على أصله في نفي الصفات المشار إليه آنفا.

(٤) في (ط): في إطلاقه.

(٥) في (غ): بكفة.

(٦) في (ط): أبو عمر

(٧) في النسخ الأخرى: يخص.

(٨) في (ل): بالبقاء، وهو تصحيف.

(٩) في (غ): إلا بالآخر.

وأمَّا من قال إن الجود عبارة عن صفة كان بها جوادًا، وهي التي إذا حَصَلت لم يَصْعُبْ عليه العطاءُ فكلام مُؤَلَّفٌ من صَحِيحٍ وسَقِيمٍ.

أمَّا قوله: إن الجود عِبارة عن صفة كان بها جوادًا، فصحيح، لكن تلك الصفة ليست قائمةً به تعالى، فإن ذلك عِبَارَةٌ عن فِعْلِه، والأَفْعَالُ لا تَقومُ به، وإن أراد الإرادة فليس الجودُ عبارةً عنها، وإن كان الجود[1] تَمَّ[2] بِهَا تمامَه بالقدرة والعلم.

وأمَّا قوله: إذا حصل كان جوادًا، فلا يُقَالُ في صفات الباري إذا حَصَل، وقد تكلَّمنا عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، وأيضًا فإن العطاء إن عُبِّرَ عنه بالإرادة يَلِيقُ[3] به أن يُعَبَّرَ عنه بالقدرة، وهو إفسادُ[4] المعاني، فدلَّ أنَّ الصَّحِيحَ أنه بمعنى الإنعام والإحسان والعطاء الغامر[5].

المسألة الثالثة: [هل يوصف الله بأنه سخيٌّ؟]

قال بعضهم: كما نقول إنه جواد نقول إنه سَخِيٌّ، أجاب عنه بعض الناس بأن قال: وَصْفُ[6] الباري بأنه جواد مأخوذ من مَطَرٍ جَوْدٍ، وفَرَسٍ جَوَادٍ، وذلك يَرْجِعُ إلى الكثرة، فلذلك[7] نقول: إنه جواد لأنه كثَّر الإنعام والإحسان[8]، وسَخِيٌّ مأخوذٌ من أَرْضٍ سَخَاوِيَّةٍ، إذا كانت سَهْلَةً لَيِّنَةً.

---

(١) في (ط): بجود.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في النسخ الأخرى: يلزم.

(٤) في (ط): فساد في.

(٥) في النسخ الأخرى: العامِّ.

(٦) في (ط): إن وصفنا، وفي (م) و(ل): إن وصف.

(٧) في (ط) و(ل): فكذلك.

(٨) قوله: (جواد لأنه كثَّر الإنعام والإحسان) سقط من النسخ الأخرى.

وأجاب بعض علمائنا بأن قال: لا نَصِفُ الباري إلَّا بالتوقيف، ولم يرد توقيف[١] بوصف[٢] أنه[٣] سَخِيٌّ، فلم نَصِفْه بِه.

قال الإمام الحافظ[٤] ﷺ: أمَّا من وصفه بأنه سَخِيٌّ أَخْذًا من قولهم أرض سخاويَّة، كما أُخِذ جوادٌ من مَطَرٍ جَوْدٍ، فهذا فَاسِدٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّا[٥] نقول: هذا بناءٌ[٦] على أصل فاسد، فإنَّا[٧] لم نأخذ جَوَادًا من مَطَرٍ جَوْدٍ.

الثاني: أن هذا الأصل لا يَطَّرِدُ في اللغة على أَحَدِ القَوْلَيْنِ، فإذا كان الناس قد اختلفوا فيه في المُحْدَثِ فكيف نُطْلِقُه في الباري سبحانه؟

وأمَّا من قال من علمائنا إنه[٨] لم نصفه بأنه/ سَخِيٌّ لأنَّه لم يَرِدْ به [١٢٦/ب] تَوْقِيفٌ؛ فهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنه لم يرد أيضًا توقيف[٩] صحيح بجواد.

الثاني: أنهم قالوا: **إذا لم يكن في اللفظ نَقْصٌ جاز إطلاقه**.

والجواب الصحيح أن نَقْتَصِر[١٠] في وصفه على **الكريم**، ونُعْرِضَ عن جواد وسَخِيٍّ وغيرهما، ففي الكريم أَتَمُّ المعنى وأَكْمَلُه.

---

(١) في (غ): توقيفه، وهو تصحيف.

(٢) في (ط): بوصفه، وفي غ: فوصفنا.

(٣) في (غ): به.

(٤) في (ل) و(ط): قال الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي.

(٥) في (ط): أننا.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في النسخ الأخرى: فإننا.

(٨) في (ط): إنما.

(٩) قوله: (فهذا ضعيف ... توقيف) سقط من (غ).

(١٠) في (ط): يُقتصَر.

المسألة الرابعة:

قال بعض الناس: جُودُه تعالى سَبَبُ كُلِّ مَوْجُودٍ، وقالت مَشْيَخَةُ الصوفية: إنه خَلَق العالم بجُوده، وقال شيخنا أبو حامد قولًا عَظِيمًا انتقدَهُ عليه عُلَمَاءُ العِرَاقِ، وهو بشهادَةِ الله موضع انتقاد، قال[١]: **ليس في القدرة أَبْدَعُ من هذا العالم في الإتقان والحكمة، ولو كان في القُدْرَةِ أَبْدَعُ منه أو أَحْكَمُ[٢] ولم[٣] يفعله لكان ذلك مناقضًا للجود**، وذلك مُحَالٌ يتقدَّس الباري سبحانه[٤] عنه.

الجواب: أنَّا نقول: أمَّا قَوْلُ بعض الناس إن جُوده سَبَبٌ لكلِّ مَوْجُودٍ فعنه ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ:

الأوَّل: أن نقول لا نُسلِّمُ أنَّ لوجُودِ العالَمِ سَبَبًا.

الثاني: إن سلَّمنا قولك: إنَّ جوده[٥] سَبَبٌ لكل موجود[٦] مَبْنِيٌّ[٧] على

---

(١) تمام عبارته في إحياء علوم الدين (٤/٢٥٨): «وليس في الإمكان أصلًا أحسن منه ولا أتم ولا أكمل، ولو كان وادخره مع القدرة، ولم يتفضل بفعله، لكان بخلًا يناقض الجود، وظلمًا يناقض العدل، ولو لم يكن قادرًا لكان عجزًا يناقض الإلّهية»، وهي المسألة المشهورة عنه باختصار في قولهم: «ليس في الإمكان أبدع مما كان»؛ وقد اختلف فيه بين منكر مُحَمِّل، وقابل متأوِّل، والإمام أبو بكر بن العربي من المنكرين، ومنهم من خص المسألة بكتاب كالبِقَاعِي في: «تهديم الأركان في قول: ليس بالإمكان أبدع مما كان»، وقد ردَّ عليه الكثير من العلماء المناصرين للغزالي، منهم الإمام السيوطي في تأليف خاص، عنوانه: «تشييد الأركان في ليس بالإمكان أبدع مما كان».

(٢) في (غ): وأحكم.

(٣) في (غ): لم.

(٤) في (ط): تعالى.

(٥) في (ط): وجوده.

(٦) قوله: (فعنه ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ .. إنَّ جوده سَبَبٌ لكل موجود) سقط من (ك) و(غ) و(ح) و(ق) و(م).

(٧) في (ك): فمبني.

معرفة الجود، فبيِّنْ ما هو حتَّى تُضِيفَ إِلَيْهِ وتُرَكِّبَ عليه، فإنَّ **الإضافة إلى المجهول من مُضِلَّاتِ العُقُول**.

الثالث: أن نُقَسِّمَ[1] عليك فيقال[2]: ماذا تريد بالجُود؟

هل تريد به الكَرَمَ الذي هو الفِعْل؟

أم تريد به الإرادة؟

أم تريد به العِلْم[3]؟

أم تريد به القُدْرَة؟

أم تريد به سائر الصفات العُلى؟

أم غير ذلك من الأسماء؟

فإن أردتم به الفِعْلَ فمُحَالٌ، لأنَّ الفعل لا يكون سبَبًا لنفسه؛

وإن أردتم سائر الصِّفات فمُحَالٌ أيضًا، لأنه لا أَثَرَ له في الإيجاد، حسب[4] ما تقرَّر في كتب العقائد.

وإن أردتم به القُدْرَةَ، فأصبتم في المعنى وأخطأتم في العبارة، فلا يقال: إن القدرة سَبَبٌ لوُجُودِ الفِعْل، فإنَّ لَفْظَ السَّبَبِ مُشْتَرَكٌ بين ما يَقْتَرِنُ بالإيجاد[5]، وبَيْنَ ما يتقدَّم عليه، والقُدْرَةُ أو غَيْرُهَا مِمَّا[6] يَصِحُّ أَن يَكُونَ سَبَبًا لو اقترَنَ بالأَفْعَالِ لكانت الأَفْعَالُ قَدِيمَةً.

---

(١) في (ق): القسم، وضبطناه كما ورد في (ك) و(ح).

(٢) في (ل) و(ط): فنقول.

(٣) قوله: (أم تريد به العِلْم) سقط من (ك).

(٤) في (ط): بحسب.

(٥) في (ط): الوجود، وفي (غ) و(ق) و(ح): الإعادة، وما أثبتناه صححه في (ك).

(٦) مرَّضها في (ك)، وأثبت في الطرة: ما، وصحَّحها، وهو الذي في النسخ الأخرى.

وأمَّا قول الصوفية إنه خَلَقَ العالَمَ بجُودِهِ، فَفِي العِبَارَةِ إِشْكَالٌ، وذلك يصح على معنى أن يُفسَّر الجُودُ بالكَرَم، ويَعُودُ ذلك إلى صفة الفِعْلِ، وهي الإنعام والفضل، فيكون تأويلُه خَلَقَ العالم بفضله، وكذلك كان[١]، فإنه سبحانه مُتفضِّلٌ في ذلك كلِّه.

وأمَّا شيخُنا أبو حَامِدٍ، فإنه[٢] ساعد في اعتقاد[٣] عموم القدرة، ونفي النهاية عن تقدير المقدورات المتعلِّقة بها، ولكن في تفاصيل هذا العالم المخلوق لا في سواه، وهذا رأي فَلْسَفِيٌّ قصدت به الفلاسفة قَلْبَ الحقائق على الناس، وإفسادَ طُرُقِ النَّظَرِ، ونِسْبَةَ الإتقانِ إلى الحياة مثلًا، والجودِ[٤] إلى السَّمْعِ والبصر، حتى لا يبقى في القلوب سبيل إلى الصواب.

وقد أجمعت الأمَّة على خلاف هذا الاعتقاد، وقالت عن بكرة أبيها: إن المقدورات لا نهاية لها لكُلِّ[٥] مُقَدَّرِ الوجود لا لكُلِّ حَاصِلِ الوُجُودِ.

والدليل عليه أن القدرة إذا صَلَحت لإخراج الشيء من العدم إلى الوجود من وَجْهٍ صَلَحت من كلِّ وَجْهٍ، وقد ساعد هو على هذا المعنى، لكن زعم ما ليس بمَزْعَمٍ من أن القدرة قصُرت عن صحَّة متعلَّقها[٦]، لأن ذلك خلافُ الجود، فنُقَسِّمُ عليه المعاني ونقول: ماذا أردت بالجود، كذا أو كذا[٧]؟ كما/ تقدَّم، فيبقى حائرًا.

---

(١) قوله: (وهي الإنعام والفضل ... وكذلك كان) سقط من (غ).

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط): اعتقاده.

(٤) في (ل) و(ط) و(ق) و(ح) و(م): الوجود.

(٥) في (غ): لكن، وهو تصحيف.

(٦) في (ط): متعلقاتها.

(٧) في (غ): وكذا.

وهذه وهلة لا لَعَا لها[١]، ومَزِلَّة لا تماسُكَ[٢] فيهَا[٣]، ونحن وإن كنَّا نُقْطَةً من بَحْرِهِ فإنَّا[٤] لا نَرُدُّ عليه إلَّا بِقَوْلِهِ، فسبحان من أكمل لشيخنا هذا فَوَاضِلَ الخلائق[٥]، ثم صَدَفَ[٦] به عن هذه الواضحة في الطرائق.

الفصل الرابع: في التنزيل

إن قلنا بصحَّةِ هذا الاسم في الأسماء فسَبِيلُه مُبَيَّنٌ في سبيل[٧] الكَرِيمِ، وإن نَفَيْنَاهُ كُفِينَاهُ، والله أعلم.

(١) في مجمع الأمثال (٢٢٥/٢): «يقال للعاثر «لعا له» إذا دعوا له، و«لا لعا له» إذا دعوا عليه وشمتوا به، أي لا أقامه الله من سقطته»، وفي العقد (٩٥/٣): «عثرة لا لعا لها، أي لا إقالة لها».

(٢) في (ط): تمسك.

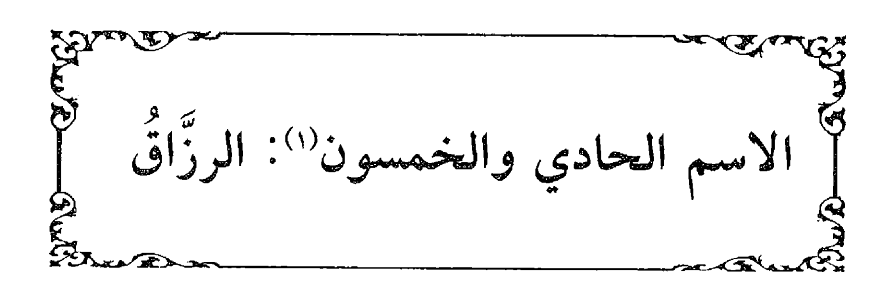
(٣) في (ل) و(ط): بها.

(٤) في (غ): فلا.

(٥) في (ط): الحقائق.

(٦) في (غ) و(ح): وصرف.

(٧) كذا في جميع النسخ، ومرَّضها في (ك)، وفي الطرة: الظاهر: اسم، وهو الصواب.



الاسم الحادي والخمسون(١): الرزَّاقُ

فيه أربعة(٢) فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الطور:٥٨]، وقال: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المائدة:١١٦]، ووَرَدَ في(٣) الحديث مُعدَّدًا في حديث(٤) أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الرِّزْقُ في اللغة هو الغِذاء الذي به قِوَامُ الأبدان حَقِيقَةً، ويُستعمَل في المِلْكِ مَجازًا، والرزَّاق(٥) فعَّالٌ مِنهُ للتَّكْثِيرِ، وقد تكلَّمنا في كتب(٦) الأُصُولِ(٧) بحقَائِقَ تُغْنِي عَنِ الإِعادَةِ، ولكنَّا نُشِيرُ هَا هُنَا إلى ما لا غِنًى عنه في الإِفَادَةِ.

---

(١) في (ك): الثاني والخمسون، وصحَّحه، وفي (ل): الرابع والأربعون، وفي (م): الخامس والخمسون، وما أثبتناه من (ح) و(ط)، وقد يكون لما في (ك) وجه؛ إذا اعتبرنا ذكر القاضي للسخي من جملة الأسماء.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): فيه، وفي (ل): به.

(٤) في (ل) و(ط): رواية.

(٥) في (ط): فالرزاق.

(٦) في (ط): كتاب، وسقطت من (ل).

(٧) في فصل الرزق من باب خلق الأعمال من المتوسط: (٨٣)، وانظر: أصول الدين: (١٤٤)، الإرشاد: (٣٦٤).

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه سَبْعُ مسائل:

المسألة الأولى: في حَقِيقَتِه

حقيقة الرَّزَّاق المُيَسِّرُ لِغذاء الحيوان الذي يَقُومُ بِهِ جِسْمُه وتَبْقَى به نَفْسُه، والرِّزْقُ هو ذلك الغِذاء نفسُه، وقال من لا بَصَرَ له بالحقيقة: الرِّزْقُ هو المِلْكُ، والرزَّاق هو المالك، وهذا يَبْطُلُ بثلاثة مَعَانٍ:

الأوَّل: قوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لاَّ تَحْمِلُ رِزْقَهَا أَللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت:٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي اِلاَرْضِ إِلاَّ عَلَى أَللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، وقال النبي عليه السلام[١]: «لو توكلتم على الله حقَّ توكله لـرُزِقتم كما تُرزَق الطير، تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ[٢] بِطَانًا»[٣]، فأضاف الرِّزْقَ إلى من لا يصحُّ منه المِلْكُ، في مَعْرِضِ المدْحِ والوعظ والتَّعْلِيمِ، وهو يُبطِل قَوْلَ من قال إنه المِلْكُ[٤][٥].

الثاني: أنه قال تعالى[٦]: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ رِّزْقاً لِّلْعِبَادِ﴾ [ق:١١]، وقال: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ اِلنَّخِيلِ وَالاَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) في (غ): تعود.

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٥)، والترمذي وصحَّحه، في الزهد، باب في التوكل: ٢٣٤٤ (٤/١٥١-بشار)، ابن ماجه؛ في الزهد، باب التوكل واليقين: ٤١٦٤ (٢/١٣٩٤-عبد الباقي)، من حديث عمر بن الخطاب.

(٤) في (ق): المالك.

(٥) قوله: (في مَعْرِضِ المدْحِ والوعظ والتَّعْلِيمِ، وهو يُبْطِل قَوْلَ من قال إنه المِلْكُ) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٦) في (غ): تعالى قال.

وَرِزْقاً حَسَناًۗ﴾ [النحل:٦٧]، يعني به غِذَاءً في الموضِعَيْنِ، وبتفسيره بذلك يَنتَظِمُ الكلامُ ويَصِحُّ المرَام.

الثالث: أنه لو كان الرِّزْقُ هو المِلْكُ لكان آكِلُ الحَرام[١] والبهائم والطَّيْرِ والحشرات خارجين[٢] عن أرزاق الله تعالى، مع تمدُّحه بعموم الرزق في الكلِّ بقوله[٣]: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي اِ۬لَارْضِ إِلاَّ عَلَى اَ۬للَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، وهذا ابتداعٌ[٤] عَظِيمٌ فِي الدِّينِ.

ومن الغريب أنَّ علماءنا الأَشْعَرِيَّةَ يقولون[٥]: **إن الآيات العامَّة[٦] لا صيغة لها في العموم، ولا تُحْمَلُ على عُمُومِها إلَّا بِدَلِيلٍ**، واتَّفقوا على عموم هذه الآية لأنَّها خرجت مَخْرَجَ المدح الذي يقتضي التعميم، والقدرية قالوا بالعموم في آياتٍ كثيرة، منها الوَعِيدُ وغيرها، وخصُّوا هذه الآية وأخرجوا عن رِزْقِ الله أكثر المخلوقات، فتعالى الله عمَّا يقول الظالمون، وعمَّا نَسَبَ إليه المُلْحِدُون عُلُوًّا كَبِيرًا[٧].

المسألة الثانية: في متعلَّق الرِّزْقِ

مِمَّا لا نَكِرَةَ فيه عندنا أنَّ الله يَرْزُقُ المؤمن الإيمان ويَرْزُقُ الكافِرِ الكُفْرَ، على معنى أنَّه جَعَلَ ذلك حَظَّ كُلِّ وَاحِدٍ منهما، اتساعًا واستعارةً، تَشْبِيهًا بما هُوَ

---

(١) في (ل): الهوام.

(٢) في (غ) و(ح): خارجون.

(٣) في (غ): برزقه لقوله.

(٤) في (ط): افتراء.

(٥) في (ط) و(ل): يقولون في العموم.

(٦) في النسخ الأخرى: العامَّات.

(٧) قوله: (عمَّا يقول الظالمون، وعمَّا نَسَبَ إليه المُلْحِدُون عُلُوًّا كَبِيرًا) سقط من (ك) و(غ) و(ح) و(ق)، وفي (ل): فتعالى الله علوا كبيرا.

رِزْقٌ على الحقيقة، قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾(١) [الشورى:١٩]، معناه أنه يرزُقُ لطفَه من يَشَاءُ، ولُطْفُه هو تَوْفِيقُهُ للطَّاعَةِ.

المسألة/ الثالثة: في كونه من صفات الأفعال

[١٢٧/ب]

لا خلاف عندنا أن الباري تعالى كان رَازِقًا بعد أن لم يكن، كما كان خالقًا بعد أن لم يكن، لإبطال كون الرِّزْقِ بمعنى المِلْك، ووجوب كونه بمعنى التغذية والتَّقَوُّتِ، وذلك لا يكون إلَّا بعد خَلْقِ الحيوان، فثَبَتَ مَعْنَاهُ.

المسألة الرابعة: في الفرق بين وصفه بأنه مُقِيتٌ وبين وَصْفِهِ بأنَّه رَزَّاقٌ

وقد تقدَّم بيان وصفه بأنه المُقِيتُ، وأنَّ من معانيه إعطاءَ القُوت، وبيَّنَّا مَعَانِي الرَّزَّاق، وباستقراء ما شُرِحَ(٢) في الموضعين تعلمون(٣) وجه افتراقهما وأين تلتقي معانيهما(٤)، لأن معنى كلِّ واحد منهما يُصَاقِبُ الآخَرَ في مَوْضِعٍ ويَزْدَحِمُ مَعَهُ في آخَر، بَيْدَ أنَّ عُلَمَاءَنَا خَصُّوا ذلك بالذِّكْرِ، فاقتدينا بهم في إفراده ليكون أشدَّ تَنبِيهًا على الغَرَضِ وأَوْفَى على المطلوب.

وقال بعض علمائنا: «المُقِيتُ خالق الأقوات ومُوَصِّلُها إلى الأبدان؛ وهي الأطعمة، وإلى القلوب؛ وهي المعرفة، فيكون بمعنى الرزَّاق، إلَّا أنه أخصُّ مِنهُ، إذ الرِّزْقُ يَتَنَاوَلُ القُوت وغَيْرَهُ، والقُوتُ مَا يُكْتَفى به في قِوام البَدَن، وإمَّا أن يكون معناه المُسْتَوْلِي على الشيء القادرُ عليه، والاستيلاء يَتِمُّ بالقُدْرَةِ والعِلْمِ، وعليه يدل قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتاً﴾ [النساء:٨٥]،

---

(١) في النسخ الأخرى: (الله لطيف بعباده يرزق من يشاء).

(٢) في (ط) و(م): سردنا.

(٣) في (غ): تعملون.

(٤) في (غ): معانيها.

أي مُطَّلِعًا قَادِرًا، فيكونُ معناه راجِعًا إلى القُدْرَةِ والعِلْمِ، وبهذا يَخْرُجُ عن التَرادُفِ[١]»[٢].

قال الإمام الحافظ[٣] رضي الله عنه: هذا[٤] قَوْلٌ وإن كان صَدَرَ[٥] عن بَحْرٍ[٦] لُجِّيٍّ ولكنه[٧] لم[٨] يَعْذُبْ مَذَاقُه؛ لِمَا فيه من المسامحة في الألفاظ والتناقض في المعنى.

أمَّا قوله إن المُقِيت خالق الأقوات، ففاسد من وجهين:

أحدهما: أنَّه لم يَقُلْهُ أَحَدٌ من أَهْلِ اللُّغَةِ والتَّحْقِيقِ؛

الثاني: أنَّ اللفظ يأباه، لأنه مُفْعِل من أَقَاتَ، وليس يدل إلَّا على إعطاء القُوت، كما أنَّ الرزَّاق ليس يدلُّ إلا على إعطاء[٩] الرِّزْقِ.

فأمَّا خلقُهما فإنه مأخوذٌ من لفظ الخالق، ولو جاز أن يفسَّرَ المُقِيتُ بالخالق لجاز أن يُعبَّرَ به كلُّ اسْمٍ من الأسماء الأَفْعَالِيَّةِ، لأنَّ الفعل عن القُدْرَةِ يَصْدُرُ، فكانت المعاني تَشْتَرِكُ، ويَفْسُدُ النِّظَامُ، ويَذْهَبُ الإِحْصَاءُ في الأسماء الذي هو[١٠] المطلوب.

---

(١) في (ل) و(ط) و(ق): حد الترادف.

(٢) المقصد الأسنى: (١١٣).

(٣) في (ط): قال الفقيه الإمام أبو بكر بن العربي، وفي (ل): قال الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي رضي الله عنه.

(٤) في (ط) و(م): وهذا.

(٥) في (ط) و(م): يصدر.

(٦) سقط من (غ).

(٧) سقطت من (غ).

(٨) في (ط): لا.

(٩) قوله: (القُوت، كما أنَّ الرزَّاق ليس يدلُّ إلا على إعطاء) سقط من (ط) و(م).

(١٠) في (ك) و(غ) و(ق) و(ح): التي هي.

وأمَّا قوله: ومُوَصِّلُهَا إلى الأبدان، فهو صحيحٌ مُحَقَّقٌ.

وأمَّا قوله: وإلى القلوب وهي المعرفة، فصَحِيحٌ مجازًا[١].

وأمَّا قوله: فيكون بمعنى الرزَّاق ففاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أنه جعل الرِّزْقَ معلَّقًا بالقُوت وغيره، وجعل القوت مِمَّا يُكْتَفَى به في قِوام البَدَن، وقال قبله بأَحْرُفٍ يسيرة: إن المُقِيت خالقُ الأقوات والمعارف، فجعل المعرفة قُوتًا، وقد قال[٢] بعد ذلك: إن القُوت ما يَكْفِي في قِوام البدن، وهذا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ مُتَّصِلٌ.

والثاني: قال بعد ذلك: وإمَّا أن يَكُون معناه المُسْتَوْلِي على الشيء القادرَ عليه، فهذا فاسدٌ من ثلاثة أَوْجُهٍ:

أحدها: أنه فَصَلَ بينهما، فعلى أيِّ مَعْنًى نُعَوِّل؟

الثاني: أنه لا يَصِحُّ أن يكون معناه الخالق لما بيَّنَّاه، ولا يصحُّ أن يكون معناه/ القادر أيضًا لما بيَّنَّاه. [١٢٨/أ]

الثالث: أنا قد بيَّنَّا أن[٣] أَصْل هذه الأسماء الفِعْلية الخالقُ، وأَصْلُ الخالق القادر، **وما كان أصلًا لمَعْنَى[٤] اللَّفْظِ عنه يَصْدُرُ وبه يَكُونُ، لا يَصِحُّ أَن يُعَبَّرُ به عنه على وَجْهٍ يَخْرُجُ مَعْنَاهُ منه.**

ثم قال: والعلم، وعليه يدلُّ[٥]: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتاً﴾ [النساء:٨٤]، وهذا إنَّما أخذه من قَوْلِ من قال: إنه الشاهد، فيكون مُطَّلِعًا[٦] قادرًا، وهذا فاسدٌ من خمسة أوجه:

---

(١) بيَّض لها في (ط).

(٢) في (ل) و(ط): يقول.

(٣) سقطت من (غ) و(ق).

(٤) في (ط) و(ل): فمعنى.

(٥) في (ط): يدل قوله.

(٦) في (ط) و(غ) و(ح) و(ق): مطلقا، وهو تصحيف.

أحدها: أن هذا لم يدل عليه لفظ.

الثاني: أنه لا يساعده اشتقاق.

الثالث: أنه لم يقل به أحد.

الرابع: - وهو أقواها - أنه ركَّب على اللفظ معاني متعدِّدَةً مُخْتَلِفَةً لم تتحقَّق.

الخامس: أنه شَرَّكَ بينهما، ثم جاء ببديعة فقال: ويكون لهذا[(١)] المعنى وَصْفُ المقيت اسمًا[(٢)] من صفة القادر وحده، والعالم[(٣)] وحده، لأنه دلَّ[(٤)] على اجتماع المعنيين، ففرَّق وجمَع، وشرَّك وفصَّل، وأَخْرَجَ الاسم من[(٥)] الترادُف[(٦)]، وهو[(٧)] قد رتَّب[(٨)] عليه أشدَّ من الترادف، **ولهذا العالم علينا رِقْبَةُ التَّفْهِيم وحُرْمَة التعليم، وإنَّما اعترضنا عليه به، ورَدَدْنا[(٩)] قَوْلَهُ بِقَوْلِه، فالكُلُّ له وفَضْلُه** رضي الله عنه.

المسألة الخامسة: في المختار

فإن قيل: قد تتبَّعتم الأقوال كلَّها بالاعتراض فما اختياركم؟

---

(١) في (غ): بهذا.

(٢) في (ط): أعم، وفي (ل) و(غ): اسم.

(٣) في (ط): بالعالم.

(٤) في (ط): دال.

(٥) في (ط) و(ل): عن.

(٦) في (ط) و(ل) و(ق): حد الترادف.

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (ط): ركب، وفي (ل): دلت.

(٩) في (ط): رددنا عليه.

قلنا: مَدْرَكُهُ هَيِّنٌ[١] بعدما تقدَّم من التَّبْيين والتَّأسِيس[٢]، وقد[٣] سَبَقَ تِبيَانُه، ونُجَدِّد الآن عَهْدًا على الاختصار به فنقول: المُقِيت مُعطِي القُوت، فهو أخصُّ[٤] من الرزَّاق، أخصُّ[٥] من الوَهَّاب[٦]، أخصُّ[٧] من المُعْطِي.

أمَّا خصوصه عن الرزَّاق فلِمَا بيَّنَّاه فيه، يدلُّ عليه قوله[٨]: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ [الشورى:١٧]، ثم قال: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النور:٣٧]، والمزيد رؤية الله ورجاؤه[٩]، فسمَّاها[١٠] رِزْقًا، وليس ذلك بمَطْعُومٍ، وأَبْيَنُ من ذلك قوله: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات:٥٧]، ففَصَلَ بين الرِّزْقِ والطَّعْمِ[١١]، وبيَّن أن الرزَّاق[١٢] أعمُّ من المُطْعِم[١٣].

فأمَّا[١٤] خصوص الرزَّاق من الوهَّاب فلأنَّ الوهَّاب يرجع إلى الذات والفِعْلِ، والرزَّاق يختصُّ بالفِعْل.

---

(١) في (ط): مبين.

(٢) في (ط): التبيين، وهو تصحيف.

(٣) في (ط): قد.

(٤) في النسخ الأخرى: خاص.

(٥) في النسخ الأخرى: خاص.

(٦) في (ط): والرزاق خاص من الوهاب، والوهاب خاص من المعطي.

(٧) في النسخ الأخرى: خاص.

(٨) سقط من (ط).

(٩) في (ك): ورضاه، ومرَّضها، وأثبتنا ما في الطرة وصحَّحه.

(١٠) في (ك): فسماه.

(١١) في (ط): المطعَم.

(١٢) في (ط) و(ل): الرزق.

(١٣) في (ط) و(ل): المطعَم.

(١٤) في (ط): وأما.

وأمَّا خصوص الوهَّاب عن[١] المعطي فبِعُمُوم[٢] العطاء في المحمود والمذموم، وخُصُوصِ الهِبَة في المحمود، قال تعالى: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨]، وقال: ﴿نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً﴾ [الاسراء:٢٠].

المسألة السادسة:

المُقِيت مُفْعِلٌ من أَقَاتَ، وقد يُقال قَاتَ كما بيَّنَّاه[٣]، فيكونُ اسمُ الفاعل منه قَائِتًا[٤]، فالاشتقاق يُعْطِيه، واللَّفْظُ يَقْتَضِيه، لكن[٥] لم يَرِدْ به[٦] أثر، فعلى القول[٧] بالتوقيف في الأسماء لا نُسمِّيهِ به، وعلى القول بأنَّ ذلك يَجْرِي في كُلِّ اسْمِ كَمَالٍ[٨] جاء فيه الاشتِقاقُ[٩] لا إِيهَامَ فِيهِ يَجُوزُ ذلك فيه، والله أَعْلَمُ.

المسألة السابعة: في كونه خَيْرَ الرَّازِقِينَ

قد قدَّمنا حَقِيقَةَ الرِّزْقِ والرزَّاقِ، وبيَّنَّا أنه اسم يَنطَلِقُ على القَدِيمِ والمُحْدَثِ كالخالق، وكان[١٠] الباري تعالى أَحْسَنَ الخالقين على ما بيَّنَّاه،

---

(١) في (ط): من.

(٢) في النسخ الأخرى: فلعموم.

(٣) في (ط) و(ل) وق: بينا.

(٤) في (غ): قائت.

(٥) في (ط) و(ل): ولكن.

(٦) في (ط): بها، وسقط من (ل).

(٧) في (غ): القوت، وهو تصحيف.

(٨) في (غ): كما، وهو تصحيف.

(٩) في (ط): اشتقاق، وفي (م): الشقاق.

(١٠) في (ط) و(ل): وكما أن.

كذلك هو خَيْرُ الرَّازِقين، ومَعْنَى كَوْنِهِ خَيْرَ الرازِقين يتبيَّن في أحكامٍ جِمَاعُهَا[١] ستة[٢]:

الأوَّل: أنه يبدأ بالرِّزْقِ قبل السؤال.

الثاني: أنه/ لا يقطعه بالتقصير في الأعمال[٣]. [١٢٨/ب]

الثالث: أنه يجعله فوق الحاجة.

الرابع[٤]: أنه يُسَوِّغُه.

الخامس[٥]: أنه يُخْرِجُ مَا زَادَ علَى الغِذَاءِ بِتَسْهِيلٍ.

السادس[٦]: أن يجعل حسابَه يَسِيرًا.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُليا: للربِّ تعالى[٧]

في ذلك أحكام يَخْتَصُّ بها عَدَدُهَا ثَلَاثَةٌ[٨]:

الأوَّل: أَنَّه خَالِقُ الرِّزْقِ.

---

(١) قوله: (ومعنى كونه ... جماعها ستة) سقط من (غ).

(٢) في (ك): ثلاثة.

(٣) قوله: (في الأعمال) سقط من (ك) و(ح)، وفي (ق): العمل.

(٤) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٥) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٦) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٧) في (ط) و(ل) و(م): للباري تعالى.

(٨) سقطت من (غ).

الثاني: أنه مُيَسِّرُه[١] حتَّى يُتَغَذَّى به، لقد سمعت بعض العلماء يقول: إن الغِذاء لا يتهيَّأ للمرء الانتفاع[٢] به إلَّا[٣] حتَّى يَمُرَّ به[٤] على يَدَيْ نَيِّفٍ وثَلاثِمائَةِ مَلَكٍ مُسَخَّرِينَ فيه بأمر[٥] الله، وإن كان يَمُرُّ على أيديهم فهو إليه مَنسُوبٌ وعَلَيْهِ مَحْسُوبٌ، قال الله تعالى[٦]: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾، ﴿مَّا تَحْرُثُونَ﴾، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي تُورُونَ﴾ [الواقعة:٦١-٦٦-٧٤].

الثالث: أن يختصُّ برِزْقِ المعاني كما يَخْتَصُّ برِزْقِ الأجسام، فهو رازق الهُدى والإيمان، والنظر السَّدِيد والفرقان[٧]، والذكر بالقلب واللسان، وفي الحديث: «اللهم ارزقني قلبًا شاكرًا، ولسانًا ذاكرًا»[٨].

المنزلة الثانية[٩] للعبد:

إذا عَلِمَ هذا من وَصْفِ ربِّه تعيَّن[١٠] عليه أَحْكَامٌ ثلاثة[١١]:

---

(١) في (ط): مسيره.

(٢) في (ط): بالانتفاع، وفي (ل): للانتفاع.

(٣) سقطت من (ط) و(م) و(ح) و(ق).

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

(٥) في (ط): بإذن.

(٦) في (ط) و(م): قال تعالى.

(٧) في (ط) و(ل): العرفان.

(٨) لم نجده بصيغة الدعاء، ولكن وجدناه بلفظ آخر، وذلك عند أحمد (٢٢٣٩٢)، والترمذي وحسَّنه، في التفسير، باب ومن سورة التوبة: ٣٠٩٤ (٥/١٢٨- بشار)، وابن ماجه؛ في النكاح، باب أفضل النساء: ١٨٥٦ (١/٥٩٦-عبد الباقي) من طرق؛ عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان قال: .. قال رسول الله ﷺ: «تبا للذهب والفضة»، فقالوا: أي المال نتخذ؟ فقال: «قلبا شاكرا، ولسانا ذاكرا، وزوجة صالحة».

(٩) في (ط): السفلى.

(١٠) في (غ): تعينت.

(١١) في (ط): ثلاثة أحكام، وفي (ل) و(م): أحكام، وسقطت من (غ).

الأوَّل: أنه لا يَرْتَزِقُ من غيره.

الثاني: أن لا يَطْلُبَ من سِوَاه.

الثالث: أن يَقْسِمَ بالعَدْلِ ما يَجْرِي على يَدَيْهِ من رِزْقٍ، إن[١] كَانَ عَالِمًا بَذَلَ العِلْمَ، وإن كَانَ غَنِيًّا وفَى بالوَعْدِ[٢] في أَدَاءِ الحَقِّ، وإن كَانَ خَازِنًا أَطَاعَ الأَمِيرَ، قال النبي عليه السلام[٣]: «الخازِنُ الأَمِينُ الذي يُعطِي ما أُمِرَ به كاملًا مَوْفُورًا[٤] طيِّبًا[٥] به[٦] نفسُه أَحَدُ المتصَدِّقَيْنِ»[٧].

---

(١) في (ل) و(ط): فإن.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): العهد.

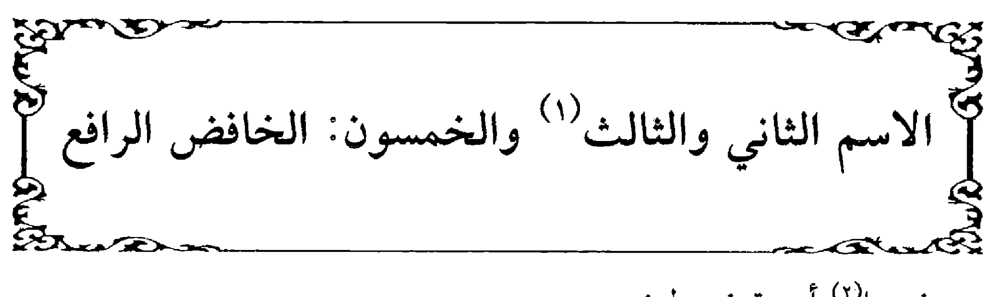
(٣) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٤) في النسخ الأخرى: موفرا.

(٥) في النسخ الأخرى: طيبة.

(٦) في (ط): بها.

(٧) أخرجه أحمد (١٩٥١٢)، والبخاري؛ في الزكاة، باب أجر الصائم إذا تصدق بأمر صاحبه: ١٤٣٨ (٢/١١٤- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الزكاة، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت: رقم ١٠٢٣ (٢/٧١٠- عبد الباقي)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.



وفيهما(٢) أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما

هذان اسمان لم يَرِدْ بِهِمَا القرآن لَفْظًا، وإنما ورد بفعلهما، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم:٥٧]، وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨]، ووَرَدَا(٣) في حَدِيثِ أبي هريرة المفسَّر مُعدَّدَين، ورُوِيَ من طريق آخر: «بيده القِسْطُ، يخفض ويرفع، والقيامة خافضة رافعة»(٤)، على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

الفصل الثاني: في شرحهما(٥) عقيدةً

لا خلاف بين العلماء أنَّ هذا الاسم من صفات الأفعال، وأن الباري مُذْ خَلَقَ الخلق، خَفَضَ ورَفَعَ، ولا يَزَالُ يَخْفِضُ ويَرْفَعُ إلى يَوْمِ القيامة، والوجه الذي يَتَعَلَّقُ به الخفضُ والرَّفْعُ كما قدَّمْنَا أَمْرَانِ:

---

(١) في (ط): الاسم الرابع والخمسون والخامس والخمسون، وفي (ل): الاسم السادس والأربعون والسابع والأربعون.
(٢) في (ق) و(ط): فيه.
(٣) في (غ): ورد.
(٤) قوله: (ورُوِيَ من طريق آخر: بيده القِسْطُ، يخفض ويرفع، والقيامة خافضة رافعة) سقط من (ك) و(غ) و(ح).
(٥) في (ق) و(ط): شرحه.

أحدهما: المكان.

والثاني: المكانة.

فأمَّا رَفْعُه[١] المكان وخَفْضُهُ، فعلى وُجُوهٍ:

الأوَّل: أنه رَفَعَ العرش وخَفَضَ الماء.

الثاني: أنَّه رَفَعَ السَّمَاءَ بغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا، وخَفَضَ الأَرْضَ بأَوْتَادِهَا، فتلك قارَّةٌ في الجَوِّ لَا تَنخَفِضُ، وهذه قارَّةٌ سُفْلَى لا تَضطَرِبُ؛

الثالث: أنه رفع السماء بين[٢] الأرض إلى السماء، وهكذا السماء الثانية، إلى آخر السماوات.

الرابع: أنه قد[٣] رفع عيسى إلى السماء الثانية، فهو فيها إلى أن ينزل في الأرض، حَكَمًا مُقْسِطًا، فيكسِرَ الصَّليب، ويَقتُلَ الخنزير، ويَضَعَ الجِزْيَةَ.

الخامس: أنه رَفَعَ مُحَمَّدًا ﷺ ببَدَنِه حتَّى انتهى إلى مَوْضِعٍ يَسمَعُ[٤] فيه صَرِيفَ الأَقْلَامِ، وكلَّمَه ربُّه بغير واسطة يُبَلِّغه[٥] الكلام.

السادس: أنه رفع ابن فُهَيْرَةَ[٦]، فرُوي أنه لما طُعِن أخذته الملائكة فرفعته إلى السماء عن أيدي الكفار[٧].

---

(١) في (ط): رفعة.

(٢) في (ط): من.

(٣) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٤) في غ: سمع.

(٥) في (ط) و(م): فبلغه.

(٦) في (ط) و(ل) و(ق) و(م): عامر بن فهيرة، وفي (غ): ابن جهيرة.

(٧) في واقعة بئر معونة التي قتل فيها القراء السبعون، أخرج أصله البخاري (٤٠٩٠) مرسلًا ضمن الحديث الموصول، كما بيَّنه في فتح الباري (٧/٣٩٠)، قال: «قوله: =

وهذه الثلاثة الأوجه[١] فيها رِفْعَةُ المكان لا رِفْعَة المكانة[٢].

وأمَّا رِفْعَةُ المكانة:

فقد رفع الآدَمِيَّ على سائر المخلوقات فقال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ﴾[٣] [الإسراء:٧٠]، وقد تقدَّم بيانه.

/ الثاني: أنه رفع الأنبياء بدرجة النُّبُوءَةِ.

الثالث: أنه رفع الملائكة بدرجة الملكيَّة[٤]، وقد[٥] اختُلِف في أرفع الدرجتين، حسَبَ ما بيَّنَّاه في كتب الأصول.

الرابع[٦]: أنه رَفَعَ المؤمنين فقال:﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم﴾.

= «فقتل عامر بن فهيرة يوم بئر معونة»، هذا آخر الحديث الموصول، ثم ساق هشام بن عروة عن أبيه صفة قتل عامر بن فهيرة مرسلة، وقد وقع عند الإسماعيلي والبيهقي في الدلائل سياق هذه القصة في حديث الهجرة موصولًا به مدرجًا، والصواب ما وقع في الصحيح، أي مرسلا، كما رواه البخاري عن أبي أسامة معطوفا على حديث الباب الموصول؛ وأخرجه في المعجم الكبير الطبراني (١٩/٧١)، وفيه: «وكان فيهم عامر بن فهيرة، فزعم لي عروة أنه قتل يومئذ؛ فلم يوجد جسده حين دفنوه»، ورواه عبد الرزاق الصنعاني (٥/٣٨٣) في سياق وقعة حنين، وفيه: «قال الزهري: وبلغني أنهم لما دفنوا التمسوا جسد عامر بن فهيرة فلم يقدروا عليه، فيرون أن الملائكة دفنته».

(١) في (غ): أوجه، وفي (ط): الأوجه الثلاثة.

(٢) في النسخ الأخرى: فيها إلى رفعة المكان رفعة المكانة.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): ولقد كرمنا بني آدم.

(٤) في (م) و(ل) و(ق): الملائكة.

(٥) قوله: (بدرجة الملكيَّة) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٦) سقط هذا الحكم من (ل) و(ط).

الخامس[1]: أنه رفع العلماء بقوله: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة:١١].

فأمَّا رِفْعَةُ المؤمن فبمكانة[2] دينه وماله وعرضه، كما قال ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم[3] عليكم حرامٌ كحُرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا»[4].

وأمَّا رِفعة العلماء فبإنفاذ[5] أقوالهم في الدين، وولايتهم في الذكر على جميع المسلمين، قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

والسادس: أنه رفع الحقَّ كما قال تعالى[6]: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء:١٨].

---

(١) في (ط) و(ل): الرابع، وسقط من (غ) و(ح).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): فبصيانة.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

(٤) الحديث بهذا اللفظ أي بزيادة «وأبشاركم» تفرد به البخاري في الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا ترجعوا بعدي كفارا: ٧٠٧٨ (٩/٥٠- طوق النجاة)، من طريق قرة بن خالد السدوسي عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة ورجل آخر هو أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن أبي بكرة (الكلام لابن سيرين) عن أبي بكرة به، وبهذا الطريق رواه أحمد (٢٠٤٠٧)، والبزارفي مسنده (٩/٨٨)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلا قرة عن محمد»؛ وانظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٧)، ورواه من غير طريق قرة؛ أحمد (٢٠٤٠٢)، والبخارى (٥٢٣٠)، ومسلم في القسامة والمحاربين والقصاص والديات ١٦٧٩ (٣/١٣٠٥- عبد الباقي)، أما أصل الحديث فمروي من طرق عن عدد من الصحابة.

(٥) في (غ) و(ح): فبما يعدد، وهو تصحيف، وسقط من (ق).

(٦) سقط من (ط) و(ل).

السابع: أنه رفع المتواضع، ورُوي: «أن ناصية المتواضع بيد مَلَكٍ، كلَّما تَطَأْطَأَ رَفَعَه»[١]، وعكسُه المتكبِّر.

الثامن: أنه رفع أهل الطاعة بقَبول قولهم، وخَفَضَ الفُسَّاق برَدِّ قولهم.

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى في منزلته العليا أحكام يختصُّ بها خمسةٌ[٢]:

الأوَّل: أنه يعطي المنازل، فذلك بيده لا يملكُه غيره.

الثاني[٣]: أنه يرفع الأعمال بالإخلاص، ويخفضها بالرياء.

الثالث[٤]: أنه يرفع الأرواح[٥] بالتوحيد، ويخفضها بالشرك.

الرابع: أنه يرفع العلماء بالعلم، ويخفض بالجهل.

الخامس[٦]: أنه يرفع بالنصرة[٧] والظهور، ويخفض بالخذلان.

---

(١) هو هنا بالمعنى، ولفظه في المعجم الكبير للطبراني: ١٢٩٣٩ (١٢/ ٢١٨- حمدي): «ما من آدمي إلا في رأسه حكمة بيد ملك، فإذا تواضع قيل للملك: ارفع حكمته، وإذا تكبر قيل للملك: ضع حكمته»، وأخرجه بلفظ آخر البيهقي في الشعب: ٧٧٩١ (١٠/٤٥٦- الرشد).

(٢) سقط من (غ).

(٣) سقط هذا الحكم والأحكام التي تليه من (غ) و(ح).

(٤) سقط هذا الحكم من (ق).

(٥) في (ل) و(ط): الأحوال.

(٦) سقط هذا الحكم من (ق).

(٧) في (ط) و(ل): النصر.

وعلى العبد في المنزلة السفلى[١] أن يَرْفَعَ بالتقوى ويَخْفِضَ بالمخالفة، وقد فاضل[٢] النبي ﷺ في العطيَّة بين المؤلفة قلوبهم يوم حُنَيْنٍ، فقيل له:

ومن تَخْفِضُ[٣] اليوم لا يُرْفَع[٤]

وكلٌّ[٥] ذلك ممَّا عادت منفعته إلى التقوى.

---

(١) قوله: (وعلى العبد في المنزلة السفلى) سقط من (ق)، وسقطت المنزلة السفلى كلها من (غ) و(ح).

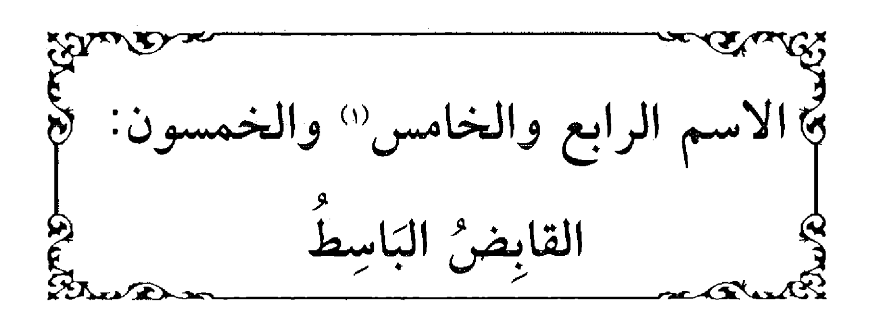
(٢) في (ل) و(ط): قال.

(٣) في (ط): انخفض.

(٤) هو من شعر عباس بن مرداس؛ أخرجه الحميدي (٤١٦)، ومسلم (١٠٦٠)، من حديث رافع بن خديج ﵁ في قصة غزوة حنين:

أتجعل نهبي ونهب العبيـ ـد بين عيينة والأقرعِ
فما كان بدر ولا حابس يفوقان مرداس في مجمعِ
وما كنت دون امرىء منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع

(٥) في (ط) و(ل): فساوى كل ذلك.



الاسم الرابع والخامس[١] والخمسون: القابِضُ البَاسِطُ

فيهما[٢] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[٣]

وَرَدَ بهما[٤] القرآن فِعْلًا، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[٥] [البقرة:٢٤٥]، وقال تبارك وتعالى[٦]: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى:٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر:٦٧]، ووَرَدَ في الخبر مفسَّرًا في حَدِيثِ أبي هُرَيْرَةِ المعدَّد، وأجمعت الأمة على أنه يَقْبِضُ ويَبْسُطُ، ويُعْطِي[٧] ويَمْنَعُ.

---

(١) في (ط): الاسم السادس والخمسون والسابع والخمسون، وفي (ل): الاسم التاسع والأربعون والموفي خمسين.

(٢) في (ط) و(م) و(غ) و(ق): فيه.

(٣) في (ل) و(م) و(غ): مورده.

(٤) في (ق): به.

(٥) في (ط) و(م) و(ل): الله يقبض ويبسط.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): قال تعالى.

(٧) في (ط): يعطي.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في ذِكْرِ أقوال الناس فيه(١)

قال أكثرهم: هو يَقْبِضُ ويَبسُط، أي يُعطي ويَمْنَعُ.

الثاني: أنه يقبض الصدَّقات ويبسُط الجزاء.

الثالث: أنه يبسط الرزق ويقبضُه.

المسألة الثانية(٢): في تحقيق معناه لغةً

البَسْطُ عبارةٌ عن توسُّع الجسم(٣) بكثرة أجزائه، فتكثر مساحته، والقَبْضُ عبارة عن تقليل أجزائه فتتقلَّص مساحته، وقد يُستعمَل في المعاني فيقال: فلان باسط، وقدرته باسطة؛ إذا كثُرت متعلَّقاتها، ومقبوضة إذا قلَّت متعلَّقاتها، والدليل على صحَّة ذلك قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة:٢٤٧].

الفصل الثالث: في شرحه(٤) حقيقة وعقيدةً

إذا عَلِمتم حقيقة القبض والبسط، وأنَّه يستعمل في الأجسام، وأن معناه تكثيرُ الأجزاء وتوسيعُها، فيعود معناه إلى معنى التوسُّع، كما تقدَّم في اسم الواسع، وفي قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧].

---

(١) سقطت من (ط) و(ل).

(٢) في (ك): الأولى، وهو سبق قلم.

(٣) في (ك) و(غ) و(ح) و(ق) و(م): الرزق.

(٤) في (غ): شرحهما.

وأمَّا إذا كان في المعاني، فلا يصحُّ أن يتعلَّق بالصفات[١] الإلَهية، فإنه[٢] من الأفعال المتعدِّية، لا يصحُّ أن تقول[٣]: بَسَطَ الله علمَه، ولا بَسَطَ قدرتَه، وإنَّما يتعلَّق بالمعاني المخلوقة، فيقال: بَسَطَ عِلْمَ عِبَاده وقَبَضَه، كما بَسَطَ عِلْمَ موسى عليه السلام[٤] على الأحكام الظاهرة وقَبَضَه/ عن الباطن، وبَسَطَ عِلْمَ الخَضِرِ على الباطن وقَبَضَه عن الأحكام[٥] الظاهرة، «قال الخَضِرُ لموسى: يا موسى إنك على عِلْمٍ من عِلْمِ الله لا أعلمه، وأنا على علم من علم الله لا[٦] تعلمه»[٧]. [١٢٩/ب]

وأمَّا تعلُّقُه[٨] بالمعاني المخلوقة فتكثر[٩]، أمَّهاتُها[١٠] بَسْطُ[١١] المعارف وبَسْطُ الرِّزْقِ، وعلى هذا[١٢] كله هو من صفات الأفعال بكل حال.

---

(١) في (ك): في الصفات، وفي ق: الصفات.
(٢) في (ط): وأنه.
(٣) في (ط): نقول.
(٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.
(٥) قوله: (الظاهرة وقبضه ... عن الأحكام) سقط من (غ).
(٦) قوله: (أعلمه، وأنا على علم من علم الله لا) سقط من (ط) و(ل).
(٧) رواه أحمد (٢١٤٣٤)، والبخاري؛ في العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم: ١٢٢ (١/٣٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الفضائل، باب من فضائل الخضر: ٦٢٣٩ (٤/١٨٤٧- عبد الباقي)، من حديث ابن عباس.
(٨) في (غ): «وأما تعلقه بصحَّة على حالها، ورجوعها إلى هيئتها، وإنما يسقط في هذا غافِلٌ أو مُبْتَدِعٌ يَعْتَقِدُ أنَّ الشفاء عَدَمُ الداء، كما أن الموت عِندَهُ عَدَمُ الحياة، والجهلُ عَدَمُ العِلْمِ، وهذه كلها اعتقادَاتٌ بالمعاني المخلوقة»، والكلام الوارد هنا هو ممَّا يأتي في اسم الله الشافي، فلا ندري كيف أدخل الناسخ كلاما في كلام مع أنه متأخر عن موضعه كثيرًا.
(٩) في (ق) و(ط) و(م): فكثير.
(١٠) في (ل) و(ط): أمهاته.
(١١) في (ل) و(ط): لبسط.
(١٢) في (ل) و(ط) و(م): فهو على هذا.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للربِّ:

فإنَّ له الخلقَ والأمرَ والقبضَ والبَسْطَ.

وللعبد في منزلته السفلى حُكْمَانِ:

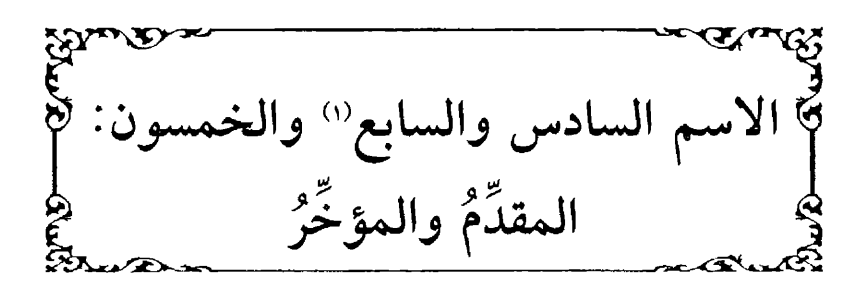
أحدهما: أن يقبض بوهمه[١] عن ربِّه، وشهوته عن معصيته، ويَبْسُطَ معرفته[٢] عليه[٣] وطاعته إليه.

---

(١) في (ل) و(ط): توهمه، وفي ق: لوهمه.

(٢) في (ل) و(ط) و(م) و(غ) و(ق): معرفة.

(٣) في (ل) و(ط) و(م) و(غ) و(ق): علمه.



الاسم السادس والسابع[1] والخمسون: المقدِّمُ والمؤخِّرُ

فيهما[2] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[3]

لم يَرِدْ بهما القرآن اسمًا، لكن وَرَدَ بهما[4] فِعْلًا، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾ [هود:٨]، وقال: ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل:٦١]، وجاء ذكرهما في حديث أبي هريرة المفسَّر المعدَّد، وقال عليه السلام[5] في النساء حال[6] الصلاة: «أخِّروهنَّ من حيث أخَّرَهنَّ الله»[7]، وصح عن النبي عليه السلام[8] أنه كان يقول في دعائه: «أنت

---

(١) في (ط): الاسم الثامن والتاسع والخمسون، وفي (ل): الاسم الحادي والخمسون والثاني والخمسون، وفي غ: الاسم - بياض- والستون.

(٢) في (ط) و(م): فيه.

(٣) في (ط): مورده.

(٤) سقط من (ط) و(م) و(غ).

(٥) في النسخ الأخرى: قال النبي ﷺ.

(٦) في (ط) و(ل): في حال، وسقط من (غ).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥١١٥)، والطبراني في الكبير (٩٤٨٤)، موقوفًا على ابن مسعود، واستغرب الزيلعي رفعه؛ نصب الراية (٢/٣٦).

(٨) في النسخ الأخرى: رسول الله ﷺ.

المقدِّم، وأنت المؤخِّر، لا إله إلَّا أنت»[١]، وعلى هذا الخبر هو المعوَّل في هذين الاسمين، وأجمعت عليهما[٢] الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحهما[٣] لغةً

أمَّا اللغة فيهما[٤] فمعلومة، وليس لها إلَّا متعلَّقان[٥]:

أحدهما: يتعلق بالزمان، كقوله: ﴿وَلَبِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾ [هود:٨].

والثاني: يتعلق بالرُّتْبَةِ[٦]، كقوله عليه السلام[٧]: «أخِّروهنَّ من حيث أخَّرَهُنَّ الله»[٨].

الفصل الثالث: في شرحهما[٩] حقيقةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

الباري هو الفاعل لما يشاء، خالق[١٠] كل[١١] شيء حقيقةً، وقد قدَّم[١٢] بعضَ أفعاله على البعض، وأخَّر[١٣] بعضها عن بعض بإرادته، وقدَّمَ طائفةً في

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) في النسخ الأخرى: عليه.
(٣) في (ط) و(ل) و(م): شرحه.
(٤) في النسخ الأخرى: فيه.
(٥) في (ط) و(ل) و(م): ولها متعلقان.
(٦) انظر شرح الأسماء للقشيري: (٢٢٢).
(٧) لم ترد في النسخ الأخرى.
(٨) هو أثر ابن مسعود السابق.
(٩) في النسخ الأخرى: شرحه.
(١٠) في (ط) و(ل) و(م): الخالق.
(١١) في (ط) و(ل) و(م): لكل.
(١٢) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): تقدم.
(١٣) في (ط): تأخر.

الطاعة، وأخَّرَ أُخْرَى عن العصمة[١]، وأنبأ عن[٢] ذلك بقوله تعالى: ﴿ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]، وأخَّر المطلوب عن الطالب، والمرغوب عن الراغب بحكمته[٣]، وقدَّم[٤] له المحنة بعَدْلِهِ وحُجَّتِه.

المسألة الثانية:

قال بعض علمائنا: يحتمل[٥] أن يكون[٦] من صفات الذات، لأنه قدَّم قومًا بالتعظيم، وأخّر آخرين بالذم والتَّهْجِين، وهذا القول ضعيف، فإن التقديم بالثناء فائدةُ الثناء لا نفسُ الثناء، وكذلك التأخير في الذَّمِّ[٧].

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى المنزلة العليا في هذا الاسم باختصاص التقديم والتأخير بيده، لا مُقَدِّم ولا مُؤَخِّرَ سِوَاه.

وعلى العبد في منزلته[٨] السفلى أن يُسَابِقَ حتى يكون في أوَّل[٩] السَّابقين لا في المتأخرين.

---

(١) في (ط) و(ح) و(ق): المعصية.

(٢) في (غ): على.

(٣) في (غ): بحكمه.

(٤) في (غ): وقد تقدم.

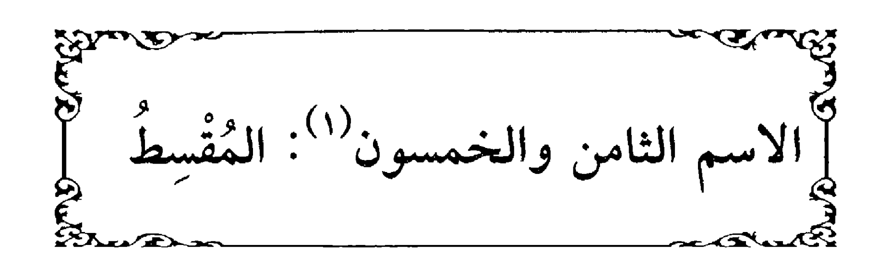
(٥) في (ط): محتمل.

(٦) في (ط): يكونا.

(٧) في (ط): بالذم.

(٨) في (ل) و(ط): المنزلة.

(٩) سقطت من (ل) و(ط) و(م).



الاسم الثامن والخمسون[(١)]: المُقْسِطُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يرد به القرآن فِعْلًا ولا اسمًا[(٢)]، ولكن وردت به[(٣)] إشارةٌ إليه، وهي قوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[(٤)] [آل عمران:١٨]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

القِسْطُ هو العَدْلُ، وهو الحَظُّ والنَّصِيبُ،/ يُقال أَقْسَطَ إذا عَدَلَ، ولعلَّه أعطاه حظَّه[(٥)] ونَصِيبَه، وقَسَطَ إذا جَارَ، كأنَّه قَطَعَ حظَّه ونَصِيبَه، وفي الصحيح: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نُورٍ، عن يمين الرحمن[(٦)]، وكلتا يديه [١٣٠/أ]

---

(١) في (ط): الاسم الموفي ستين، وفي (ل): الثالث والخمسون، وفي (غ): الاسم - بياض - والستون.

(٢) في (غ): اسما ولا فعلا.

(٣) في (ل) و(ط) و(غ): فيه.

(٤) في (ل) و(ط) و(م) تنتهي الآية عند قائما بالقسط.

(٥) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٦) في (ط): العرش.

يَمِينٌ، وهم الذين يعدلون في أنفسهم وأهليهم وما وَلُوا»[١]، ومنه التقسيط، وهو تمييزُ حَظِّ كُلِّ وَاحِدٍ من الشُّركاء في المتاع[٢] وتمييزُه له.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

اللغة والحقيقة فيه سواء[٣]، لأنَّ القِسْطَ هو إبراز الحظ، ومنه القُسْطَاس، وهو أقوم الموازين، والباري تعالى أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، وأبرز له قِسْمَه وعيَّنه لما[٤] كَتَبه[٥] له.

قال النبي عليه السلام[٦]: «لما خلق الله آدم مَسَحَ[٧] على ظهره بيمينه، فاستخرج ذُرِّيَّتَه[٨] منه[٩] كهيئة الذَّرِّ، ثم قَبَضَ فيهم قبضتين فقال: هؤلاء في الجنة ولا أُبالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي»[١٠]، وكلُّ من قَسَطَ عَدَلَ[١١].

---

(١) أخرجه أحمد (٦٤٩٢)، ومسلم؛ في الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل: ١٨٢٧ (١٤٥٨/٣-عبد الباقي)، والنسائي؛ في آداب القضاء، باب فضل الحاكم العادل في حكمه: ٥٣٧٩ (٢٢١/٨- عبد الفتاح)، من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) في (ك) و(غ) و(ح): المتاع.

(٣) في (ط): سؤالان، وهو تصحيف.

(٤) في (ل) و(ط): بما.

(٥) في (ط): كتب.

(٦) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٧) سقط من (غ).

(٨) سقطت من (ط).

(٩) سقطت من (غ).

(١٠) أخرجه مالك في القدر، باب النهي عن القول بالقدر: برقم (٦٧٧) (١٣٢٢/٥- الأعظمي)، وأحمد (٣١١)، وأبو داود؛ في السنة، باب القدر: ٤٧٠٣ (٢٢٦/٤- محيي الدين)، والترمذي؛ في التفسير، باب ومن سورة الأعراف: ٣٠٧٥ (١١٦/٥- بشار)، من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن؛ وقال ابن عبد البر في التمهيد (٣/٦): «هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسلم بن ← =

(١١) في (ل) و(ط) و(ق): وكل فعله قسط وعدل.

الفصل الرابع: في التنزيل

الباري[1] يختصُّ في ذلك بأحكامٍ ثَمَانِيَةٍ:

الأوَّل: أنه يقوم بالقِسْطِ في قوله كلِّه، لأنَّه الحقُّ، وقولُه الحقُّ.

الثاني: أنه المُقْسِطُ في شهادته، لقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨].

الثالث: انفرادُه بأقضية المقادير، واستبدادُه بإنفاذ[2] التدبير، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[3] [غافر:٢٠].

الرابع: تنفيذُه الأحكام على حُكم المشيئة، ومتعلَّق[4] القول، ووَفْقِ العِلْم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠].

= يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب؛ ثم قال: وزيادة من زاد فيه نعيم بن ربيعة ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث: أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعًا غير معروفين بحمل العلم، ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها».

(١) في (ط): الباري تعالى.

(٢) في (ك) و(غ) و(ح): بانفراد.

(٣) في (ط) و(ل) و(م) و(ق) تنتهي الآية بقوله تعالى: لا يقضون بشيء.

(٤) في (ط): تعلق، وفي (ل): يتعلق.

الخامس: أنه يقوم بالقِسْطِ في إرادته وجُودَ[١] القاسِط والمُقْسِط، ولو شاء تعالى لما كان جَوْرٌ.

السادس: تقسيمُه الخلق بين الجنة والنار، والنعيم والعذاب، لقوله في مَسَاق[٢] آيات[٣] السِّياق[٤]؛ مُخْبِرًا عن استقرارِ كلٍّ واحد منهما في منزلته التي حلَّها بالعدل: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر:٧٥].

السابع: تقسيم[٥] الخلق بين العافية والبلاء، مع صحة تعلُّق القدرة بعُموم[٦] العافية، كما قال تبارك وتعالى[٧]: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد:٣٠]، وقال[٨]: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة ١٥٥].

الثامن: تقسيمه[٩] الخلق بين الفقر والغنى، مع سعة الخزائن وإغناء الكلِّ[١٠]، حتى تنقطع بهم الأماني بعَدْلِه وحُكْمِه، ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ الآية [الزخرف:٣٣].

---

(١) في (ط): ووجود.

(٢) في (ط): سياق.

(٣) في (ط) و(م): آية.

(٤) في (ك): السباق

(٥) في (ل) و(ط) و(ق) و(م): تقسيمه.

(٦) في (ل) و(ط): بعين.

(٧) في (ل) و(ط) و(م): قال تعالى.

(٨) في (ل) و(ط) و(م): قال تعالى.

(٩) في (ط): بقسمته.

(١٠) في (ل) و(ط) و(م): لإغناء، وفي (غ): والإغناء للكل.

وعلى العبد في المنزلة السُّفْلَى أن يقوم بالقسط في قوله وفِعْلِه[١]، في نفسه أو غيره، قال[٢] تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[٣] الآية [النساء:١٣٥]، فإذا امتثل ذلك نال المنزلة التي أخبر عنها الصادق[٤]: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور، عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، وهم الذين يَعْدِلُونَ في أنفسهم وأَهليهم وما وَلُوا»[٥].

---

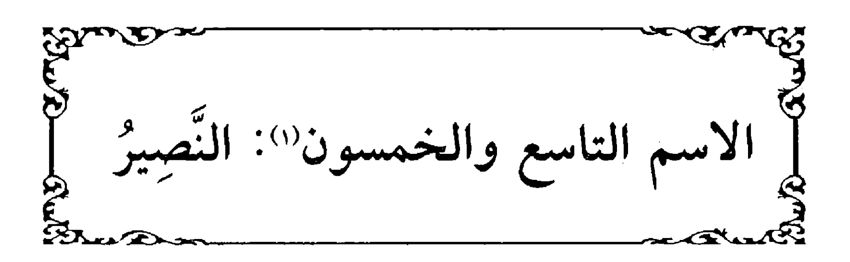
(١) في (ل) و(ط): أو فعله.

(٢) في (ل) و(ط): كما قال.

(٣) في (ل) و(ط) و(م) تنتهي الآية عند قوامين بالقسط.

(٤) في (ط): الصادق صلى الله عليه وسلم في قوله، وفي (ل): الصادق في قوله.

(٥) تقدم تخريجه.



الاسم التاسع والخمسون[١]: النَّصِيرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ بـه القـرآن اسـمًا وفِعْـلًا، قـال الله تعـالى[٢]: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الانفال:٤٠]، وقال أيضا[٣]: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران:١٥٠]، وقال[٤]: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٧]، وجاء في حديث أبي هريرة/ من طريق ابن الحُصَيْنِ، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه[٥] عباراتٌ:

الأُولـى: النـصر: المنـع، لقولـه: ﴿فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾ [هود:٦٣]

---

(١) في (ط): الحادي والستون، وفي (ل): الاسم الرابع والخمسون، وفي (غ): الثالث والستون.

(٢) في (غ): تبارك وتعالى.

(٣) في (غ): تعالى.

(٤) في (ل) و(غ) وط: قال تعالى.

(٥) في (ل) و(ط): فيه خمس.

الثانية: العَوْنُ، لقوله: ﴿وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ﴾ [فصلت:١٦]، المعنى عند علمائنا: لا يُعانُون، ويقال: نَصَرَ المطرُ الخِصْبَ[١] إذا أعانه على النبات.

الثالثة: الانتقام، كقوله: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى:٤١].

الرابعة: النصر: الإتيان والمجيء، قال الشَّاعر:

إذا دَخَلَ الشهر الحرَامُ فَوَدِّعي بلاد تميم وانصُرِي أرضَ عَامِرِ[٢]

الخامسة: النصر: العطاء، قاله بعض علمائنا، واستشهد[٣] عليه بقوله:

إنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لقائلٌ يا[٤] نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا[٥]

ولعله راجعٌ إلى ما قبله.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تحقيق معنى النَّصْرِ

اعلَمُوا - بصَّركم الله بالمعارف[٦] - أنكم[٧] إذا تتبعتم[٨] معنى النَّصْرِ وحقيقته وجدتموه[٩] كله يرجع إلى العَوْنِ، فإنَّ المانع مُعِينٌ للممنوع منه،

---

(١) في (غ): نصر الناصر الحصة، وهو تصحيف.

(٢) الراعي النميري، شعره (ص٨)، وشرح القصائد السبع (ص٢١٤). مجمل اللغة لابن فارس (٨٧٠)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/٣٠٠).

(٣) في (ل) و(ط): والله يشهد.

(٤) في (ل): ما.

(٥) مجمل اللغة لابن فارس (٨٧٠).

(٦) في (ط): نصركم الله بالمعقول، وفي (ل) و(م): نصركم الله بالمعارف.

(٧) في (ل) و(ط) و(م): أنك.

(٨) في (ل) و(ط) و(م): تتبعت، وفي (غ): بلغت، وهو تصحيف.

(٩) في (ط) و(ل) و(م): وجدته، وفي (غ): ومدته، وهو تصحيف.

والمعطى[١] مُعَانٌ، وفي إتيان[٢] الأرض عَوْنٌ لِأَهْلِهَا، والمُنْتَصِر مُفتعِلٌ من العَوْنِ، كأنه أعان نفسه، وحقيقة العَوْنِ هي[٣] إعطاء القوة على الفِعْلِ المحمود أو سببه[٤] المُوصِل إليه، والباري تعالى هو الواهب للخلق[٥] القُدْرَة واليُسْر[٦] لأسباب العلم.

المسألة الثانية: في قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٧]

قال علماؤنا: إن قال قائل: كيف جاز ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾[٧]، والنصر هو العون، والله سبحانه[٨] لا يجوزُ عَوْنُه قَوْلًا ولا يُتَصَوَّرُ فِعْلًا؟

الجواب عنه من أوجه[٩]:

أحدها: أن يقال: المعنى: إن تنصروا الله بالدعاء[١٠].

الثاني: إن تنصروا دين الله بالجهاد عنه.

الثالث: المعنى: إن تنصروا نبيَّ الله، وأضاف النَّصْرَ إلى الله تَشْرِيفًا للنَّبِيِّ ﷺ وللدِّينِ، كما قال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ [الحديد: ١١]، فأضاف القَرْضَ إليه تَسْلِيَةً للفقِيرِ.

---

(١) في (ح) و(ك): المعطي، وضبب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.
(٢) في (ط): إثبات.
(٣) في النسخ الأخرى: هو.
(٤) في (ك) و(ل) و(غ): وسببه.
(٥) في (ط): لخلق.
(٦) في (ل) و(ط) و(ح) و(م): الميسَّر.
(٧) قوله: (قال علماؤنا إلى آخر الآية) سقط من (ك).
(٨) في (ط): والإله، وفي (م): والله.
(٩) في (ل) و(ط): من ثلاثة أوجه.
(١٠) في (ل) و(ح) و(ط): بالدعاء إليه.

ولقد تكلَّم أبو منصور ساتكين التركي المالكي[١] وأبو الفضل عطاءٌ المَقْدِسِيُّ[٢] بالمسجد الأقصى في هذه المسألة[٣] لَيْلَةً من العِشَاءِ إلى الصُّبْحِ، وقد ذَكَرنا ذلك في كتاب «عِيَانِ الأَعْيَانِ»[٤].

الفصل الرابع: في التنزيل

الباري[٥] يختصُّ في النَّصْرِ بخَلْقِ القدرة على الطاعة.

وعلى العبد أن ينصُرَه بطاعته في نفسه، وتَغْيِير المنكر على[٦] غيره.

---

(١) ساتكين بن أرسلان، أبو منصور التركي، المالكي الأديب، له مقدمة في النحو، وكانت وفاته عام ٤٨٧هـ، وأقام بالقدس في شوال من تلك السنة، وفيها لقيه أبو بكر بن العربي، تاريخ دمشق لابن عساكر (١٩/٢٠)، وعنه القفطي في الإنباه: (٦٩/٢)، والوافي للصفدي (٤٧/١٥-٤٨)، ولم يذكره من ترجم للقاضي في جملة شيوخه، فيستدرك عليهم.

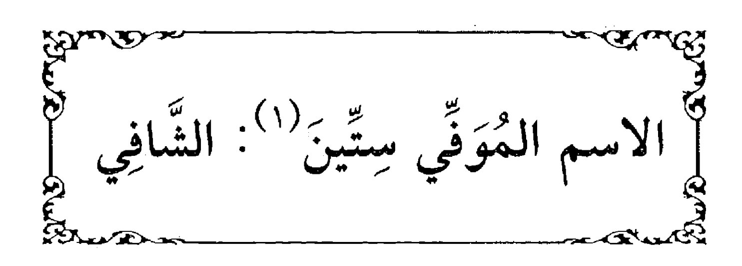
(٢) ذكره القاضي في الأحكام، لقيه عام ٤٨٧ ببيت المقدس، وذكر أنه فقيه الشافعية، ونعته في العارضة بفقيه بيت المقدس وصوفيها (٢٣٩/٨)، ومن تعرض لترجمته من المعتنين بابن العربي لم يذكر له كبير شيء، غير ما ذكره القاضي في كتبه.

(٣) في (ط): الآية.

(٤) وهو من كتبه التي لا يعلم مصيرها، ولم نقف على من أفاد منه، فلعله من كتبه التي فقدها أو أتلفت في ثورة سفهاء إشبيلية عليه، والكتاب كما يفهم من عبارة القاضي في التراجم، ولعله ذكر فيه مجالس العلم التي حضرها في رحلته، وذكر فيه شيوخه ومن تلقى عنهم، ومن ناظرهم وفاتشهم، والله أعلم.

(٥) في (ط): الباري تعالى.

(٦) في (ل) و(ط) و(غ) و(م) و(ك): في، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.



الاسم المُوَفِّي سِتِّينَ[١]: الشَّافِي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسم لم يَرِدْ به القرآن، لكن وردت به السنة، كان عليه السلام[٢] يقول في رُقْيَتِه: «واشف أنت الشافي»[٣]، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

تقول العرب: شفاه الله يَشْفِيه، إذا أعاد صِحَّتَه وأذهب داءَه.

الفصل الثالث: في حقيقته

ربَّما ظنَّ بعض الجهال[٤] بشفاه[٥] الله زوال الداء، وليس كما زَعَمَ، وإنما هو[٦] عَوْدُ الصحَّة على[٧] حالها، ورجوعها إلى هيئتها، وإنما يسقط في هذا غافلٌ أو مُبْتَدِعٌ يَعْتَقِدُ أنَّ الشفاء عَدَمُ الداء، كما أن الموت عنده عَدَمُ

(١) في (ط): الاسم الثاني والستون، وفي (ل): الاسم الخامس والخمسون، وفي (غ): الرابع والستون.

(٢) في النسخ الأخرى: رسول الله ﷺ.

(٣) أخرجه من حديث عائشة ﵂؛ البخاري في الطب، باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم: ٥٧٤٣ (١٣٢/٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ في السلام، باب استحباب رقية المريض: (٢١٩١)؛ وللحديث شواهد كثيرة عن الصحابة في السنن.

(٤) في (ط): الأغفال، وفي (ل): الغفال.

(٥) في (ط) و(ل): أن الشفاء، وفي (ح): بأن شفاه، وفي (ق): أشفاه، وفي (غ): شفاه، وفي طرة بـ (ك): ربما ظن بعض الأغفال أن الشفاء زوال الداء، ورمز لها بصح.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (ط) و(ل): إلى.

الحياة، والجهلُ عَدَمُ العِلْمِ، وهـذه كلها اعتقادَاتٌ فاسِدَةٌ قد بيَّنَّاها في كُتُبِ الأُصُولِ، وأنَّ الصحيح[١] من ذلك معاني صحيحةٌ متضادَّةٌ، إذا عُدِمَ واحدٌ وُجِدَ/ آخَرُ، فاستقرَّ أن الحقيقة في الشفاء أنها صحَّة[٢] ثانية[٣] بعد الداء[٤]، كما أن البعث[٥] حياة ثانية بعد الموت، والصحة معنًى، والألم[٦] معنًى، والشفاء صحَّةٌ بعد الألم. [١٣١/أ]

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا ثبت هذا فالمنزلة **العُلْيَا** للباري تعالى قد بيَّنَها عليه السلام[٧] بقوله: «لا شافي إلَّا أنت»[٨]، فيُعْتَقد الشفاءُ[٩] له وبه ومنه، وأن الأدوية المستعملة لا تُوجِبُ شِفَاءً ولا تُحْدِثُ صِحَّةً، وإنَّما هي أسبابٌ يخلُقُ الله عَقِيبَهَا فِعْلَهُ، وهي الصحة التي لا يَخْلُقُهَا حَيٌّ سِواه، فكيف يَنْسُبُها[١٠] عاقلٌ إلى جماد من الأَدْوِيَةِ[١١] أو سِوَاهَا، ولو شاء ربك لخلق الشِّفَاءَ دُونَ سَبَبٍ، ولكن لما كانت الدنيا دارَ أسبابٍ جَرَتِ السُّنَّةُ فيها - بمقتضى[١٢] الحكمة - على تعليق الأحكام بالأسباب.

---

(١) في (ط): للكل، وفي (ل) و(م) و(غ): الكل.
(٢) في (ط): صفة.
(٣) في (ط): ثابتة.
(٤) في (ل): الألم، وصحَّحها كما صحح ما أثبتنا.
(٥) في (ك) و(غ) و(ح) و(ق) و(م): الحياة.
(٦) في (ط): الآلام.
(٧) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(٨) الحديث المتقدم.
(٩) في (ل) و(ط) و(م): أن الشفاء.
(١٠) في (ل) و(ط) و(م): أن ينسبها.
(١١) في (ط): أو أدوية.
(١٢) في (ط): على مقتضى.

وإلى هذا المعنى أشار جبريل عليه السلام[١]، وإياه أوضح بقوله لرسول الله عليه السلام[٢]: «بسم الله أَرقيك والله يَشفيك»[٣]، فبيَّن أن[٤] الرُّقْيَةَ منه، وهي سَبَبٌ لِفِعْلِ الله، وهو الشفاء، ولا يبقى بعد ذلك إشكال لذي لُبٍّ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

أن يعلم أن الشفاء منه، فلا يشكر سواه، ولا ينتظره من عند غيره، وأعلى من كان في هذه المنزلة منزلةُ[٥] أبي بكر الصدِّيق[٦]، حين[٧] قالت له عائشة رضي الله عنها[٨] في مرضه: «ألا ندعوا لك طبيبا؟ فقال: الطبيب أمرضني»، وفي رواية: «قد رَفَعْتُ[٩] إليه أمري[١٠] فأجاب: بأني[١١] فعَّال لِمَا أريد»[١٢].

---

(١) في (ط) و(م): صلى الله عليه وسلم، وفي (ل): صلى الله عليه، وفي (غ): عليه الصلاة والسلام.

(٢) في (م): صلى الله عليه وسلم، و(ط) و(ل): رسول الله، وفي (غ): لرسول الله ﷺ.

(٣) أخرجه أحمد (٩٧٥٦)، وابن ماجه؛ كتاب الطب، باب ما عوذ به النبي ﷺ: ٣٥٢٤ (٢/١١٦٤- عبد الباقي)، والنسائي في الكبرى؛ باب ذكر ما كان جبريل يعوذ به النبي ﷺ: ١٠٧٧٥ (٩/٣٦٩- شلبي)، من حديث أبي هريرة.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ل) و(غ) و(ط): مرتبة، وفي (م): والمرتبة، وفي (ق): المرتبة.

(٦) في (ل) و(ط): أبو بكر رضي الله عنه.

(٧) في (ل) و(ط) و(م): فإنه.

(٨) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٩) في (ط): وقفت، وفي (م) و(غ): وقعت.

(١٠) سقطت من (ط) و(م).

(١١) في (ل) و(ط): بأنه.

(١٢) تقدم تخريجه.

وبعد هذا مرتبةٌ أخرى بيَّنها عليه السلام[١] بقوله: «يدخل الجنة من أمتي[٢] سبعون ألفًا بغير حساب، وهم الذين لا يَسترقون ولا يتطيَّرُون، وعلى ربهم يتوكَّلون»[٣]، فهؤلاء لَمَّا تحقَّقوا[٤] أن الشفاء بيده لم يَتَعَلَّقُوا بالأسباب، وإنما أحالوا على المُسَبِّب لِيَنالُوا الشفاء دون واسطة، أو يَقْبِضُوا أَكْرَمَ عِوَضٍ من الصحة في الآخرة.

ولَمَّا كان الخلق لا يَحتملون هذا المقام بعُمُومِهم[٥] رَتَّبَهُم الله مَنَازِلَ، فأدناهم من يتعلَّق بالأدوية، وأعلاهم مرتبةُ[٦] الصِّدِّيق، ولا رُتْبَةَ بعد هذا إلَّا لعاصٍ يعتقد أن الأسباب تُوجِبُ الصِّحَّةَ، أو لمبتدعٍ يَعْتَقِدُ أَنَّها تفعلها، والله يَعْصِمُ من المقالة الفاسدة، ويَهَبُ التَّوْفِيقَ للحالة الجامِدَة بِرَحْمَتِهِ.

---

(١) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

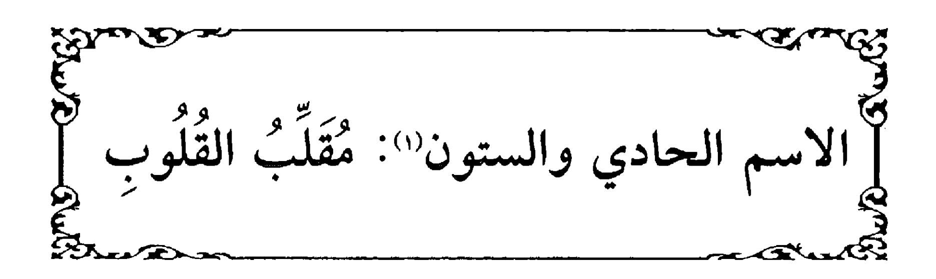
(٢) قوله: (من أمتي) سقط من (ك) و(غ).

(٣) رواه البخاري؛ في الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره: ٥٧٠٥ (٧/١٢٦- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب: ٢١٦ ١/١٩٧- عبد الباقي).

(٤) في (غ): علموا.

(٥) في (ط) و(ل) وغ: بعموم، وفي (م): لعموم.

(٦) في (ط): مرتبةً.



الاسم الحادي والستون[١]: مُقَلِّبُ القُلُوبِ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسمٌ لم يَرِدْ به القرآن، لكن وردت به السنة، كان عليه السلام[٢] يقول في يمينه: «لا ومُقَلِّبِ القلوب»[٣]، ويُروَى «مُصرِّف القلوب»، وروي عنه عليه السلام[٤] أنه قال: «إن قلوب بني آدم كلَّها بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٥]، كقلب واحدٍ، يُصرِّفُه كيف يشاء، ثم قال عليه السلام[٦]: «اللهم مُصَرِّفَ القلوب اصرف قُلُوبَنا إلى طاعتك»[٧]، وأجمعت عليه الأمَّة.

---

(١) في (ط): الاسم الثالث والستون، وفي (ل): السادس والخمسون.، وفي (ك) و(م): الخامس والستون.

(٢) في النسخ الأخرى: النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) أخرجه أحمد (٤٧٨٨)، والبخاري؛ في القدر، باب: «يحول بين المرء وقلبه» [الأنفال: ٢٤] (٦٦١٧) (٨/١٢٦- طوق النجاة)، والترمذي؛ في النذور والأيمان، باب ما جاء كيف كان يمين النبي ﷺ: ١٥٤٠ (٣/١٦٥- بشار)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٥) أخرجه أحمد (٦٥٦٩)، ومسلم؛ في القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء: ٢٦٥٤ (٤/٢٠٤٥- عبد الباقي)، وابن حبان؛ باب ذكر مايستحب للمرء ان يسأل الله جل وعلا: ٩٠٢ (٧/١٥٦- شعيب)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٦) في النسخ الأخرى: رسول الله ﷺ.

(٧) هو نفسه الحديث الذي تقدم.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

أمَّا القلب في اللغة فمعلوم، والتقليب والتصريف هو استعمال الشيء من جميع جوانبه وجهاته المحتملة فيه.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقة القلب

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ القلب قِطْعَةٌ من دَمٍ جَامِدةٌ[١] شكَّلها الله بشكل حَبِّ الصَّنَوْبَرِ، وخَلَقَه على هيئته، لكنَّه منكوس الخِلْقَة، لأنَّ شكله المخروطَ إلى أسفل، وقاعدته في الأعلى، وطرَفه المحدَّد مائلٌ إلى الجهة اليُسرى، فلأجل ذلك يُرى ويُحَسُّ بنَبْضِ[٢] عِرْقِه من الجهة اليسرى أو بتحركه[٣].

المسألة الثانية: في كونه مَحَلًّا للعِلْمِ

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ القلب مَحَلٌّ يخلق الله فيه العلم/ والإرادة [١٣١/ب] والكلام والعقل على اختلافٍ، والصحيحُ أن محلَّه القلب حَسَبَ ما بيَّنَّاه في كتب[٤] الأصول[٥]، وما من حيوان إلَّا وله قَلْبٌ صَنَوْبَرِيٌّ، وله إدراك فيه،

---

(١) في (ط): جارٍ.

(٢) في (ط): بقبض، وفي (ل) و(ق): بنقص، وفي (غ): ببعض.

(٣) في (ط): يتركه، هكذا قرأناها، وفي (م): يتحركه.

(٤) في (ك): كتاب.

(٥) تنظر في مباحث الإدراكات أنواعها وآلاتها: مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (٢٨٧/٢)، والإرشاد (١٧٤)، والغنية في الكلام (٧٣٧/٢-٧٣٩).

ولَكِنْ قَلْبُ الآدَمِيِّ يَتَمَيَّزُ عن قلوب[١] البهائم بمزية التفكير والتقدير، والتمثيل والترتيب، والإرادة[٢]، والاستدلال على ما لا[٣] يُعْلَم بما يُعْلَمَ[٤].

وبهذه الصفات[٥] كلِّها التي جعلها[٦] الله فيه، وجَعَلَهُ مَحَلًّا لها، وبها مَيَّزَهُ من[٧] سائر الحيوانات صار شَرِيفًا كَامِلًا[٨]، لأنه صَقَلَهُ[٩] لها[١٠]، ونَهَاهُ[١١] عن التَّعَرُّضِ لصَدئِهِ بالذُّنُوب، فإن تعرَّض فقد أمره بالصَّقْلِ[١٢] بالتقوى[١٣] والتِّلَاوة، فقال عليه السلام[١٤]:

«إن هذه القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد، فاجلُوها[١٥] بالتقوى والتِّلَاوة»[١٦].

---

(١) في (غ): قلب.

(٢) سقطت من (ك) و(غ).

(٣) في (ل) و(ط): لم.

(٤) في (ل) و(ط) و(م): علم.

(٥) في (غ): الصفة.

(٦) في (غ): خلقها.

(٧) في (ل) و(ط): على.

(٨) سقط من (ك).

(٩) قوله: (وبها ميزه ... صقله لها) سقط من (غ) و(ق).

(١٠) في (ل) و(ط): له.

(١١) في (غ): نهاه.

(١٢) في (ل) و(ط): بالعقل.

(١٣) في (ل) و(ط): والتقوى.

(١٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(١٥) في (ط): فاصقلوها.

(١٦) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: رقم (١٨٥٩).

المسألة الثالثة:

كما أنَّ القلب مَحَلٌّ لهذه الصفات[١] الشَّرِيفَةِ فإنَّهُ أيضًا[٢] مَحَلٌّ للصفات الذميمة[٣]، وبهذه الدقيقة تميَّزَ القَدِيمُ عن المُحْدَثِ، فإنَّ[٤] الوجود الإلهي مَوْصُوفٌ بِكُلِّ صِفَةِ كمالٍ مُقَدَّسٌ[٥] عن صفات النَّقْصِ، والموجودُ[٦] المحدَث مَوْصُوفٌ بِوَجْهَيْنِ[٧]، فهو وإن[٨] وُصِفَ بكَمَالٍ[٩] فإنَّهُ مَوْصُوفٌ بالنُّقْصَانِ؛ من شهوة وغَضَبٍ وحِقْدٍ، والحواسُّ تُلْقِي إليه المعاني الذميمة، والعقل والعلم[١٠] يحثُّه على الصفات الكريمة، ويُبَيِّنُ[١١] له عاقبة الأوصاف الذميمة، ومَلَكٌ[١٢] مُسَخَّرٌ يَعْضُدُ العلم بنور النظر، وشيطان مُسَخَّرٌ يَعْضُدُ[١٣] الشَّهْوَةَ بحُكْمِ الجِبِلَّةِ، ولُطْفُ الله الذي يُسمَّى تَوْفِيقًا، وعَدْلُهُ الذي يُسمَّى خِذْلَانًا قائمان، والقَدَر يجري

---

(١) في (غ): الأخلاق.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ق): الدنية.

(٤) في (ل) و(ط) و(م): وأن.

(٥) في (ل) و(ط): متقدس.

(٦) في (ل) و(ط): الوجود.

(٧) في (ل) و(ط) و(م): بالوجهين.

(٨) في (ك) و(غ): إن.

(٩) في (غ): فهو إن وصف بكمال فقد فاته موصوف باهر؛ لنقصان من شهوته، وغضب وحقد، ولم نجد هاته العبارة في النسخ الأخرى التي بين أيدينا، وصنيع ناسخ (ك) وتصحيحه لعبارة: بالنقصان وإن كان بين با والنقصان بياض؛ مشعر باطلاعه على هاته العبارة وعدم إدراجه لها، لعدم صحة أصلها، والله أعلم.

(١٠) في (ط): الحلم.

(١١) في (غ): بيَّن.

(١٢) في (ك) و(غ): ملك.

(١٣) قوله: (العلم بنور النظر وشيطان مسخر يعضد) سقط من (غ).

على العبد بأحدهما حسَبَ ما سَبَقَ في عِلْمِه، فلما تركَّبت هذه الأخلاق[١] زوجين[٢]، حسَبَ تركيب مخلوقات الله تعالى، عبَّر عليه السلام[٣] عن ذلك قَصْدَ[٤] البيان[٥] بقوله: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٦]، وتعالى الله عن إِصْبَعِ جَارِحَةٍ، ولكن كانت حكمتُه ما قدَّمنا[٧] في كتاب المشكلين فذلك موضعُه، وصار تصرُّف[٨] القلب[٩] بين هذه الأحوال تَقْلِيبًا وتَصْرِيفًا، وذلك بقدرة الله وحكمته، فكان مُقلِّبَ القُلُوبِ ومُصرِّفَهَا سُبْحَانَه.

---

(١) في (ق) و(ط): الحقائق.

(٢) بيَّض لها في (ط)، وفي (ل) و(م): حين.

(٣) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) في (ط): قصدا.

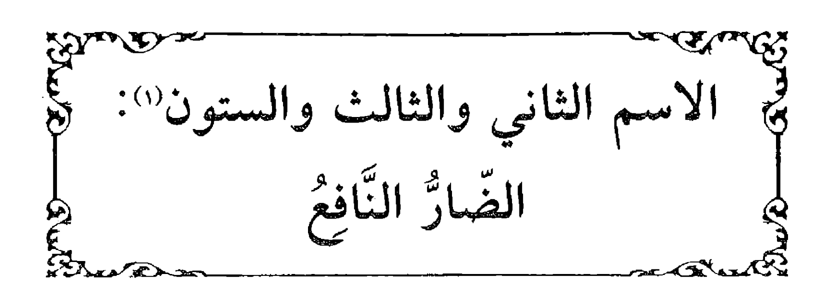
(٥) في (ط): للبيان.

(٦) ليس في الحديث لفظ: «قلب المؤمن»، ولكن المنقول هو الإضافة إلى بني آدم، وهذا اللفظ «إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن» مروي عن عدد من الصحابة، منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم تخريجه.

(٧) في (ل) و(ط): بيناه، وفي (ق): قدمناه.

(٨) في (غ): تصريف.

(٩) في (ك) و(غ): القلوب.



الاسم الثاني والثالث والستون[١]: الضّارُّ النَّافِعُ

فيهما[٢] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِمَا[٣]

هو[٤] اسم[٥] وَرَدَ بِهِ[٦] القرآنُ على طَرِيقٍ بَدِيعَةٍ[٧]، قال تعالى[٨]: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس:١٨]، وقال[٩] مُخْبِرًا عن الخليل في حُجَّتِه على قومه: ﴿ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لاَ يَنفَعُكُمْ شَيْئاً وَلاَ يَضُرُّكُمْ ۝ أُفٍّ لَّكُمْ﴾ [الانبياء:٦٧]، وقال تعالى: ﴿لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً إِلاَّ مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:١٨٨]، ولو لم يكن الباري تعالى

---

(١) في (ط): الاسم الرابع والستون والخامس والستون، وفي (ل): السابع والخمسون والثامن والخمسون، وفي (غ): السادس والسابع والستون.

(٢) في النسخ الأخرى: فيه.

(٣) في (غ): مورده.

(٤) في (ل): هما، وأشار إليه في (ط).

(٥) في (ل): اسمان، وأشار إليه في (ط).

(٦) في (ل): هما، وأشار إليه في (ط).

(٧) في (غ): اللغة.

(٨) في (ط) و(ل) و(غ) و(ق): الله سبحانه.

(٩) في (ط) و(ل) و(غ) و(ق): وقال سبحانه، وفي (م): وقال الله سبحانه.

ضارًّا[١] نافِعًا لكانت الحُجَجُ المتقدمة بَاطِلَةً، واعتذار النبي عليه السلام[٢] ساقِطًا، وذلك باطل، ووَرَدَ في حَدِيثِ أبي هريرة المعدَّد، وأجمعت عليه الأمَّة، واختصَّ به أَهْلُ السُّنَّةِ.

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن الضرر[٣] في اللغة هو الضَّرَرُ بعينه في الحقيقة، وهو:

الفصل الثالث:

وقد أشكل الضرر والنفع على أكثر الخلق حتى ضلُّوا فيه[٤] وأَضَلُّوا، ونحن نكشف حَقِيقَتَهُ[٥] على الاختصار[٦]، إذ كشفناها في المُقْسِطِ على طَرِيقِ الاستِبْصَار[٧]، فنقول:

إن جماعةً من الجهَّال - منهم المعتزلة - ظنُّوا أنَّ الضرر هو ضَرُّ[٨] أَلَمٍ وغَمٍّ وحُزْنٍ ومَشَقَّةٍ، فركَّبُوا من ذلك أُصُولًا فاسدة، وركِبُوا سَبِيلًا عَنِ الحق حائدة، وحقيقة الضرر هو الألم والغمُّ والحزنُ الذي لا نفع فيه، يُوفي[٩] عليه أو

---

(١) سقط من (ك) و(غ).

(٢) في (غ) و(ق): ﷺ.

(٣) في (ط): الضر.

(٤) سقطت من (ل) و(ط).

(٥) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: حقيقتهما، وهو الذي في (ل).

(٦) في (ط): على وجه الاختصار.

(٧) مبحث الألم وأحكامه، في مقالات الاسلاميين (٣١٨/١-٣١٩)، والإرشاد (٢٧٣-٢٨٧)، الاقتصاد في الاعتقاد (٨٣)، والغنية في الكلام (١٣٤/٢) وما بعده.

(٨) في (ل) و(ط) و(م): كل.

(٩) في (غ): يربي.

يوازيه، وهو نقيض النفع الذي لا ضرر فيه[١]، ولهذا لم يُوصَف العِلَاجُ وشُرْبُ الأدوية النافِعَةِ ضَرَرًا لِمَا يَعْقُبُه من المنفعة في الصحَّةِ،/ ولا وُصِفَتِ العبادات الشاقَّة بأنها ضَرَرٌ؛ بما فيها من إتعاب الأبدان وتَرْكِ اللذَّاتِ لِمَا يَعْقُبُها[٢] من الثواب، والنفعُ الذي لا ضَرَرَ فيه هو نَعِيمُ الجنة، والضَّرَرُ الذي لا نَفْعَ فيه هو عَذَابُ النَّارِ. [١٣٢/أ]

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم الضرر والنفع، فالباري تعالى هو المتخصِّصُ[٣] بإيثار[٤] النفع والضرر.

وعلى العبد أن يكون نافعًا لغيره غير ضارٍّ.

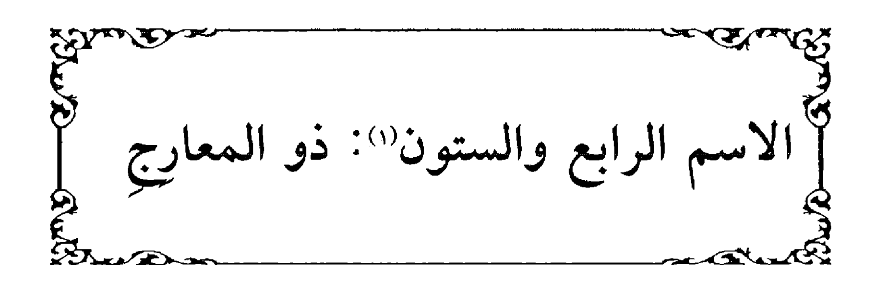
---

(١) في (ل) و(ط): معه.

(٢) في (ل) و(ط) و(م): يعقبه.

(٣) في (ل) و(ط) و(م) و(ق): المختص.

(٤) في (ل) و(ط): بإيتاء.



الاسم الرابع والستون[1]: ذو المعارِج

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن[2]، قال الله تعالى[3]: ﴿لَهُۥ دَافِعٌ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج:٣]، ورُوِيَ[4] في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق عبد العزيز بن الحُصَين، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

العُروج[5]: الحركة إلى فوق، والنزول[6]: الحركةُ إلى أسفل، يقال: عَرَجَ يَعْرُجُ، بفتح العين في الماضي وضَمِّهَا في المستقبل، عُرُوجًا، كما يقال في مُقابَلته: نَزَلَ نُزُولًا، والمَعَارِجُ مَفَاعِلُ منه.

الفصل الثالث: في حقيقته

فيه ثلاث مسائل:

---

(١) في (ط): الاسم السادس والستون، وفي (ل): التاسع والخمسون، وفي (غ): الثامن والستون.

(٢) قوله: (وَرَدَ به القرآن) سقط من (ك) و(غ) و(ق) و(ح).

(٣) في (غ): تبارك وتعالى.

(٤) في (غ): ووَرَدَ.

(٥) سقط من (غ).

(٦) في (ك) و(غ): نزول.

المسألة الأولى: في حقيقته

وحَقِيقَتُه ولُغَتُهُ سَوَاءٌ.

المسألة الثانية: في معنى قوله: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾

اختلف الناس في معنى قوله ذي المعارج على أربع عبارات:

الأولى: الدرجات(١).

الثانية: الفواضِل والنِّعَم.

الثالثة: العوارج هي(٢) الملائكة.

الرابع: معارج السماء.

المسألة الثالثة: في تحقيق المراد

اعلَمُوا أن المعارج(٣) مَفَاعِلُ، وهي جمع مَفْعل بكسرِ العين وفَتْحِهَا، الذي يُعبَّرُ عنه بالزمان والمكان والمصدر، وإذا كانت محتمِلةً لأن تكون(٤) جمعَ زَمَانِ العُرُوج، وجمعَ مَكَانِهِ، فيحتمل أن يكون المراد به جَمْعَ مَعَارِجِ السماء كما تقدَّم، ويحتمل أن يكون(٥) يُرِيد به زمان العُروج، يُريد القَطْعَ من الأرض إلى السماء السابعة - وهو(٦) مسافة عظيمة - في لحظة(٧)، وذلك بَدِيعَةٌ في الخِلقة تدلُّ على القدرة، وتكون الفائدة فيه أمران عظيمان:

---

(١) في (ط): الدرجة.

(٢) في (ط): يعني.

(٣) في (ق): العوارج.

(٤) في (ط): يكون.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): هي.

(٧) في (ك) و(ل) و(غ): ولحظة.

أحدهما: أن الجهة التي تنزل منها الرحمة، وهي جهة فوق، منها ينزل العذابُ بعينها.

الثاني: نزول العذاب من ناحية العُروج، وهي جهة فوق التي ليس لأحد فيها حيلة[١] ولا مُدافَعة، بخلاف سائر الجهات؛ من يمين ويسار، وخلف وقُدَّام، فإن النفس تتحدَّث بهذه الجهات الأربع بحِيلةٍ أو مُدافعة، فإذا رأت الآية تنزل من فوقها[٢] ألقت بيدها.

فأمَّا قول من قال إن المعارج الدرجاتُ أو الملائكة أو الفواضِلُ، فإنَّما[٣] رأى أن يُعَبِّرَ بمكان الشيء عن الشيء، فإن المعارج مواضعُ[٤] العوارج، وموضع[٥] المنازل والدرجات، وموضع الفواضل[٦]، وذلك كلُّه مَجَازٌ لا يُحْتَاجُ إليه، وإن دلَّ الكلامُ[٧] عليه، **فإنَّ كلَّ كلام يَسْتَقِلُّ معناه[٨] الحقيقي لا يُحْمَلُ على مجازه القريب فكيف البعيد.**

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم أن الباري مالك المنازل، فاعلَمُوا:

[الأوَّل]: أنه مُنَزَّهٌ عن التصرُّف فيها بذاتٍ.

---

(١) في (ط): جبلة، وهو تصحيف.

(٢) في (ط): فوق.

(٣) في (ك): فإن، في (غ): فإما أن.

(٤) في (ط): موضع.

(٥) في (م): مواضع.

(٦) قوله: (فإنما رأى أن يعبر ... وموضع الفواضل) سقط من (ق).

(٧) في (غ): العالم.

(٨) في (ط): بمعناه.

الثاني: أنه[1] يَقْسِمُها لمن شاء من غير اعتراض[2] عليه.

المنزلة السفلى للعبد:

له فيها[3] ثلاثة أحكام:

الأوَّل: أن يكون نازِلًا بأعلاها.

الثاني: أن يكون عامرًا لها بالكلام[4] الطيِّب والعمل الصالح.

الثالث: أن يجعل لروحه فيها مَسْلَكًا، فإنَّ الرُّوح الطيبة تَعْرُجُ إلى عِلِّيِّين، والروح الخبيثة تَنزِلُ إلى سِجِّين.

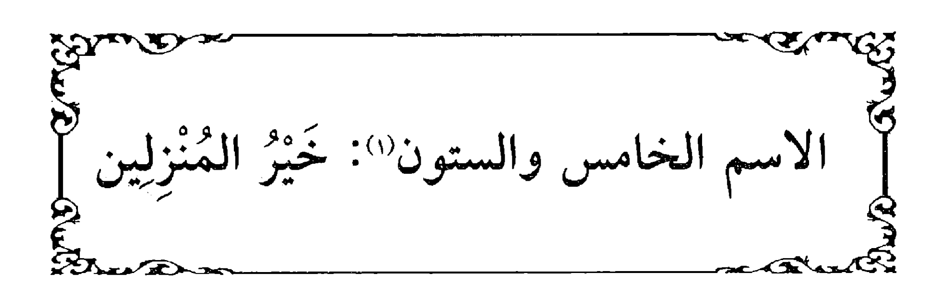
---

(١) في (ط): أن.

(٢) بيض لها في (غ).

(٣) سقطت من غ.

(٤) في (غ): الكلم.



الاسم الخامس والستون(١): خَيْرُ المُنْزِلِين

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ [المؤمنون:٢٩].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

النُّزُولُ هو الكَوْنُ بالموضع المعتَقد(٢) للاستقرار فيه، هذه حقيقته، ثم نُقِلَ إلى المراتب المعنوية مَجَازًا.

الفصل الثالث:/ في شرحه حَقِيقَةً

الحقِيقَةُ واللُّغَةُ فيه سَوَاءٌ، والمنازل هي أَحَدُ(٣) أَقْسَامِ الدرجات التي بيَّنَّاها في قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾(٤) [غافر:١٥] إذا مُدِحَتْ(٥)، وهي كل مَحَلٍّ نَزَلَهُ باعتقاد الاستقرار في المحسوس، وكُلُّ خَصْلَةٍ محمودة أو مذمومة اختصَّ بها المختَصُّ، وبهذا فارَقَت الدرجات، فإنَّها في المحمودة(٦) خاصَّةً.

---

(١) في (ط): السابع والستون، في (غ): التاسع والستون.

(٢) في (غ): المفتقر.

(٣) في (غ): آخر.

(٤) قوله: (التي بيناها في قوله تعلى رفيع الدرجات) سقط من (غ).

(٥) في (غ): مرحت، وهو تصحيف.

(٦) في (ط): المحمود.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنازل لله تعالى[1] يؤتيها من يشاء؛ إِنْ محمودةً فمحمودة، أو غيرها، فاعتقِد أيها العبد[2] أن ذلك بيده مِلْكًا، ولا يصح أن تكون[3] له صفة.

المنزلة السفلى للعبد:

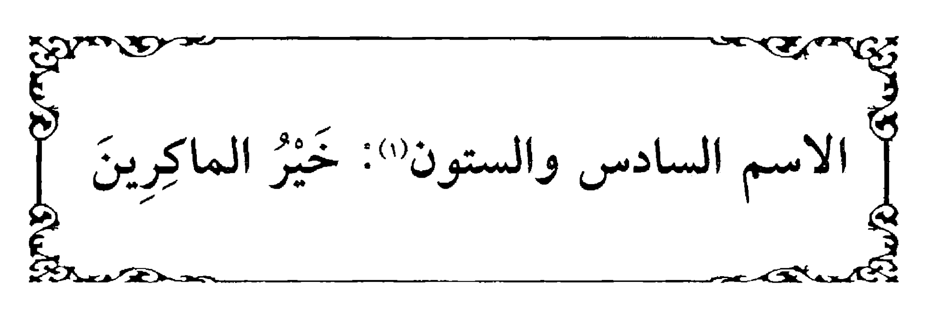
أن يجتهد لنفسه في أحسن المنازل دِينًا، وذلك بنزول المساجد وحِلَقِ الذِّكْرِ، والاختصاص بالحُلى المحمُودة.

---

(١) في (ط) و(م): سبحانه.

(٢) في (ط) و(م): العبد فيه.

(٣) في (ط): يكون.



الاسم السادس والستون(١): خَيْرُ الماكِرِينَ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال(٢) الله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

المَكْرُ في اللغة هو كُلُّ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ العالم مع العالم أو العاقل(٣)، يقصد فيه أنه منفعة وهو له مَضَرَّةٌ.

الفصل الثالث: في حقيقته

الحقيقة فيه ما قلنا إنه لغةٌ، والباري تعالى يفعل مع الكفار فِعْلًا من الصحة والنِّعمة يظنونهما(٤) منفعَةً وهي مَضَرَّةٌ، لأنَّها أَسْبَابٌ إلى الكُفْرِ والمعصية، وفي هذا إشكالان:

---

(١) في (ط): الثامن والستون، وفي (غ): الموفى سبعين.

(٢) في (غ): ورد به القرآن، قال تعالى.

(٣) في (ط) و(ك): الغافل، ومرَّضها، وفي الطرة: في ع: العاقل وصحَّحها، وهي كذلك في (ح)، وسقط من (ق).

(٤) في النسخ الأخرى: يظنونها.

الأوَّل: أن الباري تعالى إنما ذَكَرَ المَكْرَ في طريق الجزاء لا في طريق الأسماء، كما قال: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]، وقال[١]: ﴿وَأَكِيدُ كَيْداً﴾ [الطارق:١٦]، فإنما جاء هذا كله في جزاء الأفعال، ويُسمَّى جَزَاءُ الفِعْل باسم الفِعْلِ حسَبَ ما بيَّنَّاه في كتاب المشكلين، وكذلك المَكْرُ، فما كان هذا سَبِيلُه لا يُتَّخذُ اسمًا.

بيانه[٢]:

أنَّ المكر قد أضافه النبي عليه السلام[٣] إلى الباري تعالى ابتداءً، وكان[٤] يقول في دعائه: «رب أعني ولا تُعِن عليَّ، وامكُر لي ولا تمكُر عليَّ»[٥]، فأضافه إليه ابتداءً وسأله منه، فدَلَّ على أنَّهُ من أوصافه وأسمائه.

الإشكال الثاني: أن المكر مذموم، فإضافتُه إلى الله عزَّ وجلَّ[٦] مُشاقَّةٌ[٧].

الجواب: أن المكر على قسمين:

مَحْمُودٌ: وهو ما يُفعَل مع الكفار أو للحِيلَةِ[٨] في تخليص النفس والمال من الظالم.

---

(١) في (ط): وقال تعالى.
(٢) في (غ): هو، وفي (ح) و(ق): بيد.
(٣) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.
(٤) في (ط): فكان.
(٥) أخرجه أحمد (١٩٩٧)، وأبو داود؛ في أبواب الوتر، باب ما يقول الرجل إذا سلم: ١٥١٠ (٢/٨٣- محيي الدين)، والترمذي؛ في الدعوات، بابٌ منه: ٣٥٥١ (٥/٤٤٦- بشار)، من حديث ابن عباس.
(٦) لم يرد في النسخ الأخرى.
(٧) في (ط) و(ق): متشابه، وفي (ح): مسمى به.
(٨) في (ك) و(غ): للجُملة، وفي (ق): للجبلة.

ومذمومٌ: وهو ما يُفعل على العموم مع المؤمنين.

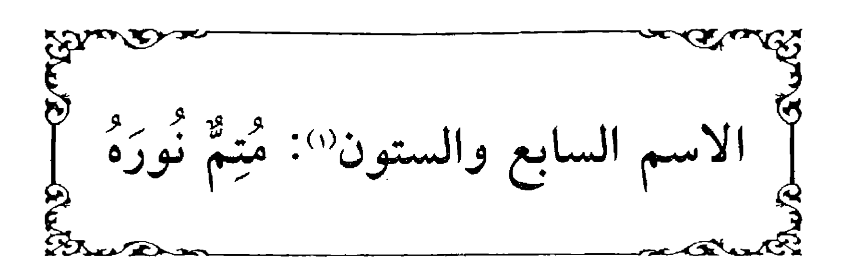
فالذي يوصي به الباري تعالى[١] - وهو من أفعاله - هو المحمود، وهو الذي يجوز للمسلمين[٢] سلوكه، والمذموم لا يُوصَفُ به الباري فِعْلًا، ولا يجوز[٣] للمسلم ارتكابه، والله أعلم.

---

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٢) في النسخ الأخرى: للمسلم.

(٣) في (ط) و(م): يسوغ.



الاسم السابع والستون[١]: مُتِمٌّ نُورَهُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسم وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ [الصف:٨].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً، والفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

قد تقدَّم ذِكْرُ النُّورِ حقيقة ولغةً[٢] في تَفْسِيرِ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥]، فأمَّا قولُهُ: مُتِمٌّ نُورَهُ، فإنَّ التَّمَامَ من الأَسْمَاءِ المضافة[٣] كما قدَّمناه، فلا يَكُونُ تَامًّا إلَّا بالإضافة إلى نَاقِصٍ، وقد بيَّنَّا أن لله سبعين حِجَابًا من نُورٍ، أوَّلها السِّرَاج، وآخِرُها رِدَاءُ الكِبْرِيَاء، وهو النُّور الأعظم.

إذا قلنا إنه من أسمائه؛ ومن[٤] أنواره[٥] مُجَسَّمة[٦] ومنها مَعْنَوِيَّةٌ، ومن أشرف المعنوية الرُّسُلُ والكُتُبُ والملَك[٧]، فإذا أظهر الله تعالى[٨]

---

(١) في (ط): التاسع والستون، وفي (غ): الحادي والسبعون.

(٢) في (ط) و(م): لغة وحقيقة.

(٣) في (ط): الإضافية، وفي (م): من أسماء الإضافة.

(٤) في (ط): فمن.

(٥) في (ط): أنوارٍ.

(٦) في (ط): شمسية.

(٧) في (ق): المال.

(٨) لم يرد في النسخ الأخرى.

الملك[١]، وبعث الرُّسُل، وأنزل الكُتُب، صَرَفَ[٢] الكفَّارَ عنها، وصَدَمُوا[٣] فيها قَصْدًا لإطْفائِها وإِخفائِها، أو تَقْصِيرِها[٤] وتَوْقِيفِها، فيَأْبَى الله إلَّا أن يُتِمَّ نُورَه، وتَمَامُه أن يبلغ إلى القدر[٥] الذي أرادَه فيه وكَتَمَه[٦] ظاهرًا[٧] منه[٨]، فافهموا ذلك ترشُدوا.

والتنزيه[٩] ووصفُ الله فيه وحظُّ العبد منه قد تقدَّمَ من[١٠] قَبْلُ، والله أعلم.

---

(١) في (غ) و(ق): المال.

(٢) في (ق): صدف.

(٣) في (ط): صدفوا.

(٤) في (ط): وتقصيرها.

(٥) في (ط): المقدار.

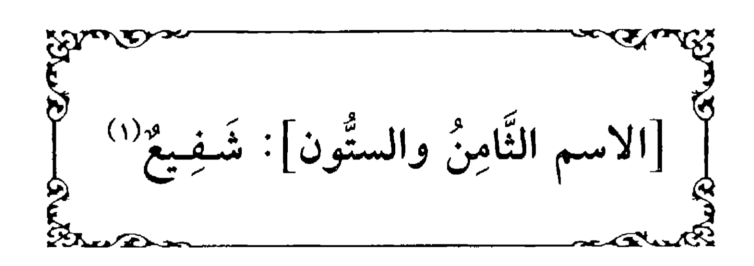
(٦) في (غ) و(ح) و(ط) و(م) و(ك): وكتبه، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٧) سقط من (ط)، وفي (غ) و(ح) و(ك): ظاهرة، وأثبتنا ما صحَّح بطرته.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ط): التنزيل.

(١٠) في (ط) و(م): قبل.



[الاسم الثَّامِنُ والسُّون]: شَفِيعٌ[1]

عدَّه بَعْضُ النَّاسِ اسمًا لأجل قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة:٤]، ولأنَّه جاء في الخبر الصَّحِيحِ أنَّ الله/ تعالى[2] يَشْفَعُ[3]. [١٣٣/أ]

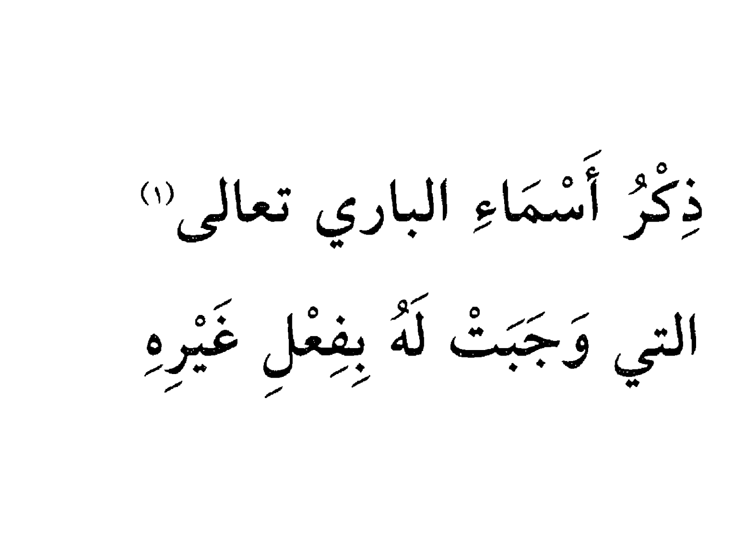
ومعنى الشفاعة ضَمُّ شيء إلى شيء، فهو يَضُمُّ إلى أهل الجنة من شَاءَ من أَهْلِ النَّارِ، على وَجْهٍ بيَّنَّاه في كتاب المُشْكِلَيْنِ والمُقْسِطِ وغَيْرِهِمَا.

---

(١) وإذا عددنا اسم البديء المتقدم ذكره ضمنًا يستكمل التاسع والستين.

(٢) في (ط): سبحانه.

(٣) هو في حديث أبي سعيد الخدري في الرؤية، وطرفه: «أن أناسا في زمن النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال النبي ﷺ «نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب «الحديث»، وفيه «فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين ...» وهو عند البخاري في التفسير باب: «إن الله لا يظلم مثقال ذرة» [النساء:٤٠]:٤٥٨١ (٦/٤٤- طوق النجاة)، ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية: ١٨٣ (١/١٦٧- عبد الباقي)، وفي المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب الأهوال: ٨٧٣٦ بطول، وقال (٤/٦٢٦): «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة، إنما اتفقا على حديث الزهري، عن سعيد بن المسيب، وعطاء بن يزيد الليثي، عن أبي هريرة مختصرا، وأخرج مسلم وحده حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد بأقل من نصف هذه السياقة» والله أعلم.



ذِكْرُ أَسْمَاءِ الباري تعالى[1]

التي وَجَبَتْ لَهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

اعلَمُوا - أفادكم الله المعارف - أن أسماء الباري تعالى على ما بيَّنَّاه من الترتيب والتقسيم، وهذا الباب خَاتِمَةُ أسمائِه حسَبَ ما تقدَّم بَيَانُه في المقدِّمَات، وهي ذِكْرُ الأسماء التي وَجَبَتْ له بفِعْلِ غَيْرِهِ.

وقد قلنا في المتقدِّم[١] من كَلَامِنَا[٢]، إنَّ أفعال الباري لا تُوجِبُ صفاتٍ لذاته فكيف أفعالُ غيره، وكما تُوجِبُ[٣] أَفْعَالُه أَسْمَاءً، فكذلك أَفْعَالُ غَيْرِهِ، تُوجِبُ له أيضًا أَسْمَاءً، وهُوَ فَنٌّ من التَّحْقِيقِ والتوحيد[٤] تَكِعُّ[٥] عنه قلوب الشادين، وتَشْمَئِزُّ له[٦] نُفُوسُ الحاسدين[٧]، وتَقْشَعِرُّ منه جُلُودُ القَاصِرِين المتقَاعِدِين.

وهي جَمَّةٌ يَكثُرُ تَعْدَادُهُا، لكن نُشِيرُ مِنْهَا إلى أسماء:

---

(١) قوله: (وهي ذكر الأسماء ... وقد قلنا في المتقدم) سقط من (غ).

(٢) انظر المقدمتين الواردتين في أوَّل «أسماء الأفعال».

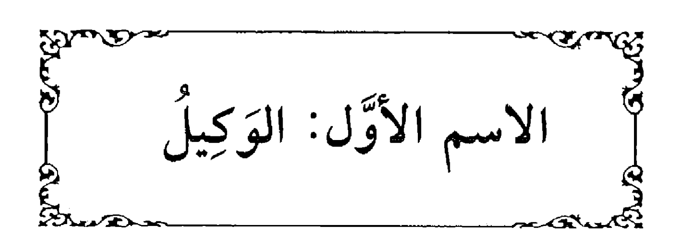
(٣) في (ط) وق: توجب له.

(٤) سقط من (ط)، وفي (ق) و(م): في التوحيد، وفي (ح): التوفيق، وفي (ك): التوكيد، والمثبت من (ل).

(٥) في (ل) و(ط): تكيع.

(٦) سقطت من (ك).

(٧) في (ك): الحائرين، ومرضها، وفي (ط) و(ق): الجامدين، وفي (م): الجاحدين، والمثبت من (ل) و(غ) و(ح).



الاسم الأوَّل: الوَكِيلُ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسم وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الاسراء:٦٥]، وقال: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾ [الاسراء:٢]، وقال مُخْبِرًا عن المؤمنين: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، وجاء في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اختلَفَ أهل اللغة في العِبَارَةِ عن معناه على أربعة أقوال:

الأوَّل: أنه الكفيل؛ قاله الفرَّاء(١)، وأنشد:

ذَكَرْتُ أبا أَرْوَى فبِتُّ كأنَّني بردِّ(٢) ... الأمورِ الماضيات وَكِيلُ(٣)

الثاني: كَافٍ.

---

(١) معاني القرآن: (٢/ ١١٦).

(٢) في (ط): يرد.

(٣) أنشده بسنده إلى ابن الأعرابي عن شقران السلامي ابنُ عساكر في تاريخ دمشق (١٢٦/٢٣)، ورواه ابن عبد البر في بهجة المجالس (١١٢/٢)، واستشهد به في الزاهر في معاني كلمات الناس (٨/١)، وبعده:

وكلُّ اجتماعٍ من خليلٍ لفرقةٍ ... وكلُّ الذي بعدَ الفراقِ قليلُ

الثالث: المُقْسِط، قاله ابن عرَفة[١].

الرابع: حفيظ، رُوِيَ عن الفرَّاء أيضًا.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا[٢]

[المسألة الأولى][٣]:

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن الوكيل فَعِيلٌ من الوَكَالَةِ، يقال: وكَلْتُ إليه أَمْرِي، أَكِلُهُ ووكَلْتُ فُلَانًا، والوُكْلُ والوَكِيل الضَّعِيفُ البَلِيدُ، والتواكُل[٤] إظهار العجز والاعتماد على الغير.

وإذا فهمتم هذا، **فالوَكِيل** هو الضعيف الذي يَكِلُ أمرَه إلى غيره، مِمَّن يَعْجِزُ كعَجْزِهِ، ومنه قوله عليه السلام[٥]: «لا تَكِلنا إلى أنفسنا طَرْفَةَ عَيْنٍ فنهلِك»[٦].

---

(١) نِفْطَوَيْه (٢٤٤ - ٣٢٣ هـ): إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العتكي، أبو عبد الله، إمام في النحو، وكان فقيها، رأسًا في مذهب داود الظاهري، راوية في الحديث موثوقا بروايته، ولد بواسط ومات ببغداد، وكان يؤيد مذهب سيبويه في النحو؛ فلقبوه نفطويه، ذكر له ياقوت عدة كتب، منها «كتاب التاريخ»، و«غريب القرآن»، و«أمثال القرآن»، ترجمه الخطيب في تاريخه (٩٣/٧)، والمنتظم لابن الجوزي (٢٧٧/٦)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (٢٥٤/١)، والإنباه للقفطي (٢١١/١).

(٢) في (ط): وعقيدة، وفي (ل): في شرح حقيقته وعقيدته، وسقط من (ق).

(٣) إضافة للبيان، وسقطت المسألة بكاملها من (ق).

(٤) في (ل) و(ط): التوكل.

(٥) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٦) هو حديث دعوات المكروب بلفظ: اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين، أصلح شأني كله، لا إله إلا أنت»، أخرجه أحمد (٢٠٤٣٠)، وأبو داود؛ في النوم، باب ما يقول إذا أصبح: ٥٠٩٠ (٣٢٤/٤- محيي الدين)، وابن حبان؛ في الأدعية، باب وصف دعوات المكروب: ٩٧٠ (٢٥٠/٣- شعيب)، والبخاري؛ في الأدب المفرد، باب دعاء الكرب: ٧٠١ (ص٢٤٤). من حديث أبي بكرة.

والمُتَوَكِّل هو الذي يُقِرُّ بعَجْزِهِ ويُلْقِي مقاليد[١] أَمْرِهِ إلى القَادِرِ عَلَيْهِ، فإذا فَعَلَ ذلك يقال: وَكَلَ أمرَه إليه وتوكَّل عليه، وهو الوَكِيل؛ فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول، لا معنى له سِوَاه.

فأمَّا من قال: إنه الكافي أو الكَفِيل أو المُقْسِط أو الحفِيظ[٢]، فليس ذلك من مُقتضَيات اللفظ، وإنَّما هو مَأْخُوذٌ من لَوَازِمِ المعنى، وفَوَائِدِ ثَمَرَاتٍ[٣] تتعلَّق به، وليس ذلك بتفسيرٍ ولا هو[٤] في حُكْمِ التفسير[٥].

المسألة الثانية[٦]: [في الرد على هشام الفُوْطِي[٧]]

اتَّفَقَ الناس على وصف الباري[٨] بأنه وَكِيلٌ، لكَوْنِ ذلك وَارِدًا في كِتَابِهِ[٩]، إلَّا هِشَامًا[١٠] الفُوْطِي[١١]، فإنه أبى ذلك[١٢]، واحتج بأن هذه

(١) في (ل) و(ط): بمقاليد.
(٢) سقط من (ك).
(٣) في (ل) و(ط): وثمرات.
(٤) سقط من (غ).
(٥) في (ل) و(ط): المفسَّر.
(٦) سقطت المسألة بكاملها من (ق).
(٧) هكذا ضبطه النديم في الفهرست، وكذلك هو في (ك).
(٨) في (ط): الباري تعالى.
(٩) في (غ): كتبه.
(١٠) في (ط) و(ل): هاشما، وتصحف الفوطي في (غ) إلى القرطي.
(١١) هشام بن عمرو، أبو محمد الفُوطِي، المعتزلي، من أهل البصرة، رأس الهشامية، قال فيه الذهبي: صاحب ذكاء وجدال، وبدعة ووبال، من طبقة النظَّام المتوفى عام ٢٣١هـ، وكان المأمون يجله ويستنبله، ذكر له النَّديم من تصانيفه: كتاب خلق القرآن، وكتاب التوحيد، والأصول الخمس، ترجمه أبو القاسم البلخي تـ ٣١٩هـ في مقالات الإسلاميين له (٧٤-٧٥)، والقاضي عبد الجبار تـ ٤١٥هـ في فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (٢٧١)، كلاهما ضمن (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) بعناية فؤاد السيد، والنديم في الفهرست: ١/٥٩٥-٥٩٦، بعناية أيمن فؤاد السيد، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٧)، والصفدي في الوافي بالوفيات (٢٧/٢١١).
(١٢) وكان ينهى عن قول: حسبنا الله ونعم الوكيل، ويقول: معنى نعم الوكيل: أي المتوكل عليه، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٧).

صفةُ نَقْصٍ لأنه يُوهِمُ الخطأ كوكيل القُرَى[١] والحوائج، وذلك لا يَلِيق بالله سبحانه.

والجواب: أنَّ هذا بعد[٢] وُرُودِ[٣] النَّصِّ باسم الوكيل، كقول إبليس بعد وُرُود الأمر بالسجود: أنا خير منه.

جوابٌ ثانٍ: وذلك أن الاشتراك في الأسماء لا يُوجِبُ الاشتراك في المعاني، كالجبَّار والمتكبِّر، أَوَ لا تَرَى أن المشتَهَى مَحْبوبٌ، والباريَ مَحْبوبٌ، وكذلك الربُّ اسمٌ عَظِيمٌ من أسماء الله تعالى[٤]، ويَشْتَرِكُ فيه مع رَبِّ الدَّابَّةِ ورَبِّ الدَّارِ، وذلك لا يَضُرُّ في الاعتقاد إذا[٥] عُلِمَ المعنى.

المسألة الثالثة: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

اعلَمُوا - أرشدكم الله - أنا إذا[٦] قلنا إن الوكيل هو من وَكَلتُ إليه[٧] الأمور وألقيت إليه المقاليد فهذا يقتضي أنه اسمُ فِعْلٍ، ومعلوم أن المقاليد كلَّها لله، وإنما قال[٨] للعبد سلِّم إليَّ بقولك مالي بحقِّي،/ و تَخَلَّ عمَّا ليس لك [١٣٣/ب] باعتقادك، وأنا الموفِّق لك في كل[٩] ذلك والمانع[١٠] منه، وتوفيقي لك لذلك[١١] علامة نَجَاتِك، ومَنْعِي علامة هلاكِك[١٢].

---

(١) في (غ): العري، وهو تصحيف.
(٢) في (ل) و(ط): بعيد، وهو تصحيف.
(٣) في (ل) و(ط): وورد، وهو تصحيف.
(٤) في (ل) و(ط): سبحانه.
(٥) في (ل) و(ط): لما.
(٦) سقطت من (ك).
(٧) في (غ): له.
(٨) في (غ): قال الله.
(٩) سقط من (غ).
(١٠) في (ط): أو المانع.
(١١) في (ط): بذلك.
(١٢) في (ل) و(ط): هلكتك.

فقد تبيَّن لكم أن الوكيل اسمٌ يَرْجِعُ إلى الفِعْلِ، له معنًى حَقِيقِيٌّ هو لله وَاجِبٌ، فكَوْنُ[١] المقاليد إليه والأمور بيده، أَمْرٌ وَاجِبٌ لم يَزَل ولا يَزَال، وتَسْلِيم العباد ذلك له[٢] أمرٌ حَدَثَ[٣]، فهو المَلِكُ بما وجب له، والوَكيل بما صار[٤] إليه، والتَّسْلِيمُ مُضَافٌ إلينا[٥] في المجاز، وهو له بالحقيقة، **وهذا تَحْقِيقٌ بَالِغٌ[٦] لا يَقْدُرُهُ قَدْرَهُ إلَّا رَيَّانُ من العُلُومِ، جَذْلَانُ من الإِيمَان.**

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم معنى الوكيل فللَّه[٧] في ذلك في منزلته العُلْيَا أَحْكَامٌ يختصُّ بها أربعةٌ[٨]:

الأوَّل: انفِرَادُه بِحِفْظِ الخلْق.

الثاني: انفِرَادُه بكِفَايَتِهم.

الثالث: قُدْرَتُه على ذلك كُلِّه.

الرابع: أن جَمِيعَ الأُمُورِ[٩] من خَيْرٍ وشَرٍّ ونَفْعٍ وضُرٍّ وكُلِّ حَادِثٍ بِيَدِهِ.

---

(١) في (ل) و(ط): فتكون.

(٢) في (ط): له ذلك.

(٣) في (غ): حادث.

(٤) في (ل) و(ط): سلم.

(٥) في (ك) و(غ) و(ح): إلينا.

(٦) في (ط): بليغ.

(٧) في (ط): فلله تعالى.

(٨) سقطت من (ل) و(ط).

(٩) في (ك) و(غ) و(ح): الأمر.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

وله في ذلك ثَلاثَةُ أَحْكَامٍ:

أحدها[١]: أن يتبرَّأَ من الأمور إليه لِتَحْصُلَ[٢] له حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ، ويَرْفَعَ عن نَفْسِه شَغَبَ الوُجُودِ[٣].

الثاني: أن لا يَستَكْثِرَ ما يسأل، فإنَّ الوكيل غَنِيٌّ، ولهذا قيل: من علَامات[٤] التوحيدِ كَثْرَةُ العِيَالِ على بِسَاطِ التوَكُّل[٥].

الثالث: أنك[٦] إذا عَلِمْتَ أنَّ وَكِيلَكَ غَنِيٌّ وَفِيٌّ قَادِرٌ مَلِيٌّ، فأعْرِضْ عن دُنياك وأَقْبِل على عبادة من يتولَّاك[٧].

---

(١) في (ط): الأول، وسقط من (ل) و(م) و(غ) و(ق) و(ح).

(٢) في (ط): ليحصل، وفي (ل): فيحصل.

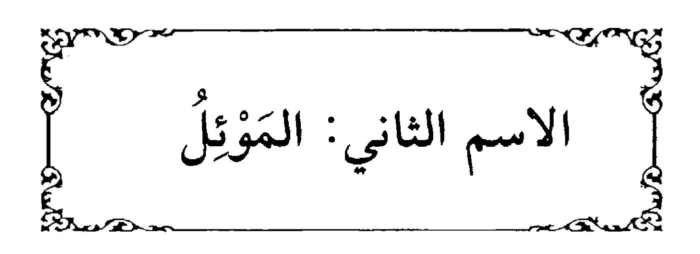
(٣) في (غ): مشقة الوجود، وقد ضرب على مشقة في (ك).

(٤) في (ط): علامة.

(٥) التحبير في شرح الأسماء الحسنى للقشيري (١٨٩).

(٦) سقطت من (غ) و(ح).

(٧) في (ط): مولاك.



الاسم الثاني: المَوْئِلُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف:٥٨]، ولم يذكره علماؤنا، إلا أنَّا[1] وجدناه في كتاب الله استقراءً، فلم يَتَفَطَّنُوا له.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

المَوْئِلُ الملجأ، يقال: وَأَلَ إليه يَئِلُ وَأْلًا ووُؤُولًا ووَئِيلًا، ووَاءَلَ مُوَاءَلَةً ووِئَالًا لجأ، والوَأْل والمَوْئِلُ المَلْجَأُ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

إذا كان الموئِل الملجأ[2]، فالباري تعالى هو مَلْجَأُ المهضومين ومَفْزَعُ المظلومين، كما قال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢]، ولا خلاف في ذلك فيحتاج إلى دليل، ولا إشكال فيه فيفتقر إلى مَزِيدِ بَيَانٍ.

---

(١) سقط من (غ).

(٢) قوله: (يقال وأل إليه ... إذا كان الموئل الملجأ) سقط من (غ).

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ[١]:

وله في ذلك[٢] ثلاثةُ أحكامٍ:

الأوَّل: أنه لا مَلْجَأَ غيرُه.

الثاني: أنه[٣] إذا لجأت إليه دون مُقَدِّمَةٍ قَبِلَكَ.

الثالث: أنك إذا لجأت إليه مع المعاصي والإعراضِ قبل ذلك أَغَاثَك.

المنزلة الثانية[٤] للعبد:

أن يلزم الطاعة، ويُقَدِّمَ الأَسْبَابَ الحَسَنَةَ قَدْرَ الاستطاعة، ليَجِدَهَا مَفْزَعًا عنده وَقْتَ الضرُورَة، فإنَّ ذلك أصحُّ له في الكِفاية، وأَنجَحُ في العِصْمَةِ، قال تعالى في يونس: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات:١٤٣-١٤٤].

وقال علماؤنا: سبَّح في الرخاء فأَنْجَحَ في الشدَّة، وقال عليه السلام[٥]: «إن ثلاثة نفر ممن كان قبلكم آووا إلى غارٍ حذار المطر، فانحدرت عليهم صخرَةٌ سدَّت فَمَ الغار وأَيِسُوا من الخلاص، فقالوا»[٦] الحديث[٧]، فكل واحد منهم إنَّمَا توسَّل بما تقدَّم حَالَةَ الرَّخَاءِ في حَالَةِ الشدَّةِ.

---

(١) أتى على هذا الفصل القرطبي في شرحه للأسماء فلم يغادر منه حرفا ولا كلمة، انظر الكتاب الأسنى: (٥١٨/١).

(٢) قوله: (وله في ذلك) سقط من (ك) و(غ).

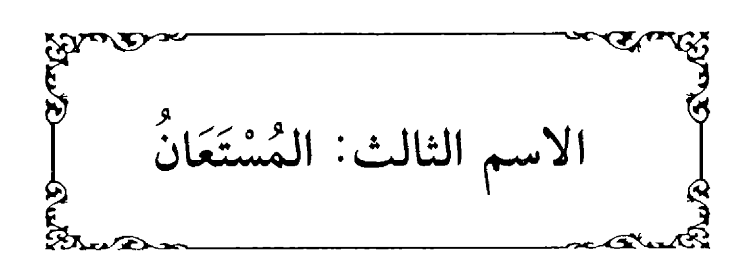
(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): السفلى.

(٥) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٦) أخرجه أحمد (٥٩٧٣)، والبخاري في الإجارة، باب من استأجر أجيرا فترك أجره فعمل فيه المستأجر فزاد: ٢٢٧٢ (٩١/٣- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة: ٢٧٤٣ (٢٠٩٩/٤- عبد الباقي)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) سقط من (غ) و(ط) و(م).



الاسم الثالث: المُسْتَعَانُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال سبحانه: ﴿وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:١١٢]، ولم يرد في حديث أبي هريرة، ولا ذكره علماؤنا[١]، وهو من أَشْرَفِ الأسماء لشَرَفِ مُتَعَلَّقِه، وقد تضمَّنت فاتحة الكتاب معناه، فقال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

[١٣٤/أ] الاستعانة في اللغة ممَّا كثُر استعمالها/ في لفظهم لكثرة احتياجهم لها[٢]، لكنهم لم يُخَلِّصوا لها عبارةً خاصَّةً، قالوا: العَوْنُ الظَّهِيرُ[٣]، ويُسَمُّون[٤] البَاءَ حَرْفَ الاستعانة، لأنك تقول: كَتَبْتُ بالقَلَمِ، وضَرَبْتُ بالسيف، وبَرَيْتُ بالمُدْيَةِ.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

---

(١) قال القرطبي في الأسنى: «قد ذكره غير واحد منهم الأُقْلِيشي» (٥٤٥/١)، والأقليشي من تلاميذ القاضي، فلا يتجه هذا الاستدراك.

(٢) في (ط) و(م): إليها.

(٣) في (ك): الطهير، وفوق الطاء حرف نون، أي بيان، وفي (غ): الطهر.

(٤) في (ط): وقد يسمون.

المسألة الأولى: في حقيقة العَوْنِ

قال علماؤنا: العَوْنُ[١] هو القدرَةُ على الشيء، يقال: أعانَه إذا أَقْدَرَهُ، والقُدْرَةُ هي الصِّفَةُ التي يَتَيَسَّرُ بِهَا فِعْلُ الشَّيْءِ، وهي المتعلِّقَةُ بوُجُودِ العدم[٢]، فَسَمَّوا كلَّ ما كان في العادة سَبَبًا للشَّيْءِ، أي مُقْتَرِنًا بوُجُودِه[٣] ومُيَسِّرًا[٤] في العادَةِ له عَوْنًا[٥]، كالسِّكِّين للبَرْيِ، والقَلَمِ للكتابة، والسَّيْفِ للضَّرْبِ.

المسألة الثانية:

إذا عَرَفتم معنى العَوْنِ فالاستعانة هي طَلَبُ العَوْنِ[٦] وسؤالُه، وذلك لا يكون إلَّا من الله وحده، لأنَّه هو[٧] خالقُ القدرة ومُيَسِّر الأسباب، وكذلك علَّمنا دينَنا، وبيَّن لنا اعتقادَنا فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، لكنه أَذِنَ في نسبته إلى المخلوقين، ورخَّص في سؤالهم ذلك بعد المعرفة بأنه سخَّرَهُم وخَلَقَ القُدرة لهم كخلقها لك.

والأفعال[٨] على قسمين:

منها ما يستقلُّ به المرء؛ ومنها ما لا يستقلُّ به.

ولها أيضا حالان[٩]:

حالة يَسْتَقِلُّ فيها العبد بالفِعْلِ؛ وحالةٌ لا يستقلُّ[١٠].

---

(١) سقط من (ك).

(٢) في (ط): المعدوم.

(٣) في (غ): بالوجود.

(٤) في (غ): مفسرا.

(٥) سقط من (ط).

(٦) قوله: (فالاستعانة هي طلب العون سقط) من (غ).

(٧) سقط من (ك) و(غ).

(٨) في (ط): ولكن الأفعال.

(٩) في (ط): حالتان.

(١٠) في (ط): لا يستقل فيها.

فرخَّص له في طلب المعونة على فِعْلٍ لا يَسْتَقِلُّ به، إمَّا بمعنًى[١] يَرْجِعُ إلى الفِعْلِ، أو بمعنًى[٢] يَرْجِعُ إلى الحال[٣]، فإن ترخَّص فذلك له توسعة، وإن حزَمَ[٤] ورَدَّ الأمر إلى أهله - وهو الله تعالى - فهو أَقْوَمُ في الطَّرِيق، وأَقْوَى في التَّوحيد[٥] والتَّحْقِيقِ كما رُوِي[٦].

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للربِّ:

تتبيَّن لكم في حُكْمَيْنِ:

أحدهما: أنه لا مُعِينَ سواه.

الثاني: أنه وإن كان يُعِينُ فإنه لا يُعان ولا يَسْتَعِين لاستحالة ذلك عليه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

تتبيَّن لكم أيضًا في حُكْمَيْنِ:

أحدهما: أن لا يستعين بغير الله، كما تقدَّم من قول الخليل لجبريل عليهما السلام[٧] وقد عَرَضَ له في المنجنيق «فقال له: ألك حاجة؟ فقال: أمَّا إليك[٨] فلا»[٩].

---

(١) في (ط) و(غ): لمعنى.

(٢) في (ط) و(غ): بمعنى.

(٣) في (غ): المحال.

(٤) في (ل) و(غ) و(ح) و(ط): عزم.

(٥) في (ط): التحديد.

(٦) لعله يشير إلى ما يأتي في الفصل الرابع من قصة إبراهيم عليه السلام.

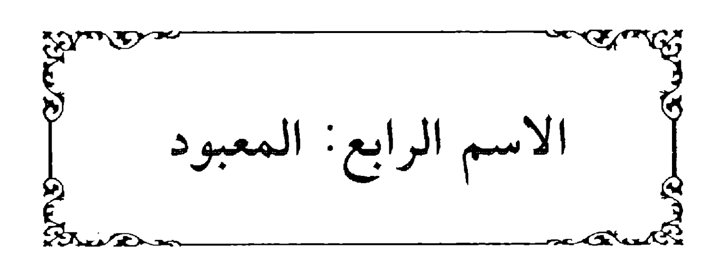
(٧) في (غ) و(ط): صلى الله عليهما.

(٨) قوله: (أما إليك سقط) من (غ).

(٩) رواه الطبري في جامع البيان (١٨/٤٦٧) بسند مرسل، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٥٢)، من قول بشر بن الحارث.

الثاني: أن الاستعانة بغير الله على طاعته لله[1] إذا قَدَرْتَه قَدْرَه وتحقَّقت أنَّه واسِطَةٌ لا يَمْنَعُ منها ولا يُؤَثِّرُ في الاعتقاد.

(١) في (ط): طاعة الله.



الاسم الرابع: المعبود

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وهو اسم لم يَرِدْ به قرآنٌ ولا رأيتُه في السنَّة، لكن لَمَّا جاء المستعان من يُسْتَعَانُ[١] قلنا: المعبُودُ من يُعْبَد[٢]، قدَّمنا[٣] المستعانَ عَلَيْهِ لأنَّه وَرَدَ مَذْكُورًا بصيغة[٤] الأسماء، ولم يَرِدِ المعبود إلَّا فِعْلًا، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

تركيب «عين باء دال»[٥] في لسان العرب يُفِيدُ مَعَانِيَ مفيدة[٦]، لكن المقصود من مَعَانِيهَا الآن عِندَنَا أنَّ العبد هُو المملُوك المربُوب، يُقَال: عبد عُبُودَةً[٧]، وتعبد الرَّجُلَ صيَّره كالعبد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَآءِيلَ﴾ [الشعراء:٢٢]، ويقال: بَعِيرٌ مُعبد وطَرِيقٌ مُعَبَّدٌ، وهو الذي لا صعوبة فيه، قد سهل بالرياضة للبعير، وكثرة المشي للطريق[٨].

---

(١) في (ط): نستعين.

(٢) في (ط): نعبد.

(٣) في (ط): وقد قدمنا.

(٤) في (غ): بصفة.

(٥) في (غ) و(ح): ع ب د.

(٦) في (ح): متعددة، وفي (ط): معددة.

(٧) في (ط): عبودية.

(٨) في (ط): عليه.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

أَمَّا الحقيقة فإنِّي لما تتبَّعتُها أَلْفَيْتُهَا مُنتَظِمَةً من التصرُّفِ والاستعمال، وكان[1] العبد هو المصرَّف بحكم السيِّد، والسيِّد هو المصرِّفُ للعبد بحُكْمِ نفسه، وإليه/ يرجع عبيد الله، فإنه المصرِّفُ لهم، وعبيد القوم، لأنَّهم بِحُكْمِهِم، وبَعِيرٌ [١٣٤/ب] معبَّدٌ؛ قَدْ كَانَ صَعْبًا فصَارَ بحُكْمِ صَاحِبِه، وطَرِيقٌ مُعبد قَدْ كَانَ مُتَحَزِّنًا فعاد[2] سَهْلًا.

المسألة الثانية:

إذا ثبتت[3] حقيقة العبودية فاعلَمُوا أن تصرفات الشريعة تنقسم إلى ما يظهر فيه[4] غَرَضُ الآدمي[5]، وإلى ما لا يظهرُ له فيه[6] غَرَضٌ، فالأوَّل كقضاء الدَّيْنِ، والثاني كالصلاة والصَّوْمِ.

وأمَّا[7] القسْم الأوَّل فتعيَّن الأَمْرُ فيه بالتصرُّف على الآدمي[8] مُطْلَقًا من غَيْرِ قصد قُرْبَةٍ.

---

(١) في (ط): كأنَّ.

(٢) في (ط): صار.

(٣) في (ط): ثبت.

(٤) في (ط): فيها.

(٥) في (ط): غرض لآدمي.

(٦) في (ط): فيه له.

(٧) في (ط): فأما.

(٨) في (ك): الأدية، وفي (غ): الأدايّة.

فأمَّا[١] الثاني فأُمِرَ بأن يَقْصِدَ بالتصرُّف التقرُّبَ إلى الله؛ وهذا بابٌ اتَّفق العلماء على تسميته عِبَادَةً، لما فيه من التذلُّلِ[٢] والخضوع المحض للمعبود، حين[٣] تجرَّدَت عن غَرَضِ[٤] الآدَمِيِّ، وانغلَقَ بَابُ الحظُوظِ فيها، فإذا أُدِّيَت على هذا الوَجْهِ قيل: عبد الرَّجُلُ ربَّه، أي[٥] ذَلَّ له[٦]، وتعبد الرَّجُل لربِّه أي[٧] أَقَرَّ لربِّه[٨] بالعُبودِيَّةِ قَوْلًا وتذَلَّلَ فِعْلًا، وهذا معنى[٩] قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ فيه:

أنَّه مخصوصٌ به لا يجوز لغيره، ولا يجوز منه، ولا يُتَصَوَّرُ لتقدُّسِه وتَعَالِيهِ[١٠] عن مَعْنَاه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

أن يعبد ربَّه بشَرْطَيْنِ[١١]:

---

(١) في (ط): وأما.

(٢) في (غ): التذليل.

(٣) في (ك): حتى.

(٤) سقط من (ك) و(غ).

(٥) في (ط): إذا.

(٦) قوله: (أي ذل له سقط) من (غ).

(٧) في (ط): إذا.

(٨) قوله: (أي أَقَرَّ لربِّه) سقط من (ك) و(غ).

(٩) هنا تنتهي نسخة الحافظ سيدي عبد الحي الكتاني المرموز لها بـ (ح)، لبتر لحق آخرها، وقدره ورقتان أو ثلاث.

(١٠) قوله: (أنه مخصوص به ... وتعاليه عن معناه) سقط من (غ).

(١١) في (غ): أن لعقيدته شرطين.

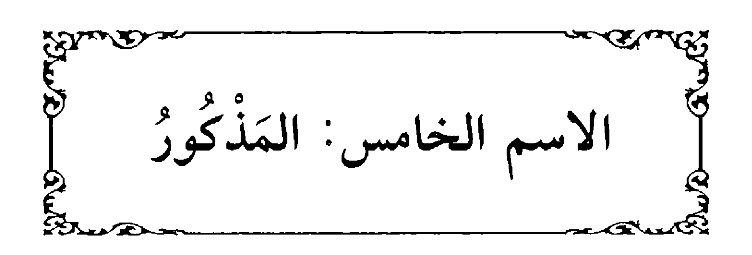
أحدُهما[١]: أن لا يُشرك به شيئًا.

الثاني[٢]: وأن يُخْلِصَ له فعلًا، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٣]، والله أَعْلَمُ.

---

(١) في (غ): إحداهما.

(٢) لم يرد في جميع النسخ ما عدا (غ).



الاسم الخامس: المَذْكُورُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[١] [الأحزاب:٣٥]، فورَدَ فِعْلًا ولم يَرِد[٢] اسمًا.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا: ذكرتُ الشيء بلساني وقلبي ذِكْرًا، واجعَلْهُ منك على ذُكْرٍ، أي لا تنساهُ، والذكرُ الشَّرَفُ، والذِّكْرُ[٣] في الاعتبار، وعدَّدُوا في ذلك كَثِيرًا.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً

التحقيق فيه: أن الذِّكْرَ هو الكلام، وبحسب تصرُّفِ الكلام يكونُ تَصَرُّفُ الذِّكْرِ، وكما أن الكلام على نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ في القَلْبِ، ونَوْعٌ في اللِّسَانِ، فكذلك الذِّكْرُ على ضَرْبَيْنِ: نَوْعٌ من القلب، ونَوْعٌ من اللِّسانِ، قال الله تعالى: «من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في مَلَإٍ ذكرتُه في مَلَإٍ خَيْرٍ من

---

(١) لم ترد في (غ).

(٢) في (غ): لم يرد به.

(٣) في (ط): والذكرى، وفي (ق): والذكر الاعتبار.

مَلَئِهِ»[١]، وقد أطلقت العرب واستعملت الشريعة إِطْلاقَ الذِّكْرِ على العِلْمِ[٢] الثاني المُتَعَقِّب للذهول، لأن الذِّكْرَ له في القلب، مقرونٌ به اقترانَ العلم بالكلام، حسَبَ ما بيَّنَّاه في أُصُولِ الدِّين[٣].

كما أَطْلَقَت اسم الذِّكْرِ على الفوائد المستفادة من الذِّكْرِ، فقد قالت[٤] العلماء في قوله: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ أي اذكُرُوني بالطاعة أَذْكُرْكُم بالثواب، ونحوُ[٥] هذا، والكلُّ قَرِيبُ المأخَذِ، جَائِزُ الاستعمال، والله أعلم.

الفصل الرابع[٦]: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ سبحانه:

تقدَّمت في أسماء الكلام، فإن ذِكْرَ الله هُوَ خَبَرُهُ عن كُلِّ مَا أَخْبَرَ عنه[٧]، ويتعلَّقُ بالمحمود والمذموم، فتعلُّقُه بالمحمود كقوله: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥١]، ويختصُّ تعالى فيه بأنَّه السابِقُ به[٨].

---

(١) أخرجه أحمد (٨٦٣٥)، وابن أبي شيبة: ٣٠٩/١٠ (٢٩٤٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (غ): الاسم.

(٣) في باب النظر وشروطه، ومفهوم العلم، وأضداده من الجهل والغفلة والذهول، انظره في الإرشاد (ص١٤-١٥)، وشرحه لتقي الدين المُقترَح (ص٤٨)، والغنية في الكلام (٢٣٧/١-٢٣٩).

(٤) في (ط): قال.

(٥) في (غ): يجوز، وهو تصحيف.

(٦) سقط الفصل الرابع من (ك) و(غ).

(٧) في (ط): به.

(٨) في (ق): له.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

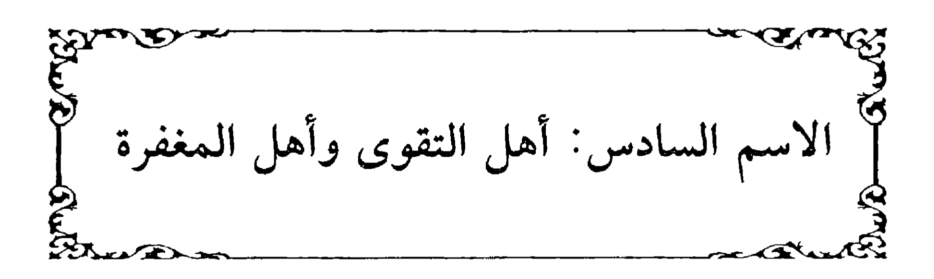
أن لا يعمر[١] قلبه بغير حبه، ولا يشغل[٢] لسانه بغير ذكره، ولا يستعمل جوارحه في غير خدمته، وإن كان يظهر في هذه الثلاثة توجُّه[٣] لغيره فهو المعنيُّ به والمُرَادُ منه، والله أعلم.

---

(١) في (ط): يعبد.

(٢) في (ل): ينتقل، وهو تصحيف.

(٣) في (ل) و(ط): توجيه.



الاسم السادس: أهل التقوى وأهل المغفرة

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر:٥٦]، وفي حديث أنس بن مالك عن النبي عليه السلام[١] أنه قال في تفسير هذه الآية: قال: «قال الله تعالى: أنا أهلٌ أن اتَّقَى، فمن[٢] اتَّقَى[٣] فلم يجعل معي إِلَهًا فأنا[٤] أَهْلٌ أن أَغْفِرَ له»[٥]، رواه سَهْلٌ[٦] القُطَعي[٧]، وليس بالقَوِيِّ، لكن[٨] قد[٩] أجمعت الأمَّة عليه[١٠] لكونه في[١١] كتاب الله.

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): اتقاني.

(٤) في (ل) و(ط): فهو.

(٥) أخرجه أحمد (١٢٤٤٢)، والترمذي واستغربه، في التفسير، باب ومن سورة المدثر: ٣٣٢٨ (٥/٢٨٧- بشار)، وصحَّحه الحاكم في تفسير سورة المدثر: ٣٨٧٦ (٢/٥٥٢-عطا)، وغلَّطه ابن حجر في الإتحاف (١/٥٣٦).

(٦) في (ك) و(غ): سهل.

(٧) في (ط) و(م): انقطع، وفي (ل): الأقطع، وفي (غ): القطع.

(٨) في (ل) و(ط): لكن التقوى فرض، وأجمعت عليه.

(٩) سقط من (غ).

(١٠) في (غ): عليه الأمة.

(١١) سقطت من (ق).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا أن قول القائل أَهْلٌ يقال في وجوه: أَهْلُ المذهب من يَدِينُ به، وأهل الأَمْرِ وُلَاتُه، وأَهْلُ البَيْتِ سُكَّانُه، ومَكَانٌ آهِلٌ ومَأْهُولٌ فيه أَهْلٌ، ويقال: مرحبًا وأَهْلًا، أي أتيت أَهْلًا لا غرباء[١]، وعلى هذا قال العلماء: المُلْكُ لله أَهْلِ المُلْكِ، وأَهَّلَه لهذا الأمر - بتَشْدِيدِ العَيْنِ - وآهَلَه رآه[٢] له أَهْلًا، واستأهَلَهُ [١٣٥/أ] استوجَبَهُ/، وكَرِهَهَ بَعْضُهُم.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في الحقيقة

وإذا[٣] ثبت ما ذكرناه في الأهل، فحقيقة الأهليَّة المحلُّ الذي يتأتى[٤] فيه المقصود والمضاف[٥] إليه، ويختصُّ بالوجه الذي يُحال به عليه، فإذا قلت: مكان آهِلٌ فمعناه يتَأَتَّى[٦] فيه المُقَام، وإذا قلت: فلان أَهْلٌ لكذا، فمعناه أنك تجد فيه ما تَقْصِدُ له وتريده منه.

المسألة الثانية: [في معنى قوله:﴿أَهْلُ التَّقْوَىٰ﴾]

إذا ثبت هذا فاختلف العلماء في معنى قوله: ﴿أَهْلُ التَّقْوَىٰ﴾ على قولين:

---

(١) في (ل) و(ط): عزبا.
(٢) سقط من (غ).
(٣) في (ل) و(ط) و(م): إذا.
(٤) في (ك) و(غ) و(ق): يأتى.
(٥) في (ل) و(ط): المضاف.
(٦) في (ك) و(غ): تأتى.

أحدهما: أنه أَهْلٌ أن[١] يُتَّقَى، لجلاله[٢] وصفاته التي استحقَّ بها[٣] الكمال في النعت، كما قال عمر: «نِعْمَ العبد صهيبٌ، لو لم يَخَف الله لم يَعْصِه»[٤]، وقد تقدَّم وجهُه والقولُ فيه وتحقيقه[٥].

الثاني: قال كثير[٦] من علمائنا: معناه أن التقوى تَجِبُ له بعَظِيمِ[٧] قُدْرَتِهِ، وشَدِيدِ عِقَابِهِ وسَطْوَتِه، وهذا هو الذي أَمِيلُ إِلَيْهِ وأُعَوِّلُ عَلَيْهِ.

المسألة الثالثة: في معنى كونه[٨] أهل المغفرة

المعنى[٩]: لتقدُّسِه عن حاجةٍ إلى العذاب، وقيل: لأن رحمته سبقت غضبه، وبه أقول، قال عليه السلام[١٠]: قال الله تعالى: «لو لم تذنبوا لجاء الله بقوم يُذنبون حتى يغفر لهم»[١١].

قال الشاعر[١٢]:

---

(١) في (ط): لأن.

(٢) في (غ): بحاله، وهو تصحيف.

(٣) في (ل) و(ط): به.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) في (ط): حقيقته.

(٦) في (ل) و(ط) و(م): أكثر علمائنا.

(٧) في (ل) و(ط): لعظيم، وفي (غ): تعظيم.

(٨) في (ك): تكريره، ومرضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٩) سقطت من (غ).

(١٠) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(١١) أخرجه أحمد (٢٦٢٣)، والطبراني في الأوسط (٢٣٧٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٢) ينسب للفقيه الإمام أبي مدين شعيب بن الحسين الأنصاري التلمساني (٥٠٩- ٥٩٤)، في قصيدة له مطلعها: =

فلو لـم يكـن فِينـا مُسيءٌ ومُذنِبٌ لجِئْـتَ بقَـوْمٍ يُـذْنِبُونَ لِتَغْفِـرَا

والقَوْلُ في ذَلِكَ عَرِيضٌ طَوِيلٌ يَحْتَاجُ إلى تَفْصِيلٍ[١].

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

أنه لا يُتَّقَى سواه، ولا يُعبد غيره.

المنزلة الثانية[٢] للعبد:

أن يَتَّقِيَهُ حَقَّ تُقَاتِه، فإن غُلِبَ فمَا استَطَاع، وأن يَغْفِرَ لغيْرِه كما يُحِبُّ أن يُغْفَرَ له، ولذلك[٣] نَدَبَ[٤] الله تبارك وتعالى إليه النبي ﷺ وحضَّ عليه.

تَعْظِيم، ومَدْعُوٌّ ودخل في هذا الباب كل اسم وجب للباري سبحانه في غيره، كمُعَظَّمٍ من من دَعَا، ومُتَضَرَّعٍ إليه من التضرُّعِ، ومَشْكُورٍ من الشُّكْرِ لنِعَمِهِ، ومحمودٍ من الثناء عَلَيْهِ بِمَا هو أَهْلُه، إلى أمثاله مِمَّا[٥] لا يُسْتَقْصَى، وفي الذي أَوْرَدْنَا مِنْهُ دِلَالَةٌ على غَيْرِهِ لمن أَحْصَى[٦].

= أَيَـا مَـنْ تَعَـالَى مَجْـدُهُ فَتَكَبَّـرَا وَجَـلَّ جَـلالاً قَـدْرُهُ أَنْ يُقَـدَّرَا

وَمَنْ حُكْمُهُ مَاضٍ عَلَى الْخَلْقِ نَافِذٌ بِمَـا خَـطَّ فِـي أُمِّ الْكِتَـابِ وَسَـطَّرَا

وقد بحثنا عنه فلم نجده لغيره، فلعله مما ضمَّنه قطعته المشار إليها، وهذا ممَّا يستغرب.

(١) قوله: (قال الشاعر .. يَحْتَاجُ إلى تَفْصِيلٍ) سقط من (ك) و(غ).

(٢) في (ط): السفلى.

(٣) في (ل) و(ط) و(م): كذلك.

(٤) في (ك): ندب عليه السلام إليه.

(٥) في (ل) و(م): ما.

(٦) قوله: (وحض عليه .. لمن أحصى) سقط من (ك) و(غ).

القُطْبُ الرَّابعُ:
في ذِكْرِ المُتَمِّمَات التي يَحْصُلُ بها المطلوب

وذلك يَبِينُ[1] بسبعِ[2] لَوَاحِقَ[3] نُعَدِّدُ[4] كلَّ فَصْلٍ من المتمِّمات والتَّوابع فيها:

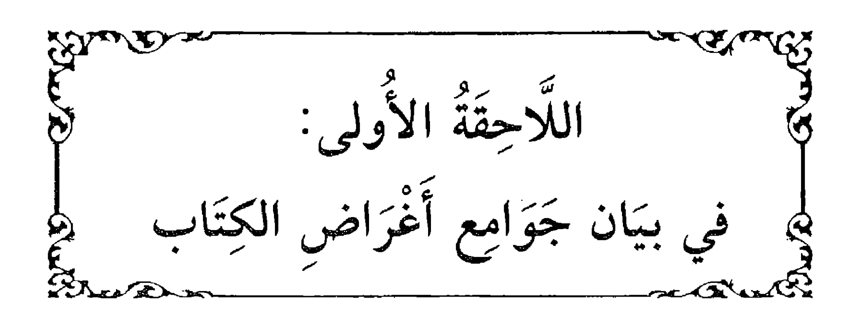
---

(١) في (ط) و(ل): يتبين.

(٢) سقطت من (ل) و(ط)، وفي (ق): سمع، وهو تصحيف.

(٣) في (ل) و(ط): بلواحق.

(٤) في (ل) و(ط): بعدد.



اللَّاحِقَةُ الأُولى: في بيَان جَوَامِعِ أَغْرَاضِ الكِتَاب

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن المؤلفين في هذا الباب، وإن كانوا على حالتين: منهم من اختصر واقتصر، ومنهم من أَوْعَبَ واستظهر، فإنَّهم لم يَسْتَنْزِلُوا[1] على جميع[2] المقاصد، ولا شَرَعُوا في جُمْلَةِ الموارد، وإنَّما أخذ كل واحِدٍ بطَرَفٍ لَوَاهُ وما استَوْفَاهُ، وهذا الكتاب غَدَا مُوثَقَ المباني، وأتى على جَمِيعِ المعاني، إذ رَتَّبْنَا القَوْلَ فيه على أربعة[3] عَشَرَ وَجْهًا:

الأوَّل: النظر في مَوْرِدِ الاسم قرآنًا وسُنَّةً وإجماعًا، فِعْلًا أو اسمًا، إِفْرَادًا أو جَمْعًا.

الثاني: النظر في معناه لغةً.

الثالث: القول في حقيقته ومعناه الخاص، للمعقول[4] منه المضمُون[5] لِلَفْظِه.

الرابع: اختلاف الناس فيه.

الخامس: المختار منه.

---

(١) في (ل) و(ق) و(ط): يستولوا، وفي (م): لم يستدلوا.

(٢) في (ط): مهيع.

(٣) في (ط): أحد.

(٤) في (ل) و(غ) و(ط) و(م): المعقول.

(٥) في (ط): المتضمن، وفي (م) و(ل): المضمن.

السادس: دَفْعُ الشُّبْهَةِ[١] العَارِضَةِ له.

السابع: وجه اختصاص الباري سبحانه[٢] فيه.

الثامن: وجه اختصاص العبد بمعناه فيه.

التاسع: ضَمُّ الأسماء كُلِّها إلى الصفات السَّبْعِ[٣] التي لا مَزِيدَ عَلَيْهَا في المعقول والمنقول جميعًا.

العاشر: حُسْنُ الوَصْفِ والتَّرْتِيبِ في جَمِيعِ ذلك، على وَجْهٍ يُقَرِّبُ على النَّاظِرِ بَعِيدَ النَّظَرِ، ويُسَدِّدُهُ في مَجَارِي الفِكَرِ، **وهذه سَبِيلٌ لم نُسْبَقْ إِلَيْهَا، ولم نُزْحَمْ[٤] عَلَيْهَا، لا تُبْقِي نَظَرًا ولا إِلْبَاسًا**.

الحادي عشر: تنزيه القول في الأسماء عن تَشْبِيهٍ صَارَت إِلَيْهِ الحَشْوِيَّة، وكَثِير مِمَّن يُعَانِي الظَّاهِرَ من الكِتَابِ والسُّنَّةِ وشُغِفَ به، دون الإشراف على المعاني والتطلُّع إلى الحقائق.

الثاني عشر: تَنْزِيهُها[٥] عن تَعْطِيلٍ مَالَ إليه كَثِيرٌ من الغَالِين، حتى رَدُّوا أسماء الله تعالى إلى اسمٍ واحد، والمعاني/ الكثيرة إلى معنًى واحد، جَهْلًا بالحقائق، أو عَمْدًا للإِلْبَاس ونَفْيِ الصانع، فطَهَّرْنَا كِتَابَنَا من[٦] هذا كُلِّهِ، وأشرنا إلى جُزْءٍ يسير من البيان في الطرفين، وما أشكل بَيَانُهُ فهو في المُقْسِطِ والمُشْكِلَيْنِ. [١٣٥/ب]

الثالث عشر: إِعْرَاضُنَا عن أَغْرَاضِ الصُّوفِيَّةِ من عُلَمَائِنَا، فإنَّهُم وإن كانوا أَهْلَ اعتقادٍ وتَحْقِيقٍ، فإنَّهم سَلَكُوا في عباراتهم أَوْعَرَ طَرِيقٍ، وأَشَدُّ ما على

---

(١) في (ط): الشبه.

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) في (ك): التسع.

(٤) في النسخ الأخرى: نزاحم.

(٥) في (ك): تنزيهنا، وفي (ط): تنزيهًا، والمثبت من (ل) و(غ).

(٦) في (ل) و(ط) و(م): عن.

الطالب من ذلك؛ أَنَّهم إذا عبَّرُوا عن الله تعالى، وعن صِفَاتِهِ العُلَى، سَلَكُوا من الاستعارة والمجاز أقصى سَبِيلٍ سَلَكَهُ شعراء العَرَبُ وفُصَحَاءُ الكَلِم[١]، ويَعْتَقِدُونَ أنَّ ذَلِكَ من أَفْضَلِ القُرَبِ، وأَبْلَغِ وُجُوهِ البَيَان؛

وقد استَنْكَفَ سائِرُ العلماء عن ذلك لوجهين:

أحدهما: أنها[٢] سَبِيلٌ لم يَسْلُكْهَا السَّلَفُ، فبَقِيَتْ مَجْهَلَةً مُوعِرَةً لا تُفْضِي بقَاصِدها إلى مَسْلَكٍ، وربَّما أُبْدَعَ[٣] به فيها وهَلَك؛

الثاني: أنَّ فيها من الإلباس بطَرَفَي التشبيه والتعطيل ما لا تَسْلَمْ[٤] عنه عقائد المتبحِّرين في العِلْم، فكيف المبتدئين، فتجَانَفْنَا عنه، عن عِلْمٍ به وقِراءَةٍ ومَعْرِفَةٍ لحقائِقِه وخِبْرَةٍ، اقتداءً بالسَّلَفِ الماضين، ورغبة في احتذاء[٥] الأئمة المهتدين[٦].

الرابع عشر: ما ضَمَّنَّاه من أحكام أسماء الله تعالى في فصل التنزيل من كلِّ اسمٍ، وذلك أَمْرٌ بَدِيعٌ عَظِيمُ القَدْرِ، لو لم يَكُن في الكتاب سِوَاه لكفاه، وسَتَنْتَهِي نَيِّفًا[٧] على ألف حُكْمٍ، يَأْتِي[٨] منها أَزيد من[٩] أَلْفِ اسْمٍ، وهو بَحْرٌ لا يُنْزَفُ، وخِضَمٌّ لا ساحِلَ له، وإنَّما يَأْخُذُ كُلُّ أَحَدٍ منه بمقدَارِ عِلْمِه وما يَفْتَح الله، فله الفَضْلُ والمِنَّة.

---

(١) في (ل) و(ط): الكلام.

(٢) في (ل) و(ط): أنه.

(٣) أي انقُطِعَ به وبقي مُنْقَطِعًا في طريقه تلك، وربما هلك من ذلك.

(٤) في (ط): يسلم.

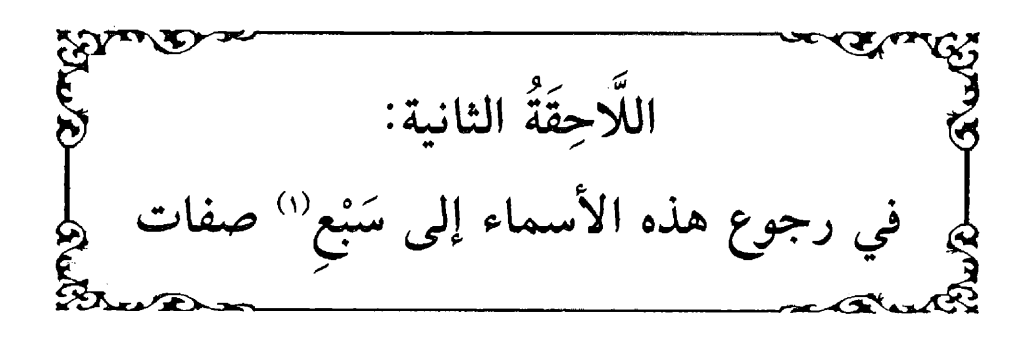
(٥) في (ل) و(ط): اقتداء أتم، وفي (غ): اقتداء.

(٦) في (ل) و(ط) زيادة: والله ولي الوفيق.

(٧) سقط من (غ).

(٨) سقط من (غ).

(٩) قوله: (أزيد من) سقط من (غ).



اللَّاحِقَةُ الثانية:
في رجوع هذه الأسماء إلى سَبْعِ[1] صفات

لا استِنْكَارَ في لغة العَرَبِ لرُجُوع أسماءٍ كثيرة إلى معنًى واحد، فإنها باتِّساع لسانها وتَبَحُّرِهَا في الألفاظ، بما وُضِعَ لها أو تَوَاضَعَتْهُ، جاء في لسانها للمعنى الواحد أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ، كالأَسَدِ مَثَلًا والسَّيْفِ، ولكن عَبَّرَتْ عن وجود الذات بواحِدٍ، وأتت بسائر الأسماء على معنى التعبير عن الذات، ومَعْنًى كالخادر[2] والخُنَابِس[3] والهِرْمَاس، وكالمُهَنَّد والعَضْبِ والصَّمْصَامَة، فكلَّما كَثُرَت المتعلَّقَاتُ والأوصاف حَدَثَتِ[4] العبارَاتُ قَصْدَ البَيَانِ لها والتَّمْييزِ لآحَادِهَا عن جُمْلَتِهَا.

ولا ذَاتَ أكبرُ من الذات الإلَهيَّة ولا أَكْرَمُ، ولا تَعَلُّقَ أَعظَمُ من مُتعلَّقاتها، فأَوْجَبَ[5] ذلك كَثْرَة الأسامي في التعبير عنها، فلو قلت إنها أَلْفُ اسْمٍ أَوْ أَلْفُ أَلْفٍ إلى ما لا يُحْصَى لم يَقَع التعبير[6] لقُصُورِ العَقْلِ، فتعيَّن الإحصاء لمَوْرِدِ[7] الشَّرْعِ، وانقطع الرجاء عمَّا سِواه والطَّمَع.

---

(١) في (ك): تسع.

(٢) في (ط): كالحادر.

(٣) في (ط): الخنافر، وفي (ل) و(م): الخنافس.

(٤) في (ك): وحديث.

(٥) في (غ): فأوجبت.

(٦) في (ط): التعبير به.

(٧) في (غ): بمورد.

وكان الاسمُ المعبِّر عن الجميع المُسْتَوْفِي لِكُلِّ وَجْهٍ من التعلُّق قَوْلَكَ: الله، فإنه عبارة عن الذات والصفات والمتعلَّقات، وكلِّ ما تصوَّره مُتَصَوِّرٌ من المعاني أو يَخْفَى[١] عن العقول دَرْكُه.

فلا يُلتفتُ إلى من يقول: «قولُنا: الله عبارةٌ عن الوجود والذَّاتِ خاصَّةً»، فإنّه تَقْصِيرٌ ظَاهِرٌ، وقَوْلٌ مع الجَهْلِ مُتَظَاهِرٌ، ولذلك كان عليه السلام[٢] يقول: «لا أُحصِي ثَنَاءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[٣].

والمقدارُ الذي اطَّلَعَ الخَلْقُ عليه وشَرُفوا بمعرفته إنَّما يرجع إلى ما دلَّت العقول عليه، وذلك كَوْنُ الباري تعالى: **مَوْجُودًا**، **قَادِرًا**، **عَالِمًا**، **حيًّا**، **سَمِيعًا**، **بَصِيرًا**، **مُتَكَلِّمًا**[٤]، مع ما يَرْتَبِطُ بذلك من نَفْيٍ وإِثْبَات، ويرجع إليه من جميع المتعلَّقات، لا يخرج وَجْهٌ من ذلك عنها، ولا تَشِذُّ[٥] عبارة عن الاعتبار[٦]/ بها، فلأجل ذلك شَحَّرناها في ذلك المعيار، وسابَقنا بها في هذا المضمار، ولم نقتصر على الإشارة والإجمال دون التفصيل، حتى تقع المعرفةُ بها على وجه يَشفي الغَلِيل[٧].

---

(١) في (غ): ويخفى.

(٢) في النسخ الأخرى: النبي صلى الله عليه وسلم.

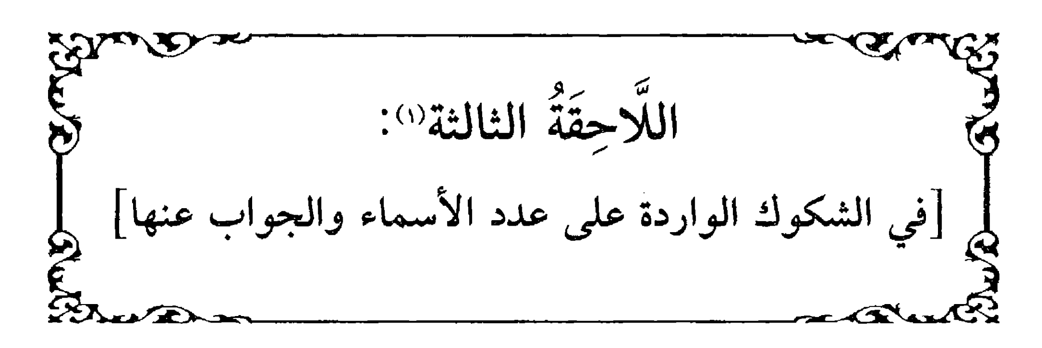
(٣) تقدم تخريجه.

(٤) لم يذكر كونه تعالى مريدًا.

(٥) في (ط): يشذ.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): الارتباط.

(٧) بعدها في (ل) و(ط): يتلوه.



اللَّاحِقَةُ الثالثة[١]:
[في الشكوك الواردة على عدد الأسماء والجواب عنها]

قد عَلِمتم ما وَجَدْنَا من الأسماء في القرآن وسَرَدْنَاه لكم، وما جاءت به السُّنَّةُ ممَّا[٢] حَضَرَنَا[٣] حَالَةَ الإملاء، وعلى ذلك أتى الشَّرْحُ على جميع الاستيفاء، ولكن يتطرَّقُ إلى ذلك خمسة شُكُوكٍ، من الحقِّ أن نتعرَّض لها بالبيان حتَّى تكمُلَ الفائدةُ بارتفاعها ويَقَعَ اليقينُ[٤] باندفاعها.

الشَّكُّ الأوَّل: هل لله[٥] اسمٌ سوى التي أوردناها وشرحناها كما جاء في الكتاب والسُّنَّة؟ وقد انفصلنا عنها[٦] في المقدِّمات والسَّوابق، وفي الثانية من اللَّواحق.

الثاني: أن يجري في الخاطر: ما فائدة الإحصاء في[٧] حديث أبي هريرة بتسعة[٨] وتسعين، وهي أكثر من ذلك؟

---

(١) في (ل) و(ط) تضمنت اللاحقة الثالثة تتمة اللاحقة الأولى، وجاءت على الصواب في (ك) و(غ)، فراعينا ترتيبها لجودتها وأصوبيتها.

(٢) في (ل) و(ط): بما.

(٣) في (ط): حصَرنا.

(٤) في (ط): البيان.

(٥) في (ط): لله تعالى.

(٦) في (ل) و(ط): عنه.

(٧) في (ل) و(ط): وفي.

(٨) في (ط): تسعة.

والجواب عنه: أن هذا ممَّا لا يُتوصَّلُ إلى معرفته بحالٍ، على[١] طريق التحقيق، ولكن على طريق التخمين، لكنَّ العلماء قد أوردوا في ذلك عبارات لا تُغْنِي، منها:

قول بعضهم: يجوز أن يكون لله تعالى تسعةٌ وتِسْعُون اسمًا، لها[٢] دلالةٌ ليست لغيره؛

وهذا قَوْلٌ ضعيف، لأنه يقال له: هل هذه[٣] في هذه الأسماء المعلومة لنا أم في غيرها؟ فإن ادَّعَيْتَ أنه في هذه المعلومة لدينا فذلك بَاطِلٌ قَطْعًا، وإن ادَّعَيْتَ أنه فيما لم يُعْلَم فلم يتكلَّم عليه السلام[٤] فيها[٥] ولا تعرَّضنا نَحْنُ لها.

وقال بعضهم: جِهَاتُ[٦] الجلال والشَّرَفِ انتهت[٧] إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِين فعبَّر بها عنها[٨].

وهذا باطلٌ، لأنه إن أراد جهات الجلال والشرَف في الأصل، فإنَّ جهات الجلال والشَّرَفِ انحَصَرَتْ في سَبْعِ صفاتٍ كما بَيَّنَّا، وكلُّها ترجع إليها، وإن أراد في المتعلَّقات فإنها لا تُحْصَى عند الخَلْقِ[٩].

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): لا على، وقد ضرب على لا في (ك) ومرَّضها.

(٢) في (غ): له.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): هذا.

(٤) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ط): بجهات، وصحَّحها.

(٧) سقطت من (ك).

(٨) في (ط): عنه.

(٩) في (ط): لا تحصى ولا تستقصى.

فتبيَّن[١] أن هذا كُلَّه دَعْوَى ولا بُرْهَان عليها، والحق أنَّه ليس مما[٢] يُدرَكُ بِنَظَرٍ، ولا وَرَدَ به خَبَرٌ، فالحزمُ[٣] الإمساكُ عنه.

الثالث: أن يقال: هل في هذه الأسماء اسمُ الله الأَعْظَمُ أم لا؟

وقد قال بعض العلماء: يجوز أن يكون فيها، ويجوز أن يكون خارجًا عنها، وقد بيَّنَّا اسمَ الله الأَعْظَمَ ومعنى وصفه به، وبذلك يظهر الجواب عن هذا[٤] التشكيك.

الرابع: هل أحصى عليه السلام[٥] الأسماء وبيَّنها أم لا؟

أجاب عن ذلك بعض العلماء بأنَّه كذلك نُقِلَ، ونَصَرَ ذلك وقوَّاه[٦] ودَلَّ عليه.

وهذا[٧] باطلٌ، فإنَّه لم يصحَّ قَطُّ عن رسول الله صلى الله عليه[٨] في ذلك حَرْفٌ، وإنَّما الذي عُلِم بالخبر وَجْهُ الإحصاء للعدد المذكور وفائِدَتُه، وهي دخول الجنة، ووُكِلَ الإحصاء إلى المُلْتَقِطِين له من الكتاب والسُّنَّة والعَالِمِين به[٩]، ليقع البَحْثُ والاجتهاد، ويتفاوَتُ الخلق فيه على الجور[١٠] والاستبداد[١١]، فتَنْفُذَ الكلمة بالجنَّة أو النَّار في المَعَادِ.

---

(١) في (غ): فبين.

(٢) في (ك): ما، وسقطت من (ل).

(٣) في (ط): فالجزم.

(٤) سقط من (غ).

(٥) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٦) في (ط): قرأه.

(٧) سقط من (غ).

(٨) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٩) سقط من (غ).

(١٠) في (ط) و(م): الحوز، وفي (ل): الحور.

(١١) في (ك)، مرَّضها، وفي الطرة: الظاهر: الاستدا[د]، وصحَّحه، وهو الصواب.

الثانية[١]: التمثيل بالكبائر[٢] في جملة المعاصي ليَعُمَّ الاجتنابُ الكُلَّ، وبليلة[٣] القَدْرِ في ليالي الشهر ليَعُمَّ الاجتهادُ بالعبادة الجميع، كذلك يَعُمُّ الإحصاءُ والطَّلَبُ لجميع الأسماء فيتضاعف الثواب ويحصُل المطلوب.

الخامس: هل فيها[٤] ما زَعَمَهُ بعض الناس من قولهم: الدَّهْرُ ورمضان وديَّان وسلطان أم لا[٥]؟

قلنا[٦]: أمَّا الدَّهْرُ فقد بيَّنَّاه في كتاب المشكلين، في تفسير قوله/: «فإن الله هو الدهر»[٧]، وأمَّا رمضان وسلطان وديَّان[٨]، فجاءت في أحاديث ضعيفةٍ لا أَصْلَ لها، وعلى أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لا تحقيق[٩] عندهم، فلا يُلتَفَتُ إليه. [١٣٦/ب]

فإن قيل: فَلِمَ لم تذكروا[١٠] المُطَّلِب في الأسماء[١١]، وقد جاء في الحديث: «أنا ابنُ عبد المطَّلِب»[١٢]، ومن أسمائه التي يُحلَف بها الطَّالِبُ؟

---

(١) الأولى هي الفقرة السابقة من الجواب.

(٢) في (غ): الكبائر.

(٣) في (غ): ليلة.

(٤) في (غ): فيما.

(٥) قوله:لا (أم لا) سقط من (غ).

(٦) سقطت من (غ).

(٧) أخرجه مالك في الموطأ؛ في الكلام، باب ما يكره من الكلام: ٨١٥ (٥/١٤٣٤- الأعظمي)، وأحمد (٩١٠٥)، والبخاري؛ في الأدب، باب لا تسبوا الدهر: ٦١٨١ (٨/٤١- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الأدب، باب النهي عن سب الدهر: ٢٢٤٦ (٤/١٧٦٢- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة.

(٨) انظر شأن الدعاء: (١٠٧) وما بعدها، فيه التعرض لتضعيف هذه الأخبار.

(٩) في (ل) و(غ) و(ط): عِلْم، ومرَّضها.

(١٠) في (ط): يذكروا.

(١١) سقطت من (ك) و(غ).

(١٢) أخرجه أحمد (١٨٦٦٠)، (١٨٦٦٧)، والبخاري؛ في مواضع منها في الجهاد =

الجواب من وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن نقول: أمَّا الطالب فهو سبحانه؛ طالبٌ بقوله في التكليف، طالبٌ بفِعْلِه في التصريف، لكن لم يَرِدْ به أَثَرٌ، والحَلِفُ[١] به بِدْعَةٌ.

الثاني: أن المُطَّلِب ليس من أسماء الله لأنَّ وَزْنَهُ مُتَفَعِّلٌ، ولا يُضافُ منه إلى الباري إلَّا ما جاء على طريق الاختصاص، كما قُلْنَا في المُتَكَبِّرِ ونَحْوِهِ، وأمَّا تسميتُه جد النبي عليه السلام[٢] بعبد المُطَّلِب، فإنَّما يَصِحُّ[٣] أن يُضاف عبد المُطَّلِب[٤] إلى جَدِّه المُطَّلِب لأنَّه ابنُه، والابنُ عبد الأب إذا استويا في الدِّينِ، كافرَين أو مسلمَين، بما يتعيَّن عليه من البرِّ الذي هو بمنزلة السيِّد[٥] على العَبْدِ، والله أعلم.

= والسير، باب من قاد دابة غيره: ٢٨٦٤ (٤/٣٠- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الجهاد والسير، باب في غزوة حنين: ١٧٧٦ (٣/١٤٠٠- عبد الباقي)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

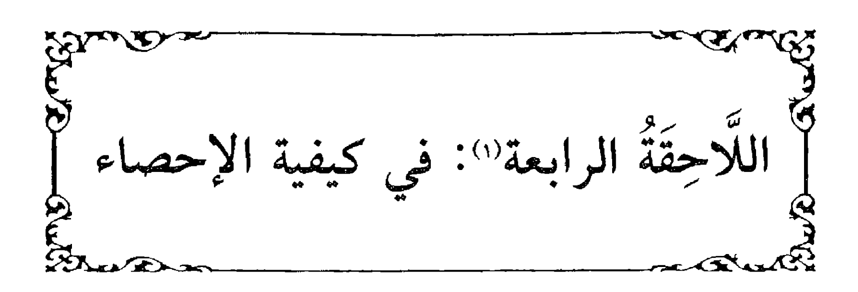
(١) في (ل) و(ط) و(غ): التحليف، وفي (م): التخلف، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): صلى الله عليه وسلم.

(٣) في (ل) و(ط): صحَّ.

(٤) في (ط): عبودية عبد، وفي (ل): عبودية عبد المطلب.

(٥) في (ل) و(ط): برّ السيد.



اللَّاحِقَةُ الرابعة[١]: في كيفية الإحصاء

تحزَّبَ الناس في ذلك أحزابًا، وآلَ اختلَافُهم إلى ثَلاثَةِ أقوالٍ:

فمنهم من قال: لا سبيل إليه.

الثاني: أن ذلك لا يُوَصَلُ[٢] إليه إلَّا بِعُسْرٍ، لأنَّ الأسماءَ المطلقة غَيْرَ المضافة[٣] ولا المتعلِّقَةِ بالصِّفة يعزُّ[٤] وُجُودها، ولا يُجْمَعُ منها إلا ما[٥] قلَّ[٦] ممَّا[٧] ورد في الحديث[٨].

والصحيح[٩]: أنها سَهْلَةٌ سَمْحَةٌ، لأن ما في كتاب الله منها معلومٌ قَطْعًا سَهْلًا، وما في حديث رسول الله صلى الله عليه[١٠] يُوصَلُ إليه بروايته وقراءته،

---

(١) في (ل) و(ط): الخامسة.

(٢) في (ط): يتوصل.

(٣) في (ك): المضاعفة، ومرَّضها، وأثبتنا ما أثبته بالطرة وصحَّحه.

(٤) في (ل) و(ط): بعد، وفي (غ): لعز.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ل) و(ط): إلا أقل.

(٧) في (ط): ما.

(٨) في (ل) و(ط): الخبر.

(٩) هو القول الثالث.

(١٠) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

فَتَتَخَرَّجُ[١] منه، وإذا قرأ العبد القرآن والسُّنَّةَ دخل الجنَّة، وهو فائدة قوله: «من أحصاها دخل الجنة»، ومعناه والمُرَادُ به؛ وهي الحثُّ[٢] على قراءة القرآن والسنة[٣]، هذا هو المعنى الصحيح والفائدة العظمى، فافهموا تَرْشُدُوا.

---

(١) في (ل): فتستخرج منه، وفي (ط): فنتحرج.

(٢) في (ك): البحث، وفي الطرة: الظاهر: الحث، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٣) وانظر شأن الدعاء: (٢٩)، وما رجَّحه القاضي أحد الأوجه الأربعة التي ساقها الخطابي في معنى الإحصاء الوارد في الحديث.

اللَّاحِقَةُ الخامسة[١]:

[في رَدِّ قَوْلِ من قال إن الأسماء كلها لقبية غير مشتقة ولا إضافية]

ظنَّ بعض الجهلة[٢] أن الأسماء كلَّها[٣] لا تكون إلَّا كهيئة الألقاب، زَيْدٍ وعَمْرٍو[٤] وبَكْرٍ[٥]، دون الكاتب والعالم، أو لا تكون إلَّا مطلقةً مفردةً، كقولنا: عالمٌ قادرٌ، لا مضافةً[٦]، ولا تكون مضافةً، كقولنا: فاطرُ السماوات[٧]، عالم الغيب والشهادة، وأراد أن يجمعها هكذا تِسْعَةً وتِسْعِينَ، وهذه غَبَاوَةٌ ظاهِرَةٌ، وجَهْلٌ عظيم باللغة والشريعة وما سَلَكَه السَّلَفُ، وخِلَافٌ لما أجمعت[٨] عليه الأمَّة.

ولا جواب له عندي إلَّا قولُه تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [النجم:٢٩-٣٠].

---

(١) في (ل) و(ط): السادسة.

(٢) يعني الإمام أبا محمد علي بن حزم الظاهري تـ ٤٥٦هـ، وله في الأسماء والصفات مذهب خاص، فلا يرى أنها مشتقة، وأن الله مثلا عالم لا بعلم، وسميع لا بسمع، وهكذا في سائر الصفات، وأن الأصل في ذلك هو النص، انظر الفَصْل في الملل والأهواء والنحل (١١٦/٢).

(٣) سقطت من (ل) و(ط) و(م).

(٤) في (ط): عمر.

(٥) في (ل) و(ط): بكر.

(٦) سقطت من (ل) و(ط).

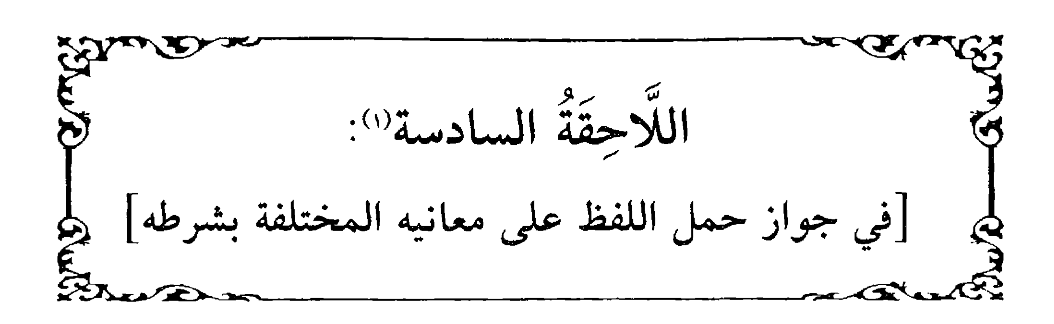
(٧) في (ط) و(م): فاطر السماوات والأرض.

(٨) في (غ): اجتمعت.

فمن انتهى إلى هذا المقدار سقطت مُكَالَمتُه، ولم يُجْعَل في من[١] يُناظَر ويُرَدُّ[٢] عليه، وليس العَجَبُ منه، إنَّما العجب ممَّن تَطَوَّقَ[٣] بطَوْقِ العِلْمِ، وتَعَصَّبَ[٤] بِتَاجِهِ من أهل المشرِق[٥]، ثم[٦] قال: إنَّ بعض حفَّاظ المغرب ذَكَرَ أنَّه أحصى من أسماء الله ثمانين اسمًا، وما عَلِمَ ولا[٧] يَتَصَوَّرُ أن يَعْلَمَ أَحَدٌ لله اسمًا لا يَكُونُ صِفَةً إلَّا قولك الله، على اختلافٍ فيه، لا ثاني له، فكيف يَدَّعِي جَاهِلٌ أنَّ له ثَانِيًا، أو يَظُنُّ عَالِمٌ أنَّ أَحَدًا جَمَعَهَا ثَمَانِينَ.

---

(١) في (ل) و(ط) و(م): حدٍّ، وسقطت من (غ).
(٢) في (ل) و(ط) و(م): أو يرد.
(٣) في (ط): يطوَّق.
(٤) في (ل) و(ط): يعصَّب، وفي (غ): تُعُصِّب.
(٥) هو شيخه الغزالي في المقصد الأسنى (ص١٧٢) إذ قال: «ولم أعرف أحدا من العلماء اعتنى بطلب ذلك وجمعه سوى رجل من حفاظ المغرب يقال له علي بن حزم، فإنه قال رحمه الله: صح عندي قريب من ثمانين اسما يشتمل عليها الكتاب والصحاح من الأخبار، والباقي ينبغي أن يطلب من الأخبار بطريق الاجتهاد، وأظن أنه لم يبلغه الحديث الذي فيه عدد الأسامي، وإن كان بلغه فكأنه استضعف إسناده، إذ عدل عنه إلى الأخبار الواردة في الصحاح وإلى التقاط ذلك».
(٦) سقطت من (غ).
(٧) في (ط): أنه لا.



اللَّاحِقَةُ السادسة(١):
[في جواز حمل اللفظ على معانيه المختلفة بشرطه]

قد ذكرنا في تفسير(٢) أسماء الله المتقدمة، أن أكثرها له معاني كثيرةٌ مختلفةٌ، وبيَّنَّا جميع معانيها ووُجُوهَ مُحْتَمِلاتها، وأوضحنا صحَّة المُرَادِ بكلِّ واحدٍ منها، واستعمالَ اللفظ الواحد(٣) على كثير من المعاني، وقد اختلف الناس في ذلك اختلَافًا/ كَثِيرًا بينَّاه في أصول الفقه(٤). [١٣٧/أ]

بَيْدَ أنَّ بعض المحقِّقين(٥) من المتأخرين(٦) أتى بطريقين غَرِيبَيْن(٧):

---

(١) في (ط) و(ل): السابعة.

(٢) سقطت من (ط) و(ل).

(٣) سقط من (غ).

(٤) في السابقة الثامنة من المحصول في علم الأصول للقاضي: (٣٦).

(٥) في (غ): المتحققين.

(٦) هو شيخه الغزالي في المقصد الإسنى: (٤٣)، إذ قال في الفصل الثالث من السوابق والمقدمات: في الاسم الواحد الذي له معان مختلفة وهو مشترك بالإضافة إليها، ثم قال: «وهذا إذا نظر إليه من حيث اللغة فبعيد أن يحمل الاسم المشترك على جميع المسميات حمل العموم»، قال: «فأما التعميم فربما خالف وضع الشرع وضع اللسان، نعم فيما تصرف الشرع فيه من الألفاظ لا يبعد أن يكون من وضعه وتصرفه إطلاق اللفظ لإرادة جميع المعاني فيكون اسم المؤمن بالشرع محمولا على المصدق ومفيدا الأمن بوضع شرعي لا بوضع لغوي»

(٧) سقط من (غ).

أحدهما: أنَّه أبى حمل اللفظ المشترك على جميع معانيه لغةً وجوَّزه[١] شَرْعًا، وهذا[٢] يبعدُ[٣]، لأنه[٤] إذا جاز شَرْعًا[٥] حَمْلُ اللَّفْظِ المشترَك[٦] على جميع المعاني جاز ذلك لغةً، وهذا متوقِّفٌ[٧] على النَّقْلِ وُرُودُه، وأمَّا جوازه فهو في الكلِّ على وَجْهٍ واحدٍ سواء، وحَمْلُ اللفظ الواحد على جميع المعاني إذا لم يكن[٨] فيه استحالةٌ فهو أبلغ[٩] في البيان وأكمل في المَدْحِ[١٠]، والله أعلم.

الثاني: أنه قسَّم ذلك ونوَّعَه، فقال: أمَّا لفظ السلام مثلًا فيجوز أن يُحمل على معنى السلامة من النقائص، وسلامة الخلق منه.

وأمَّا لفظ المؤمن فلا يُحمل على التصديق والأمان، ولكن يقال: حَمْلُه على الأمان أَمْدَحُ من حمله على التصديق.

والصحيحُ: حَمْلُه على المعنيَيْنِ في كل واحد منهما، لما بيَّنَّاه من المبالغة في الشأن[١١] وكمال المدح، وذلك مُحَقَّقٌ في أُصُولِ الفِقْهِ.

---

(١) قوله: (لغةً وجوَّزه) بيَّض له في (ط).

(٢) في (ط): وهو.

(٣) في (ط): يفيد.

(٤) في (ط): أنه.

(٥) قوله: (أنه أبى حمل اللفظ ... لأنه إذا جاز شرعا) سقط من (غ).

(٦) قوله: (حَمْلُ اللَّفْظِ المشترَك) بيَّض له في (ط).

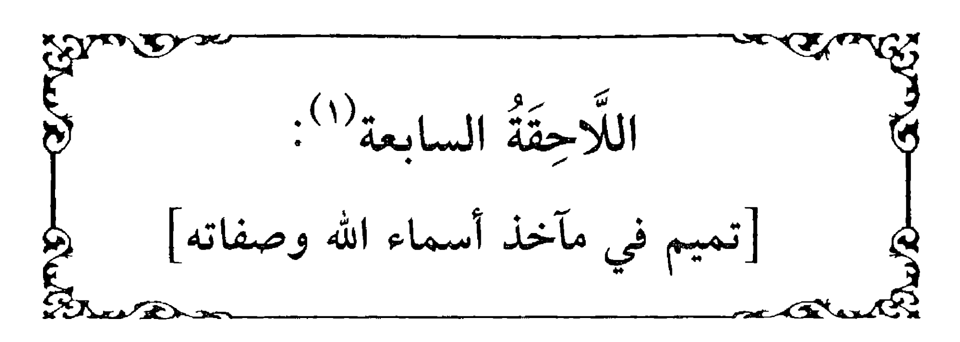
(٧) في (ل) و(ط) و(غ): أمر يقف.

(٨) في (ل) و(ط): تكن.

(٩) سقطت من (ك) و(غ).

(١٠) قيد الغزالي هذا القول بقيود، انظرها في المقصد الأسنى: ٤٤.

(١١) في (ل) و(ط): البيان.



اللَّاحِقَةُ السابعة[١]:

[تميم في مآخذ أسماء الله وصفاته]

قد بيَّنَّا مآخذ أسماء الله وصفاته في السوابق[٢]، وتَكْمِلَةُ ذلك في اللَّواحِقِ؛ أن[٣] بعض المتأخرين من علمائنا[٤] قال في طريق مآخذ أسماء الله وصفاته: إنَّ كل ما كان منها يرجع إلى[٥] الاسم فذلك موقوفٌ على الإذن، وما[٦] يرجع إلى الوصف فذلك لا يقف على الإِذْنِ، ولكن ما صَدَقَ منه كان مُبَاحًا، وما كان كَذِبًا كان محظورًا.

قال: والفرق بين الاسم والصفة، أن الاسم هو الموضوع للدِّلالة على المسمَّى كزيد[٧]، والصفة كقولك: أبيض وطويل، وكأنه[٨] يشير إلى أن[٩] ما كان مشتقًّا من معنًى هو فيه[١٠] فهو صِفَةٌ، وما لم يكن مشتقًّا فهو اسمٌ.

---

(١) في (ل) و(ط): الثامنة.

(٢) في (ل) و(ط): التنزيل.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) هو شيخه الغزالي في المقصد الأسنى في الفصل الثالث من اللواحق: (ص١٧٣)، وله تفصيله وأدلته فلتنظر هنالك.

(٥) في (ك) و(غ): في.

(٦) في (ط) بعد ما: لا، ولا معنى لها.

(٧) في (ك) و(غ): كذلك.

(٨) في (غ): فكأنه.

(٩) سقطت من (ك).

(١٠) في (ط): له.

قال الإمام الحافظ[١] ﷺ: هذه دعوى، وقد مال إليها كثير من قَرَأَةِ علم اللسان، والاسم ينطلق على الاسم والصفة، وقد قال تعالى[٢]: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [يوسف: ٤٠]، فسمَّاها أسماءً، وكانت مشتقَّةً كاللَّات والعُزَّى وهُبَل[٣] ومَنَاة وغيرها، ومن ذَكَرَ من النُّحَاةِ الفَرْقَ بين الاسم والصفة فإن كان أراد أن يُقَدِّرَ[٤] الفَرْقَ[٥] بين ما يقع مشتقًّا وبين ما يقع مُرْتَجَلًا ليَفْصِلَ الحقيقة لا[٦] ليَمْتَنِعَ من صحَّةِ الإطلاق فقد أَصَاب، وإن أراد غيرها[٧] فلا يصِحُّ ذلك له.

وإذا تأمَّل[٨] هذا المنصف[٩] اللبيب فإن علماءنا اختلفوا في الاسم والصفة اختلافًا واحِدًا كما تقدَّم:

فمنهم من قال: إنه يجوز أن يُسَمَّى من ذلك ما كان مَدْحًا وجَلَالًا[١٠] صَرِيحًا، دون ما كان فيه إيهامُ تشبِيهٍ أو تَعْطِيلٍ فِيهِمَا جَمِيعًا[١١].

ومنهم من قال: ذلك يقع على السَّمْعِ والإِذْنِ، وليس ذلك موقوفًا على الصدق والكذب، فإنَّا لو قلنا في الباري إنه عاقلٌ لصدَقْنَا، ولكن لا نقول ذلك

---

(١) في (ط): الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي، وفي (ل): الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي.
(٢) قوله: (هذه دعوى .. قد قال تعالى) في موضعه بياض من (ط).
(٣) في (ط): وبَعْل وهُبل.
(٤) بيَّض لها في (ط).
(٥) في (ل) و(ط): أُنموذجا.
(٦) بيَّض لها في (ط).
(٧) في (ل) و(ط): غير هذا، وفي (غ): خبرها، وهو تصحيف.
(٨) في (ل) و(ط): ثبت.
(٩) في (ل) و(ط): للمنصف.
(١٠) قوله: (احدًا كما تقدم .. مَدْحًا وجَلَالًا) سقط من (ك) و(غ).
(١١) سقط من (غ).

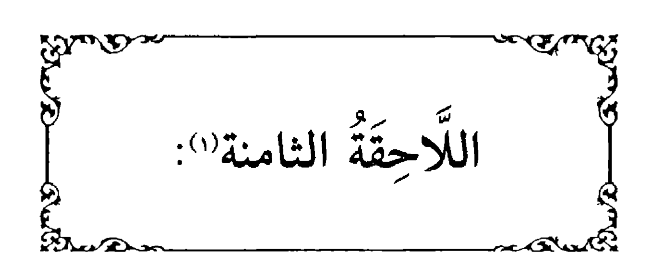
لما فيه من الإيهام، ونقول إنه خير الماكرين بالإذن، وإن كان في ذلك إيهامٌ لمَكْرِ المخلوقين، ولكن قرأناه وتَلَوْنَاه إذنًا[١]، وتَأَوَّلناهُ عِلْمًا، وهذا بَيِّنٌ[٢] من الكَلَامِ[٣]، ومأخذٌ يُوفِي على التَّمَامِ.

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (ل): أبين، وفي (ط): فن.

(٣) هنا تنتهي نسخة (ط).



اللَّاحِقَةُ الثامنة(١):

قد جمعنا في هذا الكتاب من أقوال العلماء عُيُونًا، ونَظَمْنَا من فِقَرِهِم فُنُونًا، ولم يبق اسمٌ(٢) ذكروه إلَّا ذكرناه، ولا وصفٌ(٣) شرحوه إلَّا شرحناه(٤) حتى اجتمع منها مائتا(٥) اسم وسبعةٌ وستُّون اسمًا هي أُمَّهَاتُ باقيها(٦) وشارحات معانيها، وكاشفات خفاياها، وفارجات زواياها(٧)، ونرجو من فضل الله أنه لا يَبْقَى بعدها اسمٌ لطالب إلَّا وجدَه أو دليلُه،/ ولا مَقْصَدًا(٨) إلَّا قد ارتفع علمُه [١٣٧/ب] واتضحت(٩) سبيله، ولا نوعًا(١٠) من علومها ومتعلَّقاتها إلَّا أوضَحْنَا جُمْلَتَهُ وتَفْصِيلَه، فإذا قرأه أَحَدٌ فليأخذ منه ما يَفْتَقِرُ إليه، ولِيَقِفْ عِندَ المُبْهَمِ(١١) عليه، ولا يَعِبْهُ بتَطْوِيل، فإنَّ معه شفاءَ الغليل، وإن عايَن وهْمًا فسبحان المحيط قُدْرَةً

---

(١) في (ل): التاسعة.

(٢) في (ل): اسما.

(٣) في (ل): وصفا.

(٤) في (ل): سردناه.

(٥) في (غ) و(م): مائتان.

(٦) قوله: (حتى اجتمع منها مائتا اسم وسبعةٌ وستُّون اسمًا هي أُمَّهَاتُ باقيها) في موضعه بياض من (ل).

(٧) في (م): رواها، وفي (ك): روايًاها.

(٨) في (ل) و(م): مقصد.

(٩) في (ط): وانتهجت.

(١٠) في (ل) و(م): نوع.

(١١) في (ل) و(م): ما يبهم، وفي (غ): أبهم.

وعِلْمًا، فأمَّا نحن فلم نَعْتَمِدْ مِنهُ حَرْفًا إلَّا بعد أن رأيناه عرفًا، ولكن لا نأمن الزَّلَّةَ، ولا نضمن العِصْمَة.

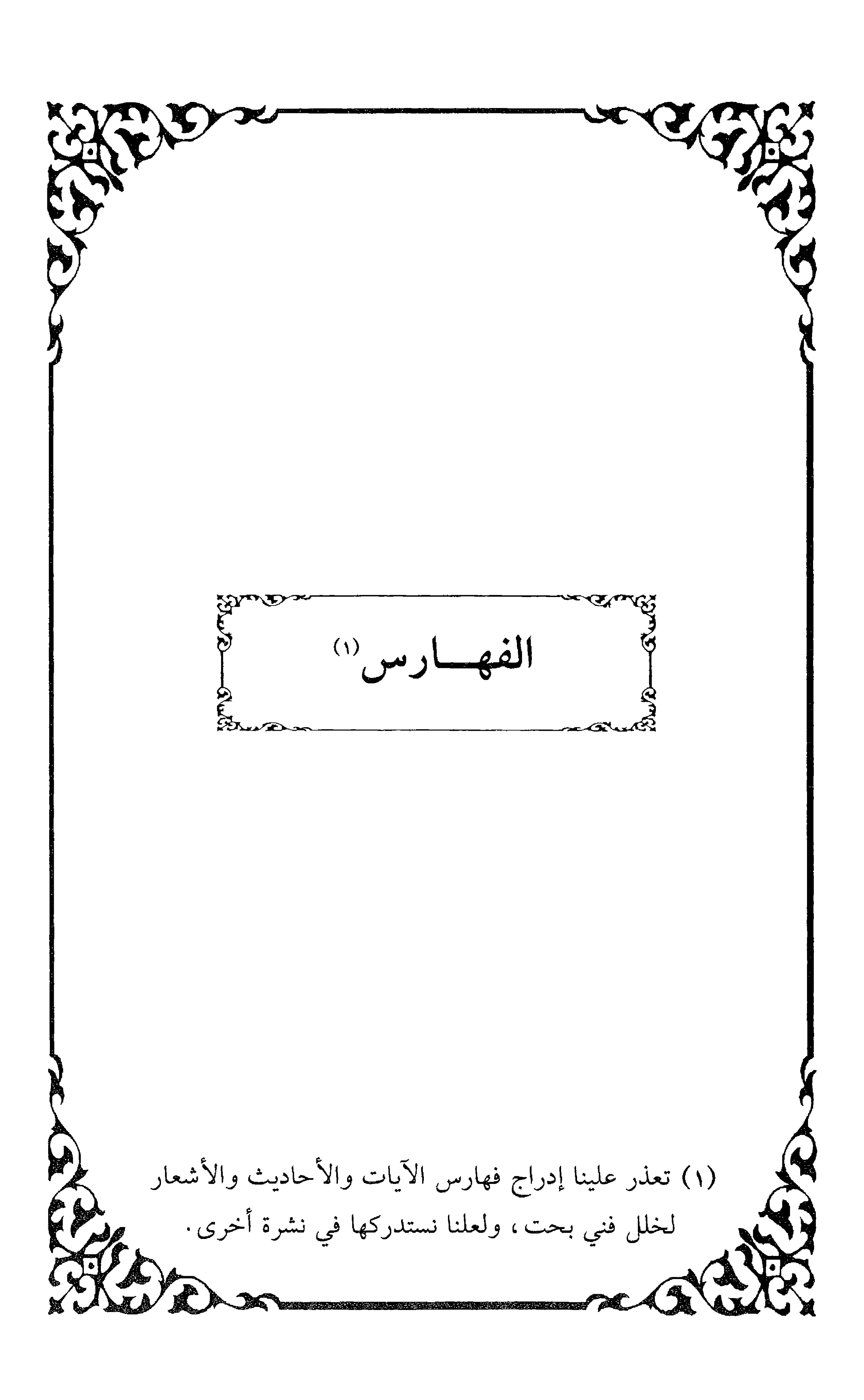
وقد انتهى الأمَد، وحصَل الاستيفاء إياه[1] للعدَد، ونرجو أنَّ القول فيه إذا تأمَّله اللَّبيبُ المُنْصِفُ رأى أنَّه غُنيَةُ الطَّالِب، ومُنيَةُ الرَّاغِب، وإلى الله نَضْرَعُ ونرغب[2] أن ينفعنا به أُخْرَى ودُنيَا، ويُنِيلَ[3] بِهِ الدَّرَجَةَ العُلْيَا برحمته، إنَّه مُنعِمٌ كَرِيمٌ، وآخِرُ دعوانا أن الحمدُ لله رَبِّ العالمين.

---

(١) سقط من (ل).

(٢) سقط من (ل) و(م).

(٣) في (ل): ننيل.



الفهـــارس[1]

(١) تعذر علينا إدراج فهارس الآيات والأحاديث والأشعار لخلل فني ببحث، ولعلنا نستدركها في نشرة أخرى.

فهرس المسائل العقدية

فهرس قواعد الأمد ونكته

فهرس مباحثة القاضي لشيوخ الأشعرية

فهرس مباحثة القاضي للفرق والطوائف المخالفة من أهل اللغة والفقه والكلام:

فهرس الأعلام

فهرس الفرق

فهرس الكتب

فهرس الموضوعات